

# مصر الحديث



١٨٠٥ - ١٥١٧

دكتور  
جمال محيى

استاذ ورئيس قسم التاريخ  
كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة المنيا

الناشر // مستأقفا مالا سكندرية  
جمال حذى وشركاه



## مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادته وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين إهتماماً بالغاً، ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض اتجاهات معينة نظرت هذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد، وتوارثوها إبننا عن أب، . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخياً مع الزمن ، ولـكن بما لاشك فيه أيضاً هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت بحجة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً . كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تتماشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يهمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الإهمية بالنسبة لدارس

آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصاله ، أو أكثر جرأة وثورية .  
ولاشك في أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة  
المكتابة ، قاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في العصور الحديثة هو أنه قد  
دارت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنيان الفوقى » أى فى ذلك المجموع من  
العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم  
وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظواهر التى قد يتخذها دارس  
التاريخ على أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين .  
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ،  
ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى  
هو مصر ، وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو ما  
يلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة . ولذا كانت بعض الكتابات  
التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك « البنيان الفوقى » فإنها كانت تتركه  
لكى تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكرى » ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه  
كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وإمداد حكم محدد إلى آفاق  
جديدة . ولاشك فى أن إهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ،  
يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعا فى كتابته ، وتزيد درجة تفلقة حينما يتطور  
المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كائى التاريخ ، وبخاصة بعد  
سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر  
فيها درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة



وموضوع الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية والسياسية. وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب قدرته، والإمكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارئ يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل في ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق في دور المحفوظات ، وهي كثيرة، ولا زالت تحتاج إلى جهودات ضخمة، حتى تصبح مهية أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسؤولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاماً على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أنى أقدم عملاً كاملاً يصمد أمام الزمن ؛ ولكنها محاولة مخلصه ، وجدت نفسى مهيماً ومعداً لتحمل مسؤوليتها . ولأنى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير يمكن لتلك الظواهر التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لإتخاذ قرارات معينة، فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

في هذا الميدان ، نضع بعض النقاط على بعض الحروف ، ونفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لغيري على العمل، وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

فيلى القارىء والدارس والباحث ، أقدم بمجهدى . وعلى الله قصده السبيل .

دكتور

مهل مجبى

## « تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذه مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما لمصطلح عليه رجال التاريخ في العالم ؛ بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثمانى سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

فى شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هى نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعى الذى ساد فى مصر والمناطق الملحقة بها فى عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفًا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بغيرانها ، وعلاقتها بالعالم . ولاشك فى أن تحول طرق التجارة العالميه فى هذا الوقت من منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه موازين القوى فى هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلاطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، وإستعان بهم ، كأدوات له ، وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة فى مصر فى هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإقطاعية الأخرى التى سادت فى أوروبا فى العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة فى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالى ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعى الذى ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء . على وضعية وسائل الإنتاج عندما ، فى الوقت الذى

تطورت فيه أوروبا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع ، ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالاً أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالاً طغيان الحكام وتحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم ، تحت ضرب السياط . وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماماً مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث عن ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، وروابط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الاوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية . من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والإطمئنان ، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسؤولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام . ضد هجمات الاستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الامر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون . ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الاحداث ، إلى ولاء للمعركة العامة بدلاً من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ملكاً لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر ، وتعرف بالعصر العثماني ، وستمند حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ، سيزداد الأضواء المساطة على مصر ، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير . وستنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا . وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم ، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المالك للاستقلال بمصر عن سلطه الدولة العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخنود . ومع تطور الأحداث في العالم ، ستشهد مصر مجيء الحملة الفرنسية إليها ، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية ، ومن نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفي لإيقاظ المصريين . ولا شك في أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل انتصار البورجوازية على الاقطاع في بلادها ، سيساعد على تحطيم قوى الاقطاع في مصر ، وبخاصة بعد انتصارها عليه من الناحية الحربية ، التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل اختلاف اللغة والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب في الوطنيين ، ستساعد على بعث الروح الوطني لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد ، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين ، تشارك في ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل . وبإضعاف النظام الاقطاعي الموجود في مصر ، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية ، تهيأت البلاد لتغيير أساسي في بنائها الاقتصادي - الاجتماعي ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة ، الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر ، في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الاقطاع » . وستتبدأ البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهى فجأة ، ماديا ومعنويا ، ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الاجتماعى فى مصر ، سيدخل البلاد فى مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الافراد قد إستمروا فى التفكير ، أو فى معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقم إقطاعية .

\* \* \*

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل فى محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لى تخلصهم من تحكم الاتراك والماليك ؛ وكان يتمثل فى أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والاخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والماليك . ولقد قامت هذه الحملة بإدخال نظم جديدة ، أهمها فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المباني والخوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات ، وبدأوا فى دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الرى ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشاءهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الاقطاع الذى ساد فى مصر ، وذلك لقصر المدة التى مكثتها فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية والحروب والثورات ،

إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد علي حكم مصر بناءً على رغبة الأهالي واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوئ المماليك ، ورغبتهم في التخلص منهم . ولقد قام محمد علي بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعي والإنتاج الصناعي وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الإقطاعي ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد علي على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التي حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك في مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مسافدة القوى الاستعمارية للقوى الإقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الإقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد لاختضاع الانتاج الزراعي لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد علي خطته على مرحلتين ، في سنة ١٨٠٩ ، وفي سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً في سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالي من الملتزمين كشفوا بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشفوف معلنين فيها أصغر ربح ممكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وجرهم من كل امتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضي الوسيّة فإنه قد أبقاها في أيدي أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضي الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضي الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة في شئون توزيع الأراضي على صغار الفلاحين ، وعلى



أساس عملهم فيها، دون ملاكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير، أو «الميرى» توجه الفلاح في مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول معين، وفي مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكي تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم في الفلاح، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفي تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر ارتفاعا من سعر شرائها له منه في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة، إذ أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنَت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترعى ، وتقوية الجسور ، وحفر ترعى جديدة ، والبدء في إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحققَت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ، وتمكنت بما لها من أمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتي . فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج ، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفاً . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التي تكلفها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير في الوجه القبلي ؛ وإن كان نجاحها في هذه الصناعة يقل عن نجاحها في صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التي كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلي كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هي المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التي كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصري بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة

ومن الانجليز خاصة ، وبين هذه الاجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة في ايدي حكومة أودولة محمد علي . وكان هذا التضارب في المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً في وقوف رجال الاعمال البريطانيين في وجه تجربة محمد علي في مصر . وجسأت العوامل الاستراتيجية والسياسية لسكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد علي ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادي الذي انشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، ولتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا — أكبر الأثر في أن بدأت الإمبراطورية البريطانية في إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرونة ، فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن اتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهي عربية ، كان يهدد بإنشاء قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتكتل حول طريقى الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في ايدي قوات ودول منفصلة . وهكذا وضح التضارب الإقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى ، وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة د بلطة ليان ، أى نظام الحمل في الموانئ ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزئياً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثماني على إلغاء نظام الإحتكار الذي أنشأته دولة محمد علي في مصر ، وفي الإمبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية في سوريا . وذلك عن طريق إستغلال العناصر غشيين الراضية في الإقليم ، وعن طريق توزيع الاموال على بعض أصدقائها من الدروز ، وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصري .

وتدخلت بريطانيا في حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التي تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التي تحكم طريق بيروت الإسكندرونة إلى الخليج العربي . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القرانين التي يعمل بها في مصر هي القرانين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكاري الذي أنشأه محمد علي . وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالي في مصر ، خاصة وأن النظام السابق في عصر محمد علي كان يحمل في جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبي ورؤوس الاموال الأجنبية في البلاد ، على نمو النظام الرأسمالي الحر فيها ، وفي صالح الأغنياء ، وفي توافق مع أصحاب رؤوس الاموال في كل مكان .

\* \* \*

وعلينا أن نعترف بأن تدخل محمد علي ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام



وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية ، والإنتاج الزراعى . وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية فى مصر قبيل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة ، فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التى يمكن إستصلاحها ، والتي كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تعرف بالآبعديات والشفالك ، وأعفى هذه الأراضي من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه العملية أول تغيير فى قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية ، وفى تقارب مساحة القطع الصغيرة التى كان يزرعها الفلاح . ولقد إستند أصحاب الآبعديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهن من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الأراضي وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم . وجاء لإنهيار النظام الاحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى . ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة ، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندي ، ومن أقال المصانع ورفرت العمال . فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة ، من أرض ورأس مال وأيدى عاملة ، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم ، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شونهم حتى العام التالى ، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . أما صغار الفلاحين ، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم ، ودون مفتش زراعى ، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضعوا لمساومات التجار . ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين ، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه

للتعيش بشمته . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ وإضطرت إلى رهن أرضه لشراء البذور والنقاوى ؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الأراضى والرواتب ، فى أيدي كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدي صغار الفلاحين إلى أيدي الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدي الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الأرض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ؛ فعلمت أبناءها وأنشأت القصور واشترت العربات والخياد ، فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين . ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شئ ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكمهم فى الحكومة . ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الانفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة ، التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظام

المالية ، وكمية رؤوس الاموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتعداد الاهالى ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في الدخول إلى عمليات استثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد علي ، أي أواسط القرن التاسع عشر ، قد إمتازت ببداية عملية تمليك الفلاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان قد بدأها محمد علي ، والتي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في استقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للانتاج الزراعى ، وفي قدرة المالك على الإقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير اوروبا لكمية من رؤوس الاموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها لمئتي عشر مليوناً من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين ومائتا ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الاهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لافطانها ، أثراً كبيراً في إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفي إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الاهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض



لسمى يتمشى مع سياسة التوسع في الزراعة ؛ فجهاد لانخفاض الاسعار لسمى يضعهم في أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف . ومعظمها أجنبي . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الاراضى الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فأضطر نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبدى بالنجاح فى الصعيد . وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصيص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فأنهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

ولاجتازت أوروبا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصيص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالى على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ فى أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوربية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمين الأرض ، فإن جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس . وبناء السكك الحديدية . وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت إليها مصر ، والتى إحتاج إليها

الخدوي إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس، وللانفاق على المشروعات العامة ، وللمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللإنفاق على حملة كريت ، ولإنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية في الصعيد ، ولإستغلالها في زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الاراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يرون فيما هو بين مرحلتى الإقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إفتراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأاء يعيشون خارج مصر، وتمتعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية اضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد إنفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة السككارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر، وبلغت في مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً من الجنيهات؛ ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر في وقت بلغت فيه ديونها ١٦ ميلاً ، وزادت هذه الديون في عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين في عهده . كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منها في تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الإنفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً في إرتباك المالية المصرية ، وفي التداخل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر . وكانت سبباً في عزل إسماعيل ، وتولية ابنه محمد توفيق ، وفي وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقية والفكرية والإقتصادية في مصر .

\* \* \*

ولقد تزايد عدد السكان في مصر من  $2\frac{1}{4}$  مليون نسمة في عصر محمد علي إلى ما يزيد على سبعة ملايين في عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء في شراء الأراضى، لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت في متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها، وسياسة الاقتراض، وإلتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسباباً جديدة تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص في الزراعة، وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطناً، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع في زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لإطعام أبنائها، وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة في طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى في نوع الحبوب التى يستخدمها في خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكرى بين الاثنين .

وكان إسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها ، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبثاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادي ، اضطرب إسماعيل في سنة ١٨٧٥ ، أى في نفس السنة التي جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم في نفس السنة بعملية توسع كبرى في إفريقيا ، وذلك بارساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقيا وإلى أعلى النيل . وما لاشك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها في هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربي وسن الميل وريش النعام ؛ وفي الوقت الذي كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررأ في مصر ، حاول إسماعيل أن يذشء نظاماً احتكاريأ لهذه المواد في أقاليمها . وكانت هذه السياسة الاحتكارية ، والتي كانت لاتستند إلى قاعدة ثابتة لها في مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادي في الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها في هذه الاقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادي والإجتماعي قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والاقاليم الأخرى التي إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة العربية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة اختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمة لصفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوروبا ، وإستندوا إلى أملاكهم

العقارية ومصالحهم ، لكي يطالبوا بدستور يحمى البلاد من سوء تصرف الحكيم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالحكوم ، وفي ظل القانون الذى يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، ولشتراكلهم فى شئون الحكيم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قامت من تحكيم الاتراك والمتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، ولعزت بمصريتها ونادت بحقوق الملاحين .

وكان الأستاذ الامام محمد عبده يمثل عناصر اليمين فى الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية فى مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الاجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطنى وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفي من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتملين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الإقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللام للتخصص والإنتاج ، وعلى أن

يسكونا في خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصيص في الإنتاج الزراعى . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على مابقى في مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على التخصيص في زراعة القطن ، التي كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه في بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترعة وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد علي ، كما أنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا في سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدى في إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدى في تعليته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجب مليار طن من المياه ، زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتي ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج الفدان من ٢٧ قنطار إلى ٣٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التي أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التي كانت تنوزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة نصيب بريطانيا في كمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس إستخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قلل ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق، الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه الجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع رداة الجنيه الإنجليزى بالنسبة للعملاء الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثير آمن الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفف من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

\* \* \*

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر، وكانت بذلك، وبطريق غير مباشر، نظام حماية جمركية، أو نظام حماية صناعية. فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأهوال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدت مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .





سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة في نفس السنة .

وعلى ما أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هي إحدى مراحل التطور الإجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب ، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى . وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها ، وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الإستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستودى للبلاد ؛ أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الغرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته . ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ، وتحت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة فى مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المدخرات فى إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الإقتصادية فى عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأفطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت فى أيدي شركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر للغزل والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك فى مهادين التأمين والملاحة ومصايد الأسماك ، وحتى

في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، في الصناعة ؛ الأمر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالي ، وواجه أخطار تعريض ودائع الأفراد للصياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ؛ وتعرض كذلك للآزمات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الإفلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورها في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ . ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج . فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لاييقاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار في الانهيار ، وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية في أول الأمر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها اضطرت ، نتيجة للخسارة التي تسببت فيها في هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن

بيع ما اشتريته من أنطان، وسلمت عليه إقراض المزارعين ، بإنشائها بذلك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٢١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد ارتبطت بالسترليني .

وكانت هذه الازمة الاقتصادية سبباً فى توجية الإقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنويع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللأفادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الإقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقا ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الأيدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال ، وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الانتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كمنظام حماية تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الآسدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتسكدست رؤوس الاموال ، في نفس الوقت الذى تسكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيهاات الاسترلينية فى لندن ، نظير الخدمات التى أدتها مصر لحليفها ، طبقا لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، فى مصر ، عاملا هاما أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الاموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء فى مصر حينئذ يزيد على المليون ، فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه عدد موظفى الدولة نصف المليون . وكان الجندى يتقاضى ثمانية عشرة جنيهأ شهريا ، وهو الجندى البسيط ، وفى الوقت الذى لم يضل فيه متوسط راتب الموظف المصرى إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة » فى مصر فى فترة الحرب تزيد على ضعفى بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ، هذا علاوة على ما كانت القيادة العامة البريطانية تنفقه فى السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية فى رخاء واضح فى مصر ؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذى لم يكن فى وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقا لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الازمة والضيق المالى . كل ذلك والتجارة حرة فى الاسواق .

ولقد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رُقوس الأموال المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه ، نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التي ارتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية . ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن الحكومة ساءرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاضضية بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد تسميت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة ،

وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الحبوب اللازمة لحبز الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي للحكومة ، والأرباح التي حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصري . ولذلك فإن العمل قد بدأ لإستصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التعمير في مشروعى منخفض القطارة ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان للألك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الإهتمام بالملكيات العقارية ، كأساس ثابت للإنتاج الضروري ، وفي بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأي العام الوطني بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات في المجتمع ،

فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذي لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا في مجموعهم عصب الحياة في مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الاقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة في وضع لا يسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى ، والترع والمصارف ، والموانئ ، التي كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الاقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخل المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهل والفقر والمرض ، فلا نعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الاجتماعية . وإن كانت الحكومة قد أخذت في تخدير الرأى العام بأنها ستتم ، وستتم دائماً ، بمحاربة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها في سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، في محاولة ضرب النفوذ البريطاني بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التي كانت تعبر فعلاً عن الثورة ، والتي أيدت الثورة بمجرد قيامها .

\* \* \*

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث في مصر في العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملاحظ رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر أساساً يقوم عليه

و البنيان الفوقى ، ، أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعلينا أن نحفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الاحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر « الإقطاع » الذى إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الإقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعى والمنطقى خطوة إلى الامام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الإقطاع لى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكارى ، وإن كان ذلك لاينفى عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنبهار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية ، وفى الإنتاج الزراعى ، وتركزت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة فى أيدي الأجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذى تمثل فى الثورة العرابية . وكان الإحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الرأىة العقارية والإنتاج الزراعى ، وتحمت لإشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة . التى كانت قوات الإحتلال البريطانى لمصر قد تركزت فى البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها فى السنوات



الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الأوروبية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، ولانتشرت شعارات العدالة الاجتماعية ، في كل مكان ؛ فكانت بؤر الثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها ، ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض رواسبه ، في فيما يورثه للمرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية المسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفي وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الإقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .

فن الإقطاع ، وهو إقطاع إلزامي ، إلى رأسمالية الدالة ، وهي احتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتأخرة ، وضرورة التغيير ، سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثماني ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من هذا القرن ، فصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة . وسنسير في روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .



# البنات الأفلح

الفتح العثماني لمصر



## الفصل الأول

### نمو النظام الاقطاعى فى مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل مواقعاً جغرافياً واستراتيجية هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوربا فى الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية ، وتشرى منها ، وتزايد الأموال فى أيدي أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على إزدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على إمتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقة لآخطار خارجية ، لاستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقة الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيت دعائم النظام الاقطاعى . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلها فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

#### ١ - الازدهار التجارى :

لاحتاجت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، وللمواد اللازمة للعلاج ، أو كان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . ولاحتاج الغرب إلى التوابل كما لاحتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطى عبر طريقين عرفا بهذين الإسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس ، ويستمر بعد ذلك عبر بلاد الافدين والشام أو فوق مضيق الأناضول إلى بزنطة ومنها إلى أوروبا . وكانت القوافل التي تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب ، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثرأء منها ومن التجارة التي تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التي تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثاني فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانئ الصين ، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربى ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة ببغداد فدمشق وحلب ، ومنها إلى الموانئ الشامية المطلة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر ، سواء للوصول إلى السويس ومنها برياً إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لىكى تبدأ قوافل أخرى فى نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانئ فلسطين الحالية . وكان العرب يعملون فى هذه السفن ويعملون فى القوافل التي تنقل هذه التجارة ، وعمل آلاف منهم كجمالين وجمالين ووزائين ، وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة فى هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة ، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك فى شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوروبا . وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب فى أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم ببلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التي إهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من إهتمامها بالموارد الأخرى ، وإن

ما شهدته العالم العربي عامة في هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن الفارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية في أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

ولقد تركزت الثروة إذا في هذه الفترة في أيدي الطبقة الوسطى أو المناجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربي أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من النقط الذهبية الأخرى ، التى إحتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوربية ، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانى الشامية والموانى المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانى قريبة من بعضها ، بين الموانى الشامية والمصرية من جهة ، وموانى الإمارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التى كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوربا . وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانى العربية وأقاموا فيها ، وأشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، ويتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية ، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطاها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالي بالانفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والعقهاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامى ، واستمر مع الدولة الأموية ، ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظام الإقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشؤون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لسكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا فى أثناء القرن العاشر الميلادى . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا النظم بنكسة عامة ، وإعادة من جديد إلى نظام إقطاعى صلب وراسخ .

## ٢- نمو الإقطاع :

عاش الأمراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ، وصفتها القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها فى الحصول على التادر والنفيس ، من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من إنقضاء حكام آخرين عليهم ، يذرعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجنده ، وإستقدهم لذلك عناصر شابة قوية فتية ، من بين الزنوج والأتراك ، إشتروهم بالأموال وفى شكل مبدأ



رقيق ، ودربوهم على استخدام الاسلحة وعلى الولاء للحاكم وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسساً لنمو طبقة محاربة ، تشتري بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها . ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من اعتمادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لىكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماماً على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتعرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لأخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لىكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكاً ، أى مستورداً من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف ، لا من رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجلى معانيها . وإزدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم ، وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخفضت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين وإنظر وف الحرب . وإستولت الطاقة العسكرية على كل السلطات في أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالي من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجهة ضد الأخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد إستمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إمتدت إلى مايزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكي يدعم النظام العسكري نفسه ، ويرسي قواعده ، ويسيطر على موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشيكلة العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة في التجارة وفي الزراعة ، فقل التعامل التجاري مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانئ ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما إنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى ، حتى يضمّنوا محصولاً أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه في التكوين ، وفي تغذية الجنود ، وحتى في المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددتها على الإرتباط بالأرض التي يدافعون عنها ، والارتباط بالتالي بغلتها التي ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التي أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قياداتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الإقتصادى الإجتماعى نظاماً إقطاعياً في شكله وفي طبيعته تكوينه ، حتى وإن اختلف عن النظام الإقطاعى الذى ساد أوروبا في نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإميازات التي حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تبلوروا في شكل طبقة حاكمة متحكممة ومستغلة ، ولحقتظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط ، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولمكنهم إستوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من الماليك أو من العبيد السود ، لكي ينضموا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ولكى ينمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

ولقد تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التخيير الاقتصادى الذى بدأ بانخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، وإستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

### ٣- الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى ابنه ، ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول معلماً بدقائى الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتاج شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان الثانى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف

م — ٤

على الصنائع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فسكانوا يعمانون في الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها في يوم من الأيام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . وإشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الانتاج الفنية . وكان الصنائع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للتجارين مثلاً أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر مع الموالد في الأقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري ، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج ؛ وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية وإلى أوروبا ، وإلى بلاد المغرب العربي ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجارة وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام الممالك ، لكي يبدعوا في صناعاتهم ، ويبريدوا في إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاغداق . ولذلك فإن نمو النظام الإقطاعي في عصر الممالك ، سواء في مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحكم بالندهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفاً تاماً ؛ وكان جزءاً منها

يشتمل في شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضييق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كدية التبادل التجاري بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وفضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ما قاموا بدورة في الأقاليم السورية قبل أن يصلوا إلى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى أسنا ومن دارفور إلى أسيوط ؛ وكانت تحمل العاج والتبر وریش النعام والصمغ العربي وسن الفيل ؛ وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي لاذهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلاً إقطاعياً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسى الذى قام على  
الأسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المماليك ؟

#### ٤ — حكم المماليك :

لهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاييد الحكم فى أيديهم ودون  
أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ،  
ولذلك فإن صلتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التشبث  
بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لمكى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها  
وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها إلى قوة الفكر ،  
أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا إلى هذه القوة كوسيلة  
يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبشون عليها لامتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعة النظام العسكرية  
الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسس وراثية تحكم البلاد من بعدهم فاعتمدوا  
على عملية شراء مماليك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة والعناصر  
المدعومة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة  
حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم  
الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يشمل فى تدريب  
المماليك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ،  
الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك الى رتبة

البسكوية ، ويصبح مسئولاً عن عدد من المالكين ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المالكين يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتي كانت تتمثل في عدد مماليكه ، وفي مستوى التدريب الذى يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المالكين الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم فى يوم من الأيام . كما يعتمد المالك على المؤامرات كوسيلة يصلون بها إلى الحكم ، ولتأزاعه من أيدى غيرهم من المالكين . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية انصرف هم المالكين إلى الحكم ، كل فى إقليمة ، وزاد إهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا يحكاموا من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المالكين ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار فى عملية إستغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التى سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو إتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التى تمثل البنين الإدارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الإقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنين الاقتصادية الإجتماعى ، وبالتالي إلى البنين السياسى للبلاد .

## الفصل الثاني

### عملية التوسع العثماني

فى الوقت الذى زاد فيه ضعف القوى المملوكية فى مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين فى كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس فى عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية فى أوربا ، وإزدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة فى الغرب . ولقد توصل الأوروبيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربى ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربى مورداً من أهم موارد رزقها ، فى نفس الوقت الذى تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر فى الوصول إلى هذه النتائج .

#### ١- تحول طرق التجارة:

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شئونهما واحدة فى عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوربا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التى تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعظم من غيرها فى دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة فى هذه الحملات باسم الصليب فان أطماع الملوك والأمراء والفرسان



الأوربيين المادية كانت واضحة في نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك في أوروبا ، في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الاقطاعيون الأوروبيون من هذه الحرب ضعفاء . كما اضطر بعضهم إلى بيع أراضيهم أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبؤها على الاقطاعيين ؛ فتمنعصحت الطبقة الانتاعية ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الاقطاع الأوربي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الاقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفعيتها وبنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن ينشئ مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت المملوكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوروبا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تلتصر عليهم بحرياً . ولعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الإبرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ؛ وتطاب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية لإمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكلا لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلا من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في إيداعها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالى مسؤولا عن خزائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ؛ وعلى إختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . ولقد إجمعت بذلك العوامل الأساسية لازدهار الصناعات ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الغزاليين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ؛ وإرتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع ؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساسا لدخولها فى عصر الإستعمار .

واقدم ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومنها جم ذهب تستغلها ؛ ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلا فى ما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعادن النفيسة سببا أساسيا فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثا عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم

على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم في شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل . وواصل بارثليميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى ، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والتي كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فيها تمسكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير (١) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقيا الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

---

(١) أنظر : الاستعمار والاستغلال والتخلف . للدؤاف . الدار القومية . ١٩٦٥ .

سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنة الماليك ، وفي ميدان خلفي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية . وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر ، وتهديدهم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ؛ وإنشلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الأسطول المصري أمام الأسطول البرتغالي في مياه الهند ، في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند في ذلك الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية . وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيّم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الأدنى . وأثر ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدّهم وشقائهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل في هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة الاحتفاظ بما يلزمهم من موارد ؛

---

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . العواف . لجنة الدراسات الأفريقية . المكتبة

فزاد العيب أضعافاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التملل ؛ وبما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه إستمر في فقره وعجزه عن مواجهة الأمراض والوبئة . ولما قطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى لكي يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءاً .

## ٢) التوسع العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثماني . ويمكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الاقطاعي فيها ؛ وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في منطقة الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري للمنطقة وجاءت طبيعية الحكم العثماني ، وطبيعة القائمين به . وإمكانياتهم لحكم المنطقة ، سبباً جديداً يمكن إضافة إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الأدنى تشتمل في ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الأولى هي قوة الأتراك العثمانيين في البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هي قوة الصفويين في فارس ، والثالثة هي قوة المماليك في مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانيين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة في النمو ؛ وتدير على سياسة التوسع الاقليمي على حساب جيرانها . ولتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التي

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فإنها قد اتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح الفرس في الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلالهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

استولى الصفويون على العراق في سنة ١٥٠٨ ، وفي عصر الشاه إسماعيل ، الذي أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، واتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا الفرس الفارسية في موقعة جالديران سنة ١٥١٤ ، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولما سكن السلطان سليم إرتد عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس للانتعاش . ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا في أنها وجهت أنظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة في الشرق الأدنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ؛ التي كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكي يمنعوا الفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبي لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية في البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أي معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدي الآخرين ، وبالتالي الإحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلاً من تركها تغيرهم . ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم ، ولم يظهروا استعداداً لنولية سلالة الرسول مسؤوليات معينة في دولتهم ، رغم تكريرهم لاماكن

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعي ؛ وكذلك الحال مع الانراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لاهل الجماعة حظ في إدارة شئونهم ؛ بل عمدوا إلى الاستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سئمت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية في البلقان ، وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الأوروبية ، التي حاولت إستعادة نفوذها في شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذي إرتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولما كان العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهي المنافسة لهم في عملية توحيد الشرق الأدنى ، بل إتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتي كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه قوة المماليك في حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التي نجحت في الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية في شرق إفريقيا ، وأقامت معازل لها على بر الزنج وفي منطقة الجنوب العربي ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت في تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فإن إسبانيا كانت تواصل هجماتها في ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية في شمال إفريقيا ، وكان الأجدد بالقوى العثمانية ، التي تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية ، التي أغارت على بلاد المغرب الإسلامي بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد إعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص في الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ وإعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبى . ولستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الأدنى بأقاليمه فى دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدةها . وكانت تحاول فى حقيقة الامر توسيع الرقعة التى كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى فى حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة المماليك الهرمة .

### ٣ — هزيمة الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، تحتم وقوع صدام بين قوة المماليك وقوة الأتراك العثمانيين ، وساعد على ذلك تجاوز أقاليم الدولتين ، وظهور الاتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإصطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » فى منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى محاولة العثمانيين النزول من هضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها ، من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الآخرين إلى هضبتهم من جديد ، هو تطلع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية . التى كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها ، وهو الشام والحجاز ومصر ، بما فيه من مدن تهمبر عواصما للإسلام ؛ وتطلعهم إلى زيادة نفوذهم فى هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها ، مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على



القيام بتنفيذ خططهم ذلك الاتجاه الذي كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفي كل اتجاه .

ولا شك في أن إعزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالى انتصاراتهم ، كان دائما لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التي وضحت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتي كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت في الضعف ، وتنازلت هزائما أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أما من الناحية الاقتصادية فكان الاتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البحرية التي كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الأسود ، لكي تمر عبر بلادهم إلى مناطق غرب أوروبا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى إلى سواحل الشام ، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية ، يدفع العثمانيين إلى النطلع لتلك الرسوم التي كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون إلى تلك الثروات الضخمة التي كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلا شك في أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولمصالحها في هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدولة كانت قد بدأت منذ فترة في الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على المماليك في الشام وفي مصر ، وإبلاعها لسلطان المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة في الحجاز وفي فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثماني في شكل جديد ، وبهيبة

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامى ، وسيطراً على أما كن حج المسيحيين فى فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حتمية الإصطدام بسلطنة المماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات . وجاء تطور الأحداث فى المنطقة السكى يساعد على الوصول إلى هذه الحتمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التى وقعت بين العثمانيين والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكرى قد ظل مائئاً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن ينقل ميدان عملياته إلى المناطق التى كان فى وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنشئ لنفسها فيها مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام العثمانى المملوكى على أنه حلقة من حلقات الصراع العثمانى الصفوى . ولكن هذه النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شعر بها العثمانيون ، وحركتهم صوب وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثمانى الصفوى لا يمكنها أن تعطى تلك الفجوة التى ينشأها الاتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى البرتغالية فى مناطق البحر الأحمر والخليج العربى .

وكانت هناك مناطق لإحتكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت هاتان الدولتان متجاورتان ، ومادامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت فى الخروج للتوسع فى البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحدهما طريقين : فإما التأخى والتعاون ، وبخاصة أمام الاخطار الخارجية ، وإما الإصطدام فى

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتمل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، وإنتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة في أول الأمر ، ونشأت نتيجة للأخطار التي هددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية في غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك في مسألة ظهور الخطر البرتغالي ، وهجماته من الخلف على المنطقة . ولقد طلب السلطان الغورى العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثانى ، وقدم العثمانيون هذا العون في شكل أخشاب لبناء الاسطول المملوكى ؛ وإشتراك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية في معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التي كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية في سنة ١٥١٠ . وفي نفس الإتجاه تلقت القاهرة بإتياج وفرح أنباء إنتصار العثمانيين في أوروبا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للإسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، في سنة ١٤٢٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان في وسعهم أن ينتزعوا جزراً أخرى من أيدي القوى المسيحية في البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى في الأهمية . هى منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أى منطقة حدود أعالي الشام . وحدث نزاع عليها في عهد السلطان بايزيد الثانى ، وزاد من حدته إلتجاء الأمير جيم ، منافس

بايزيد على العرش ، إلى أراضى السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وهجمت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التى كان الأمير قد استجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يناوهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ ولم تنتهِ الأمر بعقد الصلح فى سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين . وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان الغورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه فى حقيقة الأمر فى غاية الصعوبة ، خاصة وأنه كان فى كفاح مسلح ، برى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، فى أعالي الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قد ساءت بين المماليك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة الغورى لبعض الأسراء العثمانيين الذين فروا من سلطنة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك بإغلاق أسواق الرقيق فى وجه المماليك ، خاصة وأنه كان فى حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاده من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكى ، الذى كان يعتمد فى كيانه على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع الغورى بعض الهدايا ، التى كانت مرسلّة من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لا تتمين بالود ، فى الوقت الذى سبداً فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أى فى الوقت الذى ستنزل فيه الجيوش العثمانية من هضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ فى ممارسة الزحف فى المناطق السهلة من العالم العربى .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية فى الشام ، وتخضع لنفوذ الغورى فى مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهى إمارة دولة ذو القادر ، التى كان حاكمها هو الأمير علاء الدين . وبإيعاز من الغورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، فى وقت حربهم

مع الصفويين . فإذا كان السلطان الغورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى اتخاذ موقف معاد للعثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم المؤن اللازمة للجيش العثمانى أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تعطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمير موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدولة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملاً عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تعلن بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان الغورى يشعر بخطورة الموقف فى الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية للعثمانيين صوب أقاليمه وإجتياحهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكشوفة . وتقدم السلطان الغورى فى صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت نيته تتلخص فى الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية فى الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإصطدام بهم ، مادامت جبهتهم مسع فارس كانت لا تزال مفتوحة .

## الفصل الثالث

### إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضحت حتمية وقوع صدام مملوكي عثماني منذ الوقت الذي تقدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا ، ولكي تمنع أى اعتداء قد يقوم به العثمانيون في هذا الاتجاه . وقد اتخذ السلطان الغورى استعدادة لهذا التقدم ، وفي ظل ظروف خاصة ، تميزت بضعف إمكانياته ، وبإختلاف تكتيكه عن تكتيك العثمانيين ؛ وكذلك بإختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين . وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة في تاريخ الدولة المملوكية ، وتاريخ المنطقة عموما ، وتاريخ مصر بوجه خاص .

#### ١ - الاستعداد :

كان هناك إختلاف واضح بين قوة كل من الممكرين المتنافسين على سيادة المنطقة . ووضع هذا الإختلاف في القيادة ، وفي القوات المسلحة ، وقوة تدريبها ، وتسليحها ، داخل كل معسكر ؛ ووضعت في درجة المرونة التي كان يتميز بها كل معسكر في حركاته حيال المعسكر الآخر .

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان سليم شابا في مقتبل العمر ، كان السلطان الغورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره . وهذا الإختلاف في السن يعطينا صورة لما يمكن لكل من القائدين أن يقوم به . وكان السلطان الغورى قد حكم السلطنة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وكان غليظ الجسد ، ذو كرش كبير ، وكان يلبس في أصابعه الخواتم ، وكان مترفا في ملبسه ، ومترفا في حياته ،

كل والشرب إلى درجة النهم . وفي المعسكر المواجه ، كان السلطان سليم ع القمامة ، واسع الصدر ، أقنص العنق ، مكرفس الاكتاف ، وكان متقلًا على ظهر جسوده ، ومع رجاله ، من البلقان إلى آسيا الصغرى ، في الخيام . ولا شك في أن هذا الاختلاف في طبيعة القيادة سيكون له أثرًا جمة الإلتقاء ، أو الاصطدام بين القوتين .

، الوقت الذي بلغت فيه قوات المماليك الزاحفة شمالًا ما يقرب من خمسة رجل ، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها . أما عن كفاءة التدريب ك في أن مصر كانت قد فقدت جزءًا كبيرًا من رجال قواتها المسلحة ، أو المماليك ، في تلك الحملات التي كانت قد أرسلتها إلى الحجاز ، وإلى اليمن ، يطرة البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن . ولذلك فإن القوة تصحب السلطان الغوري إلى الشام ستكون أقل كفاءة في تدريبها من ن السالفة . هذا في الوقت الذي زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب بزحفهم ، وبمنازلتهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوي .

علينا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين ؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية برزت بإستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها ، في الوقت الذي إفتقر فيه المماليك هذا السلاح . وكان السلطان الغوري يخشى من هجوم العثمانيين على بلاده ، لأنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحري على سواحل الاسكندرية . شيد ودمياط ، وفي نفس الوقت الذي كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم إلى على الموانئ الحجازية ، وبخاصة على جدة . ولا شك في أن هذا التوزيع ذات الغوري قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين ؛ إذ أن الغوري قد على تحصين المراكز البحرية الشمالية في مصر ، وسواحل الحجاز ، في الوقت

الذى كان عليه أن يتقدم فيه للدفاع عن حلب .

وفى الوقت الذى خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعاً تاماً ، كان هناك نوع من التقليل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الانفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك فى أن نظام الحكم المملوكى فى أواخر عهده كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التى أحاطت بالنظام المملوكى فى آخر أيامه ، وضغط الدوافع الاقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القيادة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان لتحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر فى محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قللت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين ، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت فى البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان الغورى أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب لإيهم القيام بأى عمل . وكان السلطان الغورى قد فرض الضرائب على الغلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالى . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة فى غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح فى التبن والعليق ، وأن الأهالى لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء الغورى كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته فى الذهب والفضة والفلس الجدد « أنحس المعاملات ، جميعها زغل ونحاس وغش ، لا يحل بها بيع ولا شراء ولا معاملة فى ملة من الملل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .



وفى دار الضرب كانوا يضيفون النحاس والرصاص جهاراً فى الذهب والفضة .  
وكان الأشرى فى الذهب إذا صفى يظهر فيه ذهباً يساوى اثنا عشر نصفاً . وكان  
النصف الفضة يتكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الحر .

وعليتنا ألا ننسى أن سوء الأحوال الاقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب  
الآمن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد ، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ،  
مثل إنقلاب الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد  
قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان الغورى أن يواجه الموقف . وكان  
عليه أن يدبر أثمان اللحوم المتأخرة للممالك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد  
إضطّر السلطان الغورى إلى أن يلغى الضرائب والمكوس ، التى كان قد فرضها  
على الغلال ، وكان عليه أن يدفع متأخرات الممالك ، ويعمل على إستتباب الآمن  
فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات  
العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد إضطّر السلطان الغورى إلى أن يدفع  
للممالك جزءاً من متأخراتهم ، وعجز عن دفع الباقي ؛ فإضطّر بعضهم إلى التراجع  
عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين ابن أخيه ،  
طومان باى ، نائباً للغبية ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من  
الممالك ، ومن الشيوخ والعواجز ، فى الكشوفيات ، حتى يكونوا مع الكشاف  
لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعليتنا ألا ننسى بعد ذلك أنه كان على الغورى أن يراجع الدسائس ،  
والإتصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من الممالك .  
وإذا كان السلطان الغورى قد إحتفظ فى مصر بالأمير العثمانى الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بايزيد ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان ابناً لآخرى السلطان سليم ، فإن قيمة كانت أقل بكثير من فاعلية لإتصال العثمانيين بعدد من أمراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان الغورى أن يستعد للسفر مع قواته ، وللإفاعة العثمانيين . « واجتمع السلطان بالأمراء في الميدان وأقاموا في ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظهر ، فأشيع أن السلطان قال أنا أخرج بنفسى وأقعد فى حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفى وابن عثمان ، فإن كل من إنصرف منهما على غريمه لا بد أن يزحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه لا بد من خروج تجريدة تقيم بحلب وتحرس البلاد الحلبية » (١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ، وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإضطرب السلطان إلى أن يقدم لهم الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من التعبئة . « فإضطربت أحوال العسكر ، وإرتجبت القاهرة ، وعز وجود الخيل والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين ويأخذون منها الخيول والبغال .. فغلقت الطواحين قاطبة ، وإمتنع الخبز من الأسواق ، وكذلك الدقيق ، ووقع القمح بين الناس ، وضج العوام ، وكثر الدعاء ، وغلقت أسواق القماش بسبب المماليك ، وإختفى الصنائعية والخياطون . وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من العلماء خيفة السفر . وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب روحى » (٢) .

---

(١) ابن إياس : الجزء الثالث . ص ١٥٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٩٠

ورغم كثرة الأموال التي أنفقها السلطان الغورى على أمرائه ، إلا أنهم رأوا عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات المماثلة السابقة . فع قللة السلع واللوازم فى الأسواق ، كان معظم المماليك يشعرون بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على مماليكه الجلبان لبوس الخيل من حرير ملون وخوذ وأتراس وبدلات ومابين زنود وركب فولاذ وغير ذلك من آلة السلاح التى فى الزرد خانه . فتزاحمت عليه المماليك ، وصاروا يخطفون اللبوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فعجز عن رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تمردهم فى هذه الايام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء وأمرآ بأن يسافر من يتم إستعداده من بينهم . وإستعد الغورى لىكى يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الأربعة ، ورجال الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . وإستعد الغورى كذلك لىكى يصطحب معه أعداداً كبيرة من التابعين والفراشين ، و « الطبالين والزمارين والمنقرين » وبعض المغنيين ، علاوة على جماعة من النجارين والحجارين ، وبعض القراء والوعاظ والمؤذنين .

وكان إستعداد السلطان الغورى للسفر قد أثار بعض الإنتقادات ، إذ أنه لم يتبع التقاليد التى كان سلاطين المماليك يحافظون عليها ، وإنتقدوه فى قلّة عدد فرسانه ، وإنتقدوه فى غدم تفتيشه بنفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن الخروج فى وقت الصيف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يعرض جنوده لمشقة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على الغورى أن يتقدم ، ويحذف صوب شمال سوريا .

## ٢ - التقدم إلى سوريا :

أتم السلطان الغورى استعداداه ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً للسير في هذه الحملة ، خمسة منهم ، من أرباب الوظائف ، ، والعشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات الممالك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى رجحه ابن إياس على أنه قوة هذه التجريدة من القراصة والجلبان وأولاد الناس (١) . وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة وللموكب الذى سيصحبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وتلاها والعسكر المنصور ، ، ثم الأمراء ، وأمرأ الطبلخات ، وأمرأ العشراوات ، ثم أرباب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الإشراف لإخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سار الأمراء المقدمون ، وبعدهم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العمامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطهمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . و ثم مشى البقيع والجامع مغطية بالحرير الأصفر ، ومشى البخورى بالمبخرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عز نصره ، وكان الخليفة قدامه ينحوا عشرين خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بسرج ذهب ... وهو لابس قباء بعلبكي أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فيه خمسمائة ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة ، (٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧

ودخل الغورى فى هذا المركب من باب زويلة وشق القاهرة ، فارتجت له المدينة ، وضجت له الناس بالدعاء ، ولم تطلق له النساء بالزغاريت من الطيقان ، واستمر فى ذلك المركب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى الخيم بالريدانية . وسارت فى نفس المركب خزائن الذهب ، التى كانت كل منها تشتمل على ألف دينار . خارجاً عن المعادن . . وكان السلطان قد أفرغ الخزائن فى مصر من الأموال التى كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطنته إلى أن خرج فى هذه التجريدة . وفرغ كذلك حواصل الذخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التى كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحمل خزائنه خمسون جملاً ، وحمل زردخانته مائة جمل . وتقرر بعد ذلك يوم الرحيل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق فى هذه المدينة من المالك القرائصة والعواجر والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو ألفى نفر .

وقبيل تحرك السلطان من مخيم أو معسكر الريدانية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان العثماني قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد احتفظوا بالرسول فى حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان فى القاهرة . ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ، منها أنه أرسل يقول له : أنت والدى ، وأسألك الدعاء ، وإني ما زحقت على بلاد على دول [ أو علامة الدولة ] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والدى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية الفساد فى مملكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يحملون المالك الجراكسة فإني ما منعتهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم فى الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب المالك إليكم ، وأن البلاد التى أخذتها من على دول أعيدها لكم ، وجميع ما برونه ويريده السلطان فعلناه . (١) .

والواقع أن السلطان أنشراح من هذا الخطاب ، وجمع الأمراء المقدمين وقراء عليهم ، فاستبشروا بأمر الصلح ، والعودة إلى الأوطان عن قريب . ويعلق ابن إياس على ذلك الموقف على أنه كان في مجموعه حيلة وخداعاً من السلطان العثماني ، حتى يبلغ مقاصده . ولاشك في أن ذهاب الأمراء المماليك إلى سوريا ، وهم يعتقدون في حسن نيات العثمانيين ، كان يزيد من وقع عنصر المفاجأة على نفوسهم ، ويضعهم أمام الأمر الواقع بطريقة حاسمة .

وعند دخول السلطان الغوري دمشق ، قابله الأمير سيباي ، نائب الشام ، أو نائب دمشق . ودخل في موكب حافل ، وأمامه الخليفة والقضاة الأربعة ، وسائر الأمراء المقدمين وأمراء الطبلخانات والعشراوات ، وأرباب الوظائف ، والجمع الكثير من العسكر والناس ؛ وزينت له مدينة دمشق ، ودقت له البشائر بقلعة دمشق ، ونشر على رأسه بعض تجار الإفرنج ذهباً وفضة ، وفرش له سيباي تحت حافر فرسه الشفق الحرير ، ولزدهمت عليه المماليك بسبب نثار الذهب والفضة . فكاد السلطان أن يسقط عن ظهر فرسه من شدة زحام الناس عليه ... ، (١)

وظلت دمشق مزينة سبعة أيام كاملة لقدم هذا الموكب السعيد . وخطب قاضي القضاة في المسجد الأموي جمعيتين متتاليتين ، وإن كان السلطان لم يحضر صلاة . وبعد ذلك رحل الغوري وتوجه إلى حمص ، ثم رحل عنها وتوجه إلى حماة ؛ وهناك قابله نائبها ، جان بردى الغزالي ، وأقام له الولاة .

والواقع أن هذا التشكيل للاستعداد ، وهذا الشكل للموكب الذي تقدم به الغوري إلى الشام ، بما يشتمل عليه على مظاهر الفخامة والأبهة ، كان يقرب من العرض العسكري ، أكثر من إقترابه من صورة لقوات عاربة تتخذ استعدادها للوقوف

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٢٥ .

على الحدود ، وللدفاع عن المملكة . ولا شك في أن شعورهم بإمكانية التفاهم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التي كانت قد حدثت في عهد السلطان قايتباى ، ستقلل من القيمة العملية لقوات المماليك ، وبصنفتها قوات محاربة ، وتواجه خصماً قوياً حسن التدريب ، واسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب فى تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها . وفى هذه المدينة قابل الغورى مندوبى السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضى القضاة العثمانى ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعاندهم الغورى على إستيلائهم على بلاد علاء الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم فى عقد الصلح النهاى مع الغورى ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوى ، وأن السلطان سليم يرغب فى ألا يتدخل الغورى فى النزاع القائم بينه وبين إسماعيل الصفوى ، الذى قرر أن يقطع أثره من وجهه الأرض ؛ وأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين ومماليك مصر . وكان الوفد العثمانى قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغورى ، وبعض أمراء المماليك ، وللخليفة . وأجاب الغورى على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والخلوى التى كانوا قد طلبوها ، وزودهم بخطاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظل الغورى وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفسكروا فى أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

وإنتشرت روح المسالمة والصلح بين قوات المماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التى ألقاها قاضى القضاة كمال الدين الطويل فى حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يجعلها تحمل معنى السكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغورى يوزع النقود على الأمراء

والمشايع والماليك . ثم استقدم قواده ، من الامراء المقدمين للألوف ، والنواب وأمراء الطليخانات وأمراء العشاوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على ولائهم له ، وبألا يفدروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثمانى من حماة ، وخلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولاشك فى أنه كان يرى فى إستخدامه له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولكن سرعان ما جاءت الأنباء بأن السلطان سليم قد ألقى القبض على رسول السلطان الغورى إليه ، ووضعه فى الحديد ، رغم أنه كان يحمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتها أكثر من عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه كان قد أحسن معاملة مندوبى السلطان سليم ، وأرجعهم إليه معززين بمكرمين . وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيشتقه ، وذكر له أنه يرفض الصلح ، ثم حلق له لحيته ، وأهانته إهانة بالغة . وعاد مندوب الغورى لسيده لىكى يعله بما وقع ؛ وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين قد زحفت ووصلت إلى عينتاب ، ومسلكت قلاع مالطية وبهنا وكركر وغيرها . ولما وصلت هذه الأخبار الردية إلى السلطان اضطربت أحواله وأحوال الناس وأحوال العسكر قاطبة « (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمرائه نواب حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصغد ، وحمص ، وغزة ، بالخروج ؛ وصحبهم من المشاة خمسة آلاف رجل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذي يريده الله هو الذى يكون .



وفي الوقت الذي إرتفعت فيه الاسعار في الشام ، وضع فيه الاهالى من معاملة المماليك ، والذي إتشغل فيه السلطان الغورى بأحوال مصر نفسها ، وبعدد إستتباب الأمن في الأقاليم الحمازية مع إقتراب موسم الحج ، وفي الوقت الذي قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من المماليك ، في هذا الوقت كان على السلطان الغورى أن يواجه قوات العثمانيين .

### ٣ - معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغورى من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذي سيشهد الموقعة . وكان السلطان يرتب العسكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً في أكياس حرير على رؤوس جماعة من الأشراف ، ولتفخوله خلفاء سيدى البدوى وسيدى الرفاعى والسادة الأشراف القادرية ، وكذلك القضاة الأربعة . والأمراء النواب . وكان أول من إشتراك في المعركة هم المماليك القرائصة دون المماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالاً شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فهزموا عسكر ابن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة منكزة ، وأخذوا منهم سبع صنماجق ، وأخذوا المكامل التي كانت على عجل ، ورماة البندق ، فهم ابن عثمان بالهروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت المنصرة لعسكر مصر أولاً ، (١) .

وكانت هذه هي المرحلة الأولى ، أو الجولة الأولى ، في المعركة . وسرعان ما إنتشرت الإشاعة بأن السلطان الغورى قد أمر المماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وتركهم المماليك القرائصة يقاتلون وحدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن المماليك القرائصة ثببت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الأمير

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ .

سودون العجمي . كما قتل ملك الأمراء سيباي ، نائب الشام ، فانهزم جانب كبير من العسكر في ميمنة المماليك . ثم لانهزم خاير بك ، نائب حلب ، وهرب ، فمحطت الميمنة . وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على اتصال سرى مع العثمانيين ضد السلطان الغوري ، وأنه كان أول من هرب من الميدان ، وأظهر الهزيمة ، وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات .

« وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق في نفر قليل من المماليك ، فشرع ينادي يا أغوات ، هذا وقت المروءة ، هذا وقت النجدة ، فلم يسمع له أحد قولاً ، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول لافقراء ادعوا الله تبارك وتعالى بالنصر ، فهذا وقت دعائكم ، وصار لا يجد له معيناً ولا ناصرأ ، فإنطلقت في قلبه جرة نار لا تطفأ ، وكان ذلك اليوم شديد الحر ، ولانعقد بين العسكرين غبار حتى صاروا لا يرون بعضهم بعضاً . وكان نهار غضب من الله تعالى قد أنصب على عسكر مصر ، وغلت أيدهم عن القتال ، وشخصت منهم الأبصار ... فلما اضطربت الأحوال ، وتزايدت الأهرال ، خاف الأدمير تمر الزردكاش على الصنجق السلطاني ، فأنزله وطواه وأخفاه ، ثم تقدم إلى السلطان وقال له ... إن عسكر ابن عثمان قد أدركنا ، فإنج بنفسك وأدخل إلى حلب . فلما تحقق السلطان ذلك غلبه في الحال خلط فالج ، أبطل شقه ، وأرخی حنكه ، فطلب ماء ، فأتوه بماء في طاسة من ذهب ، فشرب منه قليلاً ، وألقت فرسه على أنه يهرب ، فشئ خطوتين وإنماقلب عن الفرس إلى الأرض ، فأقام نحو درجة ، وخرجت روحه . ومات من شدة قهره ، وقيل فقئت مرارته ، وطلع من حلقه دم أحمر ، (١) .

وبمجرد أن شاع خبر موت السلطان الغوري لشتدت قوة هجمة العثمانيين على من كانوا حول السلطان . ولم يعلم أحد خبراً عن السلطان ولم يجد له أثر ، ولم

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٤٦ — ٤٧ .

تظهر جثته بين القتلى ، فكان الأرض فقد ابتلعت في الحبال ، وداس العثمانيون معسكر الغورى بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصناجق الأمراء ، ووقع النهب في أرزاق المالك ولمدادهم وتبويلهم .

وجأة زال ملك السلطان الغورى ، وفي معركة قصيرة نسيبياً : من طامع الشمس إلى ما بعد الظهر ، ولم تنتهى الإمر بما أراده الله . وقتل في هذه المعركة آلاف من الجازين ، وعدد كبير من الأمراء المالك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والمالك . فكان مرجح دابق جثث مرمية ، وأبدان بلا رؤوس ، وهجوه معفرة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار في ذلك المكان خيول مرمية هوة ، وسروج مفارقة ، وسيوف مسقطه بذهب .... وخوز وزرديات .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغورى ، واحتلته ، واستولت على ما فيه من الآواني الفاخرة ، والأسلحة ، وخزائن المال ، والتحف . وكان انتصاراً سريعاً وحاسماً للقوات العثمانية ، ولم يقع قط لأحد من سلاطين مصر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنيقه في يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبداً ، ولاسمع بمثل ذلك ، ونهب ماله وبركه بيد عدوه ، غير قاصوه الغورى .

ويرجع ابن إياس هذه الواقعة إلى أن الغورى وأمرائه كانوا قد ابتعدوا عن العدل والإنصاف بين مصالح المسلمين ، فرد الله على أعمالهم ونيتهم ، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المملوكي نفسه وظلمه للأهالي ، واستغلاله لهم ، وانفصاله عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة ، تتعلق بتحركات القوات في المعركة نفسها ، وبالإمكانيات التي حصل عليها العثمانيون بين صنوف المالك . ولاشك في أن استخدام الغورى

للماليك القرائنه وحدهم ، دون الماليك الجلبان كان له تأثير ؛ فمؤلام الاخيرين  
و لم يقاتلوا في هذه الواقعة ، ولا ظهرت لهم فروسية ، ولا جذبوا سيفاً ،  
ولا هزوا ربحاً .

ولاستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعية الذى أوقفه بالجيش المملوكى  
أكبر الخسائر .

ولم يتمكن الغورى من أن يفرق بين الماليك الموالين له ، والمماليك الذين  
كانوا على اتصال بالعثمانيين . وكان يثق فى خاير بك ، الذى انضم علانية إلى  
حائب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولا يثق فى سبباى بك . نائب الشام الذى  
نصحه بالتخلص من الخونة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن  
يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش المماليك . وكان سبباى بك  
قد أمسك بتلابيب خاير بك فى حلب ، وجره بين يدى الغورى ، وطلب إليه  
أن يقتل هذا الخائن . ولكن الغورى كان يشك فى نيات سبباى ، وفى أنه كان  
يطمع فى السلطنة ، واستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقنع  
بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة المماليك ، وهم يواجهون العثمانيين .  
وهذه العلاقة بين الغورى وقواده ، أثرت على خط سير المعركة ، وخاصة عند  
انسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسرته .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة فى التاريخ ، خاصة وأن نتائجها  
كانت فائقة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة . وتاريخ مصر بنوع خاص .  
وبعد قلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية ، وبعد  
مجهودات مصر ضد البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وفى خليج عدن ، جاءت  
هذه الموقعة لتسكى تيجر الماليك على الدفاع عن الجره الاخيرين من منطقة حكمهم ،  
منطقة إستغلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها ، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية

فى أيدى العثمانيين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج ذابق نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاحتضار النظام المملوكى ، وأثرت على البنيان السياسى والاقتصادى لمصر الحديثة .

#### ٤ — نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الهزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، وواجهوا هناك مالم يكن فى حساباتهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من العسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيوطهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودائعهم التى كانت بحلب ، وجرى عليهم من أهل حلب مالم يجسر عليهم من عسكر ابن عثمان » (١) . وكشفت هذه الحادثة عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا فى بيوت أهل حلب غصباً ، وفسقوا فى نساءهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية » . واضطر بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم فى أسوأ حال ، واضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم مابقى من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ، وطلب إليه أن يبتى معه . ولسكنه ونج القضاة الثلاثة ، وإتمامهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية وبسعيهم بالمال لتولى القضاء . وبعدهم إرشادهم إلى الخير ، وعدم منعهم سلطانهم عن المظالم التى كان يوقعها بالناس ، وأهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونه . وإستولى السلطان سليم على ما كان

(١) ابن لياس . الجزء الثالث . ص ٤٩٠ .

بقلعة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « مالم يره قط ، ولا فرح به أحد من أجداده » ، وإستولى كذلك على ما كان للأمراء وللباليك من أموال وخيول وغيرها . واقصد تزييت له مدينة حلب وخطب بإسمه في صلاة الجمعة ، وإرتفعت له الأصوات بالدعاء . وفي حلب ، قدم خاير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمرائه ، ولبس زى الأتراك . وسموه خاين بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات الممالك أن تقف في وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحا أمام العثمانيين الى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة في القاهرة أن توقف عملية التوسع العثماني ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الأنباء تعلن الهزيمة ، وتبلغ بقتل الأمراء والأعيان والقضاة . فإمتلأت القاهرة بالصراخ والعزاء . وصار في كل حارة وزقاق وشارع عويلا وبكاء . وإرتجت القاهرة ، وضح الناس ، واضطربت الأحوال ، وكثر القتل والقتال .

وبعد أن كان خروج السلطان الغورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات الفوضى في البلاد ، وبخاصة أمام مظالم الممالك وتعسفهم ، جاءت أنباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهيبتها ، وإنتشار الذعر والفوضى في كل مكان . وقام العربان بالهجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالهجوم على البحيرة والغربية . وأصبح على مصر ، في الوقت الذى فقدت فيه سلطاتها ، والذى كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأهالى ، وتأمين الأقاليم من الفوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية الممالك الجبلان ، الذين كانوا في القلعة ، وهم بممالك الغورى الخاصة ، ظهرت بينهم اتجاهات الفوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبدء فى عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانهيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد العبء على كاهل الأمير طومان باى ، فائب الغيبة ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمى عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لى تضيف الى مسؤولياته الداخلية مسؤوليات عامة ، — من مصر بأكلها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج فى نفس الوقت ، ويواجهها دون أن تكون له من الوسائل ما يسمح له بالتصرف .

وختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائى ، وأدخلتها فى عداد المناطق العثمانية . ومنذ سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز واليمن ، وستكون سوريا هى ركيزة العثمانيين كذلك فى الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسؤولية كل المنطقة ، وما تم فيها من جمود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

## الفصل الرابع

### استيلاء العثمانيين على مصر

وقع عبء الدفاع عن الإقليم المصرى على كاهل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبو النصر . وكان عبئا ثقيلا ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة المملوكية فى الشام ، وعدم تمكن المماليك من إعادة تنظيم البقية-البقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من المماليك تعتبر أمرا مستحيلا فى ذلك الوقت ؛ وكان فقد المهتمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف المماليك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والاضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين المماليك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، وتضعف الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خاسرة بالنسبة للنظام المملوكى . وعلى أى حال فقد كان على المماليك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى إرتبطوا بها .

#### ١ - مبادئ طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان الغورى ، ورجع بعض الأمراء من تجربة الشام ، تطالب الأمر لإختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى، نائب الغيبة ، أصلح من غيره لتزلى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سير أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان الغورى فى الشام . « فسام الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راضية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .



ولكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسؤولية ، وبشكل جعله يزهد فى تولي السلطة فى تلك الظروف . ولقد تعلل الأمير طومان باى بعلم مختلفة : « منها أن خزائن بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن ابن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لا يطاوعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يغدروا به ويركبوا عليه ويخلعونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بشعر الإسكندرية ، ولا يبقونه فى السلطة إلا مدة يسيرة » (١) . ولكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يغدروا به ، وأن يثيروا فتناً ، وأنهم سينتسوا عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الاتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى لإجتمع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، ابن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن ابنه الذى خرج إلى الشام . وبايع الأمير طومان باى نيسابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه المبايعة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسي المملكة ، وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودى باسمه فى القاهرة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان محبباً للعوام لأنه كان ابن الجانب ، قليل الأذى ، غير متكبر ولا متجبر . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية . القاهرة سنة ١٩٦١

وبدأ طومان باى سلطنته باستقبال عدد من الامراء المالك العائدين من ميدان الهزيمة فى الشام ، وحضر منهم جان بردى الغزالى نائب حماة ، ورشحه السلطان لتولى نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب فى تولى السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الامر الواقع ، فقد هزموا طومان باى فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذى كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فغضب منه طومان باى ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه فى برج القلعة .

ونادى السلطان على العسكر بالاستعداد للعرض ، وهو العسكر الذى كان مقيماً بمصر ، ولم يخرج فى تجريدة الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح العسكر يقوم برده ، خاصة وأن بعض الفلما والعبيد الذين كانوا فى التجريدة قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هى الشنق .

وأصبح على طومان باى أن يعيد تنظيم مابقى للبلاد من قوات محاربة . فعرض العسكر ، وكتب منهم نحو ألفى مملوك ، وعين من الامراء المقدمين الذين كانوا بمصر نحو ستة مقدمين ، وعين الامير جان بردى الغزالى باشا على العسكر ، أى قائداً عاماً للقوات ، وهذا علاوة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تكن أنباء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الاحتفاظ بسلطتها على سوريا ، وتعتقد أن العثمانيين لن يتمكنوا إلا أقاليم سوريا الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفى نفس الوقت قام السلطان طومان باى بإصدار الأوامر بالقبض على بعض الامراء الذين كانوا فى خدمة السلطان القورى ، وخاصة من كان مسيطراً عليهم على أمر الخزائن . وكان طومان باى قد عرض هذه الخزائن فوجدها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرعان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تثير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباءها بشكل مفرع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجده من الرعية . وأثرت هذه الأنباء على الرأي العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق بعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الاعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتؤكد السلطان والأمراء والأهالي بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باي من إرسال الحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من عسكره إلى مكة في صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحمد للحج . واضطر طومان باي إلى إرسال الكسوة والصرر الموجهة لأهل مكة والمدينة عن طريق الطور والبحر ، إذ أن الطريق البري كان قد أصبح مهدداً .

وسرعان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التي كان السلطان الغوري قد أرسلها إلى هناك قد « غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح » . كما وردت الأنباء تعلن وقوع شقاق بين الرئيس سليمان ، قائد الاسطول والحمة ، وبين الأمير حسين نائب جمدة ، وتعلن أن « كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خبر » (١) .

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باي أن يستعد لكي يواجه زحف  
العثمانيين ، وبإمكانات ضعيفة .

#### ٢ - غزوة ومهر كتر ييمانه :

استقر رأى المماليك على ضرورة خروج العسكر وتركزها في غزة وحراستها ،  
إلى أن تخرج التجربة الكبيرة إليهم في فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولسكنهم قاموا بردها . فاضطر  
إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل  
التغذية . وأخذ ملك الأتراك جان بردى الغزالي ، نائب الشام ، في الاستعداد  
في الريدانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المماليك المعينين للسفر ،  
وهم نحو ألفى مملوك ، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوا له :  
« ما نخرج ولا نساfer حتى تنفق علينا ثمانين جمل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق  
واللحم المنكسر » (١) . وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفي  
الوقت الذي كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذي كان نائب  
غزة ينادى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون  
« وتعبوا في خلاص البلاد » من أيديهم . فاضطر طومان باي إلى أن يصرف  
للغوات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزانة كانت خاوية .  
وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفي هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات  
يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، ولأنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .  
وعاشت القاهرة في ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، واضطراب الانباء

---

(١) المرجع السابق . ص ١١٨

والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للمماليك . فأعلن أحد الأمراء العائدين لمصر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرفوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد استولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها . فإضطربت القاهرة لهذه الأنباء ، ونادى السلطان على العسكر المعين للسفر ، والذي أخذ نفقته ، بضرورة الخروج في الحال . وسرت الإشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل العسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذي أتى بهذه الأنباء من رجال خاير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . وإتهمهم بأنهم كانوا العثمانيين في أسر تسليم غزة بالامقاومة . ولكنهم إستجاروا بالسلطان ، وشرحوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود في غزة ، استغلها الأمير في الواقعة بهم . ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالي ، وبرأهم بما نسب إليهم . فإضطرت طومان باي إلى العفو عنهم . وهذا الجسور من الفوضى والاضطراب ، والواقعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات المماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الزاحفة .

ثم عرض السلطان العسكر المعين للسفر في التجريدة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب تجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا نحو ثلاثين عجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طوارق خشب بسبب الرماة بالشباب ، فقوى قلب العسكر في ذلك اليوم على القتال » .<sup>(١)</sup>

(١) ابن إياس : الجزء الخامس . ص ٢٢١٠

وأظهر طومان باى أنه سيخرج بنفسه لقتال العثمانيين ، وإستحث بقيّة الأمراء على الخروج ، ولسكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ، وإن قعدوا قعد معهم . لإنها ضرورة الحرب ، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون لإشتراط ذلك بشمن فقدى .

ورغم ذلك فإن المالك كانوا غير راضين . وإضطّر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولسكنهم رموا هذه النقود في وجهه ، وذكررا أنهم إن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعة د على حمية وهم على غير رضى ، فحنق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أقدر على مائة دينار لكل ملوك والخزائن فارغة من المال ، وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه فى السلطنة وأنا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد . فوقع فى ذلك اليوم بعض إضطراب ، وأشيع أن بعض المالك قال للسلطان : ... إن رحمت لعنة الله عليك ، غيرك يحى يعمل سلطانا . فسمع ذلك بأذنه منهم . وأشيع أن السلطان قال للعسكر : إفتوا أخذتوا من السلطان الغورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاتلوا شيئاً ، وكسرتوا السلطان وأخنيتموا به حتى قتل منكم قهراً . فنزل العسكر من القلعة على غير رضى ، وأشيع لإثارة فتنة بين العسكرة . (١) وفى اليوم التالى أحضر لهم طومان باى ابن السلطان الغورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شىء من المال فى الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من ييوس له الأرض إذا ما بايعوه سلطانا . وهنا انقسم المالك قسمين : فقـرر

الجليلان السفر بالإنفاقه للأخذ بثأر الغورى ، أما القرائصة فإنهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد . وأخيراً تم الأمر بالاتفاق مع العسكر على أن ينفق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل مملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القاهرة تعلم فيه ، ولو عن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم إبتعدوا عن الطريق السلطاني الذى كان جان بردى الغزالي يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجرود ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهولة ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان المماليك هؤلاء المندوبيين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب الغورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان يجيئهم ، والأخبار التى يحملونها ، تدل على على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر ، ويقتل كل من كان بها من المماليك . وأمر طومان باى بسجنهم ، وشنق بعضهم ، وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفرًا من العثمانيين قد حضروا مع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصيدت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لآى عثمانى .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملوك بالسيف بعد موت السلطان الغورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر في كل سنة ، كما كان يحمل الخلفاء بغداد ، كما طلب إليه أن يضرب العملة في مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزاة إلى مصر ، وللعثمانيين من الشام إلى للفرات ، وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر ، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، فلما قرئت هذه المطالبة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... واضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من ابن عثمان ، وقالوا : مثلها طرقتنا قصاده على حين غفلة يطرقنا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس في تحصيل أماكن في أطراف المدينة وجوانبها ليختنوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه يزل في مراكب هو ووعيله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق بحجى ابن عثمان ، وسرت الإشاعة في ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل في خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ في الانصال ببعض الأمراء المقدمين ، لكي يرغبهم في الدخول في طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيبقون كل منهم في وظيفته ، وعلى رزقهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفي هذا الجرم المضطرب وصلت إلى القاهرة أنباء موقعة بيسان ، وهزيمة جان بردى الغزالي ، باشا العسكر ، ونائب الدولة في الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالي قد خرج إلى التجريدة قبيل العسكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكر يخرجون من بعده متفرقين ، وبمكاسل كبير . فلما أبطأوا على الغزالي ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزاة . وقاطعوا على عسكر ابن عثمان من طريق غير الدرب السلطاني ، وتم الالتحام في الشريعة ، بالقرب من بيسان . وكان قائد الجنود العثمانية هوسنان باشا ،



وكانت قوته كبيرة ، في الوقت الذي كانت فيه قوات جان بردى العزالي : يطة . وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر العزالي ومن معه من الأمراء . ولم ينسج من عسكر مصر في هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن عماليك الغورى هم الذين بادروا بالحرب ، ف وقعت الهزيمة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر في القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باى إلى الميدان ، قامت ضجة كبيرة في الرملة ، وسرت الاشاعة بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا إلى الريدانية ... فلبس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجت القاهرة . ولكنهم لم يجدوا في الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة أياماً عصيبة ، وهى متوترة الأعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات المماليك المنهزمة ، وهم في أسوأ حال . وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماح لها كلاليب يخطفون بها الفارس من على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يحصى عددهم ، وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على عجلات خشب ، تسحبها أبقار وجاموس في أول العسكر . ولكن طومان باى فرح بعودة جان بردى العزالي سالماً ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والقائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف في رقاب أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن خروج سنان باشا لملاقاة جان بردى العزالي قد تلاه إنتشار إشاعة في غزة بانتصار المماليك على العثمانيين ، فقام نائب غزة و جنوده بنهب معسكر العثمانيين ، وأحرقوا

خيماهم ، وقتلوا من تخلف في هذا المعسكر . وبعد عودة سنان باشا من المعركة رأى ما حدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوائج العثمانيين . فأمر عسكره بالإنتقام ، وقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالح .

ولاشد خوف الأهالي من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به في غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال ، وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باي قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإسقاط جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا في الجيزة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، ونزلوا بها حتى يعرضهم السلطان في الميدان . وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه السكسرات التي وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت إلى الانقراض ، وأن ابن عثمان هو الذي يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين إذا أتاهم قاصد من باب أسماذهم يقولون : ما نعطي خراج حتى يتبين لنا ان كانت البلاد لكم أو لابن عثمان ، فنتبقى نوزن الخراج مرتين . وقد اضطربت الأحوال برأ وبجراً (١).

### ٣ - الاستعمار :

أخرج طومان آت الحرب لعرضها ، وجلس في الميدان وسارت أمامه العجلات الخشبية التي كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عدتها مائة عجلة . أو عربة ، يمر كل منها زوج من الأبقار ، وكان في كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

---

(١) ابن أبياس . الجزء الخامس . ص ١٣٣ .

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفي يده عصا ، وصار يرتب العجل في مشيها بالميدان . ثم سار بعد العجل مائتا رجل بحملة طوارق ، نحو ألف وخمسة طارقة ، وحملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يهتفون : الله ينصر السلطان . وإشتمل هذا الموكب على عدد من الأمراء ، وعلى كثير من النجارين والحدادين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشق وسط القاهرة . فإصطعمت الناس على الدكاكين بسبب الفرجة ، وكان يوماً مشهوداً ، وإرتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر ، وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ؛ فرقة تسمى عن طريق الدرب السلطاني ، وفرقة تسمى عن طريق التيه . فجمع طومان باي الأمراء لإتخاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريدانية ، ويقيم بها . ويقسم قواته إلى قسمين : فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجرود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجريدة في أول العام الجديد ، وزادتهم هذه الأنباء اضطراباً . وإستقر الرأي على أن يخرجوا إلى الريدانية .

ونادى طومان باي على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض . وطالب إليهم أن يعينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكي تخرج مع التجريدة . ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهدد السلطان بهتل كل مغربي يجدونه في القاهرة ، ونزلوا من القلعة على غير إتفاق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات في المعسكر هناك . ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم وبما ليكهم ، وهم لابسين آله الحرب . ويذكر ابن إياس أن هذه النجريدة كانت أكثر عسكراً من تلك التى كانت قد خرجت مع السلطان النورى ؛ وكان لطومان باى عزم شديد فى عمل العجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة ما لا يحصى . وفى الريدانية اجتمع الجمع الغفير من العسكر وهم لابسون آلة السلاح ، وقد سدوا المضامى ، واجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطلقوا الزغاريد ، وإرتفعت الأصوات للسلطان بالنصر . وقرر طومان باى أن العرض العسكرى سيكون بعد ثلاثة أيام فى الصالحية . ولكن الأمراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة ، إلا فى الريدانية ، (١) .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . ولما انتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحمر خندق من سبيل علان إلى الجبل الأحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه نصب على ذلك الخندق الطوارق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التى كان قد صنعها بالقلعة . وأمر المحتسب بأن ينادى فى القاهرة للسوق وأرباب البضائع ، من الزبائن والخبازين والجباة والمحامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذى أنشئ عند تربة العادل ، وينشئوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه للجنود . ثم أشيع أن السلطان قد لهنم بعمل حائط يستريحها على المكاحل التى نصبها فى الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .

---

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٩ .

ثم ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بلبليس . وقبض المماليك عن بعض الرجال من جماعة خاير بك ، نائب حلب الذي كان قد انضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالآمان على أهالي بلبليس عند دخولهم إليها . وحاول طومان باي أن يخرج بالعسكر ويلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم يمكنوه من ذلك ، ودلو لاقاهم من هناك لكان عين السواب . فإن خيولهم كانت قد بطلت من الجوع . وكان غالب عسكر ابن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج من الشام ، وهم في غاية التعب ، فربما كان يسكسهم قبل أن يدخلوا إلى الخانكة ويحمدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق للسلطان أن يلاقيهم من هناك ، حتى تمكنوا من الدخول إلى الخانكة » . وأمر طومان باي الجنود بأن يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لا يسنون آلة الحرب ، ولا ينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان العرب قد تملك قلوب المماليك من مجيء العثمانيين .

وفي اليوم التالي وصلت الأنباء بنزول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فاضطربت أحوال عسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتعطلت الطواحين ، وقل الدقيق والخبز من الأسواق . وركب طومان باي وسائر الأمراء والمماليك ، واجتمع من العساكر من المماليك السلطانية ومماليك الأمراء والعربان نحو عشرين ألف فارس ، ودقت الطبول والزمر حرنياً ، وصار السلطان طومان باي راكباً بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف العسكر من الجبل الأحمر إلى غيطان المطرية ، فاجتمع هناك الجمع الغفير .

وكان طومان باي قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وصف هناك الطوارق ،

وصنع عليها تسانير من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف رجل ، وعليها زكايب فيها عليق ، وجع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون إلى بركة الحاج ، لم يحسر طومان باي على أن يتوجه إليهم . وبقي في موقعه ، للدفاع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال شرق القاهرة .

### ٤ - موقعة الريدانية :

بدأ العثمانيون بالزحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ، و فلما بلغ السلطان طومان باي ذلك زعم النذير في الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال عسكر ابن عثمان ، فركبت الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حرياً ، وركب العسكر قاطبة حتى سد الفضاء ، وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المقتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاق الجيشان في أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين وقعة مهولة بطول شرحها ، أعظم من الوقعة التي كانت في مرج دابق .<sup>(١)</sup> وقتل من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة . وصارت الجثث تملأ الأرض في المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

و ثم أن العثمانية تحايروا وجاءوا أفواجاً أفواجاً ، ثم إنقسموا فرقتين ، فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر ، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية . فطار شوهم بالبندق الرصاص ، فقتل من عسكر مصر ما لا يحصى عددهم ، وقتل من الأمراء المقدمين جماعة ... فلم تسكن الساعة بسيرة مقدار خمس درجات حتى إنكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة السلطان طومان باي نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه في نفر قليل من العبيد

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٥ .

الرامة والمماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر ابن عثمان ما لا يحصى عددها . فلما تكاثرت عليه العثمانية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن يقبضوا عليه ، فطوى الصنجق السلطاني ، وولى وإخفى ، وقيل أنه توجه إلى نحو طرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لعسكر مصر .

و أما القردة العثمانية التي توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت على الوطاق السلطاني ، ودلى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المكاحل التي نصبها السلطان هناك ، ونهبوا تلك الطوارق والتسائير الخشب والهربات التي تعب عليهم السلطان . . . . ونهبوا البارود الذي كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق شيئا ، لا قليلا ولا كثيرا (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الوطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ، وملكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى انقشرة ، وأحرقوا بابها ، وأخرجوا من كان بها من الخبايا . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك طويلا ، ثم خرجوا للريادة . كما أطلقوا من كان في سجن الديلم والرحبة والقاعة . ثم توجه العثمانيون إلى بيوت الامراء ، ونهبوها . ثم دخلوا إلى الطواحين ، واستولوا على ما كان بها من بنال . كما أخذوا عدة جمال من السقاين . وكان للعثمانيون ينهبون كل ما يلوح لهم ، وأخذوا يخطفون الصبيان المراد والعبيد السود ، واستمر النهب إلى ما بعد المغرب . كما توجهوا إلى شون الغلال التي بمصر وبولاق ونهبوها ، وهذه الحادثة التي وقعت لم تمر لأحد من الناس على بال .

لقد فقدت سلطنة مصر ما تبقى لها من قوات مسلحة للمماليك ، وإخفى

---

(١) ابن لياس . الجزء الخامس . ص ١٤٦ .

السلطان طومان باى ، وملك العثمانيون القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك ، وإن كانت لديهم قوة لمقاومة ، فسيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد .  
وفى اليوم التالى دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله؛ ودخلها فى صحبة الوزراء العثمانيين ، وفى صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك الأهرام خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا فى أسر العثمانيين .  
ودخل الخليفة من باب النصر، وسار أمامة المنادون ينادون بالأمن والإطمئنان ، وبالدعاء للسلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج له العوام بالدعاء . ونادوا كذلك بتسليم كل مملوك محتجب . ولسكن العثمانيين ظلوا ينهاهون ، بحجة بحشهم عن المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ، وإستمر العثمانيون فى القبض على المماليك من الترب والغطيان، وكانوا يحضرونهم إليه ، فيأمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رؤوس القتلى هناك نصبوا صواري وعليها حبال ، وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى قيل أنه قد قتل بالريدانية مايزيد على أربعة الاف إنسان ، من ممالك جراكسة ، وغلمان ، ومن عربسان الشرقية والغربية ، وصارت الجثث مرمية ، وجافت منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان الغورى ، وخلع عليه . وأعطاه أماناً على نفسه ، ورسم له بأن يسكن فى مدرسه أبيه . وأحضروا للسلطان سليم معاتيج قلعة الجبل ، ولسكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكرة من الريدانية ، ونصبه فى بولاق ، على شاطئ النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر ، وسار فى المدينة فى موكب



حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع ،  
ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة  
والقضاة . وإرتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ،  
وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر درة تزين عمامة السلطان العثماني .

## الفصل الخامس

### تصفية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجودة في بعض الأقاليم ، وبخاصة في الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته في مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة في الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها إلى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية ، التي كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر . فكانت مسؤولية جديدة ، أضيفت إلى مسؤوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالي على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثماني في مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها في الفترة التالية ، وبخاصة في عهد سليمان القانوني .

#### ١ - استمرار المقاومة:

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسي عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا محملة ساساً ، أشعلوا فيه النار ؛ فأدى ذلك إلى اشتعال النيران في جانب كبير من معسكر العثمانيين . ثم أعمل المماليك

السيف والرمح في العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . ولانضم إلى المماليك في هذه الهجمة الليلية كثير من الأهالي والنوتية الموجودين في بولاق ، واستمرت المعركة طول الليل . ومنذ الصباح ، اشتدت المعركة بين المماليك والعثمانيين ، واستمرت إلى ما بعد المغرب . وانتشرت الأخبار في نفس الوقت بأن العربان قد انتهزوا هذه الفرصة ، وهاجموا معسكر العثمانيين في الريدانية . وتمكن المماليك من أن يعيدوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، كما كانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين ، ويحضرونها بين يدي السلطان طومان باي .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان في وسعهم الاستمرار في المقاومة ، ومحاولة لاسترجاع سلطتهم على عاصمة البلاد . ولانضم عدد كبير من الأهالي إلى المماليك في هذه الحركة . واستمرت المعارك دائمة ، يتقدم فيها المماليك في إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون انتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باي في جامع شيخو الذي بالصليبية ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليبية إلى فناطر السباع في نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق في رأس الصليبية ، وآخر عند فناطر السباع ، وآخر عند رأس الرملة ، وآخر عند جامع ابن طولون ، وآخر عند حدة البقر . (١) وما أن ظهر طومان باي حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة في يوم الجمعة ، وكان في الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقد استمر طومان باي في معاركه مع العثمانيين ، ويقتل منهم في كل يوم مائة لا يحصى عددهم ، من يوم الأربعاء إلى يوم السبت ، طلوع الشمس .

(١) أنظر : لابن إياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص . ١٥٤ .

ولاستخدم العثمانيون كل ما كان في وسعهم إستخدامه، من شدة وعنف وقسوة، للسيطرة على الموقف من جديد، ولتأمين حياة قواتهم. فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين في الناحية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية، ونهبوا القناديل والخصر الموجودة في الزاوية، « وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ ».(١) وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر العتيقة، وطلعوا من على القرافة الكبيرة، وملسكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة، ودخلوا إلى ضريحها، وأخذوا قناديلها الفضة وبسطوا المسجد.

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة، وفي الخارات والأزقة، أبدان بلا رؤوس. وظل طومان باي يقاتل العثمانيين، وهو في نفر قليل من المماليك وبعض الأمراء، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ في الإختفاء من جديد في المنازل والإصطبلات والمقابر، خوفاً على أرواحهم. وبعد ثلاثة أيام من المعارك، اضطر طومان باي إلى الانسحاب من القاهرة، فسكنت رابع هزيمة تحقيق المماليك على أيدي العثمانيين.

ولا شك في أن هذه المعارك قد أثرت على معنوية العثمانيين، وجعلتهم يخشون على سلطتهم، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة في القاهرة. ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التي قام بها العثمانيون، والتي أخذت شكلاً واضحاً للانتقام في القاهرة وضواحيها. فتهفروا العثمانيون في الصليبية، وأحرقوا جامع شيخو، فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبعة التي كانت به، ويرجع ذلك إلى أن طومان باي كان قد نزل به وقت المعارك، كما أحرقوا البيوت المحيطة به. وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهالي، وتهفروا في العوام

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . نفس الصفحة .

والعلماء ، وأعملوا فيهم السيف ، وراح الصالح بالصالح ؛ وصارت جثثهم مرمية على الطرقات ، من باب زويلة إلى الرملة ، ومنها إلى الصليبية ثم إلى قناطر السباع والناصرية وإلى مصر العتيقة . ويقدر ابن إياس عدد من قتل في هذه الأيام الأربعة بعشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك في البيوت والحارات ، وحتى في المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون ، وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدونه فيها من المماليك ، وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة مملوك . وأصبحت الجثث ملقاة في كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول ابن إياس أن المصريين لم يقاسوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا في زمن نبوخذ نصر البابلي . وكان هذا هو رد الفعل العثماني الأول والتلقائي على هذه الحركة العدائية ، والذي أظهر العثمانيين بظهر القوة والبطش ، وسمح لهم باستقرار الأمر في العاصمة .

وعاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً بإعلان الأمان على الأمراء الذين كانوا لا يزالون مختبئين . وأمر المماليك المختفين بالظهور والتوجه إلى مدرسة الغوري . فاجتمع له ما يزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوجههم « وبصق على وجوههم وذكر لهم ظمهم وما كانوا يسمعون » ؛ ثم أمر بحجزهم في القلعة ، وربما كان يدخرهم للاستعانة بهم فيما بعد في إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردي الغزالي يطلب الأمان من السلطان سليم . وكان قد انسحب بعد موقعة الريدانية صرب غزة . وأعطاه السلطان سليم الأمان .

أما طومان باي فإنه لم يتجه صوب الهند ، في الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان ، واجتمع عنده الجمل الغفير من الأمراء والعسكر . ولا شك في أنه كان في وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار في مقاومة العثمانيين . فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانه ، من نشاب وقسى وبارود ، إلى ثغر الاسكندرية ؛ مما تسبب في نشوب حالة جديدة من التوتر . وأخذ السلطان سليم حذره من طوماى باى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداداً من المماليك كانت لا تزال موجودة في الاسكندرية ، كما أن بعض السكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فاضطر السلطان العثماني إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما اضطر إلى اتخاذ حذره في القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المماليك الموجودين في الاسكندرية . وكان الظاهر قانصوه ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن في برج هذه المدينة ، حتى أمر طومان باى بإخراجه منه . فأعاده ناظر الخاص إلى البرج كما كان . بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خنقه في الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة « تقصد عودته إلى السلطنة ، فبادر السلطان سليم شاه وخنقه وكفى أمره » (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها ، ويستولون على الخيول وعلى الجمال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألفى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت في مهمتها . فاضطر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب ودروها ، وقت الصلاة ، خوفاً من دخول المماليك الجراكسة إلى المدينة على غفلة من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان في مثل هذه الظروف ،

(١) ان إياس : الجزء الخامس ص. ١٦٣ .

خاصة وأن أعداداً من المماليسك كانت موجودة في سجون المدينة ، وكان في استطاعتهم ، في حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجرين للعثمانيين . ولا شك في أن هذا العامل ، المتصل بالامن ، وبالخوف ، هو الذي دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بنفي الممالك الجراكسة ، الذين كانوا في الترسيم في الوكالة الموجودة خلف مدرسة الغورى ، وفي سجن الديلم ، إلى إسطنبول . فأخرجوهم وهم في قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فشقوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى بولاق وأنزلوهم في المراكب . فلما استقروا في المراكب خشبوا منهم جماعة بقرامى خشب في أيديهم ، ثم سافروا بهم في البحر إلى نجر الاسكندرية ، ثم يتوجهون بهم من هناك إلى إسطنبول ، فصار لنسائهم وأولادهم ضجيج وبكاء في ساحل بولاق عندما ودعوهم ، (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باى بمجرد أن فاتحه في ذلك .

وكان طومان باى قد أرسل عدة خطابات إلى المباشرين والاعيان ، وإلى كاتب السر ، وحتى إلى الخليفة ، وعانبتهم وذكر لهم أنه لن ينسأهم ، حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً الصلح والاتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب . « إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأصكون أنا نائباً عنك بمصر وأحمل لك خراج مصر حسبما يقع الإتفاق عليه بيننا من المال الذي أحمله إليك في كل سنة ، فأرحل عن مصر أنت وعسرك إلى الصالحية وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل في خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فأخرج ولاقيني في بر الجزيرة ويعطى الله النصر

لمن يشاء منا» (١). ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :  
« لا تحسب أنى أرسلت أسألك في أمر الصلح عن عجز. فإن معى ثلاثين أميراً [١٠٠] »  
ومعى من الممالك السلطانية والعربان نحو عشرين ألباً، وأنا أنا بعاجز عن قتالك،  
ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » (٢).

وأسرع السلطان سليم باختيار القضاة الأربعة ، الذين كان قد أعادهم إلى  
سلطنتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب ، وإحضار أمير المؤمنين ، وكذلك جماعة  
من الوزراء . « وكتب بحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى ، وكتب  
ابن عثمان خطه عليه » . وتم الاتفاق على أن يحل القضاة الأربعة ، مع دوادار  
الخليفة ، هذا الحلف إلى طومان باى ، مع مندوب عن السلطان سليم .

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجموا هذا الوفد السلطاني قرب  
الهندسا ، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة . فعزف سليم أن طومان باى قد تراجع  
في أمر الصلح ، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المماليك ، حتى  
تستقر له الأحوال في مصر .

## ٢ — القبض على طومان باى وإعدامه :

انتشرت الأخبار في القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى  
عددهم ، وأنه زاحف بهم على العثمانيين في بر الجزيرة ؛ فكثر القيل والقال ، ووقع  
الاضطراب في القاهرة. وامتنع ورود البضائع إلى القاهرة ، وخاصة من الجبن  
والزبد ، التي كانت ترد من الجزيرة وقلوب ، واضطربت أحوال القاهرة . وطلب  
العثمانيون جميع السقاين بجانهم وروايهم . لكي يستعدوا للسفر مع الحملة التي

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧ .



كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد للحملة .

ثم عمل السلطان سليم على التخلص من الأمراء والماليك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووبخهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم لانتقامها لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضاة الأربعة إلى طومان باى . « فصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشهم الكلاب بالليل والنهار والضباع والذئاب بالليل ، وصارت نساء الأمراء المقدمين تبرطل المشاعلية بما له صورة حتى يمكنوها من نقل جثة زوجها . . . وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه السكاينة من أعظم الكرايين فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدرهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل » (١) .  
ولسكنها ضرورات الأمان ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجيزة ، لقتال الأشرف ذو القدر الذى كان قد وصل إلى المنسوات ، ومعه من العربان والعسكر من الماليك الجلم الغفير ، ثم تلاقت القوتان ، العثمانية والمملوكية ، « فكان بين المريقين وقعة لم يسمع بمثلا . أعظم من الوقعة التى كانت على الريدانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كوم الحمام . . . وإنكسرت العثمانية غير ما مرة ، وطردتهم الأتراك حتى أقروا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولاً ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فمزموهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فتوجه إلى

بلدة تسمى البوطة في أعلا تروجة . وهذه خامس كسرة وقتت على عسكر مصر (١) .

وأعمل العثمانيون السيف في رقاب المماليك والعربان المجندين معهم . وقفلوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق ، حاملين إياها على مدارى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزمور ، وأمروا أهل القاهرة بأقامة الزينات لإحتفالا بتصرهم على المماليك . وكان عدد الرؤوس التى دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، للمماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقى فى النيل أكثر من ذلك وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية ، اضطار طومان باى إلى أن ينسحب من الصعيد ويلتجئ إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سرعان ما علم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ، فأرسل اليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما يهمنا هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الأهرام المماليك من حوله

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصه فى حراسة جنود الإنكشارية فى معسكر العثمانيين فى إمبابة . وظلت القاهره منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به فى هوكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعائة عثمانى . وكان يحى الأهل إلى الواقنين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدري ما يصنعون به . فلما أتى إلى باب زويلة

أنزلوه من على الفرس ، وأرخوا له الحبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف . فلما تحقق أنه يشنق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقرأوا لي سورة الفاتحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للنشاعلى : إعمل شغلك<sup>(١)</sup> . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته في التصدي للعثمانيين ، ولثباته في الحرب واستمراره في المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمعته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكاً حليماً قليل الأذى كثير الخير ، كما يقول عنه ابن إياس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم توجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان الغورى ، ودفنوه في الحوش الذى يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة في التاريخ يشنق فيها سلطان لمصر .

ولا شك فى أن إلقاء القبض على طرمان بأى هذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم المماليك ، وتدعياً لحكم العثمانيين لمصر .

### ٣- الحجاز واليمن :

بأسنتباسب الأمر للعثمانيين فى مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التى كانت ملحقة بها ، وخاصة فى شبه الجزيرة العربية ؛ وهى أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

---

(١) ابن إياس : الجزء الخامس ص ١٢٦ .

ضد أية هجمة تأتي لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندي وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حيلائهم هجماتهم على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وعلى الخليج العربي ، وفي نفس الوقت الذي تطورت فيه العلاقة بين مصر المملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه لإحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقي أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين « ملحقاتها » في الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتي كان السلطان الغوري قد بذلها في هذه الأقاليم ، وحتى في المحيط الهندي ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإنشائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الاسطول المملوكي إلى مياه المحيط الهندي ، وحتى إلتقائه بالاسطول البرتغالي قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجي على غيره من العوامل في هذه الفترة ، وفي هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين في مياه المحيط الهندي ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية : ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن ، منذ العصور الإسلامية الأولى ، التي نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليداً بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هي التي ترعى الحجاز ، وهي التي ترسل إليه كسوة المحمل في كل عام . وكانت مصر هي التي ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكرماً لإقليمهم ، وللرسالة التي يقومون بها في موسم الحج . وكانت مصر هي

التي ترعى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم الإسلامي ، ويقتررون البقاء في الأراضى المقدسة ، طلباً للعلم ، أو رغبة في البركة . وكانت مضر هي التي تشتهل على أكبر مساحة من الأراضى والأمالك الموقوفة على خصالته المسلمين في مكة والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية في الحجاز ، تؤدي للحجاج خدمات عامة ، مثل والسكية ، المصرية التي كانت تعتبر هدجاً ومستشفى في نفس الوقت للحجاج .

وكانت مصر هي التي تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية ، وهي التي تشرف على أكبر قافلتين من قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتي من دمشق ، ويتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا الصغرى ، ويسيرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوباً إلى الحجاز ، والقافلة الثانية التي كانت تتجمع في القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لكي تخرج من جديد ، وهي تضم الحجاج المصريين ، وتأخذ معها الحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضى الحجازية . وكانت حكومة السلطنة تزود كل من القافلتين بقوة الحراسة ، تصحبها وترد عنها العضابات وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مضر في أيدي العثمانيين ، كان من الطبيعي أن يدخل الحجاز كذلك في أيديهم استولوا على السلطة في هذين الإقليمين . ومنع انتقال الهيبة التي كانت للسلطنة المملوكية إلى الدولة العثمانية ، أصبح من المنطقي أن يتجه العثمانيون بأنظارهم إلى الحجاز ، حتى يتمتعوا بالقبض والحماية الحرمين الشريفين . ولا شك في أن تزعم العثمانيين للمنطقة السنية من العالم الإسلامي ، ووقوفهم في وجه الاطاع التوسعية لدولة الصفويين الشيعية ، كان يتفقهم كذلك إلى الرغبة في بسط حمايتهم ، ومن نفوذهم على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفتخرون من انتمائهم للدولة المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئاً . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الأشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينتسبون إلى البيت الشريف . ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الأشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبعيتهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحميها .

وعلىنا أن نذكر أن العلاقة بين الأشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان الغورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجهودات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالماليك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانتقام الذى وقع بين صفوفهم ، والخسومات التى نشبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردي حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز ، وينشئ هناك خط دفاع حربي عن مصر ، يقيمه فى جدة ، ويمنع به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمة الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر ، ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر الماليك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردي ، قائد القوة البرية ، وبين الرئيس سلمان ، قائد الأسطول البحري . وترك الرئيس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر ، وتضعف من سيطرتها على الأراضى المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء العثمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام أشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتى ظهرت على أنها توحد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين المسيحيين .

وفي القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كل منهم الغورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التي كانت قد حدثت هناك ضد الحكم المصرى . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف بركات ، شريف مكة ، يدعوهم إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم ؛ وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثمرت هذه العملية ، إذ أن الشريف بركات وجد من الحكمة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان يواجه الخطر البرتغالى ، وكان فى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان على الحجاز كذلك أن يكون مسالماً مع الدولة التى تحكم مصر ، حتى يفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود فى الحجاز فى شيء ، بل كان يبشر بتدعيم مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين .

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامى ، هى التى أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثمانى ، وإرساله لابنه إلى القاهرة ، يحمل للسلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه تفويضاً بحكم والده للحجاز ، ووجهه إلى التخلص من حسين الكردى ، أمير الماليك فى جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛ وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردى ، وبقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلبياً فى نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت بنفس نظام حكمها المركزى ؛ وإن كان العثمانيون سينشئون صنيعة خاصة بهم فى جدة ، تكون أساساً وقاعدة لعملياتهم فى البحر الأحمر وفى اليمن .

وكما ورثت السلطنة العثمانية مصر في مناطق نفوذها في الحجاز ، سيعمل العثمانيون إلى المطلاع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ؛ إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركية مصر في الكفاح ضد أخطار الغزو البرتغالي في منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام تحالف بين البرتغاليين ورؤوس الحبشة المسيحيين ، ضد الحجاز ، ضد المسلمين في وادي النيل . ولكن التوسع العثماني في اليمن سيأتي على مراحل ، وسيزداد وضوحاً في عهد السلطان سليمان . وسيشتمل على معطيات جديدة ، وخاصة وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ، وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هي حصولهم على ملك جديد ضموه ، ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً في فتح الجهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من إفعال أى من الجهات السابقة التي كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والمجر ، وجبهة فارس في وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقيا أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين في المحيط الهندي . ولا شك في أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة السيطرة على مياه الخليج العربي ، فيتحكمون في ذلك عامل الخطر البرتغالي ، مع عامل خطر هجمات المنزوين الشيعة ، في توجيه العثمانيين صوب السيطرة على العراق . ولا شك كذلك في أن تزايد فتح الجهات العسكرية أمام العثمانيين في دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامي سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم المادية في هذه الحروب ، وسيتمسك جزءاً كبيراً من وقتهم ومن مشغوليتهم على حساب نظم الحكم الداخلية ، والالتفات إلى مشكلات الإنعاش ، ومشكلات التنمية .



وهكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تفقد سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والحزينة العسكرية ، قل الأمل في إمكانية تحسن أحوال المنطقة ، وإستمر إستنزاف مواردها في عمليات الدفاع . ولاشك في أن هذا سيؤثر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر والمصريين في أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هي التي فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة، وعلى أبنائها .

#### ٤ - الأسس الجبرية للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم في مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التي كانت منضمة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التي كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلا بجمعه يضع الأسس الأولى لنظام الحكم الذي سيسير عليه في مصر ، ولعلافة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التي فتحوها ، أو التي قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولاشك في أن مشكلة الإدارة كانت هي المشكلة الأولى التي واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التي اتخذوها .

فما أن أتم السلطان سليم إخضاع القاهرة ، وأعطى الأمان للأمراء المماليك ، حتى أخذ في تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمراءه في مناصب نائب غزة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية . وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف في أماكن

نوعه من الناحية السياسية. كما كتب المودتر دار على الثر في يونس ، الاستادار ، بمسح بلاد  
البحر ، وبكشف ما فيها من انطاقيات الممالك الجراكسة وغيرهم من الرزق  
والثروة . . . لاشك في أن هذا القرار كان يهدف تقليم أظافر الأشراف الممالك ،  
والإستناد إلى مجموعة جديدة من الأشراف ، تدين له بالولاء ، في الوقت الذي كان  
ضربان باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين .

وبعد قضائه على المقاومة ، التي تمثلت في السلطان طومان باى ، إنتشرت  
الإنشاعة في القاهرة بأن السلطان سليم سيعود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس  
باشا نائبا عنه بنصر . ثم ظهر أنه يرغب في إرسال بعض المصريين إلى عاصمة  
الدولة العثمانية ؛ فجلس جماعة من وزرائه في المدرسة الغورية ، وطلبوا عدداً  
من أعيان الناس ، من القضاة والشهود والمباشرين والتجار ، وأعيان الغورية ،  
وطائفة من السوقة المتسبين في البضائع ، وطائفة من البنائين والنجارين والمرنمين  
والمبلطين ، وغير ذلك من المعلمين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لسكى يسافروا إلى  
إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم في قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له  
بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصنائع  
لتجميل عاصمته ، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الغورى ، فى إسطنبول .  
ثم بدأت السلطات العثمانية فى إنزالهم إلى المراكب ، علماء وصنائع وتجسار ،  
لترصيلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم  
كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل  
ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى  
إسطنبول .

وقام السلطان سليم باختيار ما يحلو له فى القاهرة؛ وأمر بالبده فى فك رخام  
القلعة ، الذى كان موجوداً فى قاعات البيسرية والدهيشة والبحرة والقصر الكبير ،

وفك العواميد للسباق التي كانت في الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخين ، ويجمعون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام السباق والزرزوري والملون ، « فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين ويبيوت الامراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء استدرجوا لآخذ الكتب النفيسة التي [ كانت ] في المدرسة المحمودية والمؤبدية والصرغتمشية ، وغير ذلك من المدارس التي فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في ذلك » (١) . وعمل السلطان سليم على تغيير العملة المتداولة في مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ؛ وكان الأهالي يخسرون فيها الثلث ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بسمعين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ؛ إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذي جعلهم يرجحون خمسين في المائة من قيمة العملة التي طرحوها في الأسواق والتي جمعوا نظيرها عملة المماليك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة في صناديق من الخشب ، ووضعها في سفن إتجهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول في الأبراج ، ووضع زوجاتهم وأولادهم في الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد غيبة بلنت إسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، واستعد للعودة إلى عاصمة ملكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من الزواج من زوجات الامراء المماليك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته في توطين رجاله في مصر ، وعلى رغبته

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٧٩ .

في الإحفاظ برجاله كطبقة محاربة ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بأقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجمع العثمانيون الأهالي من شوارع القاهرة ، وقيدهم بالحبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالي من ذلك . ولكن سرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالي لكي يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التي كانت موجودة في القلعة ، ويجروها حتى ساحل النيل ، لكي تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقامى الناس في سحبا غاية المشقة « وحصل لهم ببدلة من الضرب والسك » وكانوا يربطون الرجال بالحبال في رقابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السفاين ، وذلك تميداً لعودتهم عبر سيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم استعد للسفر . وأطلق سراح عدد من الأحرار الممالك كانوا في السجون . وعين الأمير خاير بك ، ملك الأمراء ، نائبا للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستعينون بالمماليك في حكم البلاد . حقيقة أن يونس باشا قد اعترض على السلطان سليم في هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تكبدوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى الغزالي ، وتسليم مصر لخاير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجريء . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائي أمر الاستعانة بالمماليك ، مع رسمين له . على حكم أقاليم الدولة الإمبراطورية الجديدة . كما دل على أنه سيعتمد على الأمر كزية ، حتى تنفرغ الدولة للهبات الخارجية .

وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك المختفين بأن يظهروا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجرم الغفير ، وهم في أسوأ حال ، متزين بزى الفلاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر بإسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين في البلاد . وسيؤدي ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجرا كسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضغط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمنحهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه اعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا في ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدي إلى ثورة في القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة في مصر . وكان تدخل السلطان سليم في العملية ، وسحب بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة في البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب في تدعيم النظام الذي وضعه لمصر ، أو الذي وضع أسسه ، والذي كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفي صالح الدولة .

رأى خاير بك حكومة مصر مهدى الحياة ، وبصفتها منطقة نفوذ لإقطاعي له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبقى له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصنّاجق ، أو يستخذه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من ألف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما لفت السلطان سليم أنظار نائبه في مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضايقون الأهالي من المصريين ، وإن

ضرورة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضرورة ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من المالك الجراكسة دخل في صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم في صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لابنه السلطان سليمان ، الذى سيعرف بإسم القانونى فيما بعد ؛ وهو السلطان الذى سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم فى مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد فى أيدي خاير بك ، ولكن الأحداث الخطيرة التى وقعت فى أوائل حكم السلطان سليمان استدفع هذا السلطان إلى التفكير فى إعادة غزو الإمبراطورية التى كان والده قد فتحها ، وفى ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسرى أنه قد إضطّر مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضعية وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذى أدى إلى إنتشار الفوضى والإضطراب فى طول مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرمًا واضحاً فى أوائل حكمه ، وسمح لكثير من المصريين الموجودين فى إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تشييت خاير بك فى النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحريمه المحتجزين فى عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسى لمصر ، حيث توفى بها فى سنة ١٥٤٣ ، ودون أن يسمع به أحد . ومنحت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، وللنظام الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، بشأن الانفصال بحكم سوريا ، والإستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله فى الشام ، وألقى القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الإنضمام إلى حركة المالك الانفصالية فى سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستعد لأية إمكانية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى الغزالى ، بعد أن سحق العثمانيون قواته فى سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر خاير بك ولاءه للدولة العثمانية فى أثناء حصار رودس ، وأمد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكمية من الأسلحة والذخائر ، وكمية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفى هذه العملية ، انضم فرسان مصر ومشانها ، وعربها وجراكستها ، إلى الجيش العثمانى .

والواقع أن خاير بك كان يجيب على كل الشروط التى كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار خاير بك طبقاً للتعليمات التى كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالى ، وخاصة فى شأن جمع الضرائب ، وفى مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التى لم تكن فى صالح المصريين .

وتوفى خاير بك فى ٤ نوفمبر سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفاً له . وعلمنا أن نذكر أنه لم يكن محبوباً ، وكثيراً ما أهانه الأهالى فى شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر فى عهده ؛ كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسرى ، ونسبوا إليه كل المساوئ والمصائب التى نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان الغورى وعهد طومان باى . ولم يترحم عليه أحد ؛ ويقول المؤرخ أحمد ابن زنبيل الرمالى أن الناس « كانت ... تسمع صراخه فى القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته عبرة لمن اعتبر »<sup>(١)</sup> . أما ابن إياس فإنه قد واصل تأسفه على مرور عهد الماليك وإنقضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً فى تاريخها ، هو عهد الحكم العثمانى .

---

(١) أحمد بن زنبيل : تاريخ السلطان سليم خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ . ص : ١٢٨ .





# البنايـة الثانيـة

الحكم العثماني لمصر



## الفصل السادس

### الوالى

بعد أن خضعت مصر للحكم العثماني ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، انتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يشاءه لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خير بك ، خاتمة وأن إحتلال أحد المماليك للمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلعات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون فى السيطرة ، القانونية ، على البلاد ، ماداموا يحتفظون بالسيطرة الفعلية ، عليها . فإلى شخصيات ولاية العثمانيين فى مصر ؟ وماهى إختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وببقية القرى الموجودة فى البلاد ؟

#### ١ - الولاية العثمانية :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودس ، بنباء وفاة خير بك ، فى سنة ١٥٢٥ . فأسرع بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر (١) .

---

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحارا على السفن ، ثم باعوه لاحدى السيدات التى أشرفت على تربيته وتهذيبه ، ونبتغ بشكل واضح فى العزف على الآلات الموسيقية . وإلتقى به سليمان ، حين كان وليا للعهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتفعت أسهم مصطفى بعد وصوله سليمان إلى العرش ، وارتقى بسرعة فى المناصب ، حتى أصبح بيكربيك ( م - ٩ ) .

وكلفه بتدعيم نفوذ العثمانيين في هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وبإقتراح ما يراه ، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٣٥٠٠ جندي ، وتضم إليها عدداً من العلباء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا في مصر ثورة عارمة قام بها المماليك الجراكسة ، وكانوا يأملون من ورائها طرد العثمانيين من البلاد . ولقبوا أحد أمرائهم ، وهو قانصوه الدوادار ، بـلقب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ، وانفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالي باعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . واقد تمكن مصطفى باشا من تحطيم هذه الثورة . ونقل ما كان خير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباي قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالمزاد .

وبقي مصطفى باشا في مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم في خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، وللفرق العسكرية ، ودراسة أحوال البعثات ، والكشاف والمماليك ، كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضي والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً للتنظيم المسمى « قانوننامه » ، الذي أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر (١) .

== للارومبلى ، ثم صدرا أعظم في سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل في الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سيافستردى ساسى Silvestre de Sacy على نسخة من هذا القانون لعمل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضي في مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها في ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام المجمع أنظر :  
DEHRAIN , Henri ; L' Egypte Turque. p. 15

[ Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V. ] ..

ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالي إلى مصر على اعتبار كونها مجرد بشالك ،  
أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها في ذلك مثل بقية ولايات الدولة ،  
في الروميلي ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر  
بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاية ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على  
ما بقي فيها من البسكوات المالك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذي كان يمارس  
سلطاته طبقاً للفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد للوالى ، في  
فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الاعتاب  
السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره . . . ٦٠٠ قرش ، توردها الولاية  
سنوياً إلى الخزانة السلطانية ؛ وفي حالة عدم عشوره على كل هذا المبلغ ذهباً ،  
أن يرسل بعضه من القطع الفضية ٤ والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠  
جندي لحراسة هذه « الخزنة » من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندي  
آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالى أن يرسل ، علاوة  
على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندي ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون  
بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة في حروبها العامة . وكان  
على الوالى أن يهتم بصفة خاصة بجمع الاموال المقررة ، وبضمان إرسالها للخزانة  
السلطانية في الفترات المحددة لها . وكان على الوالى كذلك أن يحافظ على الولاية ،  
ويفصل في شكاوى الأهالى ، ويرافق الضبط والربط عند القوات الموجودة في  
البلاد ، وبكل حزم ، ويماقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى  
إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط  
وبكل ولاء لسيده السلطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر في نظر الباب العالي هي ثاني ولاية في الإمبراطورية؛ ولذلك فإن السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسؤولين ، الذين كانوا قد تميزوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد احتل منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخلية ، أو في قيادته لجيوش ، أو في تمثيله للسلطان في مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا نصوفى (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد ، وكان سنان باشا (١٥٧١) والياً على حلب ، وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص ، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر ، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على تاهسغار ، ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على المورة . وإن كان ذلك لم يمنع الباب العالي ، في بعض الحالات ، من تعيين أحد النواب ، أو الكيخيا ، في منصب الوالى الذى كان يخلو من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد ، كخيا لإسماعيل باشا ، بدلا عنه فى منصبه فى سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك فى سنة ١٧٨٩ ، وعين إسماعيل ، كخيا الوالى ، باشا على مصر . ويذكر لنا ماجالون أنه كان صبراً لبلى تونس ، ووزيراً له ، ولكنه اضطر إلى الهجرة والعيش فى إيطاليا لمدة سنوات عديدة ، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التى كانوا يرتبونها له هناك . ولما كان حسن باشا ، قائد الاسطول العثمانى ، قد سمع به ، فانه استدعاه الى اسطنبول ، وعينه كخياً له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر ، وتركه فيها بعد نهاية ولايته ، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يوليه به بشالك مصر . أما عن القيمة الحقيقية لقولاء الولاة ، فنجد أن كتابات معظم الاوربيين عنهم ، وبخاصة فى أثناء القرن الثامن عشر ، كانت تصفهم بالضعف ، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء أكانوا من قادة الجنود ، مثل أغا الانكشارية ، أو كانوا من الامراء المماليك . ولكن هذا التعميم كان يعنى

البعد عن التمييز ، والوصول إلى نتائج بعيدة عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة ، فإن هذه المجموعة من ممثلى السلطان فى مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى مايه de Maillet فى سنة ١٦٩٩ « حاضراً البدية ، حاد الطباع ، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكم فى الإمبراطورية كلها » . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى خلى باشا حكيم أوغلى ( ١٧٥٥ — ١٧٥٧ ) بأنه إمتاز بركة الطباع ، كما إمتاز بعزيمته القوية ، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين ، أو الذين يميلون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه ، والفلسفة ، والرياضيات . فعمل داوود باشا ( ١٥٣٨ — ١٥٤٩ ) على تزويد مكتبات جوامع القاهرة بالكتب والمخطوطات . وكانت محادثات جعفر باشا ( ١٦١٨ ) دسمة ومفيدة ، وأعجب به علماء الشريعة وفقهاؤها ، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لمقصود باشا ( ١٦٤٢ ) معارف واسعة فى الرياضيات . أما وامر محمد باشا ( ١٧٠٥ ) فإنه كان يميل إلى مناقشة الموضوعات العلمية ، والطب ، والفلسفة ؛ وتحدث مع دى مايه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوربا ، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القارة ، وإن كان القنصل الفرنسى قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انتصار الجيوش الفرنسية ، حتى لا يقلل من مجد ملك بلاده . وكان أحمد باشا ( ١٧٤٨ — ١٧٤٩ ) يميل إلى الرياضيات ، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرتى ، والد عبد الرحمن الجبرتى ، المؤرخ ؛ وكان يخلو إلى نفسه ويتفرغ للعمليات الحسابية ؛ كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل المزاويل ، التى زود الأزهر بواحدة منها . وكان عبد الله باشا ( ١٧٣٩ — ١٧٣١ ) من الفقهاء ، ويذكر عنه الجبرتى أنه كان هلباً بقراءات القرآن ، وبالفلسفة ، ويكتب فى التوحيد .

ولذلك فإن الباب العالى كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده فى الهيئة الإدارية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن السكخيا وعن بقية الأمراء والأغوات الذين كانوا فى مصر ، والذين لم يتسع أفقهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير . وبالنسبة لضعف سلطة الباشاوات ، وبخاصة فى أثناء القرن الثامن عشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة فى البلاد .

## ٢ - وصول الوالى وأخصاصاته :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البرى ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ، وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفى كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة فى موكب كبير ، بعد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بقدمه .

وبعد وصول الباشا فى ذهيته إلى بولاق ، التى كانت هى ميناء القاهرة النهرى فى ذلك الوقت ، كان يقم مؤقتاً فى إحدى الاستراحات ، الموجودة هناك . وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيلياً للاحتفال بقدمه ، فسكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خيامهم على الضفة اليمنى للنيل ؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالانساع ، وبالفخامة ، وتفرش بالسجاجيد الواردة من الهند . وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسومات هندسية جميلة . وفى اليوم التالى لوصول « الذهبية » من رشيد ، كان الباشا ينزل منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطى صهوة جواده ، ويسير حوله كل البكوات والفراد حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على مقهى الاحترام للباشا القادم ، ويدل فى نفس الوقت على مقهى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا الانساع الذى يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بإمكانية التعاون



معه ، أو بصعوبة ذلك . وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام في موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد ، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية . وكان الأهالي يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالبيتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة في احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليماني القانوني ، الذي أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وتبعه جيش كبير من الانفكشارية . وكانت غالبية الولاة تدخل إلى القاهرة في هذا الموكب وهي ترتدي ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التي تلمع في ضوء الشمس . وكان موكب دخول على باشا إلى القاهرة في سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاة كان يقنع بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالي يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالي ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره في القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات الماليك ، إستقبالا رسمياً ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته تمثل السلطان في البلاد .

وكان الباشاوات يعينون في ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون في مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون في هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداود باشا في ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ — ١٥٣٨) ، والثاني لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ — ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان إستثناءً من القاعدة . وفي سنة

١٧٠ هـ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعة أعوام . وقام بعض الباشاوات بحكم مصر مرتين : مثل سليمان باشا وسنان باشا . في أثناء القرن السادس عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قاضوا فيها جيوش الدولة في ميادين المعارك ، الأول في فارس ، والثاني في بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضاً مثل على باشا ، الذي حكم مصر في المرة الأولى في سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد في سنة ١٧١٧ ، بعد أن قاد القوات العثمانية في جزيرة كريت ؛ و مثل على حاكم أوغلي باشا ، الذي حكم مصر في سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها في سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية : مثل إسكندر باشا ( ١٦٥٠ ) الذي حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من محمد باشا ( ١٦٢٢ ) وأحمد باشا ( ١٦٧٥ ) الذي حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتمتلىء كتابات القناصل الأوروبيين دائماً بعبارات : و سرت الإشاعة عن تغيير الباشا ، و و سيسافر الباشا ، و و سافر الباشا ، و و وصل الباشا الجديد ، ؛ ويدل ذلك على استمرار تغيير الولاة ، ويدل على عدم الاستقرار . ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧١٨ توالى على حكم مصر مائة والى وعشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان في قلعة القاهرة . التى بناها صلاح الدين على أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميلى وكانت تتألف من قسم مرتفع ، يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العزب وبقية أوجاق الجنود ، وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون بأنهم كانوا مؤقتين في القاهرة ، فإنهم لم يهتموا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون . ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى مايبه ، أن قصر الباشا كان في حالة سيئة ، ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر في القيام بإدخال أى إصلاح عليه . ولكننا نجد أن بعض الولاة المحبين للبذخ ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر في مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التي أقامها لسان لابنه ؛ فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على تلهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التي كانوا يحكمون بها البلاد . وكان الولاة يستلمون من الباب العالي المراسلات الرسمية ، ويصدرون تعليماتهم بعد ذلك للسير عليها . وكان الباشاوات يأمرؤن بإقامة الإحتفالات عند علمهم بانتصار الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاء النيل » ، حينما تصل مياه الفيضان إلى ارتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الإحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخليج » ، الذي كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على تقاليد ، وله فرحة كبيرة عند الجميع ؛ فهو دلالة على الرخاء بالنسبة للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكمين .

وكان الباشا يشارك في الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والمكثيا ، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك في صلاة الاستسقاء لتزول المطر في سنوات الجفاف وإنخفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج المحمل والكسوة في طريقها ، مع قافلة الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرميلة ، تحت القلعة ، ويسلم الوالى زمام الجمل الذي ينحمل المحمل إلى أمير الحج ، الذي كان عليه قيادة القافلة وحراستها من إعتداء البدو ، وهجمات قطاع الطرق . كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذي كان يجتمع في القصر ثلاث مرات إسبوعياً ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبكوات وكبار العلماء . وفي هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، في القلعة ، تمتلئ بخيول البكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض المائسكة .

وكانت هذه الجياد تحمل مروجاً مطهمة ، ومطعمة بالجواهر والاحجار الكريمة ،  
التي كان يرتبها يتنوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل  
على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع في صالة إجتماعات الباشا . وكان  
هذا الديوان المخصوص هو الذي يقرر الشؤون السياسية والشؤون المالية والاقتصادية  
للولاية . وفي بعض الحالات ، كان النقاش في الديوان يأخذ نغمة مهددة ، وربما  
يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أغمارها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة .  
وكانت رئاسة الديوان من أهم اختصاصات الوالي ، وإن كانت أهم وسائل عمله  
هي الوسائل المالية .

### ٣ — المالية :

لما كان الولاة يقيمون في مصر لمدة قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام  
بأى عمل يستلزم وقتاً طويلاً ، حتى وإن كانوا يرغبون في القيام بمثل هذا  
العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛  
وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال في فترة إقامتهم  
القصيرة في البلاد .

وكانت أرض مصر تكتفي لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ،  
ولا حتى لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل  
لمصر الخصب ، ويعطى الفلاح طريقة معينة لإعداد الأرض ، ونمطاً معيناً  
في التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الوحيدة ،  
ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، ركز الحكام والمستغلون اهتمامهم  
بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كحكام  
وكمستغلين .

وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة . تقوم بجمعها هيئة من موظفي المالية . ويمكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات المماليك ، أو من مجرد الأشخاص العاديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم بإسم « شيخ البلد » . وكانت الضريبة التي تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : « مال باديشاهى » أو « مال ميرى » ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب مثله والى القاهرة ؛ و « الفاض » ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى نقداً من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها « الرزناجى » ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزناجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك الدفتردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقداً ، كان الباشا يجمع الميرى عيناً ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الرئيسى للوالى الحاكم .

ولكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، إذ أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلاً للسلطان . وفى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد لإنجاز مهمة كان السلطان قد كلفه بها هناك ، وحاول الوالى . إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فتمنحه أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها ٥٠٠٠٠ جنييه ، فى ذلك الوقت .

وفى حالة وفاة الملتزم ، كان على أبنائه أن يحصوا على موافقة الباشا على إرثهم

للقرية أو لمجموعة القرى التي كان سيداً عليها . ولم تسكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالى ، أو نظير إعادة شراء ، هذا ، الحق ، . وفى حالة عدم وجود أبناء له ، كان فى وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا ، الحق ، ، بعد دفع المبلغ الذى يعينه الوالى . وفى حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالى ، الذى يمنح عملية استغلالها للملزم آخر ، ونظير دفعه مبلغاً معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفى ، كما يقول هنرى ديهيران لشرح عملية لإثراء الولاية فى حالات انتشار الأوبئة على البلاد<sup>(١)</sup> . فكان الوالى يجمع فى يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتى أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نتيجة لموت الملزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات فى الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن احتلال الاتراك العثمانيين لمصر قد تم فى وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوروبا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التى كانت تعود عليها فى زمن السلاطين المماليك . ولسكننا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت فى تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلى ، أو التى كانت تعبر البلاد . وظلت موانئ السويس والقنصر ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التى كانت تنقل الحرار وأنسجة الهند ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأنسجة ، والبن ، تلتقى رواجاً كبيراً ومتزايداً فى أوروبا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ؛ وسمح للوالى بالاستمرار فى

(١) أنظر :

DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.] .

جمع الرسوم الجركية . أما الموانى المطللة على البحر المتوسط، وهى الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فانها ظلت تتعامل . وإن كان ذلك بكميات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجهورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزميز واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دارفور ، وللتقل النهري مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الافريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات المليئة بسن الهيل ، وخشب الأبنوس ، وريش النعام . والصمغ العربى؛ وكانت جماركها والرسوم التى تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالى . وأخيراً فعلينا ألا ننسى أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر فى هذا العصر العثمانى ، وحصول الوالى على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المالك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقيا .

كانت كل هذه موارد ثابتة لايرادات الوالى وماليته . ولكن الولاة كانوا ينتهزون فرصاً معينة للحصول على إيرادات عارضة ، حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . فى سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد فى دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين فى المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسى وتدخل السفير فى اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبى الصدر الأعظم ، لىكى يعيد إلى الفرنسى ما فقدته . ويذكر القنصل الفرنسى أن الباشا وعدد من كبار الحكام قد لانتهزوا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائماً ، لىكى يحصلوا من المهتمين على كل ما كان فى وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوائج الفرنسى إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل فى أيدي الحكام . ولا شك فى أن الحكام . وعلى رأسهم الوالى ، كانوا يتميزون فى غالبيتهم بالجشع ، والرغبة فى جمع الثروات ، وكانوا يارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم،

و طريق ملتوية : وقد يؤدي ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء في اسطنبول ، وبعد إرسال لجان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه الأهالي ، فكانت أخباره لا تصل في أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد المصري من يدافع عنه ، فزاد استسلاماً على تواكبه . وكثيراً ما كانت هذه العمليات تؤتى إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين علماء المليك ، أو بين الأمراء وصناديق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان لشأن أو الوالي يخضع لحاجات متعددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من الخيري ورسوم الخزانة وراتب الجنود ، ويجهز منها تلك السكتية الصغيرة التي كان يرسلها إلى اسطنبول ، والتي كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشتباك الدولة العثمانية في حرب . وكان الوالي يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء أكانوا من كبار دُربان أو صانف ، أو من صغار دُلفندية . وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك نفقات باهظة : فكان أمير الحج يتسلم بعض المخصصات ، وكانت القوة المعينة لحراسة القافلة والحمل ، تطالب دائماً بالرواتب والتعيين ، كما كانت هذه القافلة تدفع الأموال لمشايخ العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك دُحسنه في أيام الخبيء المباركة ، أو كان ذلك دُإتاوة دُلمنح العربان من الاعتداء على الحجاج . فبنتيجة ما حملت السنوات أنباء عن اعتداء العربان والمناصر على قافلة الحج ، فلا في شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، ولا يكن حتى على طريق القاهرة السويس نفسه : الأمر الذي كان يدل على أن دُالأموال دُالمصرية ، لم تكن قد وصلت إلى شيوخ العربان . وكان على الوالي أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التي كانت مسؤولة من خزائنه .



وبعد ذلك ، فعليتنا ألا ننسى أن الوالى كان يفتكر فى ثروته الشخصية . فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كبشلى أغاسى ، أو قائد الطواشين السود ، وأمام كابى أغاسى ، أو قائد الماليك البيض ، وأمام السلحدار أغاسى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباشاوش أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطانى . وبعد حصولهم على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يستردوا ما أنفقوه ، وكان عليهم فى نفس الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مد فترة ولايتهم لمصر ، وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمّنوا مستقبلهم . ويذكر لنا ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن إسماعيل باشا قد دفع أموالاً طائلة للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب فى أن يبقى محتفظاً به لعدة سنوات .

وكان الباشا لا يضمن ما قد تجيء به الأيام ، وكان يتسامل فى كل يوم عما إذا لم يجيء أحد المندوبين إلى بولاق ، يحمل أمراً من السلطان بعزله ، أو عما إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الأعيان ، أو كنخيا الانكشارية ، أو العزب ، أو أحد ممثلى البكوات ، اسكى يبلنّه أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على بذل كل جهدهم لجمع الأموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الغلة كما أكلوا الأرض ، ونهبوا كل شئ ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان ورود أحد الولاة غير الطامعين ، وغير الجشعين ، إلى مصر يثير الدهشة من وجود مثل هذا الوالى ، الذى كان يأكل « من أمواله الخاصة » .

#### ٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الجزنة » ، تبلغ قيمتها ٦٠٠.٠٠٠ قرش ، ويضمن المال الميرى توريدها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للبasha أو الوالى . وهناك بعض تلميحات فى كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرنسوا دى بافى Francois de Pavie فى سنة ١٥٨٥ فى مسألة انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٢٤٠.٠٠٠ جنيه فرنسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول برياً فى حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن البasha كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال «الجزية» إلى اسطنبول . وبذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى أمر إرساله هذه الجزية من وقت لآخر ؛ فيذكر فى سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفى سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب ، وفى سنة ١٧٣٥ أنها كانت بإشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم فى إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فإن جزية مصر لخرانة السلطان قد استمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولمكنها وصلت بشكل متقطع فى أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت فى سنة ١٧٥٩ ، وهى السنة التى سيطر فيها على بك الكبير على مصر ؛ وكان يطمح فى الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخاً للبلد ، بالقيام بواجبه من جديد؛ فأرسلت الجزية فى سنة ١٧٧٤ إلى اسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جوارى جركسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حملته إليها فى سنة ١٧٨٧ ، أوصى وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشا فيما بعد ،

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وحينما عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، في سنة ١٧٩١ ، بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، انقطع وصول الخزنة إلى إسطنبول . وفي أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان من المؤلم على نفوس رجال اليار ، المالي أن يروا انقطاع وصول الجزية من القاهرة . وفي ١٩ برنبر سنة ١٧٩٨ . ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية في إسطنبول إلى الرئيس أفندي ، أو رزير الخارجية ، الذي كان في ذلك الوقت هو عاطف أفندي ، أن هذا الإهمال يبرر في نظر حكومة الإدارة الموجودة في فرنسا ، كون هذه الولاية . التي لم تفت عن تقديم إلتاماتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد انفصلت على السلطنة أي عن الإمبراطورية .

وبعد وصول الخزنة إلى إسطنبول ، كان الباب العالي يرسل رداً يدل على إستلامه لها . وكذلك أما كان هذا الرد مصحوباً بخلة وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، ويسلمها أحد الأغوات إلى أوالي في حفل رسمي أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الخزنة ، كان ياتهنز فرصة وصولها لكي يحصل من الباب . رئيس البعثة التي ترسلها ، على معلومات خاصة بأحوال بشالك القاهرة . ولأنك في أنها كانت فرصة ياتهنزها الباب للوقعة بأعدائه ، أو بمناقضيه . وفي سنة ١٧١٧ . مثلاً . أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أبا شنب ، الصدر الأعظم أن إسماعيل بك ابن إسماعيل كان يرغب في الإستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول ضريبة نوعية تشمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحارث . لسيدات القصر . وكانت تصل في قافلة بحرية تضم عدداً من السفن . مزودة بالمدفعية . وكانت تشمل على الأرض والسكر والتمر والزعفران واللبان ، المسك والسنامكي والصمغ ، هذا علاوة على

البنجور والحناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

### ٥ - عزل الولاية :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد توفى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحمد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قرة محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق النيل إلى الإسكندرية ، لىكى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأكاير هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لعبدى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لإستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثير أما كان الباشا يضطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة مماجئة؛ سواء أكان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المواقرات التى يحكيها له ضباط الأوجاق أو البسكوات . وفجأة كان أحد الأغوات يصل من إسطنبول حاملا أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لفكرته عن هذا الباشا . أو فى حالة نفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلا عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقوم فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إلى أن تصل بشأته الأوامر من إسطنبول . ويمتلى تاريخ مصر العثمانية بأأمثلة عديدة على ذلك . وفى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا ، وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه ؛ وشاركه وكيله نفس المعير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة . وكان الباب العالى يعرف أن

كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم عمليات للتعذيب حتى يحصل منهم على ما يجهوه . فسلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ، ووعدا بتقديم ٢٠٠ كيس آخرين . عند وصولهم إلى إسطنبول . وفي بعض الحالات ، وكما حدث مع رامز محمد باشا في سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا المهرول يحظى بعطف من الكبراء ومن الأصرام . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا في شهر سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيها مندوب من السلطان يحمل مرسوماً بضرورة دفع الباشا في مدة ثلاثة أيام ، لممثل تجار إسطنبول ، مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهي التي كان قد استدانها منهم قبل سفره حتى « يستعد » لتولى مهام البشالك ؛ وعجز على باشا عن الدفع ؛ فقام بمثل السلطان بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان بعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالى مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فلقد نقل حسن باشا ، الذى كان قد عزل من ولاية مصر في سنة ١٥٨٣ ، في أحد الزوارق التي سارت به في البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذى شكوا في تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل في القاهرة نفسها ، في سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذى جاء إلى مصر بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلفاً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحقاً إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مهدداً دائماً بالعزل من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات الماليك ، الذين كانت من الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولكنهم كانوا في نزع الوقت مستعدين عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة أجبروا على التخلي عن مناصبهم بهذه الطريقة . وكانوا في غالب الأحيان يتحفظون على الباشا في أحد البيوت ، حتى تصل بشأنه التعليمات من الباب العالي . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجبروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة .  
وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ اضطّر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد  
العرب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى انضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ،  
قام قادة الإنكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجبروا رجب باشا  
على التنحى .

وحينما كان السكخيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأوده باشى  
هو الذى يبلغ الالى بهذا القرار . وكان الأوده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال  
الوجاقات ؛ وكانوا يسمونه عمراً باسم « أبو طبق » ، نتيجة لشكل العمامة التى  
كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجسوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ،  
ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت تشبه قبعات الأوربيين أكثر من شبهها بعمائم  
الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ؛ ولا يتطلى جواداً ، ولا بغلاً ،  
بل حماراً . وعند خروجه فى الصباح . وبهذا الشكل ، من منزله ، كان منظره ينذر  
بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة ، الذين يسرون معه فى الشوارع المؤدية  
إلى الشككنات . وكان مظهره يجبر كل الجنود الموجودين فى الطريق على الانضمام  
إليه ، حتى يصل إلى القلعة مع جمهرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ، وينحى أمامه  
باحترام ؛ ثم يقبل طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول :  
« إنزل يا باشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فمن  
وقت التفوه بها ، لا يصبح للباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى فى إصدار  
أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، وينحضع الجميع لأوامر الأوده باشى .  
وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هذا  
لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا المعزول بهذه الطريقة سيحرم فى نفس الوقت من  
رضاء السلطان : ففي سنة ١٦٩٧ عين الباب العالى إسماعيل باشا . الذى عزله

الإنيكشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وعلينا أن نذكر ، بالإجمال ، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان فى البلاد ، كان يسير حسب نظام معين ، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية ، وعلاقته بالباب العالى ، ومد إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والوشاية ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . ومن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليحدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعينة ، وعبيد السلطان ؛ وبشكل جعله يمثل الدولة وسطوتها وقوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى تفاهتها وضجائتها ، فى عصر جمودها وضعفها ، وتفككها وإمبارها .

## الفصل السابع

### القوات البرية والبحرية

كان والى أو الباشا هو يمثل السلطان في مصر . ويمثل سلطانه ، ويمثل سيادة الدولة . وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بمصر ولاية للدولة ، ولمنع بقايا الأمراء المماليك . من التطلع للإستقلال بالبلاد من جديد ، هي تلك القوات التي تركتها الدولة في مصر . والتي كانت في شكل فرق ، أو وجاعات ، ، وهذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية في المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دوراً يقرمون به ، إلى جانب والى ، في حكم البلاد . ويدعمون بذلك سلطته بقرود فتيان ، كانوا يراقبون بمراقبته ، ومراقبة المماليك ، حتى لا يقوم أى منهم بالإضرار عن الدولة العثمانية . فما هي أهم هذه الوجاعات ؟ وما هي القيمة الفعلية التي كانت لها . في مصر . وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

#### ١ - الوجاعات :

كان السلطان سليم قد ترك في مصر قوات عسكرية بأراوح عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندي . وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق . أو وجاعات هي : المفرقة ، والشاريشية ، والجو ميليان ، التفتكشمية ، والعزب ، والانكشارية . وأضاف إليها السلطان سليمان وجاعاتاً جديداً يضم أوتك المماليك الذين كانوا يرغبون في الخدمة في صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجاعات ، فيما عدا العزب والانكشارية من المرمسان ؛ أما هاذين الوجاقين فكانا يضمان المشاة . وكان تنظيم هذه الوجاعات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية في أية ولاية أخرى . فكان لكل وجاق أغا أو قائد ؛ وكخيا أو وكيل للقائد ؛ وباش إختيار ، أو أكبر الضباط سناً ؛ ودفتردار ، مسئول عن شؤونه



الإدارية ؛ وخزينة دار ، مسئول عن شئونه المالية ؛ ورزناجى ، مسئول عن المكاتبات .

وحصل كل وجاق من هذه الوجاقات على إمتيازات ، فى شكل إقطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وجاق المتفرقة مكلفاً بنوع خاص بحماية القلاع فى الثغور البحرية ، فى الإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثنى فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوميليان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يعتبرونهم جميعاً على أنهم فرسان ، أو إسباهية ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتعتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تقم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التى وقعت فى مصر طوال العهد العثمانى ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة فى عمليات الصدام والصراع التى وقعت بين العزب والانكشارية . وفى سنة ١٧٠٨ ، مثلاً ، اجتمع ضباطها مع ضباط العزب ، وقرروا أن يعملوا متحدين ضد الانكشارية ؛ واستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العزب دوراً هاماً فى الأحداث التى كانت تجرى فى مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وجاقهم يتدخل فى كل الأحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخضوعهم لعدد من الضباط ذوى الهممة والنشاط : مثل الشورجى والصابونجى ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى السكبير والصغير ، ويتمتعون بحب الامراء والصناجق . وكانت معارك وجاق العزب ، بشكل عام ، موجهة ضد وجاق أو فرقة الانكشارية ، والتى كانت

أقوى تفرقة العسكرية العثمانية الموجودة في البلاد .

## ٢ - الوحدة الحربية :

كانت الانكشارية فرقة من جنود المشاة ، أنشأها السلطان أورخان في أثناء القرن الرابع عشر . وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالي المسيحيين . في المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم . ولما بقوا الأسلام ، ثم يتعلمون الفنون الحربية ولإستخدام السلاح .

وكان رجال الانكشارية يحملون البنادق ، والغدارات ، والسيوف . وتبينت بندقى الانكشارية الموجودين في مصر بأنها كانت مطعمة بالصدف والهاج ، كما تميزت بملابسها . لما كان يجبر الجنود على أخذ خطوات الوراء ، مع كل طلقة ، حتى يتخطوا بنيرانهم . وكانوا ياهرين في إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان الانكشارية ينقسمون إلى دأورط ، أو كئائب ، لكل منها علمها الخاص . الناس يحملون شارة معينة ، مثل : ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛ وكثيراً ما ، كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين في إسطنبول ، ويرأسهم وأغا الانكشارية ، ولشكخيا . وقائد السكندرية الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط ، وفي مصر ، كان الانكشارية هم الذين ينتخبون قائدهم . أو أغا الانكشارية ، من بين الضباط الموجودين ؛ وكان يساعده مجلس خاص في تصرف شئون الفرقة . وكان ضباط الانكشارية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ، الديوان الخاص ؛ الأمر الذي كان يسمح لهم بالدفاع دائماً عن مصالح فرقتهم . وكان رجال الانكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ، وكان البعض من بينهم موجوداً في المواقع المنطرفة ، سواء في القصير أو عند مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية ، نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم الجمارك . وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صغار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قادتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات العهود الانطاكية . ومع دخول الفوضى إلى هذا الوباق ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة . أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إيرادات أخرى بطرق منحرفة . فكان يوش سكان القساهرة ، حتى من الأترياء ، والذين لم يحملوا سلاسلهم ، فديفيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين في هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم . وكان رجال الانكشارية الحقيقيون يأكلون و الرواتب التي ترصد لهؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين في الانكشارية . وكان نظام هذا الوفاق يسمح باعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ، وأصبح الانكشارية ينشقون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخلفاؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تلك الأراضي . ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات ابتداء من النصف الثاني للقرن السابع عشر . وتمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكملها ، كما حصل بعضهم على صكون الالتزام ، لاستعلاها وجمع منهم الضرائب . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يحتملون من القضاصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتميّنون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالي ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانحراف أو باستغلال للسلطة . فإذا ما تقدم أحد الأهالي لسكنيا الانكشارية بشكوى عن انحراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيعاقبه ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

في نفس الوقت أخذ الهدية التي تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وبهذا أصبح وجاه الإنكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، في وقت ضعف الدولة ، وبدلاً من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق . وكان الإنكشارية يقيمون في أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذي سمح لهم بالنحك ، بقوة نيران أسلحتهم ، في فرق العزب والفرق الأخرى الموجودة في القلعة ، والنحك حتى في قصر الوالي نفسه . ومع مرور السنين ، وإزداد ضعف الدولة ، زادت سلطة الإنكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع قناصل الدول ؛ وطلبوا إلى قنصل فرنسا في سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الإنكشارية كانوا قد وقعوا في الأسر ، واستخدمتهم فرنسا في التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته في ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة في البلاد .

وما دام رجال الإنكشارية كانوا مستقلين عن الوالي ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة في عاصمة الدولة ، ويسيطر قادتهم على مجموعة من الكنائس الموجودة في مصر ، ويتميزون عن غيرهم في رواتبهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة في وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى إزاعها ، كما سنرى ذلك فيما بعد . فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة في فترة ضعفها بعد أن كانت هي التي أسهمت إلى حد بعيد في بناء هذه الإمبراطورية العسكرية الممتدة الأرجاء .

### ٣ - البحرية :

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانئ . وكانت هناك دور لصناعة السفن ، موجودة في بولاق ، وفي الاسكندرية ، وفي السويس ؛ كما كانت هناك قيادات للبحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة في الاسكندرية وفي رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين

يختارون من بين ضباط الوجاقات . وكان أكثرهم أهمية . هو بليك البحرية ،  
قبو دان ميناء الاسكندرية ، والذي كان يشرف على ميناء رشيد في نفس الوقت ؛  
وكان الوالى هو الذى يقوم بتعيين كل من هاذين القائدين في منصبيهما . وعلى العكس  
من ذلك ، نجد أن قبو دان البحر الأحمر ، الموجود في السويس ، كان يخضع لسلطة  
الباب العالى رأساً ، سواء في التعيين أو في العزل . والواقع أن هذا التقسيم  
والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة في مصر كان أمراً معقولاً ، خاصة وأن  
سلطة القبو دان باشا ، قائد البحرية العثمانية ، كانت نابتة وواضحة في البحر المتوسط .  
كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، ويصعب على الدولة أن تتركه تحت  
تصرف أحد الزلاة الموجودين في أفاليهما . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق  
بطريق مباشر بعد هجمات البرتغاليين على البحر الأحمر في أوائل القرن السادس  
عشر ؛ وفي خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل مهمة في  
في السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التي كانت تنقل  
الاخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب  
الذى جعل السلطان سليم وخلفاءه يهتمون باصلاح الطوابى والقلاع الموجودة في  
عجرو د ، وفي السويس وفي الطور ؛ وبرعاية الآبار الموجودة في هذه الأماكن . وسترداد  
أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك في  
وقت تدخل باشاوات مصر في الشقان الذى نسب بين الاشراف في مكة . وكانت  
هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، وللدفاع عن قافلة الحج ، وحمايتها من  
العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ،  
التي كانت تقع على الطريق البرى المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية  
في السويس أهملت ، مع إختفاء هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبني إلا بعض  
السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

ولا شك في أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، في عملية تفكير الباب العالي ، مرات عديدة ، في أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالي ، في سنة ١٥٢٩ في إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذي كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذي جندت الدولة له ما يقرب من ٢٠٠٠٠ عامل . وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل في تسهيل نقل المهجات الحربية لدار الصناعة في السويس ، وقت الحملة على اليمن . وفي سنة ١٥٧٩ فكر الصدر الأعظم في مشروع كبير الأهمية ، يتلخص في ضرورة حفر قناة في برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الاسطول العثماني من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندي . ويذكر لنا البارون دى توت Tott أن السلطان مصطفى كان يفكر في نفس هذا المشروع مرة جديدة في أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتي كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود في القاهرة ، فانها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التي كانت تمر أمام مراكز حياستها ، وعلى عمليات التفريغ والشحن التي تتم على النيل في الصعيد . وفي فرع رشيد ودمياط . ولم تهم هذه الفرقة بتحمل أية مسؤولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدفاع البحري عن مصر كان يقع ، في البحر المتوسط ، على كاهل الاسطول العثماني ، الذي كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الاساطيل الموجودة في البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الاساطيل الموجودة في الحوض الشرقي لهذا البحر ، حتى في فترة ضعف الدولة العثمانية . وإحتفظت الدولة

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة في السويس والبحر الأحمر ، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطتها عليه ، وعلى الأقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الأجنبي عنه وعنهما .

#### ٤ - مساعدة المروءة العثمانية في هروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسؤولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشترك ، ولمدة ثلاثة قرون ، في عمليات حربية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقيم بمهاجرتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة في مصر أى دور قامت به في مهمتها الأساسية التي وحدت من أجلها . وربما يفسر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر لإنشغال رجال قوات الحامية العثمانية الموجودين بمصر بمشاغل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرائهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعية من المصريين .

ونجد ، دلي العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت في تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت لإنشغالها في حروبها وإنشغالها في قمع الثورات التي كانت تنشب في أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة في مصر ، والتي كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان في حروبها في الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفي الشرق ضد فارس ، وفي الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامراً من السلطان إلى والى ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والأجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لأنفسها قبل سفرها ، في بعض الأحيان ، بالإعتداء على ممتلكات الأهالي والأجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصادر السفن الأجنبية

الموجودة في الموانئ ، لاستخدامها في عملية نقل الجند . وكان رجال الإنكشارية يشددون الحراسة في الاسكندرية ، على فنادق الاجانب ووكالاتهم ، فبيل بحىء العسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن الفرنسية والاجنبية الموجودة في الميناء تحي قائد ، أو سردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة فى مصر فى عديد من حروب السلطان : فى سنة ١٦٦٦ فسكر الصدر الاعظم ، أحمد كبرولى ، فى ضرورة توجيهه بمجود خاص إلى جزيرة كريت ، التى كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية ، منذ مايزيد على عشرين سنة ، لانتزاعها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألنى جندى إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية فى عملية الحصار الشهير الذى انتهى بانتصار العثمانيين فى ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البرية والبحرية العنيفة للعثمانيين .

وفى أثناء الحرب الطويلة المدى التى قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، إرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاية القاهرة ألنى جندى فى سنة ١٦٨٧ إلى أدنة ، وألنى جندى فى سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألنى جندى إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس فى سنة ١٦٩٥ ، وقاموا فى العام التالى بإرسال ألنى جندى إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٣٤٠٠ جندى أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تنقل على السفن التركية ، أو على أى سفن للأجانب تكون موجودة فى الميناء . وكان رجال الإنكشارية يمثلون نسبة كبيرة فى الإمدادات التى كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة فى حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفتز ، فى سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين فى سنة ١٧١٥ . وأسرخ السلطان أحمد الثالث ،



فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وفاست القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإنعدام الضبط والربط عند هواء الجنود المسافرين للحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الأهل ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضح النهار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لاستيلاء القوزاق عل مدينة بلطة ، ورفضت كازرين الثانية تسوية هذا الخلاف ، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك فايناريدجى؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها إليها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

## الفصل الثامن

### الماليك والكشاف والبشوات

اشترك الماليك في حكم مصر في أثناء العصر العثماني ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقافات ، وكانت الدولة تعين عمداً من بين الباشاوات (أو الكشافات) في كل إقليم ، أو في كل ولاية ، من أقاليمها وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فكان هناك خمسة من بكوات التناجني في طرابلس الشام ؛ وعشرين في سبلى من ولايتي ديار بكر والرومياني ؛ وخمسة وعشرين في الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من البكوات . وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء الماليك ، الذين كانوا قد انضموا إليه بعد إقتصاراته في سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلسلة الباشاوات التعيين في مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوقافات وبقية البكوات الموجودين يفرضون على الباشا أثناء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات النازرة ؛ وينتظر الباشا قبل الموافقة على من يختارونهم . وظل البكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوقافات ، وبخاصة ضباط وحق المتفرقة ؛ ولكنهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عمداً من بين صفوف الماليك .

#### ١ - الماليك :

كان الماليك يستوردون من خارج البلاد ، ويشترون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء في شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

إسبانيا في بعض الحالات . ولكن غالبيتهم العظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الاسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والاباغلة وحورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يخططوهم من قراهم . وكانوا يمتازون بجمال الوجه . وبالرشاقة . خاصة وأنهم كانوا ، في غالبيتهم ، من العناصر القوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن . وهم في سن الصبا . من بحر آزوف والبحر الاسود والقرم . إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك لاسم عربي ، كـ محمد وعلى وحسن وحسين وإبراهيم وعبد الله وعثمان وغيرها ، كان المملوك يباع لأحد الكبراء في القاهرة .

ربما يكون المشتري هو أحد ضباط الوجاقات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العزب . ونعرف أن إبراهيم الشوربجي الصابونجي ، الذي كان من وجاق العزب ، وتوفي في سنة ١٧١٧ ، كان له كثير من المالك . أما إبراهيم كنجيا ، الذي سيطر على مصر لمدة طويلة . فان قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد مالهيكه . وكان المطاف ينتهي عادة بالماليك إلى بيوت البكوات . وقدر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتي جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسرية ، أو روابط تربطه ببلاده الأصلية . التي ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذي اشتراه كوالد . وزدلاءه كأخوان له ؛ وينسب إلى هذا البك ، وإلى يده ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيدته . وينتج عن الأحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما إرتفعت منزلة المملوك . والرتبة أو المنصب الذي يحتله ، فانه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه ابن لسيدته ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاء لسيدته . مهبطا دارت الأيام ، وامتلأت بالشدائد ؛ وبظل إلى بجانبه إذا ما لمهزم في المعارك أمام المناهسين له . . . يخرج معه من القاهرة ، ويرعد إليهما معه من جديد . وحتى إذا لم يحل المملوك مناصب السكسوفية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فإنه يظل مرتباً ببيت سيده . رغم تقدمه في السن ، ولا يهمل في الانفصال عنه ، وتبارية سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف لتدريبهم على الفروسية . وكان الحصول على الجياد والخيل من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة في العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصيلة بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدخلون قمصانهم في سراويلهم الواسعة ، والتي كانت مرتفعة ، وصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رؤوسهم بعمائم صغيرة . ويلبسون الخفاف في أقدامهم . وكان كل مملوك يختار ما يشاء من الألوان للباسه . وبشكل يؤدي إلى التنويع ، بعكس الحال في كساري الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفعاً ، لمساعدته على الاستناد في أثناء تحريك الجواد . ولتجنبه من السقوط عندما ينحرج . أماء الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم . وله حواف حادة . تستخدم كمهاز لبطن الجواد ، وقد تخرج الخصم عند الالتحام ، في حالة دفع المارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفعاً ، ويسمح للفارس بالوقوف منتصباً في أثناء الالتحام . أما اللجام فكان محكمًا ، وبشكل يسمح للمملوك بالتمسك في جواده تماماً . وبالاتقال من الحركة السريعة . فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكما كان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعاً منها ؛ فيضع غدارتين في حزامه . مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً في يده ، ويعلق غدارتين أخريتين في سرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحوذة ،

ومقساة إلى درجة كبيرة وكانت ملاسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط الفضة والذهب ، والسيوف والغدارات مطعمة بالعاج ، وكانت تجمعات الممالك تهر الأنظار ، لتعدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة في ضوء الشمس .

وكان الممالك يتدربون على أعمال التروسية في المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج ، الذي كان يد حل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة خالية من المساكن ، في ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيمأ خيولهم ، ويتدربون أنفسهم على إطلاق الغدارات وإصابة الهدف بالثديين على دقلء من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على د شواخص ، يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع الكر والفر السريع . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التحطيب ، التي برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب ناليكه ، وبمساعدة بعض المدربين ؛ وكان يشجعهم ويكافئ الممنازين من بينهم - أما في بيت سيدهم ، فإن الممالك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس البضفاضة ، ويضعون العائم على رؤوسهم .

وكان الممالك ، رغم تفوقهم في التدريبات العسكرية . لم يهتموا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والأدب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التي قد تفيدهم في حياتهم ، كمحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال ، كان لهذه القاندة بعض الاستثناءات ، ولكنها كانت بسيطة في عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار الممالك لا تنطلع إلى ما وراء وادى النيل ؛ وحتى أوائك الذين وصلوا إلى رتبة البكوية ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجى قاصرة ، وبشكل واضح .

## ٣ - الكشاف

في السنوات يعتقدون بما اليكم ، بعد أن يظهر نفوذهم ؛ وقد يصبح  
حسب كاشفاً . وهو ما يشبه الضابط العظيم ، في بيت هذا البك . وكان  
نصفهم يقيمون في القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذي  
كان يترك على ترك سلطاتهم على الأقاليم التي كانوا يحكمونها للكشاف .  
أما إلى أن يصبح هؤلاء الكشاف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر في  
هذه الأمانى .

وكان قانوناً ، الذى أصدره السلطان سليمان ، قد قسم مصر إلى خمسة  
مناطق كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن  
السابع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات في  
الوجه البحرى موجودة في دمهور والمنصورة والمحلة وبليس وطنطا وغفوف  
وسيوب ؛ وأهمها في مصر الوسطى موجودة في الجزيرة واطميج والفيوم  
وكينسا وأشمون ومنفلوط ؛ وأهمها في مصر العليا موجودة في أسوط  
وبو تيج وططا والجزيرة وسوهاج والعسيديات وفرشوط وبهجورة  
وحوو وقنا والأقصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا  
شك في أن توزيع الكشوفيات كان غير متناسق بالنسبة لخريطة  
مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات في الوجه البحرى ، وسبع كشوفيات  
من القاهرة إلى منفلوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب  
من منفلوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها في هذه المنطقة ،  
وجعل زمامها صغيراً ، وجعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكزاً  
لهذه الكشوفيات .

وبعدد لنا وقانوننامه ، واجبات الكشف ، بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن إستخدام مياهه . فإن واجب الكشف الأول كان هو الإشراف ، في مناطقهم . على جسور النيل وإصلاحها ؛ وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجيء الفيضان ، ويحندون لهذه العملية ، ويسخرون فيها ، الفلاحين . وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين في القرى التي تقع في زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر هيساه الفيضان للحياض . حتى يتمكن الملاحون من زرع الأرض وفي هذا المجال ، كان الكشف يقوم بأعباء مهندس الري ، وبأعباء الإشراف الزراعى .

ومن ناحية ثانية ، كان الكشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجمع الأموال في كشورهمته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بإرسالها إلى الخزنة العامة في القاهرة . وكان عليه أن يراقب المصارفة ، ويتمقب من يهرب من دفع الأموال .

أما الواجب الثالث للكشف . فكان هو الإشراف على الأمن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يعتبرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى . على أنهم من الخارجيين على القانون ، فيجلبون قتلهم ، ويستولون على خيرولهم وأسلحتهم . وكثيراً ما كان الكشف يطلبون العون ، سرّاً . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو ، ويؤدبونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانوننامه يعمل على حماية الفلاحين من تطرف الكشف ، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة في جمع الأموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك في أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشف سلطاتهم ، ويتفردون في الأهالى واسكن بما لاشك فيه أن النظام والقانون كان شيئاً . والسلطة كانت شيئاً آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الأهالى ، ولإنعدامهم

وإليه هم من تلك السلطة

وكانت له كشمه خصومات ثابتة ، يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له .  
 وكان له من الجند من يثبني ، حتى لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى  
 كان يملكها ، فكانت نظامه حسنة ، أساساً ، على النظام الذى وضعه قايتباى ، السلطان  
 المغول .

وكان من ذلك من حكماء الأقاليم ، كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين  
 له ، وكان له من حكماء وتعيين لأقاليم أخرى ، وكان الباشا هو الذى يقرم  
 من الجند من يثبني ، مع الزمن ، وأصبح الباشا ، منذ أواخر القرن  
 الثامن عشر ، من على الشيخات التى كان يقدمها له ضباط الجيوش ، أو البكوات ،  
 من الجند ، وكانت يثبني لكشاف ، فى عواصم الأقاليم ، تختلف تماماً عن  
 تلك التى كانت يثبني فى عواصم الأقاليم ، وكانت مبنية بأحجر ، وكان بعضها يشبه  
 قصور الباشا ، وكانت يثبني بأسوار حديدية ، ولها أبواب ضخمة ، يحيط بها  
 من الجند من يثبني ، وكان الكشاف يعيشون عيشة بدو هذه الدور والفتور ،  
 فى تلك العواصم ، وكانت يثبني فى التاهرة ، وكانوا يخرجون فى دوكب ، بقدمه  
 من الجند من يثبني ، ويأخذون من التمرسان ، ثم تقيمهم كوكبة من التمرسان ، فى دواوين  
 من الجند من يثبني ، منهم كانوا يستقلون ، والديهيات ، التى كان يثبنيها فى  
 سائر بلادهم من التمرسان والوزاريق ، فكان الكشاف يحملون مركزاً هاماً فى  
 الجند ، وكان بعضهم يثبني بما يتبع به كبار البكوات من سادات ومن نفوذ .  
 كان الكشاف قوة عسكرية فى كشوفيته ، يصل عدد رجالها إلى بعض مئات  
 من جمود الوجقات ، وبخاصة وجاق المتدقة ، كما كانت له مماليكه ، وكانت الدولة  
 هى التى تولى القوة العسكرية ، ويتحمل الكشاف أمر الإنفاق على مماليكه  
 نفسه .



وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة لرؤسائهم البسكوات :  
فنجند أن إسماعيل بك ، الذي كان شيخا للبلد ، قد أرسل أحد الكشاف ، في سنة ١٧٨٩ ،  
على رأس هاتم جندى إلى السويس لحراسة شحنة إحدى السفن الفرنسية التي كانت  
قد وصلت من الهند ، والتي كان القنصل ماجالون ينشئها . هجود العربان عليها ،  
وقام هذا الكاشف بدور قائد فصيلة . كما أن إبراهيم بك ، الذي كان شيخا للبلد بعد  
ذلك ، أرسل في سنة ١٧٩٣ أحد الكشاف للتحريات مع القنصل ماجالون . وقام  
هذا الكاشف بدور مندوب عن شيخ البلد .

وعلاوة على التأثيرات على الولى ، وجمع الاموال ، كان عمل الكاشف يتركز حول  
إستقبال الامن في إقلاعه . . حماية الملاحين المستقرين في الواحى من هجرات بدو  
الصحراء الرحل . وكان الامن يضطرب بمجرد تغيب الكاشف . وذهباه إلى  
العاصمة . ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاولون دائما أن يحصلوا إلى القبضة بين  
قبائل البدو وبعضها ، حتى تستمر في صراعها القبلية ، وتتكفى سكان الواحى  
شرها .

وكان الكشاف ، مثلهم في ذلك مثل كل من يحتل سلطة في مصر في ذلك الوقت ،  
يعيشون على حساب الفلاح . وكانوا يدفعون في القاهرة للباشا . وضمناطه .  
ولخزاة السلطان . وكان من المخطئ ألا يعتمدوا على مجرد رؤسائهم . وما داموا  
يقدمون أكثر من الواجب ، فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من  
من الواجب ، وعلى الأقل بنسبة تغطى ما كانوا يقدمون واحتفظت أقاليم مصر ،  
ولفترة ثلاثة قرون ، برخاء وأمن نسبي ، وعاد ذلك إلى الكشاف ، الذين كانوا  
هم الهيكل الرئيسى للبيان الإدارى للبلاد ، في عهد الحكم العثمانى .

وفى كل عام ، كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة ، إبتداء من شهر أغسطس ،  
ويقومون بها حتى شهر يناير ؛ وينتظرون انحسار مياه الفيضان وإخضرار الأرض

وكان لهم في القاهرة من الدور ما يشبه دور البهكوات  
و حماهم وحسبهم ، وإملاؤها بالكماليات . وعلى عهد مراد بك وإبراهيم بك ،  
كان حتى الناحية . قرب مسجد السيد زينب ، من أحياء السادة ، وقام الكثير  
من نعت في إنشاء دور في القنطرة فيه ؛ ومنهم حسن كاشف الشركسي ، ومصطفى  
كاشف ، عبد الكبير . وعمر كاشف الدوا دار ، وإبراهيم السناري صاحب  
.....

### ٣- الكهوات :

كانت الكهوات من رتبته سب ينطع إليه أكثر المماليك طموحا . وكان لهذا  
مصب قدمه في أثناء القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .  
كانت من كبار موظفي السلطان ، ويقوم الباشا الوالي ، مثله في مصر ،  
بمهم . وكان له تعيين يتم في حفل خاص ، وأمام الديوان ، الذي كان  
يجمع . وحضر ذلك تقصير ، ويقرا فيه الترخيم الخاص بتنج هذه الرتبة ،  
ويحصل من ذلك الجيد يعطى من العرو .

وكان عدد الكهوات في مصر أربعة وعشرين . كما ذكرنا . وفي بعض الحالات  
تزيد . وحسب الكهوات يحصل على هذا اللقب بعد وفاة والده ؛ مثل اسماعيل بك  
الذي كان له لقب في سنة ١٧٢٠ وكان له ابن لإيواظ بك الذي كان قد قتل  
في سنة ١٧١٠ في أثناء المعارك التي كانت قد دارت بين الانكشارية والعرب ؛  
ومثل محمد بك أبو شنب ، الذي كان والده هو إبراهيم بك أبو شنب . والذي  
شرب . في مصر مدة سنوات عديدة . ولكن هذه الحالات كانت بسيطة في عددها ؛  
فشارأما كان لا يمكن يحصل على هذا اللقب ، أو هذه الرتبة ، بطريق الوراثة . وحتى  
في هذه الحالة كان هناك لا ينعم بنفس المهر والمركز بين زملائه بنفس الدرجة التي  
يحصل بها سب للملوك المستورد . الذي ولد في بلاد القوقاز ، والذي أنشئ تنشئة

المملوك العادى . وكانت غالبية المماليك . وكذلك البكوات ، لا تترك أبناءهم .  
الامر الذى ساعد على استمرار اعتماد هذه الطبقة ، أو الجماعة ، على الاستيراد ،  
للملح النفى الذى يحدث فى صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يحل أحد مناصب البكوات ، فى أثناء القرن الثامن  
عشر . أن تطلب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن  
يعين أحد كشاف أو ناليك بمجموعتها فى هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة  
السيطرة من المماليك تعتمد ، بعد إنتصارها على منافسيها من المجموعات الأخرى ،  
إلى تعيين مماليكها فى المناصب التى خللت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها .  
وحدث ذلك ، وكما سنرى فيما بعد . عندما هزينة على بك الكبير . وخروجه مع  
نماليكه إلى الشام . فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر بكاً من  
أعوانه فى المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق  
« الاختيار » وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقربى . كما  
كان يحدث فى مناصب السيادة فى بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى فى العالم .

ولم يكن البكوات يحملون لاسم أسر . بل كانوا ينتسبون للبيت المملوكى الذى  
شبهوا فيه . وكان لإسمهم الشخصى يسبقه أو يتبعه لاسم آخر . أو صفة ؛ فهناك  
على بك الكبير . وعلى بك الصغير . وهناك أيوب بك الدفتردار . وحسين بك  
كشكش . مثلاً ، ومحمد بك أبو الذهب . لأنه كان ينثر القطع الذهبية فى الشوارع  
يوم حصوله على لقب البكوية . وعثمان بك الطمبورجى . ومحمد بك الألفى ،  
ومحمد بك جركس . ومحمد بك قطادش . ومحمد بك الدرويش . ومحمد بك أباطة ،  
وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفى ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الأقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسر  
العربان . الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يعمدون بهذه المهمة الأخيرة إلى أصغر البسكوات سنًا ، فيمسمكون مع قوة عسكرية ، في غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو في شرقها ، وعند نهاية القرن الثامن عشر ، قلت كفاءة هذه الحراسة ، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها . وكان خمسة من البسكوات يحكمون أقاليم الغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية وسرجا : كما كان ثلاثة بكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمنياط والسويس .

وكان البسكوات هم الذين يقومون بالمهام البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التي تحرس ، خزنة ، قصر ، أي الجزيرة ، إلى إسطنبول ؛ وكان بيكاً آخر يقود فرقة الجنود التي كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده بها حين يشاء في حرب : ففي سنة ١٦٣١ قاد قبطاس بك فرقة الجنود التي أرسلت لإمداد جيش السلطان الذي كان يحارب الفرس ؛ وفي سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو النفار الحملة المكونة من ثلاثة آلاف رجل ، والتي كانت مرسلّة للإشتراك في الحرب ضد روسيا ، وفي بعض الحالات ، كان البسكوات يقودون الحملات المواجهة ضد الأعداء الداخليين ؛ ففي سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمعاينة عربان البحيرة ؛ وفي سنة ١٦٩٩ عاد إيواظ بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهائم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف في وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البسكوات متساوية ، ولم يكن نفوذهم حتى متقارباً . فمن بين أربعة وعشرين من البسكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة وبالنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت إختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .

وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التي كانت ترسل المحمل والكسوة ، وكذلك الغلال ، في كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتمتعان بهذا اللقب في الدولة العثمانية : الباشا والى دمشق ، والذي كان يقود قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصري . والذي كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التي كانت تتجمع في القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضي الحجازية . وكان البكوات يتطلعون لمثل هذا الشرف ؛ فكانوا على البكوات بكرمون أمير الحج ويحتفلون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تختلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منصب شيخ البلد هو نخط تطلع جميع البكوات . وكانت إخمسة دسات هذا المنصب قد تنوعات مع الزمن إلى نوع من الطغیان . وحينا قتل حبيب بك في سنة ١٧٥٧ . أسرع على إتيان إلى قصر الباشا في القلعة ، وأجبره على تعيينه في هذا المنصب ؛ ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على بك في حكم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الاموال والضرائب ؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجند ، وجزء آخر يدخل إلى خزانة السالكات . ثم يتصرف شيخ البلد وأعوامه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالى هو الحاكم الرسمى لمصر . فإن لانتزاع شيخ البلد سلطته منه كان يدل على إغترابه ذاك . ويدل على ضعف الدولة العثمانية . وعلى زيادة قوة المماليك في مصر . وقد يحدث في بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات الأمر بام سلطات الوالى بالفعل ؛ فكان الديوان يجتمع ، في حالة خلو منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاته ، أو لبعده لإسطنبول ، أو لمرزله بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائماً مقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائم مقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالى الجديد ، أى لمدة عدة أشهر ؛ وفي بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح في جعل

الديوان يختار أحد صناعته لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحياناً إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائم مقام ؛ فيصبح هو المسيطر الفعلي والوحيد على البلاد ، كما حدث مع إبراهيم بك في سنة ١٧١٥ .

وكان البكوات ، حكام الأقاليم ، يقيمون في مقر حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التي كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيك جرجا كان لا يسير على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذي ساعده على الاستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح في إقليمه ، وفي كل الصعيد . وكان قصره متمسكاً ، ويضم حدائق يربى فيها النعام والغزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاويشية ، وأغماً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الوجاقات ، وأحد التراجمة ، وكثير من العبيد . وكانت حكومة بيك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الاستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيك جرجا يستند إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتي ، في سنة ١٧١١ ، أن محمد بك السعيد قد وصل إلى البساتين . قرب القاهرة ، واستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة في اليوم الرابع . على رأس عدد كبير من العربان والمغاربة وبدؤوا الهوارة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البكوات من إيرادات ، كان بيك جرجا يحصل على نصيب عيني من السلع التي كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسبوط .

وكان البكوات ، وبصفتهم من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل في بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته تسعة عشر جنيهاً فرنسياً في اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيهاً عن الأيام التي كان يقضيها في السفريات

الخاصة بالعمل . ولكن هذا الراتب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البكوات ، الذين كانوا يستغلون الفلاحين الموجودين في القرى التابعة لهم . وفي تلك العصور التي سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ؛ ويفسر لنا ذلك شغف البكوات بالحصول على أراضي القرى من الباشا ، وشراؤها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، بما عليها من قرى ، قد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضي تشتمل على بعض أراضي الأوقاف ؛ أما الباقي فكان إما أراضي « وسية » يمتلكها البك ، ويوزعها له الفلاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضي مؤجرة للفلاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها « المال الميري » . ومن هذا المال الميري ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا والوالي ، ويحفظ بئنا بقية . أو « بالفائض » لنفسه . وكان جشع البكوات والحكام بغير حدود ، ولا يقتصر أبداً على مجرد تسلم المال الميري . وكانوا يعملون على انتزاع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفي حالة العجز ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه وداره ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض في قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينشب في البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكي يكسبوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان الماليك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهائم ، اللازمة لفلاحة الأرض ، ودون أي اعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياهم . أما الحكومة ، فإنها لم تقم بأى شيء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، وإخضاعها للسلطة . وكانوا يجلدون الفلاحين ، ويعتبرون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفي بعض

الحالات . كان البسكوات يفكرون في السيطرة حتى على أموال الأوقاف . خاصة وأنهم كانوا في حاجة دائمة ومستمرة . لا مجرد الاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل للإرتفاع به . وفي جو واضح من البسوخ والنفخفة . وحاولوا في سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية . الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوف العلماء في وجههم . وإلى ظهور حركة هيـاج شديدة بين طلبة الأزهر . الذين تحصنوا في جامعتهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يسعون أهالي القاهرة إلى الثورة على الظالمين الغاصبين ؛ فاضطر البسكوات وقواد المـجـاقت إلى التراجع .

وكان المملوك . بمجرد وصوله إلى رتبة البسكوية . يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعتمد إلى شراء المالك . وبأعداد كبيرة : فبلغ عدد ممالك إبراهيم بك كحيا أنبي مملوك . وعدد ممالك على بك ثلاثة آلاف . وفي وقت زيارة قولي Vulture لمصر . كان لإبراهيم بك ستائة مملوك ، ولمراد بك أربعائة مملوك . ولبقية البسكوات ما يترأخ بين خمسين ومائتي مملوك . وكان البك هو الذي يكسب ويسلع مملوكه . ويشتري لهم الخيول . وكان البسكوات وممالكهم يتميزون بشجاعتهم . وحميتهم في وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيتهم في موقعة شبراخيت ثم الأهرام . نددوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضح ذلك في عمليات إبراهيم بك في موسم إشرقيه ، وعمليات مراد بك التي استمرت أكثر من ستة أشهر في الصعيد .

وكانت بيوت البسكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القراهن من قلب إفريقيا ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض ، يشترون من القوقاز ومن البلقان . وكان البسكوات يتزوجون من الجوارى البيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابسهم الفاخرة وحليهم الباهرة . ولاشك في أن زوجات المالك والبسكوات كن يقمن بدور خاص بهن ، وإن



كان ذلك داخل الحرم ملك في القصور . من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة في البلاد . ووصل الحال ببعضهن إلى السيطرة على البكوات . حتى في العلاقات مع الخارج ؛ مثل « سق نقيسة » التي كانت زوجة لعلي بك . ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد إتصل بها الجنرال كليبر قبيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها . مراد بك ، على وعد بعدم التدخل في المعركة التي ستقع بين الفرنسيين والأتراك . ونفذ مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الجنرال كليبر . بعد إنسارده على العثمانيين ، إتفاقاً لإعترف فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الحماية الفرنسية . واحتفظت هذه السيدة بنفوذها في البلاد حتى بعد وفاة زوجها . ووصول أحمد محاليك ، وهو عثمان بك البرديسي ، إلى منصب « شيخ البلد » . بعد خروجه الحملة الفرنسية من مصر . حين وصل ماثيو ديليسبس *Mathieu de Lesseps* إلى القاهرة ، قنصلاً عاماً لفرنسا في البلاد ، رفض عثمان بك البرديسي مقابلته ؛ وتمكن القنصل الفرنسي من مقابلة السيدة نفيسة سرّاً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا . وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البكوات والماليك . ووعدت بتأييد القنصل . وفي اليوم التالي مباشرة ، إتصل عثمان بك البرديسي نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التكرم بتشريفه بالمقابلة !!

وكان لكل بك من البكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط ، وخاصة في شئون الكتابة والصرافة ، أو جمع الأموال من الأهالي ، وتقييد بك في السجلات . ولما شتهر أقباط مصر في العصر العثماني بتخصصهم في وظائف الكتاب ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدي المنفذة للبكوات والماليك في عملية إستغلالهم للفلاح المصري . ولما شتهر هؤلاء الأقباط بحرصهم ، مما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إحتفاء مظاهر ثرائها ، حتى لا يطمع فيهم البسكوات المماليك . وكثيراً ما كان البسكوات يحصنون من الاقباط ، في ساعات ، على ما أنفقوا في جمعه السنوات الطوال . وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بتمهوذ كبير ، مثل نعمم ميخائيل مركات ، والمعلم رزق ، اللذين كانا من كتاب على بك الكبير . وكل المعمر رزق يستغل معرفته . أو لإدعائه معرفة التنجيم ، في التأثير على سيده . وبدرجة جعلته يسيطر عليه . ويستغل هذه السيطرة في الحصول على ما يرغب فيه . سواء من الاهالى ، أو حتى من الاجانب .

ومع إزدياد سلطة البسكوات ونفوذهم . وبخاصة في القرن الثامن عشر ، أصبح لعدد منهم ، وكما كان للولاة العثمانيين ، أطباء خضوصيون ، كان بعضهم من الأوربيين . وينطبق ذلك على على بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولسكنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البسكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والرقص .

وعلاوة على بيوتهم الموجودة في عواصم الأقاليم ، كان للبسكوات المماليك بيوتاً أخرى في القاهرة . ينفقون على بنائها الاموال الطائلة . وبشكل يجعلها قريبة شبه بالقصور . وفي أثناء القرن الثامن عشر . كانت قصور البسكوات قريبة من مكة الفيل . قى كانت أراضيها تستخدم في تدريب المماليك . وكان هذا هو الحى الذى فصله إسماعيل بك ابن إيواظ . وأقام فيه . في سنة ١٧٣٤ . لإحتفالات زواج إبنته ، التى حضرها والى عثمان باشا . وانتشرت قصور البسكوات حول بركة الفيل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الانى فإنه بنى قصره إلى جنوب الاربكية .

وكانت فسوز البسكوات تبقى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى  
 ك ، و ، الحرم ملك ؛ وتضم مكاتب للمعاونين ، وإصطبلات للخيول ،  
 وأروقة وحدائق داخلية . وكان لسكنى منها برّاً وحاماً خاصاً به .  
 ظهرها الخارجى يدل على فخامتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على  
 الرفاهية المروفة فى ذلك الوقت . وكانت الأرضيات تغطى بالرخام  
 كانت الحوائط تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت  
 مبهمة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة السمكية  
 وبواباتها الضخمة . وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن  
 ر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، والتى اضطرت ، فى بعض  
 ، إلى إستقدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت  
 المحيطات بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات  
 مصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ،  
 الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة  
 بالفارسية الفاخرة ، وتتناثر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط  
 فضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرم ملك ، مع السيدات ،  
 لجو المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار النخلة ، أو يجلسون تحت  
 مظلة ، ويدخنون ، ويراقبون النعام والغزلان الذى يربونه فيها .  
 البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى  
 هرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة  
 وضفة ؛ والذى حوله الجنرال كليبر إلى مستشفى عسكري يتسع  
 ربر ؛ وقصر مراد بك فى الجيزة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

شكناات للمالكة ، والذي نزل فيه الجنرال بونابرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والماليك ، والكشاف ، والبكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والاساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية إستغلالهم .

## الفصل التاسع

### خصائص الحكم العثماني

نجح العثمانيون في وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثماني تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثماني ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العاملة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التي كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثماني في مصر بالطبقة الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للحكوميين ، ثم لتصف بالجوود والرجعية ، وبخاصة في وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات التضامن المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على استمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح في المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

#### ١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر في العهد العثماني ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الاجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمى من ثلاث درجات ، أو طبقات ، تنفصل كل منها اجتماعياً

عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة سويّاً في نفس التشكيل .  
وكانت المجموعة الأولى هي مجموعة العثمانيين ؛ وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين ،  
ويمثلون السيادة . وكانت تشمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين  
في مصر ، وكبار موظفي الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويمضون  
من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده في مصر ، بعيداً عن  
المصريين . حقيقة أن الأهالى كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ،  
وكانوا يتجمعون على جانبي الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يتسلسل إلى  
القلعة ؛ وكان هذا التجمع يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان  
المصريون يتشرفون برؤيته في المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة  
العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج المصلح ،  
وكذلك سفر التجديدات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، وعند اشتياكها  
في حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل  
أوقاته في قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ؛ وحتى مشاركته في جلسات  
الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ،  
أو أغوات الوجاقات ، يشهد تحرراً في بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات  
والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والأعيان  
من المصريين . ولا شك في أن شعور الوالى بكونه من جلس الغزاة الفاتحين ،  
كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ،  
حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقي ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،  
لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المالك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من  
الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجايب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام

الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقى كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومما زادت ثروة المصري ، وإرتفعت قيمته ودرجة تبجته في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالى في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضا « السلاطات العالية » عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعد على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البسكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تتبلور في شكل تحكم وضغط على الأهالى ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولاية من الأتراك ، الذين كانت الدولة تهيئهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الأتراك العثمانيين وبين البسكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة . وظهور التنافس بوضوح بين مصالح كل منهما . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور الطبقي واضحاً ، وحرم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة الزواج من مصر ، وحتى الزواج من أرامل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

تهدف ، في المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون ارتباطهم بأقليم معين من أقاليمها ؛ ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقية الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم ، وبين الحاكم والمحكوم . وإن يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الاملاك في الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، في ضعفها ، على اتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هي مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم في حكم الأقاليم ، وفي شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، احتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالاولوية والسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، في هذا التحالف ، الولاء ، وتساعدوها على استمرار نظام الحكم ، واستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين في مصر في العصر العثماني بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقضون الجوارى لحريرهم ، والعاملان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك في أن شعور المماليك بأنهم كانوا « أمراء البلاد » ، وبأنهم كانوا صمغوردين ، كان يؤدي إلى شعورهم بالتالي ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيتهم العسكرية ، وتخصصهم في حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام



العثماني كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفي بين اختصاصاتها الاجتماعية . وظل المالك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد في حكم الافاليم في وقت قوة نظام الحكم العثماني ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم في الوقت الذي ضعف فيه نظام الحكم العثماني . وفي المرحلة الاولى ، كان هم المالك الاول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البسكوية ، كهدف في حد ذاته ، لا يجرؤن على التطلمح إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم بجمع الثروات ، وشراء المالك الجدد ، والمعيشة في مستوى إجتماعي مرتفع . أما في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فإن بعض المالك أخذ يتطلمح إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الادارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالى موقف اللند للند ، وقد يتدخل في أمر عزله ، أو في أمر تعيين قائمه مقام له ؛ وقد يعتمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سنرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المالك يستوردون جواريمهم وزوجاتهم من الخارج ، الامر الذى أدى كذلك إلى إستمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين ، وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البسكوية أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، فى أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التى تؤدبها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المالك ذرية لهم ، وإعتمادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على انفصال طبقة المالك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة فى مصر . حقيقة أن المالك كانوا أكثر إتصالا من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين فى حفلاتهم وأفراحهم ، الامر الذى كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور نحوهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تباين طبقى بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية استغلال المجموعتين

الحاكمين لآبناء البلاد على وجود تبلور واضح في المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .  
أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنایع . وعلى كبار التجار فى عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهيندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو « المسانير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أسساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت مكرراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم الماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حده الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع . بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، على سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة . ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطمع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم تترك للفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائم ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصنایع ، وبشكل يقوى من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم .

ومع الفقر الذى ساد هذه المجموعة ، وهى تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصرى لا يجد وقتاً للدراسة والتعلم ، سوى ما كان موجوداً في بعض الروايات والسكتاتيب ، من مبادئ لحساب ، وأساسيات الاسلام . وساءت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصرى دوراً كبير قطاعتفرس فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف النقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصرى ، مما كان عليه في عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصرى يرنخ تحت عبء الديون المستغلة ، وتجهز عن تطوير وسائل إنتاجه ، ويعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالسكاد . وساءت الخوف من السلطة ، وسيسيطر رجالها ، وتجريبات التأديب التى كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض اجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبحت الملاح يوصف بالجين ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالخدب والتمش ، وفي ظل مناخ نفسى غير سليم .

وإضطرت المصرى إلى استئصال راسه ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار في حيازة قطعة الأرض التى يبيعونها . لأنه السابغ ، بكل ما عمله هذه الخلة من معانى . وحتى انتجار ورجال العلم فيهم . رغم نجس بعضهم في تكوين بعض الثروات . وفي الوصول إلى بعض المناصب في القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية . أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التى كان يتمتع بها رجال الوجاقات ورجال المماليك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثمانى ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام

والعسكريين والماليك بأنهم يكونون أرستقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . فهي طبقة أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقي الأرستقراطي الذي كان موجوداً لدى طبقة النبلاء في أوروبا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً في أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها في الحروب والأعمال العسكرية .

#### ٢ - الوصف :

تميز الحكم العثماني في مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقة الاجتماعية ، وظهور روح الأرستقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستقلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص العثمانيون في أمور الحكم ، وفي كل الأقاليم التي فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التي كانوا يحكمونها .

ورغم نعمة الحكم ، التي وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة ، وبالطريقة التي تراها أو تفرضها . على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفي مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أي بإخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التي قد تنشأ بين الأهالي وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . ولستدعي هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلي ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شؤون الصحة والتعليم ،

والمواصلات ، فإن الدولة كانت لانتهم بها كثيراً ، وتتركها للمجهودات الفردية ، أو للمؤسسات الأهلية . ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبلورهم وبانفصالهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك في أن هذه الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخلى على كل الأقاليم ؛ فاكتموا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، في النواحي المعنوية والإسمية ، في المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد استعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم ، مثل الماليك ، وإستخداموها كأعوان لهم في حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب ، كان وسيلة الدولة كذلك في الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش ، حتى تغنى الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت لإشتراك قادة الوجاقات في الديوان . أى في مساعدة الوالى على إتخاذ القرارات الهامة التي تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقتاعات زراعية يعملون فيها ، ويشعون منها ، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال « الصرر » مع الغلال والمحمل والكسوة سنوياً إلى الحججاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

في الإفتاح ؛ وحرروا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقليمتهم .  
وعمدوا ، أكثر من ذلك . إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المالكات التي كانت تحكم مصر  
وتستغلها قبل حضورهم . وبإسهم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمين ، وحتى  
نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشارك في حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهي  
طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تكن مصر في حاجة إلى وجودها ، وإلى استمرار  
الإفئاق عليها . طبقة « طيفية » تمتص عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم  
بالقوة ، وليكن تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها ، مهما زاد العبيد وثقل  
على كاهل عباد الله الصالحين . وهج ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها في حدها  
ذاتها ، وعدم مساهمتها للتطور الكبير ، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر  
الإستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها ،  
وأصبحت تمثل عقبة في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ  
بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجمود ويمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة  
من مناطق العالم .

### ٣ — الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأهـ عمل على الإبقاء على الحياة التي كانت موجودة  
قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها  
الأساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهد سليمان ، فإنها  
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،  
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مساهمتها للتطور الذي كان يهتبر من سنن  
الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أي تطور ، يستمر النظام  
رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر كان هو المسؤول الوحيد عن ذلك الجنود والتخلف الذي أصاب كل المنطقة . والواقع أن تحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مؤلّيته ذلك التناقص الذي أصاب النشاط التجاري ، وإن كان من الصعب تحميله مسؤولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والمادة المتوافرة لها عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم في نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التي كانت الدولة تجميعها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد كان في وسع المنتج المصري ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يضمن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب في تهوئض ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان مستنيراً ، أن يساعد على هذا الاتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذي كان يشترك مع رجال حكمه في العيش منه . ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك في المسؤولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا ، خافيت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها . ومع مجيء القرن الثامن عشر . وما صاحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التي كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهي الإحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجملها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير ؛ فزادت فى وجودها ، وزادت فى رجوعيتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المخطور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطئ ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالهم هو عدم قيامهم بأى شئ قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد سياستها العليا . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة لإختصاصات الولاة ؛ فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك السكخيا ، أو السكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهماته ومسئولياته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .



ومع الجمود والرجعية ، والتسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض طغياناً وفرساً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى في النظم الإدارية والعسكرية ، فالجمود مع انضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التي يعجز فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تنهياً لتطور جديد في النواحي الاجتماعية والاقتصادية قبيل دخول للقوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، وإحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثماني قد إحتفظ للمنطقة بنظمها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها في هذه المرحلة الحضارية ، ولمده ثلاثة قرون .

#### ٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى :-

إذا كانت مهمر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله في العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدان الخلافة الإسلامية ، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً في القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى فقدانها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التى إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولسكن وجود الأزهر في القاهرة ساعد على إحتفاظ هذه العاصمة بنفوذ على وأدى ودينى ، لدى كل من يرغب في الدرس ، ويجد في نفسه إستعداداً للعلم . وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات في هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت في العهد العثمانى على

صدها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم في البلاد . وإنخفض مستوى طلبية الأزهر بشكل واضح في أثناء العهد العثماني ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجئ إلى هذا الجامع فراراً من الظلم ودخولاً في حتمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التي سادت مصر ، وسادت كل المنطقة . وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أماكننا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، الرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة . ولوقفت الأربعة ، أو لإنهاء المعارك ، وكانوا يمدون فيها كذلك « بالنصر للسلطان » إذا ما اشتركت جيوشه في حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ العلمي والإسلامي الموجود في مصر في هذه الفترة أصدق تمثيل . فلم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ، كما تدل الأبحاث التي عملت في علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جهودها ، وعدم إشتغالها على جديد تصنيفة إلى المعرفة في هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذي توفي سنة ١٥٢٤) والذي يمتد تاريخه وبدايع الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنوات الأولى من العصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمي إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ، ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبيل (الذي توفي سنة ١٥٥٣) والذي كتب عن تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قاصصهم الغوري سلطان مصر وأعمالها ، والذي أعطى لنا وصفاً حماسياً لكفاح طومان باي ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن ننتظر حتى وقت ظهور الجبرتي (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخي مصر الحديثة بعد الكلمة ، ويمكننا أن

فبعد ذلك حاشية محمد بن حمزة الرملي (المتوفى سنة ١٥٩٦) نقلي : منهاج ، والنواري ،  
للشافعية . ولم تشهد هذه النشرة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن اكتشاف العالم  
الجديد ، وظهور المحترسات فى أوربا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رقبالا للعلم فى  
مصر فى ذلك الوقت . ه سقى المستغنين بالطب ، أصبحوا يحفلون على مناصبهم  
بدفع الرشى وقادى الأطباء ، وان كنا نجد أن مؤلفات عبد القادر البغدادي (المتوفى  
سنة ١٦٢١) ، وكتاب القادوس الذى وضعه الشيخ مرتضى الزبيدي (المتوفى  
سنة ١٧٩١) ، هى من الكتب الكبيرة التى وضعها فى هذا العصر . ونعرف أن  
محمد بك أبو المذهب قد اشتري النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها  
ثمانى أمان ، درهم من النسخة ، لى يضعها فى مكتبته التى أنشأها بجامعة ، الأمر الذى  
يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثماني هو مناخ إسلامي  
واضح ، تنتشر فيه الاحتفالات بمولد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى  
نهبها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعي ، الذى  
كان يمتد لعاءة أيام ، ويملا القاهرة المازن لدين الله وحى الأزهر بألاف من الزائرين ،  
لحفظ مولد السيد أحمد البدوي فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القناني بجمهورية  
كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد  
إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولسكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه .  
وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم  
ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامى الذى  
كان موجودا فى العصر المملوكي . وسيكون هذا التأثير بنظريا ، يودى إلى تصغير  
القباب ، و تقابل ارتفاعها ، مع لإسراع قاعدتها ، فأصبحت انحداب منطحة ؛

وأصبحت المآذن متعددة الأضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية ، وتم في هذا العهد بناء عدد من المساجد في القلعة ، وفي بولاق ، وكذلك مسجد شمس أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية : كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات ، مشعل رواق اليمنيين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجدى السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والإمام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتنخدا ، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمسندارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، الانفاق عليها ولصياتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق فى القاهرة وكانت تنصف ، فى مجموعها ، بحافظتها على روح المعيار الإسلامى .

ولا شك فى أن هذا المناخ الإسلامى كان عاملاً يربط بين الخناكم والمحكوم ، بين العثماني والمملوك والمصرى ؛ ويشعر الأهالى بأن المتصرف فى أمرهم ينتهى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم فى لغته ، ويختلف عنهم فى طبقته وفى مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، لأن لم تكن روح الوحدة . ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كباقيات فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالانهيار . واستمر روح التضامن الإسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى . وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الإسلامية فيما بعد . حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سيئ إلى أسوأ ، ووصلت الأحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .

## الفصل العاشر

### التخلف الاقتصادي

تسكفت التغييرات الهامة التي وقعت في منطقة الشرق الأدنى في أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثماني ، الذي تميز بالطبقيّة ، وبروح الأرستقراطية ، وبالاستغلال ، مع جموده ورجعيّته ، في الوصول بالإحوال الاقتصادية في مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تهقرت عنها في بعض القطاعات ؛ وذلك في الوقت الذي إستمرت الاوضاع الاقتصادية في تطورها وفي تقدمها في مناطق أخرى من العالم . فن الجود وصلت الاوضاع الاقتصادية في مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك في جميع القطاعات : في الزراعة وفي الصناعة وفي التجارة وفي المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة في البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

#### ١ - الزراعة :

كانت الزراعة هي وسيلة الإنتاج الأولى في البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالري وبالأساليب المستخدمة في الزراعة والاستغلال الزراعي .

أما الأراضي فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكاً للسلطان ، الذي يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وبتوزيع باقي المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التي توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتألي على صغار الأعوان ، الذين كانوا يخدمون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حيازة الفلاحين للأرض كانت وراثية، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال، وما يطلبه رجال السلطة منه.

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضي، فقد كانت هناك بعض أراضي الأوقاف التي لا تدفع الضرائب، وهناك أراضي الالتزام، التي كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب، وبشروط معينة، ويوزعها الملتزم بدورة على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم. والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محددًا بجمع الأموال، ولم يكن وراثيًا، إلا بشروط معينة، وأهمها موافقة الحاكم عليها. وكان السلطان سليم قد أمر ببيع الأراضي وتسجيلها، وتسجيل أسماء مستثمريها، وما يكلف به كل مزارع من أموال. وبعد أن كان السكشاف هو الذي يشرف على جمع الأموال، بمساعدة عدد من السكتبة والصرافين، أصبحت هذه العملية من إختصاص الملتزمين، في وقت ضعف الدولة العثمانية. ولا شك في أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه، جرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار، ولتحسين حالة الأرض، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها في نفس مستوى خصوصيتها.

أما أراضي الأوقاف، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال الخيرية، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب، والتكايا، وبعضها وفقاً لأهلياً، وذلك حسب حسب رغبة الواقف في حجة الوقف، وللانتفاع بالربح في بعض الأوجه المحددة. ولا شك في أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن استمرار الحصول على الربح أو الغلة، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال، ومن تنميته، ويؤدي إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الربح من جيل لآخر، مع تزايد

أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير ديني ، وضمان الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ؛ ولسكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأموال ، وضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد . وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد نتجت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان السكشاف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المماليك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يطيعوه ويؤدوا له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضي الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يستخر الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويستخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلمة في تعيين شيخ  
للبلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين « الشاهد » الذي  
يحفظ سجلات الأراضي ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحاب  
الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذي يجمع الأموال  
ويسلمها للملتزم ، و « الخولى » الذي يدير أراضى الوسيية ، و « المشد » الذي ينفذ  
العقوبات التي يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون  
الخدمة المفروضة عليهم في أرض الوسيية ، و « السكلاف » الذي يعنى بمواشى الوسيية .  
وكان في كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفرام وإمام ونجار وحديداد وحلاق ،  
يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة في دائرة الالتزام ،  
ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجهودات الفردية ، وتستخدم فيها الأساليب  
الأولية ، والتي كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الأول يتجه إلى جمع  
أكبر نصيب ممكن من غلة الأرض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول  
والغلة . أما الحكومة التي فقدت حتى عزميتها على جمع الأموال بنفسها ، فإنها كانت  
عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة : فكانت الأراضي تروى  
بنظام ري الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً في السنة ، إلا في المساحات الصغيرة  
والمجاورة للنيل مباشرة ، والتي كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم  
الفلاح الشادوف في ريه ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير مبروفة ، أو تسكدتسكون  
غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصراف الملتزمين  
إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الأرض ، وعجز الملاح عن تحسين زراعته وتحسين  
أرضه ، قلت مساحة الأرض المزروعة ، وطمغت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،



وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيب الماتزمين ؛ فزاد ظهور التخلف في ميدان الزراعة ، وفي قطاع الملاحين .

## ٢ — الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف في مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، انتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستعانة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجده في البلاد ، فحرم مصر من عملهم ، وحرمت من فنيهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات البحرية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلّت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الرف وصناعة الكماليات التي كانت تستخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدها قطاراً من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيماً ، عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يـؤدى حتمياً إلى تخلف الصناعات الموجودة فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ، يعنى شئون الصانع وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويهتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ، وتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يهتم بمدة التمرين ، ويراقب الصانع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون استبدال أصحاب رؤوس الأموال ، وإستثمارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصالحهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها . بعد كل ذلك ، أدى تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف إلى " زوالها عن العرص الذى نشأت من أجله " ، وهو التخصص والعمل على رقى الحرف - إلى غرض آخر هو النهوض فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة التى كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة ؛ وبخاصة فى عصر ضعف هذه الحكومة (١) .

---

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لمبيلة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ . ص ٣٠ - ٣١ .

ولقد زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأصبحت تتدخل في تنسيقها ونظمها الداخلية . وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل في جمع الضرائب . وتركزت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر الاختلال في توزيع الأعباء الضرائبية بالعدل ؛ وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق مرقوسيه ، وظلم من يرغب في ظلمه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع عن دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً فنياً يهمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب في إختصاصاته من موظفي الحكومة ؛ وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة . وأخذ المشايخ يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحرثهم في جمعها ، في الحصول على فائض يبقى لهم ، بعد تقديمهم ما تطلبه الحكومة ، وتقديمهم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصناعات وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون الكثير من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حماسهم على العمل وعلى الإنساج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية ، جعلتهم يسمعون بذكرين إوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والحمالين والمهملين والمخنيين والحقائين والسقايين وغيرهم ، مما كانت تعتبر في هذا العصر على أنها حرفة وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مصر نظرة إستغلالية بحتة ، وإجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية فأرقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج  
الصناعي . وإلى انحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصيللة الضرائب ،  
وإخماض ما يصل منها إلى خزانة الدولة .

ولقد اندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ؛ وادكن  
وجود السوق اخلت وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالي ، ساعد على  
بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة  
الأسرية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض  
الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات  
الغذائية ؛ مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج  
الخل وتقطير ماء الورد والعرق وصناعة النظير والخلوى ؛ والصناعات الكسائية  
مثل عرن ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والمكتاتية وصناعة اللباد والتطريز  
ومنتجات العقادين وديباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء ؛  
مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحدادة والخراطة ؛ هذا  
إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة : مثل صناعة البسط والحصر وصناعة  
السفن وقنوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبييضه  
والسباغة وصك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأنسواق  
المحلية (١) ، وكانت مراكزها تقوم في الجهات التي اتخذها فيها البيت ؛ مثل المراكز  
العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والنيابية التي تساعد فيها

---

(١) انظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة .

سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

### ٣ — التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضرورة قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية هذا التغيير لحكم الاتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ، ويرجع كذلك إلى روح السكشاف الجغرافية ، وازدياد تدبير الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أي حال ، فقد تحمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها لم تحصر في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد . فكانت لكل ساحة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . وإشتملت القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، وللعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحاميين ، والسروجية . أما في خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالي في المناسبات ؛ وإشتهر منها مولد

السيد أحمد البدوي في طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك هو أحد عدد من المشايخ والسادة الموجودين في طول البلاد وعرضها ، ولما استمرت هذه الموائد تمش نشاطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التجاري جنباً إلى جنب مع زيارة المريدين وإشتراكهم في هذه الموائد . ونجد أن نظام الأسواق السنوية قد تحول في المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق أسبوعية ، تعقد في يوم معين من الأسبوع في مكان خاص بها ، وتنتقل بسلعها وتجارها ، في اليوم التالي ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الأسواق الأسبوعية تمثل بندا هاما في حياة الأهالي في كل منطقة من المناطق ، وكانت فرصة لا تقام العلاحين والتجار في يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان في وسع الحكم العثماني لمصر ، دعم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة ، أن يؤدي إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية ، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية ، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الأمر يتطلب استقراراً في نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمساكيل والموازين ، ولكن . هل كانت ظروف الحكم العثماني وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد ، فنعرف أن مصر قد شهدت اضطرابا في هذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يعطون إهتماما كافيا لعملية صك النقود ، ولا لوزنها القانوني . وكثيراً ما كانت قطع العملة تنعرض للغش في دار صك العملة نفسها ، نتيجة للانحراف ، وقلة رقابة الدولة على اليهود الذين كانت تعينهم للعمل هناك . وفي بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات ، تسكتشف هذا الغش ، وقد تقوم بمعاينة المسؤول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك الغش غير صالح الدولة . وبعد أن خضعت البلاد لفوضى الحكم المملوكي في هذا الميدان ، جاء العثمانيون بعوامل فوضى جديدة ، كما جاءوا

روحهم وإستغلال ، حتى فى ميدان العملة . وكانت الاسواق قد قاست الكثير من اضطراب نظام العملة . وضاع على المتعاملين الكثيرين ، نتيجة اعدم ثبات مقياس القيم . وفى بداية الحكم العثمانى اُغيت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ، وإستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصحبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائى ؛ ويتكنا أن نعدد ما لا يقل عن ٣٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية ، الاحادية فى عهد حكم أول الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام فى الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون جعل سعر المبادلة فى مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتأثر بهذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى إنخفاض المستوى الفعلى للثروات ، وإلى إنخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملية التركية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث فى قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث فى بعض الحالات فى وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الامر الذى كان يؤدى إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الاعباء على دافعى الضرائب . وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبى ، الذى كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه فى الوزن والقياس ،

وتسمى «البندقى» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى «الميدى» وكانت تساوى نصف الدرهم . وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه العملة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع عملة أخرى . وفي ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغيرات المستمرة في قيمتها . ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية ، والتي كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو «الروبي» ، أو «البندقى» ، وهو عملة البنديقية ؛ و «الريال الهولندى» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أبو كلب» ؛ و «الريال الإسباني» الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر داخل شكل يشبه النافذة . وكان يسمى «أبو طاقة» .

ونفس روح النوضى التي ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في «المقاييس» ، «المقاييس والموازين» ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة . «أدى كل ذلك إلى اضطراب فى الأسواق ، ولانعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالي إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التي كانت موجودة في البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة المدن عما كانت عليه من قبل ، كما اختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على للأراضي المسوحة . وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة .

حساب العلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضمفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التي أصبحت تتر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصة الضرائب الجمركية ، وقلة



ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقدانها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إنصافها ببقية الإقليم ، بعد انسداد خليج الإسكندرية ، الذي كان يوصلها بفرع رشيد ، وارتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات الهند من الحرير والبنار والتوابل ؛ واستمرت أسيوط مركزاً للتجارة السودانية والإفريقية . واشتغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون في فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتي كانت تشمل على مخازنهم ومساكنهم ، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباح لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعفتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة في الامبراطورية (١) ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، في بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبعاد البسكوات . ورغم تعدد مقررات صادرات مصر ووارداتها ، فإن حجم

---

(١) انظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية ، والتي وقعها السلطان سليم معهم في ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ م وثبت بها إمتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها إمتيازات جديدة - في كتاب :-

Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire, 1933. Vol. III par. Etienne Combe, pp. 96 101 .

التجارة الخارجية قد نقص كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك ، ووصل إلى ما يزيد قليلاً عن نصف ما كان عليه في مجرى الصادرات والواردات في السنوات السابقة لحجى الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً تجارية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ، أما بقية المصريين فكانت تمكنهم معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثماني ، إلى مرحلة واضحة من التدهور ، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

#### ٤ - الميراث في المماليك :

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب ، سواء أكانت مفروضة على الأراضي ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيما يتعلق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها بين المنتجين ، وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ، وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعي الضرائب كانوا لا يعلمون تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذي ترك لتصرف جامعي الضرائب . كما تراخى الحكام في أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سريانها ، الأمر الذي دفع بعض المحصلين إلى الانحراف في عملهم . وأدى طبع الحكام إلى زيادة تكاليف الضرائب ، حتى يجعموا لأنفسهم ثروات من فائض

قيمة الإنتاج وكانت نفقات الجباية مرتفعة ؛ واضطرت الحكومة ، في مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير عما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، في حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالإتفاق على تكاليف جميع الإيرادات ، كان الملتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعى الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكم في تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالحهم الشخصية ، ويهملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، وأعملية طريقة السكيل أو الوزن ، والتي كانت دائماً في غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية ، وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكم ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في « الخزانة » التي كانت ترسل لإستانبول ، « والصرة » التي كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تعاون بها الدولة العثمانية وقت إنشغالها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ،

وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلك نظام الحكم  
العثماني الثمر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة  
إليه ، للسير في طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي  
كان لها . فأطبق النخلف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .

# الباب الثالث

القرن الثامن عشر



## الفصل الحادي عشر

### النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم في مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التي كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالي ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونته في ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات الفرار ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشايات للقبضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون في بعض الحالات في السيطرة على الموقف ، وإن كان المنمردون يصلون ، في حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة في مصر ببعضها تفهيت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، ابتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالي وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدي عدد من البكوات الماليك ، أو من قادة الاوجاقات العسكرية .

#### ١ - الانكشارية والعزب :

أصبح رجال أوجاق الانكشارية هم المتصرفين في شئون البلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول اسماعيل باشا ، الوالي ، أن يستعيد سلطته في سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الانكشارية قد استولوا على إيراد الجمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الاموال لخزانة الدولة ، فرفضت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الانكشارية في جانب ، في الوقت الذي انضمت فيه الاوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الوالى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها في صبيحة يوم العيد إلى باب قصر الوالى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ؛ وجاء عيد الأضحى في ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل للبasha . وإستمرت هذه الخصومة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، لإجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائما بدلا عنه ؛ ثم تمخضوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى نقاط الحدود ، حتى لا تصل أى أخبار عما لاقاه الوالى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحمد آغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال في مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى في سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على آغا الإنكشارية ، يتولى السلطة في مصر . وكان تافها ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتمصبه ومغالاته في القسوة<sup>(١)</sup> . وظهرت هذه "قسوة في حالات كثيرة وبخاصة في ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . ولقد عمل على آغا على تحديد أسعار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد للسعر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض فى الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على آغا بإحضار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لداره . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه السكينة من القرى ، وبأى سعر ، وأحضرها لدار الآغا . فأمر الآغا بإدخالها إلى المطبخ ، وذكر

---

(١) أطر : DEHRAIN, Henri: L'Egypte Turque.

[ Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne. ] .

p. 95.



للتاجر أنه كان في وسعه أن يحضر كميات من الجبن كذلك لأسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده ، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات .

وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه فنصلهم سترة من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم بالإتجار في البن . فخذ عليهم الأغا . ووجد في إحدى زياراته للسوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالسكرا بيج . وكانت إهانة كبيرة للفرنسيين . واضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا عزل على أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالى ، وقوة رجال الانكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات على أغا إليه ، وذلك في إجتماع الديوان ، في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان على أغا قد شارك في قيادة حملات المحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة ، خاصة وأنه كان قد أخطأ في حق أحد الأجانب . والمهم هو أن الباشا اضطُر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات على أغا إليه ، وخلع عليه خلمة . ودل هذا على ضعف الوالى أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد على أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذى حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفى في نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده على باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الإنكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الإنكشارية على السلطة في نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التى تمكنت سويًا ضد الإنكشارية . وكان هؤلاء الآخرون يرغبون في أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

فد ر س د . . . ثم أن أهل الوجاقات الست إجتماعوا وإنفقوا على إبطال المظالم المتعددة بحصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك في قائمة ، وانفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والانبساط<sup>(١)</sup> والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية<sup>(٢)</sup> في الديوان ، ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتفى أحد من أهل الاسراق في الوجاقات ، وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويحرر موازينهم على العادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشرة معه ، وأن لا يتعرض أحد المراكب التي يبحر النيل ، التي تحمل غلال الانبار ، وأن يحمل الغلال اذ كورة جميع المراكب التي يبحر النيل ، ولا تختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الامناء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يبيع شيء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جناس الإفرنج ، وأن لا يبيع ابن بأزيد من سبعة عشر نصف فضة ، وأرسلوا القائمة المكتوبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى<sup>(٣)</sup> وينسأدى به في الاسواق ، فتوقف الباشا في إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية ما فعل هؤلاء إجتماعوا ببابهم ، وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة<sup>(٤)</sup> ومظالم إسباهية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يعتبروها ، وقالوا لا بد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب إبطاله من المظالم<sup>(٥)</sup> .

(١) يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٢) كلمه فارسيه . معناها بدل تعيين أو بدل جرایه .

(٣) كلمه تركيه . معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو من الباشا في احدى الولايات العثمانية .

(٤) مبالغ سلمية يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .

(٥) أنظر : الجبرئى : ج ١ ص ٣٤ حوادث ذى الحجة سنة ١١٢٠ هـ ( ١١ فبراير سنة ١٧٠٩ ) .

ومعنى ذلك أن المظالم زادت بمصر ، وتجددت ، مع مرور الأيام ؛ كما أن الفوضى كانت قد بدأت تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل معين أو بدل جارية ، وأن بعض التجار كان يحتوى برجال القوات المسلحة ، أو برجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائلة العقاب . وربما لا تخضع كذلك من أربابهم ومكاييلهم للتفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر نرى أن رجال الانكشارية رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنهم كانوا تمتص امتيازات لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

و ... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصناجق بباب العزب ، وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديران عند الباشا ، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بمرور لى بإبطال مأسأله فيه ، والمناذرة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكماً منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم مأسأله ، وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجبة ، ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ، ونادوا بذلك فى الشوارع ... (١) .

ومع ذلك فقد استمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ، وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبي ، لامتد ما يقرب من عام ونصف عام ، عاد ظهور هذه الخصومة فى شكل عنيف ، فى شهر مايو سنة ١٧١١ ، واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ، ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البسكوات ، مثل بك جرجا ، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣٤ - ٣٥ .

والأوجاعات الأخرى ، ومعظم البسكوات الذين ظهر من بينهم لإبراهيم بك .  
وأخذ الانكشارية يطاقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتي كانت تسيطر على  
المدينة ، على ثكنات العزب ، التي كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين  
الطرفين في شوارع المدينة ، وخارجها . وفي النصف الثاني من شهر يونيو ١٧١١  
انتهز رجال وجاق العزب . فتمقبوا الجدران التي كانت تفصل بينهم وبين  
بيوت أعدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا في شراء بعض عناصر الانكشارية  
نفسها . وفي يوم ٢٣ يونيو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الانكشارية للقيام بعملية  
استكشاف من أعلى المقطم ، وانتهز أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ،  
دلالة على طلب السلام . فكانت النتيجة . وتزاحم العزب الى داخل القلعة ،  
واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه في  
أحد المنازل . أما أغا الانكشارية ، فان رجاله قد تخلوا عنه ، وانفضوا من حوله ،  
وقتل ، وجروا جثته من الأرجل ، في ميدان الرميطة . وشهدت الايام التالية  
عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكروا في تعاونه مع الانكشارية ، وقضوا  
على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون في أيام شهر يونيو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من  
بينهم اسماعيل بك ، وعحمد بك ، وقيطاس بك الدفتردار ، والأوده باشي ،  
وابراهيم بك ، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة لتقدمه في السن ،  
ونظراً لضخامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة في ذلك الوقت . أما  
الوالي ، فان دوره أصبح ثانوياً ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد  
فقد كانوا يخشون دائماً من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهاراً ،  
ويزيدون الحراسة ليلاً ، ومنعوا الخروج في الشوارع بعد الساعة الثامنة مساءً .  
ورغم أن الحدود ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن

حرباً أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور في شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛ بين طائفتين من طوائف الماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والنقارية ؛ نسبة الى قاسم بك الدفتردار والى منافسه ذى المقار بك الكبير ؛ واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحه عنيفة استمرت فيها من يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها عبدى باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من الماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضهم رموسهم بملحة الى استانبول .

ولقد ظل ابراهيم بك يمثل الشخصية الاولى الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت الى أن توفى فى بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه اسماعيل بك ، ابن ايواظ بك ، الذى كان قد قتل فى أثناء الفتن التى نشبت فى مصر فى سنة ١٧١١ . واستمر التنافس على السلطة فى مصر ، رغم تغير الرجال ؛ وبجهد رجال جدد ؛ واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البسكوات الماليك .

## ٢ - جركس بك :

تمتع اسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعائة قرية ، وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتملت على أعداد كبيرة من الماليك . وتولى مكان والده ايواظ بك ، وحصل على رتبة البسكوية ، وهو لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاماً . وعجب الأهالى لرؤية هذا البك الصغير ، بلا حية ، فأطلقوا عليه قسطة بك . ولكن ترفعه ، مع ما كان يتمتع به من ثروة ونفوذ ، أوغر صدور الكثيرين عليه ، وجعلهم يحاولون منافسته فى السلطة . وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر ، وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ،  
وشارك بها مسع الجيش العثماني الذي حاول رفع الحصار عن بلغراد في  
سنة ١٧١٧ .

ولاشك في أن محمد جركس بك كان لايشعر ، وهو القائد العسكري الهمام ،  
بإحترام كبير لإسماعيل بك ، الذي بقى في المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيدت  
إمراهم بك يجب أن تعود اليه ، لا إلى اسماعيل بك .

وثبتت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك لإبتداء من يوم ٦ يونيو  
سنة ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات  
في هذه المعارك مايزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ،  
وكانت الحوافيت مقفلة ، والنهب مستمرا في الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج  
من القاهرة مع أربعين مملوكا ، وتعقبه البدو ، وإنقضوا عليه قرب بلبيس . وقتل  
أغلب من كان معه . وتحطم سيفه ، ولكنه استمر يحارب بسيف آخر  
إستله من سرج فرسه . وجرح بالحرب ، فأسروه وعادوا به إلى القاهرة ، في  
يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شهامة ، كانت تميز  
المماليك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ،  
وهدية من الفراء ، وأبعده عن البلاد منفيًا إلى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه الهزيمة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد  
إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، في شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ  
يتصل بالباب العالي ، وتعهد بأن يدفع للسلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل  
عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب الدفردار . وكان له أعوان  
كثيرون في القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانوا مخلصين

له ، وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم إنقلاب الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإنتهى رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المماليك ، وعين محمد جركس بك أميراً للحج بدلاً من إسماعيل بك ، وخلع عليه قفطاناً وفروة سمراء وسار محمد جركس بك على فرس مطهمة ، وتحيط به ثلاثمائة من رجال الإنكشارية ، بين هتافات الأهل ، إلى بيت ابن إبراهيم بك ، أسناده السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادرتة لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وخرج جركس بك على رأس ألف من الإنكشارية على طريق السويس لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظره ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفياً فى ملابس سيدة ، واختبأ وأخذ يعد الأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى تقليب البكوات على رجب باشا ، بدعوى أنه كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعاً تاماً للسلطان . ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الأخيرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سوياً ، وأنه سيقبى بفرده إذا لم ينضم إليهم ، ويعملوا سوياً من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرغب ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المآمرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجزار بعض المدافع فوق المقطم ، وإضطر رجب باشا إلى التسليم بعد بضعة طلقات من البنادق والمدافع . ثم حبسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطاً من كل وجاق إلى إستانبول لطلب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع . واحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحمد سلام القلعة ، وعمل على صيد بدواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الخراثيت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات في الأوقات المعينة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ؛ وكانوا يخطفون السيدات والصبية من الشوارع في النهار .

وفي شهر أغسطس سنة ١٧٢٥ عزل جركس بك الوالي العثماني ، باشا القاهرة . واكبر هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعوانه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك فى مكانه ، على أن ينتقم لنفسه وسلطته . وفى ٩ فبراير سنة ١٧٢٦ ، رفع الواليان ، القديم والجديد ، الراية النبوية . وسارا بها فى شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بأسلحتهم صوب القلعة ؛ وقبل الظهر ، كانت الشوارع ممتلئة بالمجاهير ، وهجموا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسمائة مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجمين ، واستولى على ثلاث مدافع . واسكن الهجمات استمرت فى اليوم التالى ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأهلالي المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ما وجدوه فى بيته من ثروات ومنقولات وأقشة وتحف .

ومرة جديدة ، وكما كان يحدث فى كل مرة بين المتقاتلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الإنتقام . فبحسرا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها مملحة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختفي . فقبضوا عليه وشنقوه فى الحبال ، ثم شنقوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح على باشا فى إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار



بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما استبدأ الخـوالها في الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور في مصر . وكان قد نجح بعد هزيمته في سنة ١٧٢٦ ، في الوصول إلى طرابلس الغرب ، التي أحسن الباشا فيها الاستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربع مائة جندي . وترك درنة في سنة ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى الفقار بك . ولما شتمت الفتنة والحرب التدخلية من جديد في سنة ١٧٢٩ . وفي ١٣ يوليو لإنهزم الجيش الذى أرسله ذو الفقار لمحاربتة في الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذى أصابه جركس بك ، إلا أنه فشل في دخول القاهرة ، وظلت البلاد مقسمة بينهما ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، في الوقت الذى إستمر ذو الفقار في سيطرته على القاهرة .

وفي شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، قضى على الخصمين ، في نفس الوقت تقريباً . فدخل بعض الرجال المسلحين إلى قصر ذى الفقار وأغتالوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمماليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهشور ، ولكنه لم يهزم ، وتعقبوه . وحاول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحاً ، وغرق . وانتقل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أجد المماليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمماليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها في مـوكب كبير ، وهى رافعة الأعلام . وسار أربعون رجلاً يحملون رؤوساً مقطوعة على أسنة الرماح ، كما أتوا ببعض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبعهم رجل يحمل وعاء من فضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك على بك يتبعه رجاله ومماليكه ، ومعهم

المصريين ، ووصلوا حتى القلعة . وهنا الباشا البكوات ، ومنح كل منهم فرو سمور .  
وإسلام الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع ردوس  
الأسرى ، ثم انسحب كل إلى داره (١) .

### ٣ — عثمان بك كخيا وأعوانه :

وعلى نظام سلطة كل من جركس وذى الفقار أنشأ عثمان بك ، كخيا  
الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن  
يعمل على التخلص منهم : كانوا هم محمد بك قطامش ، وعلى بك ، ويوسف بك  
كخيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبدآ . ويبدو أن كل من محمد بك  
قطامش ويوسف بك كخيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ،  
وكان مندفعا إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن بما لاشك فيه أن عثمان بك  
كخيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة  
الأولى في إدارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مترفعا ، ومغرورا . وكان  
الوالى بجانبه منزوع السلطة .

ولم تكن من طبيعة الأوضاع في مصر في تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ،  
ماداموا يتطلعون جميعا إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحا أمام  
الجميع . وفي شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظلل حيا من بمالك محمد  
جركس بك سرا إلى القاهرة ، لكي يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكخيا  
المستول ، وأولئك الذين كانوا يعاونه . ولكن أمرهم كشف ،  
وذاقوا انتقام من كانوا في السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس  
سنوات ، في سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كخيا قد حاول أن يأخذ جمارك

---

(١) أنظر : DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque. P. 106. ...

دمياط من حسين كنجيا ، الذى كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه الجمارك منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففضل مصالحةه ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفتردار مع بعض أعوانه . ودعى محمد بك الدفتردار عثمان كنجيا وزملائه إلى داره بمناسبة إتمام إحدى المباني العامة ، فى نفس الوقت الذى دعى فيه كبار ضباط الألوجافات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفى لحظة معينة . هجم المتآمرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمد بك قطامش ، ثم داروا على على بك ، وعثمان كنجيا ، ويوسف كنجيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقتل من لم تصبه طعنة أو جرح . وانتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وخاف منهفذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٢٦ من انتقام رجال المقتولين وعما اليكهم ، فالتجؤوا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا فى داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كنجيا ، وفروا إلى الأرياف . ولاعتقد رجال عثمان كنجيا أن الوالى كان له ضلع فى المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفى يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكن المخصصة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا الى ساحة قرة ميدان ، التى يوجد بها قصر الباشا ، لىكى يجبروه على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفى نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لىكى يعلنه برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع محمد درويش بك إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي . واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس لاسم عثمان بك ، اغتيال . وكان الثاني هو كخيا الانكشارية ، والثالث هو كخيا العرب ، الذي كان عظيم الشراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلي للحكومة . ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفي ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، اغتيل كخيا العرب ، بسبب أحمد بك ، الذي كان كخيا آخر من نفس أوجاق العرب .

وحتى عثمان بك نفسه ، فإنه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة بضع سنوات ، أبعدته ضباط الأوجاقات عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القبة في يوم ١٦ يونيو سنة ١٧٤٣ ، لكي يحضر جلسة الديوان ، وقبض في كمين . وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو يتفرده ، فأمرح إلى داره . ولكن الدار حوصرت ، فأمر بإسراج الخيول ، وخرج من داره ، على رأس ما يقرب من ثلاثمائة ملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحمد بكواته . ولم تبدأ اضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أعوان كثيرون بين ضباط الأوجاقات ، ورغم ذلك فإنه لم يرغب في الاستمرار في إثارة الفتن في البلاد . وحينما رأى إبراهيم كخيا يرسل تجريدته إليه في جرجا ، انسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .

ويذكر عنه الجبرتي أنه كان صديق والده ، وأنه كان على خلق عظيم ، وبديل في مشاعره ، رقيق في أحاسيسه . وكان البدوي يخشون بأسه ، ونظمت الطرق البرية والبحرية آمنة في عهده ؛ وكان عيبه الوحيد هو إندفاعه وحسنه طبعه ، وكان لا يرجع في كلفة أعطائه ، وكان قد أحاط نفسه في القاهرة بمجموعة مختارة من البكوات والأهالياء ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التي ذكر لنا الجبرتي منها مقامات الحريري ، وعاش عثمان بك في إستانبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتآمرين ، في مؤامرة شهر يونيو سنة ١٧٤٢ ، وهو إبراهيم بك كنخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلا عاديا ، مملوكا ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف والشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

#### ٤ — إبراهيم بك كنخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كنخيا مسيطرا على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد اضطر إلى إشراك غيره معه فيها . واضطر إلى التعاون مع راغب باشا ، والي ، ومع رضوان بك كنخيا العرب ، لكي يتغلب على المهصاعب التي صادفته ، والتي حاولت الوقوف في طريقه .

وفي أثناء انعقاد الديوان ، في ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغرات الأوجاقات ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أغا أوجاق المتفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كنخيا . وفي خلال الفوضى التي صاحبت المعركة ، فر كل من على بك الدمياطي ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافسي إبراهيم بك كنخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الحماوية ، فتبعهم والي ، وطالب بتسليمهما ، باسم السلطان ، وسلميا ، وقطع

رأسبها . أما ابراهيم بك قطامش ، وكان خصماً آخر لإبراهيم بك كخيا ، فانه تحصن في داره مع خمسة من بكوات مالميك ؛ فهاجم الوالى هذا الدار ، على رأس فرقة من الانكشارية ، بقيادة ابراهيم بك كخيا ، وفرقة من العرب بقيسادة رضوان بك كخيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجموا الدار ، وضربوها بالمدافع . فاضطر المالميك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدم ابراهيم بك قطامش ، وتوجهوا صوب الصعيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كخيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطامش ، وعين الوالى مالميك صديقه عبد الرحمن بك كخيا في أماكن هؤلاء المالميك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السلطنة الاولى في أيدي ابراهيم بك كخيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغيان ابراهيم بك حقد البكوات وقواد الأوجاقات ، من جديد . وبعد أن كان الباشا صديقاً له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الامالى يحترمونه ، لسكهم سنه ، ويحبونه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كخيا . ودخل كثير من القبدو والمنفيين ليلا إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعادا للهجوم على بيت ابراهيم بك كخيا ، ولكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل في يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الانكشارية والعزب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته في المقة اومة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن سادنا حظيراً وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العزب ، اللهاب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تملك الغضب رضوان بك كخيا ، وأمر بإطلاق النار عليه ، الامر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالى ،

وحاول الباشا الإسراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض . وكان إبراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن . وبقى بعد ذلك إبراهيم بك كخيا ورضوان كخيا ، وكان عليهما أن يغلبا على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن فى بيته بكل قوة . واستمر ضرب الرصاص وإطلاق المدافع ، وكانت الشوارع تشهد كثيرين من القتل ومن الجرحى ، فى كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على إبراهيم بك كخيا أن يكسب الموقف أسرع عن ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ بالوالى فى القامة . وأخيرا فإن حسين بك قد اضطر إلى الانسحاب من داره ليلا ، مع مماليكه ، وفر إلى الصعيد ؛ وقام خصومه بشب دارة وإحراقها . وأصبح إبراهيم بك سيد البلاد ، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر فى عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه هدوء الموت . أما سلطة الوالى فانما أصبحت اسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابلة القناصل دون التفاهم مسبقاً على ذلك مع إبراهيم بك كخيا . وكان إبراهيم بك مرئولياً ، وذكياً وماكراً ، وعنيفاً وكرماً ، فى نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجافات وحدها ، بل اعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبارى ، وإقتنى نفسه مئات من هؤلاء المماليك ، « أمر منهم ثلاث صنماجق وهم : عثمان بك ( الجرجاوى ) ، وعلى بك ( الغزاوى ) ، وحسين بك ( كشكك ) » (١) ورغم تحكم إبراهيم بك وجيوشه ، فإن عصره كان عصر إزدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن فى الشوارع ، وتوفرت السلع فى الأسواق ، وانخفضت أسعارها . وانتظم إرسال المسئون والغلال إلى الحجاز ، وإرسال المحمل إلى مكة .

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ،

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يشاهد في أحد الايام في بولاق ، وفي اليوم التالي في مصر القديمة ، أو عند قبة العزب ؛ وكانت له منازل في كل حى من أحياء القاهرة ، وببيت كل ليلة في واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه الفعلى . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالغدر أو بالمواجهة . ولكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ في الشعور بالمرض في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفى في يوم ٢٢ من نفس الشهر . وانتشرت الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

\* \* \*

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتي تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة في ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون في قصورهم ، ويتغيرون من فترة لآخرى .

ونجد أن سلطنة قادة الأوجاقات قد أخذت في التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولايتها بنوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطنة هم كخيا أوجاق الانكشارية ، وكخيا أوجاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التي زادت أعداد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات . وفي الفترات التي كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كخيا ، كان الباشا يصبح مسلوب السلطة ، ويضطر لتفديد رغباتهم . وكان الباشا الوحيد الذى يتمكن من مجاراة الأحداث



والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسمعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لابصفته حاكم الولاية ، ولكنه بصفته رئيساً « لحزب » أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدي بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الايام ، من انتصار أو انهزام لتلك المجموعة التى ينضم اليها .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الاحتفاظ للوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمين المؤمنين ، بكل مظاهر الاحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل أحد الولاة وتعيين قائم مقام بدله ، إلى إقفال الثغور والموانئ ، حتى لا تصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون للباب العالى ما قاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً ، *de jure* . وفى حادثة تضحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٣١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول معهم أربعائة كيس ، لكي يحصلوا على موافقة الاعتاب العالية على ما قام به من عمل . ونعرف أن الصدر الاعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ ما معهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وحبسهم فى سفيينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الاتصال بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والتى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيلىر أغامى ، مثلاً . ويمكننا أن نتصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ما تشتمل عليه من إحتقار سلطات إستانبول لما يقوم به القواد والبكوات في عاصمة مصر ، وما تشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم .

وكانت حادثة إبراهيم كخيا ورضوان بك ، في شهر يوليو سنة ١٧٤٨ . أكثر خطورة . وكان إطلاق النار على ممثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فإن إبراهيم ورضوان قد منعا السفر من مصر ، ثم أسرعا بإرسال مندوب لتقديم الإعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة ، التي إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجئوا في ذلك أيضا إلى الكيسلر أغاسي ، حتى ينجحوا فيما يرغبون .

وكان إبراهيم كخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالي في مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالي يحكم في ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء في ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثرت عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا في روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة في المورة وفي بحر الأدرياتيك ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفي البحر ، وحاربها قياصرة روسيا في منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس في منطقتي آذربيجان والعراق . وكنبت على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإنتصارات وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكنبت بعض المعاهدات على الدولة العثمانية أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز في سنة ١٦٩٩ ، التي أجبرت الدولة على التنازل

عن كرواتيا وسلافينيا والمجر وتراانسلفانيا للإمبراطورية، وعن بودوليا البولندا، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا. ولكن الدولة العثمانية حصلت من جديد، بمعاهدة بلغراد، على جزء مما كانت قد فقدته؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب، ومعها بلغراد، وعلى الأفلاق؛ ومن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مقصوراً على ملاحاة السفن العثمانية.

وتمتعت الدولة العثمانية بمركز جغرافى وإستراتيجى وحضارى ممتاز، فكانت تطل على ستة بحار؛ هى بحر الادرياتيک والبحر الاسود وبحر ايجة والبحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربى؛ وكانت تضم عواصم المنطقة، وعواصم العصور القديمة والوسطى، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة، علاوة على مكة والمدينة؛ وكانت تضم الملايين من الاهالى؛ وكانت إحدى الدول العظمى، أو العظيمة، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت ولم يكن فى وسع سلطات القاهرة، من قواد وبكوات بمالك، أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع الجميع بروابط وثيقة، حتى وإن كانت عاطفية.

ومع ذلك فإن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم فى ظهورها عن اليوم السابق، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية، كما كثرت حركات انفصال الحكام، أو استقلالهم، عن عاصمة الدولة؛ الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت؛ ويستظهر الحرب التى أعلقتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٨ ضعف هذه الإمبراطورية، وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر، وهو على بك الكبير، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية.

## الفصل الثاني عشر

### على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة في مصر وفي منطقة الشرق الأدنى ، عند منتصف القرن الثامن عشر ، على ظهور شخصية من الشخصيات التي إتهجت سياسة معينة ، تجاوزت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالإستعدادات الشخصية للبطل الذى سيلعب الدور الأول فيها . وأعطينا هذه الشخصية تجربة فريدة في نوعها في ذلك العصر ، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلمنا أن تتلج هذه الشخصية ، وما قامت به ، وعلاقتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن نتمكن من تقييمها ، وتقييم الحركة التي قامت بها .

#### ١ - سنجي العلم :-

لا شك في أن حياة على بك قد لم تكن لها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أى بالفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . وعلى أى حال فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد في سنة ١٧٢٨ في بلاد الأباظه في القوقاز ؛ وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أسر في إحدى الغارات ، وجرى به إلى الاسكندرية ، حيث بيع كملك للمديرى جركها في سنة ١٧٤٣ ؛ وأنها قدماء هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل مملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل ، وفي اللعب بالجريد وضرب السيف ، والطعن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية ، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر اثنتين

وعشرين عاما ؛ وكان ذلك في سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كنجيا في سنة ١٧٥٤ تقلد الصنوجقية ، باسم « على بك مير اللرا قاز طاغلى » (١) . وكان على بك معتدأ بنفسه ، ويعرف أنه سيققل الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطاع كبيرة ، وكان يرغب فى الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل الممالك . ولكنه لم يرغب فى التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين فى الميدان ، وكانوا أقدم منه ، وأكثر عددا وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كنتخدا ، وعبد الرحمن كنجيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن يتحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كنجيا ، رغم شهرته والعمائر الكشيرة التى قام فى القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من الممالك ما يسمح له بالتزاع السلطة من منافسيه . فتولى الشياخة فى أول الأمر عثمان بك الجرجاوى ، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجى فى سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصوصه وتفريقهم خارج العاصمة ، فنفى على بك إلى مديرية الدقهلية . ونفى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كنتخدا ابن حسن جاويش القازدغلى ، أستاذ أستاذ إبراهيم كنتخدا . وتولى منصب الكنتخدا . وعمل كبير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التى أنشأها وجمدها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسينى ، والسيدة زينب ، والسيدة سكرينة ، والسيدة عائشة ، والسيدة رقية ، ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبلة والمكاتب ، حتى سمي « بصاحب الخيرات والعمائر فى مصر والشام والروم » . وعاد إلى مصر بعد نفيه فى الحجاز ، وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتنى ج ٢ . ص ٥ — ٨ .

من جرجا إلى البحيرة . ولكن كشكش إستمال إليه رجال الصابونجي وقاموا  
بإغتيال حسين بك في قصره في ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .  
وتولى الشياخة بعد ذلك على بك الغزاوى ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك  
شياخة البلد لخليل بك . وهنا نجده أن عبد الرحمن كتنخدا يلعب دورا ضد خليل  
بك ، لإزاحته من الطريق ، ولتوجيه المال بك إلى إختيار على بك شيخا للبلد بدلا  
عنه . وأصبح عزتو مير الخواء على بك ، شيخ البلد في مصر ، في أوائل سنة  
١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعلى بك في السلطة ، منهم عبد الرحمن  
كتنخدا ، وحسين بك كشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على  
تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها للقضاء على من تسوله نفسه أن ينافسها ؛  
فأخذ في إقتناء المال بك ، وتجنيد المذبذبة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ،  
وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد  
عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً للحج ، وعين مملوكه محمد الخازندار ،  
على زرم . ودخل إلى القاهرة في أبهى عظمة ، وسرعان ما نفي عبد الرحمن كتنخدا  
إلى الحجاز ، ونفى الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك كشكش ؛ فنفى الأول  
إلى رشيد ، وعين الثانى صنجقا لجرجا . ولكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع  
الرجال ، واستند إلى قوة همام ، شيخ عرب الهوارة ، الذى أمدّه بالذخيرة والعتاد .  
وحاول على بك أن يرسل حسين بك كشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك  
بالصعيد ، حتى يضرهما الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة  
حاسمة . وأصبح على بك يخشى من حسين بك كشكش الذى كان على رأس الحملة  
في الصعيد . وحاول على بك نفي حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الامر ، وكان يستند إلى قوته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة واستقر بها وحاول على بك أن يتخلص منه بالسم ، ولكنه فشل ، فاضطر على بك إلى أن ينفذ رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة متفياً إلى الشام . وسمح ذلك لخصومة بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ؛ وتولى خليل بك شياخة البلد في الوقت الذي تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك في حبهك المؤامرات ، التي تمت في سنة ١٧٦٧ بخرج حسين بك ، وقتل الجرجاوى بك ، وإثارة الشكوك حول حمزه باشا ، فنفوه ، واختاروا خليل بك قائم مقام . وخشوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكي يذهب إلى رجاله المنفيين في الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبية هناك ، كما حدث مع صالح بك الفاسي بضمانه الشيخ همام : فتم اتفاقا على الكتاب والسيف . وكان لهذا التحالف تأثير أكبر على أصحاب السلطة في القاهرة ، وكذلك على ورود الثوبن إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة القضاة على على بك وصالح بك في الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وحاولوا مصالحتهم سوياً ، وإنتهى الأمر بخروج التجريدة في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ ، وكانت تضم خمسة صناجق ، ثم انضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صناجق . وهزم على بك هذه القوة شمال بني سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكي يجمع الأموال ويجنّد الرجال من جديد ، ورفض الوالى ، محمد راقم باشا ، إصدار الأمر بهذه التجريدة الثالثة ، فأضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يصل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صفوف رجاله ؛ كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالى ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قادة

للفرق العسكرية ، وأنه « على استعداد أن يلثم قدمى الباشا » . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتآلق نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفي الوقت الذى عمل فيه على كسب الوالى إلى جانبه ، وكسب رضا السلطان بتسهيل إرسال الخزانة إلى إسطنبول ، والحصرة والغلال إلى الحرمين ، استمر في التخلص من رجال خصومه ، واستصدر فرمانات من الباشا بنفى من كان يرغب في نفيهم من بينهم .

وسرعان ما عاد كشكش بك وخليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة ، وانضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك ضدهم ، ثم تقدموا صوب طنطا ، وأخذ على بك في إعداد تجريدة جديدة ، وساعده في ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد راقم باشا ، الوالى . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبى الذهب بك ، وعملوا على حصار المتمردين في طنطا ، إلى أن نفذ ما لديهم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبى الذهب ، الذى أمنهم ، وعمل مؤامرة في نفس الوقت للقضاء على كشكش بك وخمسة من أمرائه . أما خليل بك فإنه اعتمد بضريح السيد البدوى ، ثم أخرجوه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقي حتفه في أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبى الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر في موكب عظيم ، وأمامهم الروس بحمولة على صوافى من الفضة ، وهى روس كشكش بك وأمرائه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ في شراء المماليك ، وفي تأسيس بيت له ، يمكنه أن ينافسه على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى اغتياله في



شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

ولاستمر على بك فى سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزنة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والاهوال الموقوفة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وخيول مطهمة ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالى ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكتمب عطف الآستانة ، كما اكتمب معاونة الباشا وإحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الأعظم . وإحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضى العثمانى ، ولم تهز كل فرصة لتقديم الهدايا له والوالى . وكان ذا هيبة ، ولا يجالس إلا ذوى الحيثية من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لأعماله ، وفى ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التى رسمها لإزالة العقبات ، وشل نفوذ الحامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على الممالك الباقين من بيوت الأمراء التى كانت منافسه له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . واستكثر من شراء الممالك ، حتى بلغ مالهديه منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفى نفس الوقت حرم على كشافه وبسكواته شراء الممالك ، أكثر من مملوك أو مملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ؛ فأثر كهم فى الحروب الداخلية التى هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ٣٦ — ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفي أو إغتيال واحدا من ضباط الأوجاقات، يستبدل به آخر من أتباعه . ولاعتنى على بك بالامن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع بروايتهم ، أو الانصراف عن هذه المهنة . وبقضاة على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطاتين الإدارية والحربية في يديه . وإذا كان العربان الموجودين في الوجه البحرى وفي الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم فى معركتى دجوه وأسيوط .

وكان العربان مصدر فساد وقتن، ويهجمون على الأراضى الزراعية، ويفرضون عليها الإتاوات ، وكان أخطرهم فى الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب، وأخطرهم فى الصعيد هو الشيخ همام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة . فأصبحت له قرى بأكلها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة فى النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإتاوات على السفن . فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريدته بقيادة أبى الذهب . واتجه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتفى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحمد بك الجزار لمساعدته ، أرسل على بك ضدهم تجريدة جديدة ، هزمتهم وشقت شملهم .

أما الشيخ همام الموارى فكان ذا عزوة، مرهوب الجانب، مشهوراً بشهامته . وخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الاموال والهديا باستمرار إلى القاهرة ، حتى فى الوقت الذى كان شيوخ الوجه البحرى يتعلمون فيه بضيق ذات اليد . وكان يجبر كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، في التوفيق بين صالح بك وبين علي بك . ورغم كل ذلك ، فإن علي بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل تجريدة بقيادة أبي الذهب ضده ، بحجة أنه أنكر الاتفاق الذي كان قد عقده مع إبراهيم كخيا بشأن التنازل له عن التزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبي الذهب مع طلائع رجال الشيخ همام حتى إتفق الطرفان على أن يقتصر حكم همام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ همام . وأسرع علي بك بتعيين أحد بسكواته حاكما على جرجا ، وأخذ في القضاء على بقايا المماليك الفارين والمنفيين واللاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ همام أن يهرد مالهديه منهم . ورأى الشيخ همام أن علي بك يقصده بهذه العملية ، بجمع المماليك اللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ؛ ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع هامة . وعندئذ كون علي بك حملة كبيرة ، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشمل على المماليك والمغاربة وفرن من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والدروز والشوام ؛ وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . ولانتصرت جيوش علي بك ، وقوات الدولة ، على عناصر المماليك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم إلى التقهقر مهزومة صوب الجنوب وعمل محمد بك أبو الذهب على إستئالة أحد أبناء أعمام الشيخ همام ، ومناه بمحكم الصعيد . وشعر الشيخ همام بما آلت إليه الأحوال ، فمات كدأ في سنة ١٧٦٩ .

ولاشك في أن الشيخ همام الهواري كان شخصية فذة في تاريخ مصر ، وأعجب به كل من عرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجبرتي (١)

صورة ناصعة لحياة هذا الشيخ ، وعلو همته ، وكرم أخلاقه . واسكن الاصطدام بينه وبين على بك الكبير كان اصطداماً سياسياً ، بين قيادة ترغب في السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام ، وقيادة أهلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها ، وأخلاقها ، لكي تعطى حمايتها للجميع ، وبكرم عربي أصيل ، حتى وإن كانوا من الخارجين على الإدارة أو الخارجين على السلطة . وبعد ذلك دامت مصر ، أو خضعت ، لسيطرة على بك ، شيخ البلد .

## ٢ - المنفراد بالحكم :

وجاءت الظروف الدولية في سنة ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام على بك الكبير لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف إدارية وعسكرية ومالية ، مما ساعد على ظهور الاضطرابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان ، أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق . ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إنتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، واضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبغدان والعرب . وانتشرت الأساطيل الروسية في البحر الأسود ، وفي البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ، وهددت مصر . ولا شك في أن على بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حربياً ، وعجزها عن الاحتفاظ بيمبتها ، وإرتباكها السياسي والإداري ، فعمل على إنتهاز الفرصة ، واستغلالها لمصلحته .

وإذا كان على بك قد استند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سمحت

للتخلص منه ، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك  
القائمة قامية عوضاً عنه<sup>(١)</sup>. وبقي محمد باشا في الحجر حتى توفي في أوائل سنة ١٧٦٩ .  
وظل على بك قائمقاماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول  
مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البكوات المماليك  
في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة  
مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى  
الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هي ، وأما الثانية فقد  
أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً في سنة ١٧٦٩ ، وأما الخزنة فقد أوقفارسالها  
ابتداءً من سنة ١٧٦٨ . ولاشك في أن انتساب على بك إلى المماليك ، وتردده  
أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن  
هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل  
على أنه كان يرغب في الحصول على استقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية  
عنها ، معتمداً في ذلك على قوة المماليك ، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء  
المماليك من أتباعه هو شخصياً . وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد .  
ولكن علينا أن نذكر أن استقلال على بك الكبير لم يكن يعني الاستقلال  
التام مع السيادة ؛ ذلك أنه احتفظ بلقب القائم مقام بعد عزل الوالي ، وكانت  
السجلات قد أشارت إلى الولاية على أنهم « دستور مسكرم مشير مفخم حضرت  
وزير مصطفى باشا » ، وعلى أنهم « حضرت وزير أفخم محافظ مصر » ، واسكن  
هذه الألقاب اختفت من السجلات بعد ذلك ، ولم ينسبها على بك لنفسه ؛ وأما  
لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » ، فن المؤكد أن شريف مكة هو الذي منحه  
له . وعلينا أن نذكر أن على بك الكبير قد غضب حين دعا الخطيب له في

---

(١) أنظر الجبرتي : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداودية ، بعد خطبته للسلطان ، فأحضره وسأله عن السبب في ذلك ثم عاقبه على تلقيبه بلقب السلطنة<sup>(١)</sup> . هذا علاوة على أن العملة التي ضربها في مصر حملت اسم السلطان مصطفى الثالث ، سلطان الدولة العثمانية . وحمل وجهها الآخر أنها ضربت في مصر ، وإن كان قد حمل كذلك كلمة « على » . ودل ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان .

وكانت أولى مجهودات على بك هي الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا لتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تسكن في وضع يسمح لها بالوقوف حينئذ في وجه هذه الحركات ، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون لإتصال قوات على بك بقوات الشيخ ظاهر في عكا .

وكان على بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه ، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة ، حتى يشعر بالحكام بعين رفايته ؛ وكان في نفس الوقت سمح الصدر ، وفتح بابه للجميع ، حتى يتأكد من أن الأهالي كانوا ينعمون بالامن والعدل .

ولقد أقام مملوكه محمد بك أبو الذهب ، رئيسا للشرطة في القاهرة ؛ كما أقام بعض النحسينات في المواني ، وبخاصة في الاسكندرية ودمياط ؛ وضرب بيد من حديد على المفسدين وقطاع الطرق . وتتبع من كانوا يتدخلون في القضايا والدعوى ، ويتحايلون على ابطال الحقوق ، بأخذ الرشى والجمعالات ؛ فمأقبيهم بالضرب الشديد ، وبالنفى إلى البلاد البعيدة ؛ ولم يرع في ذلك أحدا سواء كان متعيا أو فقيها أو قاضيا أو كاتبيا ، كما يقول الجبرتي .

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتي . جزء ١

وحاول بعض التجار استغلال فرصة المجاعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، لكسب الفاحش ؛ وكانت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تموين حادة ؛ فأخذ على بك هؤلاء الجمعين بأشد العقاب ؛ وكان المحتسب يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومثاقيل عيارية ، ويتبعه عدد من الشرطة يحملون العصي .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء من لا ينتسبون إليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ومالهم من سيطرة ؛ ولما إلى فرض مبالغ من الأموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب ولاشك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الأموال كانت تدفعه دائماً لإتخاذ كل ما يراه للوصول إلى أهدافه ، وخاصة إذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أهمها أموال الجمارك فى الموانئ ، وإيرادات جرك البهار . وتشد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، وإستحدث رسوماً جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرتي أنه هو الذى استحدث وأبتدع المصادرات وسلب الأموال . وإلى جانب ذلك اتبع نوعاً من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على إدارة الجمارك لحسابه الخاص ، فحرم الملتزمين اليهود والأجانب من الإئراء منها ، كما حرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى إلى إضعاف نفوذ هذه الأوجاقات وإضعاف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على

تسكون جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، والسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية راكبة ، وبلغ عدد فرسانه حوالي الستة آلاف من المماليك المدربين ، عدا تابعيهم ؛ والثاني من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومتاولة ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الأحباش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقلون في أعدادهم عن الإثنى عشر ألفاً . واهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استخدامهما من الخارج .

ولا شك في أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً في أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كان تفكير عدد من الأوروبيين عامة ، ومن الفرنسيين والآنجليز خاصة ، قد أخذ في الاتجاه صوب مصر ، كممر بين البحرين الأبيض والأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كانت عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسي . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

### ٣ - ضم الحجاز :

كان الحجاز خاضعاً لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القساعرة في سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مسئولة عن إرسال المحمل والصرة إلى الحرمين في كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .



ولقد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة في الحجاز ، وظهر هذا الشقاق بشكل واضح ، في السنوات الأولى من النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وأخذ هذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذي إستخدمت فيه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحيى بن بركات بعلى بك الكبير ، في سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان على بك في ذلك الوقت مشغولاً بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهي بالمساعدة . وفي موسم الحج في سنة ١٧٦٩ أوصى على بك أمير الحج المصري ، وكان في هذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدرس الموقف ، وبمعرفة نيات العرب ، والإمكانات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج السري في مصالح الجانب المتنافس لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توتراً ، وأمرح الشريف عبد الله بالاصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية في سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعلى بك في مصر ، الأمر الذي ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز الحجاز ، يمثل أهمية خاصة بالنسبة لكل حاكم إسلامي يرغب في أن تتوسع شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر في الأراضي المقدسة ترفع من هيبة حاكمها ، وولى الأمر فيها في أمين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هذا علاوة على أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانئه كانت تمثل أهمية استراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وخاصة في ذلك الوقت الذي بذل الأوروبيين فيه بعض المجهودات لإستخدام البحر الأحمر من جديد في الإتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكان في رسع مصر أن تفيد من مركز ميناء جدة ، الذي كانت له شهرة واسعة في ذلك الوقت ، وكان يعتبر مستودعاً متوسطياً لتجارة

بين الهند والشرق الأقصى ، والذي كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس في  
وصل نخارة الشرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانئ الشمالية ، في  
الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوروبا عن طريق البحر المتوسط ، الذي كان  
شبه مهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس  
عشر . ولا شك في أن الناجح البندقى كارلو روستى قد شجع على بك الكبير على  
هذا المشروع ، الذي كان في وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى  
المواصلات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزى جيمس بروس قد  
ناقش مع على بك كذلك ، فى شهر يونيو سنة ١٧٦٨ ، مشروع فتح الطريق  
المصرى المباشر لتجارة الهند مع أوروبا . والأرباح الوفيرة التى تعود على مصر من  
مثل هذا المشروع . ولا شك فى أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ، ووجد  
أنه من الضروري أن يقوم بفتح الحجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لكي يتخذها  
قاعدة لأسفن وللتجارة فى البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة ،  
حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد إهتم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر  
والماؤن . ويقول الجبرتى أنه أمر بتجهيز الذخائر والإقامات وعمل البقساط ...  
ثم تبوأ ذلك وأرسل مع باقى الإحتياجات واللوازم ... فى البر والبحر ،  
واستكتب أصناف المساكين - أتراكا ومغاربة وشواما ومناولة ودروزا  
وحضارة وبماية وسودانا وحبوشا ودلاة وغير ذلك » ولقد خرجت  
هذه التجربة من القاهرة بعد دخول الحجاج ، وكانت بقيادة محمد بك  
ابن الذهب ، وكان بها ثلاثة صمناجق ، وثلاثة آلاف من العسكر ،  
وثلاثون مدفعا . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن قواده  
لهذه الحملة .

وشجنت الذخائر والمهيات على ثلاث سفن من السويس ، ثم سارت الحملة بطريق البر ، واحتلت بضع للتمكن من انزال الذخائر والمؤن التي كانت قد أرسلت بطريق البحر . ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التي أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطعمال منها ، وأقام فيها بن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، واضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحيى بن بركات . وتأثر الشريف كثيراً من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب د سلطان مصر وخاقان والبحرين .

ولقد حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكة من جديد ، ولكن قوات أبي الذهب فاجأته ، واشتبكت معه في معركة شديدة ، واضطرت إلى التراجع . وفي أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ، الصنفيقي المصري ، من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم على بك . ثم حكمها بدل الباشا الذي كان يتولاها من طرف السلطان . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجدادوى ، نسبة إلى جدة .

ولكننا نلاحظ أن حسن بك قد بقى بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعه القائد المملوكي الثاني إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ؛ ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ، أكثر من ستة أشهر . ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعنى أيضاً أن على بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هي إذن الهدف الفعلي للحملة ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر .

ولقد عهدوا بإدارة جرك جدة إلى أحمد إخوة روستى ، وبقيت الخطوة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوروبية على هذا العمل في البحر الأحمر، الذي أصبح بحيرة مصرية . ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى على بك في سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر ، بين الهند وميناء السويس . فكتب على بك في العام التالي إلى حاكم البنغال الإنجليزى يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه في تحقيقه ، ويعد به بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبث أن تكوّن في كلكتا شركة إنجليزية صغيرة المتاجرة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجنس Warren Hastings ، رحب بذلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلاتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار دامتات، القنصل الفرنسى ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد اتفاق بين البك وتجار من الإنجليز ، وظهر العلم البريطانى في السويس » . ولا شك في أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جمركية مخفضة ، وتمهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارهم (١) . ولقد ذكر سافارى أن بعض السفن الإنجليزية قد وصلت إلى السويس ، بحملة بأقشة البنغال ، وأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً .

---

(١) عندما عاد بروس من الحبشة في ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ ، عقد مع أبى الذهب اتفاقاً جديداً بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٨٦ ( فبراير سنة ١٧٧٣ ) كان كتجديد للاتفاق السابق ، تمهد فيه أبو الذهب بتخفيض الرسوم الجمركية إلى ٨ ٪ وفرض ٥٠ ريالاً إسبانياً رسم ميناء على كل سفينة ، ومنح التجار الإنجليز حق المتاجرة في السويس أو القاهرة مع حسابتهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية في ٧ مارس ١٧٧٥ بقصد « معاهدة ملاحية وتجارة » بين بك مصر ووارن هيستنجنس حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

أنظر : محمد رفعت ومضان : على بك الكبير . ص ١٢٩ - ١٣١ .

وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وربما كان في وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو استمر له الأمر في مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان في حاجة إلى الشام لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني ، ضد نفوذه ، في الحجاز وفي البحر الأحمر .

#### ٤ - ضم الشام :

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثماني ، في أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود العصابات ، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة مثل السلطان فيها لا تمتد سوى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تخضع لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الاسمية . وبهمنا من هذه الشخصيات ، وفي الفترة التي ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر العمر ، والذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا وباقا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا ، أي أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لشيخته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر ، وفي تاريخ مصر ، نتيجة لاتصالها بعلى بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

ولقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، ومنحته في وقت نشوب الحرب مع روسيا في سنة ١٧٦٨ لقب « شيخ » ، وأمير الامراء حاكم الناصرة وطبرية وصفند وشيخ إقليم الخليل . وكانت للشيخ ظاهر عصبية قوية ، وله أبناء عديدون ، وثروة ضخمة ، وكان في وسعه ان يحجز لقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعلي بك الكبير ، كان له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان محتفظا بقوته ، وبحدة ذكائه ، وبشباطه . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفي إلى فلسطين في شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الامر الذي جعل على بك يحتفظ له بالجليل ، بعد عودة على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من سلطة الشيخ ظاهر ، وضمت بيد المقدس إلى سلطة عثمان باشا والي دمشق ، ودعمته إلى التعاون مع والي صيدا ، ووالى طرابلس ، ضد نفوذ الشيخ ظاهر . ولكن على بك تخلى عن الباشا العثماني في القاهرة في سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى الشيخ ظاهر بعلمه بذلك ، وعرض عليه التعاون سويا ضد مكائد العثمانيين . وفي نفس هذا الوقت خشيت الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أمير مصر وفلسطين ، فوجهت والي دمشق إلى ضرورة الحيلولة دون تلاقى جيشيهما . وتقدم عثمان باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر انه قد إنهز، وانسحب وترك معسكره ، الامر الذي دفع بالعثمانيين إلى احتلال هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات في المنطقة المحيطة ، ونزل بها ليلا على الانراك ، وهزمهم ، واستول منهم على كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر . وكان هذا الانتصار سببا في عودة سلطة الشيخ ظاهر إلى ما كانت عليه . ولكنه ظل يخشى بما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فاتصل بعلي بك في أواخر سنة ١٧٧١ لكي يتجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة في ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات في الشام . وعين على بك عبد الرحمن أغسا  
الإسكشارية قائدا لتجريدة كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين .  
وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سايط شيخ عربان غزة . ثم أرسل  
على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رجالها يزيد على  
عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة  
من دمياط بحرا ، ثم أوقفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية  
المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية في الشام ، وانسحب  
عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق . وفي ذلك الوقت تقدم الشيخ  
ظاهر لللاقة حلفائه المالك ، واستعد للزحف على دمشق . والظاهر أن إسماعيل  
بك تردد في مهاجمة عثمان باشا ، حينما ادعى هذا الأخير أنه خارج للحج . وفي  
نفس الوقت عززت الدولة العثمانية قواتها في الشام . فأرسل الشيخ ظاهر إلى على  
بك يطلب قائدا أطوع ومددا أوفر .

ولاشك في أن نزول القوات المصرية إلى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه  
الأراضي لإتخاذها قاعدة حربية لعمليات الجيش المملوكي في كل سوريا .  
ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على  
مساعدة من جانب البحر ، خاصة وأن الطريق البري كان طويلا ومهددا . وكانت  
هذه الضرورة هي التي وجهت على بك الكبير إلى أن يستمع لإقتراح روسي ،  
ويتصل بجمهورية البندقية ، لكي يحصل منها على ما يريد ، ويعرض عليها في  
نفس الوقت محالفته ومساعدته على امتلاك بعض الجزر العثمانية في البحر  
المتوسط . وإعادة تجارتها مع المشرق إلى ما كانت عليه من قبل . ولم يكن ظروف  
جمهورية البندقية في ذلك الوقت اضطرتها إلى تقديم الشكر ، وإلى الاعتذار في  
نفس الوقت . وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة العثمانية وروسيا ،

وبشكل لا حرج معظم القوات العثمانية في البلقان ، وتمكن الأسطول الروسى من أن يعمل في البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والعصبيات والافليات ، على الدولة العثمانية فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى . وكتب على بك إلى الكونت أورلوف قائد الأسطول الروسى في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته في عقد معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج اليه جيشه وأسطوله ، من مقوامة ومال ، وطلب إليه في نظير ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدهد من المهندسين . وشجع الكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعده بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

ونصل بهذا إلى انقسام واضح في منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المتركة في نصفها الشمالى وقوات على بك والشيخ ظاهر الموجودة في فلسطين . ومع هذا الإنقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالأسطول الروسى ، في وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدي إلى تخلخل معنوى ، وعلى أساس دينى ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وإذا كان الجيش العثمانى يحظى بإمداد وتموين يأتى له من آسيا الصغرى ، وعلى اتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت في حاجة إلى امدادات ومعونات تأتي لها من طريق البحر ، ولم تسكن واثقة من وصولها ، مادامت كاترين الثانية لم تسكن قد أخذت قراراً فى الأمر بعد .

ولما هم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التى حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، زودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائدا عاما . وكانت تجريدة كبيرة « وخرجوا فى تجمل زائد وإستعداد



عظيم . . . ومعهم الطبول والزمرور والذخائر . . . والمدافع والجبخانات . . . وأجناس العالم ألوفاً مؤلفة ، كما يقول الجبرتي . واقعد اضطرب على بك إلى فرض مبالغ على كل مدينة في مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن من تجهيز هذه الحملة . واتصل على بك ببعض أعيان دمشق وعلائها ، وشرح لهم أن هذه الحملة موجهة ضد عثمان باشا ، ولكن لاشك في أن هذه الإتصالات والمبررات كانت لا تنكفي ، بشكل عام ، لتبرير إظهاره السيف في وجهه الدولة العثمانية ، وفي مثل هذا الوقت .

وزحفت الحملة في شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، وإحتلت غزة ، وإنضمت إليها حملة إسماعيل بك ، التي كانت موجودة هناك ، ثم إستوائت على الرملة وعلى نابلس . وحين إقتربت القوات المملوكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكمها وقضاتها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدمها ، مع إشتراط عدم الإقيام بعمليات حربية في هذه المدينة المقدسة . وسالت يافا بعد حصار شهرين ، ثم إنضمت قوات الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، وإحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولكنه إنزح إلى الجنوب من دمشق ، واضطر إلى التقهقر شمالاً صوب حصص وتقدم أبو الذهب إلى أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فمرض عليهم الكتاب الذي كان على بك قد زوده به ، والذي عدد فيه مساوي عثمان باشا ، من الظلم والجهالة ، وتهدى أحدوز الدين ، وصنع مالا يليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق في يوم ٦ يونيو سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . وإرتدت حامية المدينة إلى القلعة ، وتحصنت بها ، فحاصرتها القوات المصرية . واضطرتها إلى التسليم . ودخل أبو الذهب دار الوزارة في دمشق ، وجلس حيث كان يجلس يمثل السلطان .

ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا .  
« ووردت البشائر بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة  
زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا في ذلك إلى الغاية ، وعمات وقادات  
وأحمال فناديل بشموع بالأسواق وسائر الجلسات . وعملوا ولائم ومغاني  
 وآلات وطبولاً وشنكا وحرافات وغير ذلك . . . . . وتعاظم على بك في نفسه ،  
 ولم يكن بذلك . فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات  
 على البلاد التي فتحوها وملسكوها ، (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح في وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا  
 على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ على بك الكبير .  
 ولكن السلطان استصدر فتوى من قاضي القضاة والمفتي الأعظم بإعتبار على  
 بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية  
 ذلك السلاح المعنوي ، الذي زاد من خطيرته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا ،  
 وهي دولة مسيحية ، وفي حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية .

وفي ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك في الأفول . ذلك أن  
 محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب في طريق عودته جميع الحاميات  
 التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولى نعمته . ولا شك  
 في أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقي  
 تفهما وتصديقا من جانب السوريين ، ولا حتى من جانب قادة قواته العسكريين .  
 وقد تسامل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب في أن يصل  
 إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (٢) . ولكن إذا كان  
 مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(١) اجبرتي : جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل شارل رو : أظفر محمد رفته رمضان : على بك الكبير ص ١٢٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته في مصر من وجود جيوش عثمانية متمركزة في دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك في إنشغال تركيا بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطاعها ؛ ووجدت روسيا في هاتين الحركتين المتمردتين على الدولة عاملا مساعدا لها ، وهي تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهما . والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الاسلامي ، وإعتاد نظام الممالك على المؤامرة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المغامرة ، بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالي سكان المنطقة — لاشك في أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام تنازع بين على بك ومحمد بك ، لانتهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة ، وعودة المياه إلى مجاريها .

## الفصل الثالث عشر

### محمد بك أبو الذهب

كانت عملية إنسحاب محمد بك أبي الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد انتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذى كان قد أمر بمثل هذا التقهر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكى » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت . وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع معركة قيادية ، بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسمطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة التى كانت المنطقة قد وصلت إليها .

#### ١ — العودة من الشام :

أرجع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثانى للقوات المملوكية فى الشام ، ونتيجة لغيرته وحسده على ابن الذهب ، ونتيجة كذلك لميله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبا الذهب من غضب الدولة العثمانية بعد تقربها له حين تنهى من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه النعرة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفى أراض مقدسة ؛ وأن عصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج عن دين الإسلام . هذا علاوة على نقده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض الحجى لمقابلتهم ، وأرسل ولديه

للمواطنين إلا حين شعر بضعف إمكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه للمعونة ذوى الحيثية له . وكان وترأ حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نغمت ، وأصداء ؛ وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد . ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة فى الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية فى تقديم وتسكيل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعى . وبلغت هذه الاخبار إلى مسامع على بك ، فحزن لها ، ولكنه إستمر فى تدريب قواته ، رغم إنـسـاك قواته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحمى من جديد . وإلتقت القوات فى يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيماً ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان فى الجناحين ، والمشاة فى القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنهزم ، وكان بقياده ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولكن المشاة إنضموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شىء ، ولكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالإنسحاب قبل لإقتراب الخصم ، وظل فى الميدان مع بعض خاصته . وهجم كخيا أبو الذهب ، ومعه حوالى الثلاثين رجلاً على فسطاط على بك ، وإفتحوا بابه رغم مقاومة عشرة من عماليكه قتل وجرح فى أثناءها بعض المهاجمين . ولما أحاطوا بعلى بك فزع رغم مرضه إلى سيفه فشهره للدفاع عن نفسه وصرع أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جراءة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار ، فأصيب فى ذراعه الأيمن وإيهامه بإطلاق النار ، ولكنه لم يتفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، فجرح الكخيا ، ولكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابت يده اليسرى طعنه سيف ، فحملوه جريحاً

أسيراً إلى فسطاط أبي الذهب ، (١)

وكانت هذه الموقعة حاسمة في حياة علي بك الكبير ، كما كانت هامة بالنسبة لتغيير سير الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستقلالي عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سيطرة هذه الدولة على مصر كانت إسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة في الممالك .

وبعد وصول علي بك إلى معسكر أبي الذهب ، قام هذا الأخير وقبل يده ، وقلدته في ذلك بقية الممالك . وكان الرباط بين المملوك وسيدته من القوة بشكل يصعب على الأحداث أن تفهم عراه . وحملوا على بك في محفة إلى داره بالازبيكية ، وأحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولكنه توفي بعد بضعة أيام ، في أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا ، لاجدة على بك ، ولم تكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة حربية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتي جندي ، معظمهم من الروس ، وكذلك كثير من ضباط المدفعية ، وبعض المدافع والقنايل . ولو كانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

#### ٤ - ملك محمد بك أبو الذهب :-

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبدخ . أما الأحداث التي تدل على قسوته فكثيرة ، وأما حبه للبدخ فقد اشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتي (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبي الذهب دأنه لما لبس الخلعة بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) الجبرتي : ج ١ - ص ٤١٧ .

ولا شك في أنه كان يرغب بذلك في الافادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه إتمام الانقلاب .

وأسقط في يد علي بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتعلل أبو الذهب بأن الجيش المملوكي قد لقي معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله ، الذين كانوا يتناولون بعض القوات المصرية ، كما تعلل بأنهم كانوا غرباء ، وفي بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة في تلك البلاد . فرجعوا . وأصبح مركز علي بك الكبير مهزوزا في عاصمته ، ووضح أن تابعه لا ينفذ أوامره ، في الوقت الذي يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد علي بك من عدم ولاء أبي الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، في الوقت الذي شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه للبقاء في القاهرة برهانا على صداقته لعلي بك . ولم يرغب علي بك الكبير في اتخاذ موقف صريح ضد تابعه ، وربما عجز عن ذلك ، خاصة وأنه كان في وسع أبي الذهب أن يجمع حوله الانصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته في الحجاز وفي الشام . وفي نفس الوقت عمل على اخراجه من القاهرة .

ولقد أمر علي بك أحد أعوانه بإبلاغ أبي الذهب ، في أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بنفيه إلى الصعيد ، وأشرف علي بك الطنطاوى بنفسه على خروج أبي الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن علي بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبي الذهب ، ليتخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات ليلا والتجأ إلى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة إلى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة المالك وطريقة تفكيرهم .

وعين علي بك أحد البكوات الخالصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولا يستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

راجعا إلى أن أيوب بك هو الذى كان قد أفضى إلى على بك الكبير بموقف أبي الذهب وانفاقه مع بقية المماليك وهم فى الشام .

وعتقد على بك أنه قد أمن على موقفه الى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد ذلك حملة جديدة الى سوريا الجنوبية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ ما يقرب من خمسة أو ستة آلاف فارس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر الفرات فى شهر ربيع سنة ١٧٧٢ . ولكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت تدل على أن على بك لم يكن مطمئنا كل الاطمئنان للموقف الداخلى فى مصر نفسها ، بل أنه كان يتوقع بعض الاحداث ، ويرغب فى أن يكون مستعدا لمواجهتها .

وفى جرجا استقبل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ، وقد نه بعض الخيول والحيام ، وأظهر له الود والإخلاص . ولكن على بك كان يرسل أيوب بك بشأن التخلص من أبي الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات فى يد أبي الذهب . فعلم بمضمونه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ، ونزله الى المراكب . وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه فى سناره ، وجذبوه ليقطعوه . واضطر الى أن يلقي بنفسه الى النيل فأت غريقا . وكان أبو الذهب يرغب فى إرساله مقطوع اللسان الى على بك فى القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف . وظهر أن على بك يعادى أبا الذهب ، والنفت معظم العناصر المعارضة لعلى بك حول أبي الذهب ، ومنهم أتباع صالح بك ، وأتباع قاسم بك ، وكثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال فى حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفى موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير . ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، اضطر على بك الى استخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعة ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجهز تجريدة كبيرة أرسلها الى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، فى الوقت الذى أرسل فيه



الامدادات لها بالمراكب في النيل ، وكانت المفاجأة لعلى بك ، هي انضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سويا على العاصمة . وتم ظهور الانشقاق أو الانقسام في القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، في الوقت الذي أصبح فيه على بك لا يسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يعيد تنظيم مابقى له من قوات بسرعة ، وعين سبعة من مماليكه ، وققدم الصنجدية ، ولكن أهل مصر لم يعودوا يتمتعون بالثقة فيه وفيهم ، وسموهم بالسبع بنات ، (١) ، وحاول أن يزيد عدد رجاله ومماليكه . والتجأ على بك إلى على الطنطاوى ، الذى يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه إلى البساتين ، التى تقع جنوب القاهرة ، للاشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل ، وللإشراف على إدارة العمليات . ولكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبى الذهب شمال بنى سويف ، ومنبت هزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى إلى العودة إلى سيده . وارتد على بك بسرعة إلى القاهرة ، وتحصن بالقلمة ، وربما كان يرغب فى الاستمرار فى المقاومة ، فى الوقت الذى وصلت فيه طلائع قوات أبى الذهب إلى قرب القاهرة ، وإن كانت على الضفة الغربية . ولاشك فى أن على بك قد عمل تقديرا للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبى الذهب بمحاصرته فى القلمة ، وتأخذه أسيرا بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فإنه قرر الخروج من القلمة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعى أن يتجه تفكيره الأول إلى الاتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، فى سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبى الذهب التامة على مصر .

## ٢ - أبو الذهب فى القاهرة : -

استمد على بك بسرعة للخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز متاعه الخاص ،

(١) الجيرى : جزء ١٠ ص. ٢٦٦ ،

وأرسل يأمر المعلم رزق ، المتصرف فى الشؤون المالية ، بإحضار ما بالخزانة من أموال . ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذى كان قد اختفى .

وبمضى الوقت لإتصال على بك بسرعة ، عن طريق يعقوب الأرمنى ، بالكونت أورلوف ، قائد الأسطول الروسى ، وأبلغه بما حدث ، وبأنه ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مددا من الجنود والمدافع والخبراء يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة فى ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٠ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . وكان ست وعشرون بعيراً ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بمائة ألف عيبر ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . وأسرع فى السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى عكا بعد إحدى عشر يوما .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة فى اليوم التالى لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعين يوما . وتخلص من أعوان سيده بالسجن وقتل . وأمر بإبطال النقود التى حملت إسم على بك ، وأرسل يبشر الباب العالى بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منهكا كسير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأنته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسى فى ميناء عكا ، بقيادة العارس Rizzo ، فزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانهز هذا الأخير الفرصة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونت أورلوف ، مع رسالة جديدة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندي من البقايين ، الذين يخدمون فى قوات روسيا ، نظرا لحاجته الشديدة إليهم فى عملية

عودته لاستعادة السلطة في مصر .

وكان على بك في موقف صعب وهو في سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على هذه المنطقة لكي تخضعها ونقضى على شوكة سادتها ، والعصبيات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتريت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر في الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المماليك وحلفائهم من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته في المنطقة ، حتى يسهل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجيء المدد الروسي . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر في نقل العتاد والتويز في هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد إختزن فيها قدراً كبيراً من الزاد والعتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرقي للمدينة ، ولسكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غزة ، والدردنلة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد . واشتد الحصار ، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكه المحيطة بالمدينة ، لتضيق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوقود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومعه يعقوب الأرمني ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التي كانت تتمثل في ضابطين ، وثلاثة مدافع للبدان من النحاس ، وسبعة بنادق مع خمسمائة طلقة . وحمل يعقوب الأرمني رد أورلوف الذي وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة للمدافع على بك الكبير . ولكن أحد الضباط الروسين أصابته طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الأجزاء من الأسوار فإن المدافعين استماتوا

بدرجة أجبعت المهاجرين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة . وعاد الضابط الروسى الثانى إلى سفينته ، وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد مجئ بعض قطع الاسطول الروسى ، فى منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتهما فى حرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فعلة مع الزمن ، خاصة وأن من الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتمونها منها . وهو حاكم يافا ، وتمكنت قوات المايك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى هذه المدينة فى أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان فتح يافا مشجعا لعلى بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه كان يفيد من وجوده فى عملية استتباب الأمر له فى سوريا الجنوبية ، كما كان يمد من وجوده فى صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذه . فأخذ يقنع به بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسى ، وإعادة تكوين وإنشاء فرقة عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة فى مصر ، فى الوقت الذى قد تضعف فيه قوة المايك فى القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك فى شكل زعامة اقليمية تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على المدن والموانئ السورية .

ومن القاهرة ، كان محمد بك أبو الذهب يفتكر فى الموقف ، ويجد أنه من الأصوب فصل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإسراع بملاقاة قوات على بك قبل أن تتم استعدادها ، أى فى أقرب فرصة ممكنة ، ويأجذبوا لو كان هذا اللقاء قريبا من الأرض الخضر ، من قواعده هو فى مصر ، وبعد أن تكون قوات على بك قد أنهكت بالسير ، فى شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة إليهم . إذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما تمكن من جمعه من

قوات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له ، وبعض ضباط الفرق ، بأن يكتبوا إلى علي بك يستنجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسوته ، ويفرغوه على العودة إلى مصر . وجمع القرائصة والذين يظن فيهم النفاق ، وأسر إليهم أن يرسلوا على بك ، ويستعجلوه في الحضور ، وينفقوا له مساوىء المترجم ومنفراته ، ويعمدوه بالخامرة معه ، والقيام بنصرتة متى حضر ، وأرسلوا إليه بالشرعية السرية [ اصطلاح ، أوشفرة ] فراج عليه ذلك ، واعتقد صديقه ، وأرسل إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع بخدومهم وإشارته ، (١) .

وكانت لهذه الرسائل أثرها في أن يقرر على بك العودة إلى مصر ، وعلى أساس أن صناعته مصر كانت تنتظر قدومه ، وأهم سينضمون إليه بمجرد وصوله إلى الصالحية ، وتمت الخدعة ، وعاد مندوب علي بك من طرف البكوات أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ، وأمر بجباية الأموال المقررة على غزة واللد والرملة ، وجمع ما قد يوجد بها من مؤن وعلف ، للجيش وللخيول . وسحبت حاميات هذه المدين ، وبدأ الجيش يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من مائتيك على بك ، ومن جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندي من المغاربة ، أى أن هذه القوات لم تزيد في عددها على ثمانية آلاف ، من قرسان ومشاة . ولا شك في أن المعركة القادمة ستكون فاصلة بالنسبة لعلي بك ، وبالنسبة لمحمد بك ؛ أو بمعنى آخر بالنسبة للاتجاه الاستقلالى وبالنسبة لإنجساة التضامن الإسلامى تحت راية السلطان .

(١) الجبرتي: جزء ١ صفحة ٤١٧ .

### ٣ — معركة الصالحية : —

وصلت قوات على بك الكبير ، بعد مرورها فى غزة وفى خان يونس ، إلى الصالحية فى ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك التقت بطلائع جيش محمد بك أبى الذهب ، ورغم تفوق جيش أبى الذهب فى العدد على المهاجرين ، فإن المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، منى فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، واضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات على بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة على بك الطنطاوى .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى « ذوى الحثيثة » من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويشير فيهم عوامل الحساس الدينى ضد من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يأبه كثيراً بانصال البعض من بينهم بعلى بك ، إذ أن ذلك لن ينقص من مراتبته هو فى شيء . ويمكنه أن يذهب ، شخصياً ، ويعيش فى أى مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن على بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوربياً كبيراً إلى البلاد . ولادعى أن قلب على بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء النصارى القادمين سيختصمون أراضيهم وأموالهم ، وسيستحيون نساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين لدعوا فى أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم استقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً للهند ، وراحوا يفتصبون الأموال ويفتكون الأعراض ، ويشرون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ فى تخويف « ذوى الحثيثة » هؤلاء من مجىء على بك الكبير ، ومجىء وحلفائه الروس . وطلب إليهم معاونته على طرد عدو البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجئ إلى هذا الاستجداء ،

بدلا عنه ، وكانهم من الصعاليك ، ومعنى ذلك أنه حرصه على عصيان أواخر  
على بك الكبير ، أى الإنضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة  
الماليك والقيادات التى كانت تحاول الاستقلال . ولاشك فى أن تفاهم على بك  
الكبير ، أو رغبته فى الاتفاق مع روسيا ؛ كان لها وزنا له قيمته ، مادامت تعادى  
الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف فى جانب الدولة  
العلية ، دولة الخلافة الإسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الإنسحاب من الشام الى محمد بك أبو  
الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكى ، وعلى أساس رغبة أبى الذهب فى  
الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتية له لتغيير مواجته ، وبشكل  
يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بعد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطة  
من ثار عليه .

وانقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الاتراك ورجال التضامن  
الإسلامى التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثانى ، رغم أن العاملين قد  
أثرا بلا شك سويا فى موقف أبى الذهب . وربما يكون الباب العالى قد اتصل  
سراً بأبى الذهب ، وربما عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبوه إلى  
صفوفهم ؛ ويضربوا المالك الواحد بالآخر ، ويجعلوه يطمع فى مركز سيده ،  
وصهره ، وفى سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المالك الموجودة معه  
فى الشام من أجل تنفيذ هذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يرضع على  
بك الكبير فى مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار .  
وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامر على الكبير بمواصلة  
الزحف ، والإستمرار فى فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتى أنه جمع د أمراءه

وخشدا شينه الكبار في خلوة وعرض عليهم الأوامر ، فضاقت نفوسهم ،  
وسموا الحرب والقتال والغربة ، وذلك ما في نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم :  
ماذا تقولون ؟ قالوا : وما الذي نقوله والرأى لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك  
وإشارتك ، ولا نخالفك فيما تأمر . فقال : ربما يسكرون رأى مخالفنا لرأى أستاذنا .  
قالوا : ولو كان رأبك مخالفا لأمره فمنهم جميعا لا يخرج عن أمرك وإشارتك .  
فقال : لا أقول لكم شيئا حتى نتحالف جميعا ؛ ونتعهد على الرأى الذى يسكون  
بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتعاهدوا وحلفوا على السيف والكتاب . ثم أنه قال لهم أن  
أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم في الغربة والحرب ، والأسفار والبعد عن الأوطان ،  
وكما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأى أن نسكون على قلب رجل واحد ،  
ونرجع إلى مصر ، ولا نذهب إلى جهة من الجهات ، وقد فرغنا من خدمتنا .  
وأن كان يريد غير ذلك من الممالك يولى أمراء غيرنا ، ويرسلهم الى ما يريد ،  
ونحن يكفيننا هذا القدر ، ونرتاح في بيوتنا وعند عيالنا . فقالوا جميعا ونحن  
على رأيك ، <sup>(١)</sup> ولا شك في أن هذا الموقف لم يسكن يتثنى مع رغبة محمد بك في  
الوقوف في وجه سيده ، ولم تكن مسألة الغربة ، و البعد عن الأوطان ،  
والرغبة في الراحة في بيوتهم وعند عيالهم ، الامبررات لتنفيذ الهدف الذى كان يرغب  
في الوصول اليه ، خاصة وأن طبيعة حياة الممالك كانت تجعلهم يعشقون الحرب ،  
ولم تكن فترة اقامتهم في الشام قد بلغت الحد الذى يجبرهم على العودة لمصر .  
وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريعا ، قارب شكل  
الفرار أكثر من شكل التقهر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجيء السريع على مصر .  
وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جملة  
يصل الى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته الى على بك



الفقراء والجمعيدية ، حتى دخل إلى منزله ، فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره من تقلد الامريات . وإشتهر عنه هذا اللقب وشاع ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ، فكان لا يضع في جيبه إلا الذهب ، ولا يعطى إلا الذهب ، ويقول : أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب .

وكان أهم ما قام به محمد بك أبو الذهب بعد أن استتبعت له الأوضاع في مصر أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحت سلطته ، فعمل على جمع أولئك البكوات الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم ، وتشرّدوا ، وعمل على إكرامهم ، واستخدمهم وواساهم ، واستوزرهم وقلدهم المناصب ، ورد إليهم بلادهم وعوائدهم ، واستعبدتهم بالإحسان والعطايا ، واستبدطهم العز بعبد الذل والهوان ، وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والهجاج في البلدان ، (١) . لأنه كذلك الاستقرار مع دوام الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حكمه . فثبت دولته ، وإرتاحت النواحي من الشرور والتجاريد ، وهابت العربان وقطاع الطريق ، وأولاد الحرام ، وأمنت السبل وسلكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجلوبات ، من الجمعات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمجمعات ، (٢) .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من إلتفات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ؛ وتوسط الإنجليز جيمس بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ، وتم التوقيع عليها في شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ؛ وهي الإتفاقية التي تأكدت نصوصها بمعاهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٣) ولاشك في أن ذلك كان خطوة هامة

---

(١) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٢) الجبرتي : ج ١ — ص ٤١٨ .

(٣) أنظر : محمد رفعت : على بك الكبير . ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى ستبداً مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله . وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الانتظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوفى إرسالها إلى استانبول . وبعد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، لاستقبال محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رؤية الميساء تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ؛ فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبى الذهب المرسومات والخطابات ، ووصل إليه سيف وخلعة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة .

ولاشك فى أن محمد بك أبى الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب رغباته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا النابلسى ، من أولاد العظم ، قد اجتبا إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتب له . رغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى للعفو عنه ؛ وطالب له ولاية مصر نفسها ، فأجابه الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ؛ ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضعيفة ، فإن ذلك لا ينفى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان « محجوراً عليه » ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبى الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته المواجهة للجامع الأزهر ، على طراز جامع السناية ، التى يطنب لنا الجبرتى فى طريقة بنائها : « ... تم عقد قبتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، وبيضوها ، ونقشوا

داخل القبة بالالوان والاصباغ . وعمل لها شبائيك عظيمة . كالم من النحاس  
الاصفر المصنوع ، وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها  
حنفية ، وحولها مساكن لمنصوفة الاتراك ... ، (١) وأسند مهمة التدريس فيها  
إلى غالبية مدرسي الأزهر ، ورتب لهم الرواتب . والبسم فرأوى السمرور  
وفراوى نافا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها  
إلا لمدة سنة واحدة . وفقدت ماحظيت به من رعاية نتيجة لخروج محمد بك أبى  
الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضعف مركزه ، بعد موت على بك الكبير ،  
فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق فى الامر . وأظهرت  
له الدولة أنها قد عفت عنه ، وإن كانت فى حقيقة الامر لا نظمتن إليه . وعادت  
سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الامر الذى أثار محمد بك أبى  
الذهب . فطالب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف على بك ،  
وعدو السلطنة . ولم تمنع الدولة فى ذلك . وأصدرت له فرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة ، بلغ عدد رجالها ستين الفا ، وكانت  
مجهزة بالمدافع التى كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . وتركت هذه الحملة القاهرة  
فى شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، واستولت على غزة بسهولة . ثم وصلت إلى يافا .  
ولكن الحملة اضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها .  
ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعملت المدافع بعض التأثير فى بعض أجزاء  
من الاسوار ، وفتحت إحدى الفجوات . وحاول المالك الدخول منها إلى المدينة  
وكان من الصعب على المالك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم . خاصة وأن  
دروعهم كان تقيده من سرعة حركتهم ، وتثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

دحو لهم من هذه العجوة . وجدوا أنفسهم في منطقة خلاء كانت تفصل الاسوار عن بيوت المدينة ؛ وكان المدافعون متحصنين وراء النوافذ . وفوق الاسطح ، ومطروهم بوابل من القنابل . ولكن المالك واصلوا تقدمهم ، واضطار المدافعون ، من رجال الشيخ ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم . ولكن سرعان ما وقع اشتباك آخر ، أعطى المالك لهم فيه درساً لا يمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قنابلهم أكداً وتللاً .

وكان الخبر في كبير الإعجاب بمحمد بك أبي الذهب ، واسكنه نظر إلى مجزرة يده على أنها هي التي ترجح سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدركهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحزماً وعزماً وحكماً ، وسماحة وحسباً . وأنه كان قريباً للخير : يحب العلماء والصلحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويعتقد فيهم ويعظمهم . وينصت لكلامهم ، ويعطيهم العطايا الجزيلة ، ويسكره الخالعين للدين . ولم يشتهر عنه شيء من الموبقات والمحرمات ، ولا ما يشينه في دينه أو يغل بمروءته . . . . ولولا ما فعله آخراً من الإسراف في قتر أهـ ل يافا بيشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيئاته .

وانثرت أنباء يافا على الشيخ ظاهر في عكا ؛ وما أن علم يزحف محمد بك أبي الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب في رهوة النصر ، وأرسل بامر بإقامه الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماناً بتأخير أبي الذهب على مصر والشام . تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، واسكن موت أبي الذهب المعاجيء ، حرمة من الإبتهاج بالنصر . ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بحته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التي أرسلت أسطولاً بقيادة الغازي حسن باشا لتسلم الأموال التي يسدها الشيخ ظاهر .

وبعد ضرب مدينة عكا بمدفعية الأسطول، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة، ولكنه سقط قتيلاً برصاص أحد جنوده المغاربة، وعادت منطقته نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة العثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة في مصر ، فإنها ستشهد تنافساً جديداً من المماليك عليها ، وإن كانوا جميعهم من « بيته » محمد بك أبو الذهب .

## الفصل الرابع عشر

### إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، استولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأخلى حصن عكا ، وأسرع بالقدوم صوب مصر ، وكان يرغب في فرض نفسه بالقوة على بقية المماليك المتطلعين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة في اثني عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفي بعض الرجال في هذه العملية . وحين اجتمع الديوان في قلعة القاهرة ، استقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شياخة البلد ، ويتسلم مراد بك الدفتردارية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس في السلطة ، الأمر الذي يساعد على إقتسام وتوزيع الاختصاصات ، ويؤدي بذلك إلى الاستقرار في الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكي العثماني في هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بنش هذا الاستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطورات كل من قادة المماليك نحو الإفراط بالسلطة ؟

لا شك في أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، واستمرارا للتناحر بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف النظام المملوكي ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الأوروبية . وعلى أي حال فإن ضعف القيادة سيؤدي إلى تخفيف ثقل العبء الموجود على الأهالي ، ويسمح للنابسين من بين المصريين ، باستمرار النعم ، والاخذ في مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

## ١ - إقسام السلطنة :-

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ في التقدم عليهم . ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بـ زوجة سيده ، السيدة نفيسة ، زوجة على بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع علاوة على جمالها ، بـ ثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب الماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأم الماليك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متدين عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أولى المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التي كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الأيراد السنوى . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالي ما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أى شئ من جيوبهم أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة ، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك في فرض الإتاوات على الفلاحين في الدلتا ، وفرض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإتاوة التي فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يدافعون عن قراهم مستخدمين في ذلك بعض الأسلحة النارية ، فعمد رجال مراد بك على أنزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، امتطى يوسف بك صهوة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لى ينزل نفس العقوبة بسكان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجال

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب في هيئته ، إذ أنه أظهره بظهور الضعف ، إن لم يكن يظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقلية الماليك ، كان مثل هذا التصرف كافيا لكي ينفض بعض ممالك يوسف بك من حوله . ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشعر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة في مصر . وكان هدفه يتخلص في الاستيلاء على القلعة ، وإخضاع الباشا الوالى ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ، في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أعوانه في شكل فرقة مسلحة ، وأخذ في التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لاكتشافها ، وما أن وصل إلى أبواب القلعة ، حتى وجدها تقفل في وجهه . فاضطر إلى الانسحاب إلى مصر القديمة وهو يرغى ويزبد ويهدد ، وتشاور البكوات والديوان ، وسمحو له بالعودة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات الماليك ، الذين لم يكونوا من لمالك محمد أبو الذهب . واتفق يوسف بك مع محمد بك طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، ونجحوا في الاستيلاء على السلطة . وعين اسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ، بعد أن استصدر بذلك مرسوما من الباشا الوالى . وأمام هذا الانقلاب في السلطة ، وهو لإتلاف مسرحى ، اضطر كل من إبراهيم بك ومراد بك ، وكانا متفقين ، إلى الفرار إلى الصعيد . ولكن الانقسام بين المنتصرين كان قصير الأجل . فاتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ في العمل ضده ، الاستيلاء على السلطة منه . وهاجمه عند خروجه من المسجد . وطربه على بك بالسيف ، وإن كانت الضربة قد جرحته في كتفه ، بدلا من أن تقتضى عليه ، فنقلوه إلى بيتى القائل ، حيث أجهزوا عليه في شهر يناير سنة ١٧٧٨ .



وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل مجموعة المواليك الموالية له . وكان إسماعيل بك الكبير يشعر في نفس الوقت بأن مركزه مهددا ، خارج القاهرة ، مادام إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على الصعيد ، فأعد إسماعيل بك حملة أو تجريدة . لإخضاع مصر العليا ، ولكن قواته تخلت عنه فاضطر إلى الفرار إلى سوريا ، ثم انتقل منها إلى طرابلس الغرب ، وعاد من هناك إلى الصعيد من جديد . وفي أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان إبراهيم ومراد قد دخلا إلى القاهرة .

وخلال الفترة الممتدة من سنة ١٧٨٠ إلى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل عام ، وأن كان قد ظهر بظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك ، وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يواقب كل منهما الآخر . وكانا يتخاصمان ثم يتصالحان . وواجهوا حملات عديدة إلى الصعيد للتخلص من إسماعيل بك ، أو للقضاء على سلطته هناك ، ولكنها فشلت في ذلك . وكانت هذه الفترة تشهد خليطاً من المؤامرات ، والانقلابات المسرحية . وأحداث الإغتيال ، وتغيير المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سرداً لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل . للوصول بعض الشخصيات إلى السلطة ومحافظتها على نوع من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهوراً واضحاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، لموجودة في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفتن والإضطرابات . ويروى لنا الجبرتي في أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، أي الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل إلى الباشا وأمره بالنزول فأنزله إلى قصر العيني معزولاً وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ، فكانت ولاية هذا الباشا ( محمد باشا ) إحدى عشر شهراً ... وكانت أيامه كلها

بحنا وغلاء . . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :  
 وما قنعت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء . وقصور النيل . والفقر  
 المستمرة . وتواتر المصادرات والمظالم من الأسراء ، وانتشار أتباعهم فى التواحي  
 لجبى الأموال من القرى والبلدان ، وإحداث أنواع المظالم ، ويسمونهم مال  
 الجهات ، ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد  
 كربهم . وطفشوا من البلاد ، فحولوا الطلب على الملتزمين ، وبعثوا لهم المعينين  
 فى بيوتهم ، فاحتاج مسانير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك ،  
 مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك . وتتبع من يشم فيه رائحة  
 الغنى ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب  
 السلف من تجار البن والبهار عن المسكوسات المستقبلة . ولما تحقق التجار عدم  
 الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الأسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى الموارد ،  
 فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيت  
 المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس ، بجملة من المال يقوم  
 بدفعه فى كل شهر ، ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات  
 فيختص بها الأمير ، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من  
 تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئاً من حقه ، فإن اشتهروا عليه عوقب على  
 استخراجه ، وفسدت النيات ، وتغيرت القلوب ، ونفرت الطباع ، وكثر الحسد  
 والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فالتبع الشخص عورات أخيه وبدل به إلى  
 المظالم ، حتى خرب الأقليم ، وانقطعت الطرق ، وعربدت أولاد الحرام ، وفقد  
 الأمن ، ومنعت السبل إلا بالحفارة وركوب الفرر ، وجعلت الفلاحون من  
 بلادهم من الشراقي والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصيحون  
 من الجرع ، وبأكلون ما يتساقط فى الطرقات من عشور البطيخ وغيره ، فلا

يجد الزبال شيئاً يكمنسه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فاذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقمع والسمن ، ونحو ذلك لا غير ، ولولا لطف الله تعالى ، وحمى الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الغلة خالياً من الغلال بطول السنة ، والشئون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائقهم مقطوعة . وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم . وخروج طائفة ورجوع الأخرى » (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم اعتبار سلطة عمال السلطان في مصر ، سبباً في أن قرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ، إعادة سلطته الفعلية على الولاية . وبدلاً من أن تشهد مصر مجيء ولاية من إسطنبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، مجيء حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أوقبطان باشا ، الأسطول العثماني .

## ٢ — حملة مصرى باشا على مصر : —

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر يفسر في مجرد الأوضاع الموجودة في هذه الولاية ، وفي سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثراً كذلك بموقف الدول الأوروبية ، وبمطالبها منه .

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٨٣ - ٨٤ .

وكانت الحسالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تم ديبده بهدم دار الفرنسيسكان الموجود في الاسكندرية . في حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لابنه صالح أغا . وكتب الرعايا الأجانب الموجودين في مصر إلى سفرائهم في القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوهم في مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فتقدم سفراء فرنسا والبندقية ، والأقاليم المتحدة ، وممثلي الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا ونابولي ، بطلب جماعي وجهوه إلى الباب العالي ، بشأن حسن معاملة رعاياهم الموجودين في الولاية . ولأنه الباب العالي فرصة هذا التدخل ، لكي يظهر سلطته في تلك الولاية ، التي بدت . منذ عهد علي بك الكبير ، في إظهار انفصالها عن الدولة . صدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الأسطول ، وبتولي قيادة الحملة البرية التي سينقلها عليه إلى مصر .

وكان مترواح هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوروبية في مصر . وكان إبراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، في سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تريجييه Truguet على معاهدات تهدف تسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا في القسطنطينية كان يرغب في بقاء إبراهيم بك ومراد بك في السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير إنجلترا في نفس المدينة يرغب في إسقاط حكم هذين البسكويين ، الأمر الذي سيؤدي إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفيرين التقرب إلى القبطان باشا . وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فاخرة ، ولكن حسن باشا استمر في إعداد الحملة بعد قبوله للهدية . وشعر البكوات بالخطر الذي أصبح يهددهم ، وكانوا قد بدأوا في هدم دار الفرنسيسكان ، فعادوا إلى

بنائه على نفقتهم ، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية في مصر ، والسفير الفرنسي في القسطنطينية ؛ كما أرسلوا يهربون عن ولائهم وخضوعهم للباب العالي ، ويمسدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية . ومعنى ذلك أنهم قد استسلموا . ولكن السلطان عرض الموقف على مجلسه الخصوص ، ثم رفض الاستماع إلى مكاتبات البسكوات ، وتقرر إرسال الحملة .

ولقد أصرت الدولة العثمانية على لومها الماليك لعدم إرسال الخزائن المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والصرر . وبدأت الأنباء تصل عن ورود سفن من الدولة العثمانية ، وجميـء قوات من العسكر على هذه المراكب . فاجتمع زعماء الماليك ، وعلى رأسهم مراد بك ، مع الوالى . ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد أظهر نوعاً من التشدد ، وأنه قال للباشا : « ليس لكم عندنا لإحساب ، أمهلونا إلى بعد رمضان ، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا نورد » . وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا ، وإلا فلا تشل حجا ولا صرة ولا ندفع شيئاً ، وهذا آخر الكلام ، كل ذلك وإبراهيم بك بلاطف كلا منهما . ثم اتفقوا على كتابة عرض حال من الوجافلية والمشايخ ويذكر فيه أنهم أقطعوا وتابوا ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التي ارتكبوها وعليهم القيام بالواجب ، (١) . وكان والى جدة قد حضر إلى الاسكندرية يطالب بالتأخرات المتعلقة به وبولايته ، فقرر الماليك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جدة مبلغاً قدره ثلاثمائة وخمسين كيساً . وجمعوا العلماء لكتابة العرائض ، واجتمعوا سوياً في القلعة ، ويذكر لنا الجبرتي أن مراد بك قد

---

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ١٠٧ .

انخفض الباشا جدا ، وقبل انك وركبتيه ويقول له يا سلطانم نحن فى عرضكم فى تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، ونرتب الامور ، وننظم الاحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم ويتكفل بكم ؟ قال : أنا الضامن لذلك ، ثم ضماني على المشايخ والاختيارية ، (١) .

ولكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا « سارى عسكر السفر البحرى المنصور » الى ثغر الاسكندرية وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر اللغط ، وأنما المرضحات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحدار . وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ، ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبتطبيق القانون حسب سجلات السلطان سليمان ، الامر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الاراضى ؛ وأدى ذلك الى ميل القلوب الى مثل الدولة العثمانية ، وانصرفوا عن أمراء المماليك . ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية الى ميناء رشيد ، فزاد قلق المماليك ، وقرروا إرسال تجريدة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، الى جهة قوة ، حتى يمنعوا الطريق ؛ كما قرروا أن يرسلوا الى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحرروا الحسابات ، وسيقوموا باللازم . وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا فى جمع المراكب ، وشحنها بالموثن والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم الى بيوت صغيرة متفرقة فى المدينة . وأخرجوا كميات الجيوب التى كانت مخزونة لديهم وطرحوها فى الأسواق ، الامر الذى أدى الى انخفاض أسعارها . وعلق الجبرقى على ذلك بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمراءه ومماليكه الى بولاق ، ثم عبروا النيل الى اهبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه صاحب

الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة ، يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها على الملأ في الجامع الأزهر. وتواترت الأخبار عن انتصار مراد بك في مدينة فوة ، ثم عن وقوع انتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ما ظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، فحضرت بعض المركب ، وفيها بمالك وبجارج وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا في المدينة ، <sup>(١)</sup> وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحمانية ، أي أن قوات المماليك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعة أو يسيطر عليها ، وعلى أبوابها ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضي والمشايخ ، الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العزب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المنادين بجمع الأهالي « وكل من كان طائعا لله وللسلطان يأتي تحت البيرق ، فطلع عليه جميع الانضاشات والتجار وأهل خان الخليلي وعامة الناس ، وظهرت الناس الخفيون والمستضعفون والذين أنحلهم الدهر ، والذي لم يجد ثياب زيه لاستعمار ثيابا وسلاحا ، حتى امتلأت الرميلة وقرا ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا في سرعة القدوم » <sup>(٢)</sup> وقرأ الباشا خطبا شريفا يذكر أن الدولة لا تبحث إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطي الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك في أنها كانت فترة عصبية بالنسبة للأمن والنظام ، انتشرت فيها الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

---

(١) الجبرتي : ج ٢ . ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، نفس الجزء . ص ١١٢ .

ماوصل حسن باشا القبطان إلى ساحل بولاق، واحتفلوا بقدومه إحتفالا رسميا، وضربوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب إبراهيم بك ومراد بك اللذان فرا إلى الصعيد. وخرجت جماعة من العسكر ففتحوا عدة بيوت من بيوت الأمراء ونهبوها ، وتبعهم في ذلك الحميدية وغيرهم ، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل إلى الوالى والأغا وأمرهم بمنع ذلك ، وقتل من يفعله ، ولو من أتباعه . ثم ركب بنفسه وطاف البلد ، وقتل نحو ستمة أشخاص من العسكر وغيرهم وجده معهم منهبوات ، فانكفوا عن النهب ... وأمر بتسمير بيت إبراهيم بك ، الذى بالازبكية ، وبيت أيوب بك الكبير ، وبيت مراد بك . (١) وذهب إليه مشايخ الأزهر ، كما ذهب إليه التجار، وشكوا إليه ظلم الأمراء ، فوعدهم خيرا . وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقد بعض الماليك مناصب الصنجدية ، وخلع عليهم الخلع . ونصح حسن باشا الماليك بالإنزام طرقهم وقوانينهم القديمة ، كما أمر قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء ، وبكتابة مايجدونه من متروكاتهم ، وبإياداعها فى مكان من البيت ، ويختتمون عليه .

وكان بعض العساكر قد تعدى على أهل الحرف ، فكان يأتى إلى القهوة أو لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويعلقه ويرسم ركنه فى ورقة أو على باب دكان ، وكان يعنى أنه أصبح شريكا لصاحب المحل ، الذى سيحظى بحميائه . وكان هذا الجندى يأتى فى أى وقت ويجلس كما يشاء ، ثم يحاسب صاحب المحل ، ويقاسمه فى المكسب . فضج الأهالى من هذه الطريقة ، وتظلموا للباشا ، فصدرت الأوامر بإبطال شركة هؤلاء العسكر مع أهل الحرف ، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود ، وتسليمه إلى الحاكم . وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار ، مادام هناك إختلاف فى العادات والتقاليد بين أهالى البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

(١) الجبرنى : ج ٢ — ص ١١٥ .



بعيدة من تلك الامبراطورية الشاسعة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب في الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وإبراهيم بك، وكذلك أموال الأمراء التابعين لهم ، فأخرجت الخبايا الكثيرة من البيوت ، وتم التحفظ على أملاكهم ؛ ثم استمر التفتيش والفحص ، وطلبوا الخفراء وحبسوا كل يدلوأ عن هذه الخبائث . واستدعوا زوجة إبراهيم بك ، هي وضرتهما ، حتى صالحت بحملة من المال والمصاغ كاطالبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بمالديها من الجواهر . وخاصة ذلك التاج الذي كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد اختفت ، وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكري ، فسلمها إلى حسن باشا . وتشدد حسن باشا في هذه العملية ، ورغم تشفع بعض المشايخ عنده في زوجة إبراهيم بك ، فإنه أجابهم بقوله : « تدفع ما على زوجها للسلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء ضعاف وينبغي الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن لهم مدة سنين ينهبون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفن ما على أزواجهن تركت سبيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب ، (١) .

وأمر حسن باشا بإخراج جوارى إبراهيم بك وبقية الأمراء ، من بيض وسود وأحباش ، وبيعهم بالمزاد . وكان البيع بأبخس الأثمان ، وإشترأهم العثمانيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية استمرت وإمتدت إلى بعض المحظيات ، وبعض أولاد الأمراء ، الأمر الذي دفع ببعض مشايخ الأزهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالي أن يتعاهد مع القبطان باشا في الأمر ، ثم دخلوا على حسن باشا ، « وكان المخاطب له شيخ السادات ، فقال له إنا سررنا بقدمك إلى

مصر لما ظفناة فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغناظ وأحضر أفندى ديوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ثم التفت إليهم وقال : أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافي فتنظروا فعله . أما كفاهم أنى في كل يوم أقل من عساكرى طائفة على أيسر شيء مراعاة وشفقة ، ولو كان غيرى لنظرتم فعل العسكر فى البيوت والأسواق والناس ، فقوالوا له : إنما نحن شوافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا ، (١) . ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد العسكرى ، ومن العلماء والمشايخ : لإحدى المشكلات ، ومحاربة حلما ، وتظهر فيها العنصرية العسكرية ، وكذلك الرغبة فى إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرع ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدى باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرهما إلى المدينة وهم بهيئات مختلفة وأشكال منسكرة ... وبعضهم بطراطين سود طوال شبه الدلاء ، والبعض معهم ببوشية ملونة مفشولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعقائدهم مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لأحد ، وإذا اشتروا شيئا أخذوه بالمصلحة » (٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، والى جسده ، الذى كان مقبلا بالاسكندرية .

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١١٨ ،

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١١٩ .

وجاءت الرسائل والهدايا من الباب العالي ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ، والى ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، والى جدة فاجتمعوا فى القلعة لقراءة الأوامرات ؛ وضربوا المدافع ، وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة لم تعهد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه يجتمع فى ديوان خمسة باشاوات فى آن واحد ، (١). وكان الأمران الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، مليئا بالاحترام والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالرعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن بك الجنداوى ، اللذين كان حسن باشا قد استعان بهما فى شياخة البلد وإمارة الحج ، بعد خروج إبراهيم بك ، وسراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة الانتقام من العصاة .

وأفادت السفن العثمانية فى النيل جنوباً ، لتعقب الأمرام المماليك الذين انسحبوا إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المماليك قرب أسيوط ، وإن كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة لها قيمتها . ثم استبعد حسن باشا لإرسال تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا . وتالت الاشتباكات قرب أسيوط لفترة من الزمن ، وكانت تنتهى بعودة الجنود العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المماليك إلى معسكرهم .

وكتب الأمرام المماليك ، بعد انسحابهم من أسيوط إلى طمطا ، رسالة إلى عابدى باشا : « إنكم تخاطبوننا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإننا بحمد الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحجينا بيت الله الحرام ، وتكفير المؤمن كفر ، ولنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر عجزاً ولا جبناً عن الحرب ، إلا طاعة للسلطان ولناثبه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى تسكن العتق ، وحققاً للدماء ، ووعدنا أنه يسمع لنا فى الصلح ، فخرجنا لأجل

ذلك ، ولم نرض بإشهار السلاح في وجوهكم ، وتركنا بيوتنا وحریمنا في عرض السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهبت أموالنا وبيوتنا ، وهدمتكم أعراضنا ، وبعتم أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا الفعل ما سمعنا به ولا في بلاد الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا العساكر يخرجونا عن بلاد الله ، وتهيدونا بكثرتمكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر مصر أمرها في الحرب والشجاعة مشهور في سائر الأقاليم ، والأيام بيننا ، وكان الأولى بكم الإجتهد والهمة في خلاص البلاد التي غصبها منكم الكفار واستولوا عليها ، مثل بلاد القرم والودن وإسماعيل وغير ذلك ،<sup>(١)</sup> . وكانت الرسالة تشتمل على مزيج من الأسلوب الخشن مع الأسلوب اللين ؛ ولكنها لم تؤد إلى نتيجة ، خاصة وأن القائد العثماني كان يعتقد في إمكانية حصوله على نصر عسكري على هؤلاء المماليك . وواصل المماليك مكانة حسن باشا ، طالبين الصلح والامان ، وذكروا لعابدى باشا أنهم سيردون له كل ما ضاع منه في المعركة . واصل حسن بك الجداوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا في أثناء الحرب في الصعيد إلى جانب إبراهيم بك ومراد بك « فتذهبوا معنا » ، ثم يقع منكم الخيانة والنخامة . ثم حلف أنه إن وقع شيء من ذلك ليسكون سببا في خراب مصر سبع سنوات ولا يبقى بها أحد »<sup>(٢)</sup> . وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد على إبراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم ، إذا كان قصدهم هو الصلح والامان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا في هذه الحالة بطلب الامان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الأقاليم

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٢٥ .

(٢) أنظر الجبرتي : نفس الجزء ص ١٣٢ .

المصري يتعيشون فيها بعيا لهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من مماليكهم وأتباعهم .  
وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة ، ويقيمون بها ،  
ويصبحون من جملة عسكر السلطان ، أو أن يعينوا إن رغبوا في أماكن يقيمون  
بها في الوجه القبلى . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات المماليك أظهروا أنهم يمثلون لكل ما يؤمرون به ، ما عدا  
السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يشق  
عليهم شيء أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد .  
وذكروا أنهم مستعدين لمنازلة هؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود  
السلطان . واسكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان  
على المماليك أن يمثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبليين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ،  
وفرضوا الكلف على البلاد . وفي نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن  
بك إلى البر الشرقى ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البر الغربى على السفن ، وأقاموا  
فيها المتاريس ، لكي يواجهوا زحف الأمراء القبليين . وحاول الأمراء القبليون  
مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن العثمانيين كانوا متيقظين ، فضربوا عليهم  
المسدافع من البر والبحر ، من الفجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم  
من غير طائل . ثم انسحبوا بعد ذلك إلى دهبشور . وكتب المماليك بعد ذلك  
يطلبون الأمان من جديد ، وأن يعينوا لهم أماكن من الوجه القبلى يقيمون  
بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المساكن ، الذى  
سيقيمون به ، ولكنه اشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة ، ويحضر باقى الأمراء  
بالأمان إلى مصر . فلم يرضوا بالافتراق عن بعضهم ، واستقروا قرب بنى سويف .  
ولاستمر حسن باشا فى عمل استعداداته ، وفي تهدية الجنود الى البر الغربى ؛

ووصلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر المماليك الى الانسحاب جنوباً الى أسيوط ، وان كانت بقيتهم قد ظلت قرب المنيا ؛ ثم استمروا في انسحابهم حتى طهطا . وتعقبت التجريدة فلول المماليك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين . واستمر المماليك في انسحابهم جنوباً ، حتى كف العثمانيون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر بإطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن العثمانية الى أسوان ، وبسيطرتهم عليها . وبأن الأمراء المماليك قد انسحبوا الى ناحية لإبريم<sup>(١)</sup> . وعاد عابدى باشا الى القاهرة ؛ بينما ظل حسن بك في قنا . ولكن هذا لم يمنع المماليك من الزحف شمالاً من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية في الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على الكر والفر السريع ، وإختراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد اعتمد منذ مجيئه الى مصر على قروض من التجار ، لسكى ينفق على حملاته العسكرية ، الى أن تصل إليه الاموال من الباب العالي ؛ وحين وصلت له خزائنه ، قام برد هذه السلف الى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً في جمع الاموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذي انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بحسابته . وحين إتضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون كيساً ، وطلب أن تخصم منها باقى العوائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا مثل هذه القسوية . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل الى رشيد ، وضايقه حتى باع أمتعته وحوادثه ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا الى مصر . وكان يهول الأمر على المماليك والمشايخ . ويحذروهم من العناد ، وذكر لهم أن جنوده

(١) أنظر الجبرتى : ج ٢ - ص ١٣٧ - ١٣٩ .

سنتأني آلافا مؤلفة . ومعها الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف في وجه المماليك .

وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، وخاصة بعد أن استعان بإسماعيل بك ، الذي حسن له أمر إعادتها ، فأعيدت وسموها « التحرير » ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه النازلة بالفلاحين وأهل القرى ، في الوقت الذي إنتشر فيه موت البهائم . والذي كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . فتغيرت قلوب الخلق جميعاً على حسن باشا ، وغاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله . وفشوا شر جماعته وعساكره القليلة ونجبة في الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطعمهم . ولأنه كره حرمه المصر وأهله (١) . ثم فرض حسن باشا « تفريده » على بلاد الأرياف ، أعلى وأوسط وأدنى ، وأرسل الأمراء لجمعها في طول البلاد وعرضها . ومصرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال المشتوي ، فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاقات في الديوان ، وقالوا : « من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلاص المظالم والصيني والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء » (٢) . ولكن حسن باشا لم يتنازل . وشرح أنه سيترك البلاد قريباً ، ومن الضروري تشميل المطالبات قبل سفره . وحين اتصلوا بعابدي باشا نسكى يخفف عنهم . طالبهم بالميرى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يجبسهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبرتي أن حسن باشا لاهم في الأيام الأخيرة لوجوده في مصر بعملية جمع أكبر كمية يمكنه من الأموال ، أكثر من اعتناقه بأي شيء آخر .

وقرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنابل وآلات

---

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤٥ .

الحرب . كما قرر أن يبقى في مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندي . وكانت الحرب قد انجست من حديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على القرم واستولت على بقيتها . فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك في الجهاد . وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول في قنا ، والثاني في إسنا ، مع تحرير دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر . وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من المماليك .

ويقول الجبرتي أنه لم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ، ولم يطل بدعة ، ولم يرفع مظلة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يعمونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فيسكرون عليهم ذلك . وغابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهائم التي عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم التحرير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ، ثم أعاده بإشارة لإسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلة زائدة ، وبقي يغادر مع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أفلام منها المضاف والبراني ، وعوائد الكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ...<sup>(١)</sup> . والمهم هو أنه جاء لسكر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

### ٣ — سيطرة إسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقي عابدي باشا في القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض .

ولكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٤٦ .



لمشكلة النزاع على السلطة . وكان صدور العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من اعتبارهما ، ويزيد من أطاعهما في استعادة مركزهما السابق ، أو حتى في الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد انسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الأميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ما وصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة ؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد اضطر إلى الحصول على الأموال من الأهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفوذ المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك فى موقف لا يحسد عليه . وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبهار ، وعلى النصارى والأروام ، والشعرا والمغاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسبيين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الأهالى فى غضبتهم قد اتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا واستناثوا من هذه النازلة ، وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك . وظلوا مرابطين فى الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها . ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، واعتبروه خدعة ، واعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوانيتهم من جديد . فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤبد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ لفتح عليه ، واعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ما سبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحدا بشئ . وتفرق الناس . وبعد يومين ، أرسلوا إلى أهل الصاغة والجواهرجية والنحاسين ، وطالبوهم بالمقر عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقى الناس ، حتى يباعين الفسيخ ، وبمجموع ذلك نمتو لاثنين وسبعين حرفة . (١)

واشد رجال إسماعيل بك في التعسف مع الرعية في طلب هذه السلفة. وتعدى الحال إلى بيع ابن الخلل والصوفان ، وتضرر الفقراء من ذلك .

وسرعان ما وصلت الأنباء من كشاف الوجه القبلى ، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسيوط ، ثم وصلت طلائعهم إلى شمال هنتقلوط . وهرب الكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة ، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان واجتمع بالأمرء ، وقادة الأوجاقات ، والمشايخ . ثم شرح لإسماعيل بك الموقف وقال : يا أسيادنا يا مشايخ ، يا أمرء ياوجاقلية ، إن جماعة القبليين نقضوا عهد السلطان ، ولانقلوا من أماكنهم ، وزحفوا على البلاد ، فهل الواجب قتالهم ودفعهم [ ؟ ] فقالوا نعم . فقال إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان ، ولزم إل إل قتالهم ، يصرف على المقاتلين من العسكر من خزينة السلطان ، وليس هنا خزينة . فقتل منهم بمقاتل عن نفسه . فأجابه إسماعيل أفندى الخاوى وقال : ونحن ، أى شىء تبقى جندنا حتى نصرفه ، وقد نهرنا كلنا شحاتين ، لا لك شىء . فقال له الباشا هذا الكلام لا يناسب ، ولا ينبغي أنك تسكر قلوب العسكر بمثل هذا الكلام . والاولى أن تقول لهم أنا وأنتم شىء واحد ، إن جمعتم جوعوا ، وإن شبعتم إشبعوا معى . ثم انحط الرأى إليهم على أن يكتبوا عرضا للدولة والاختبار . . . . . ثم ياتى بهم . وهذا الباشا فرسل بعلم الدولة ، وينظر ما يكون الجواب ، فإن زحفوا قبل بحى الجواب خرجنا إليهم وقتلناهم ثم كتبوا فرمانات لجميع القز والاجناد الغائبين بالآرياف بالحضور . وبكى إسماعيل بك بالجلس . ومنه فى بكائه ، فقال له الاختيارية : لاتبك يا بك . . . (١) ولقد اقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر ، فعارض الشيخ العروسى فى ذلك ، وذكر أن العساكر الرومية لا تنفع بين العساكر المصرية .

والأولى استجلاب خواطر الجند بالإحسان إليهم، والذي تخطوه الأغراب أعطوه  
لأهل بلادكم أولى . . . واستند إسماعيل بك إلى ذلك ، وطلب فرض فردة جديدة  
على البلاد والقرى ، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة ، ثم اقترح الباشا  
ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تجيز قتال المماليك القبلين ، لأنهم نقضوا  
العهد . وأفسدوا في البلاد ، فكشفت الفتوى . .

وهكذا أصبح في وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإستعدادات  
الحربية ، في نفس الوقت الذي استند فيه إلى فتوى شرعية ، تجيز قتال المماليك ،  
وطالب الأمراء القبلين بالمنطقة الواقعة جنوب أسسوط ، وبرد ما أخذ منهم ،  
وكذا رد أتباعهم ومواليهم ، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية ، ثم وردت  
الأخبار بوصول هؤلاء المماليك إلى بنى سويف ، فاضطرت سلطات القاهرة إلى  
أن تأخذ الأمر إيمته ، وتبدأ في الدفاع عن العاصمة . .

وكان من طبيعة مثل هذا الموقف أن يؤثر على الحالة الاقتصادية في البلاد :  
فكانت الطرق مقطوعة ، والأمن غير مستتب ، والعربان يواصلون هجراتهم منها  
وهناك ، فضائق الغماش ، ومنهكت السفن ، وتطلبت الأسباب برا وبحرا ،  
واقترح الشيخ العربي ضرورة لاجتماع المشايخ ومقابلتهم بالقبائل وتجهيزهم معه  
في هذا الأمر ، موافق الباشا ، ولما دعى إسماعيل بك أن الدولة العثمانية قد أرسلت  
فرمانا بضرورة الحك والتشديد على محاربة الأمراء القبلين ، وهذا ظهر أن  
شيوخ الأزهر كانوا لا يرغبون في ترك الأمور تسير بطريق غير معقول ، وأنهم  
كانوا يرغبون في تحديد موقفهم المسلمطات بوضوح ، وقبلها فرغوا من ذلك تكلم  
الشيخ العربي وقال : أخبروني عما عني حاصل هذا الكلام ، فإننا لا نعرفه بالتوكي ،  
فأخبروه فقال : ومن المانع لكم من الخروج ، وقد ضاق الحال بالناس ، ولا يقدر  
أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل ، وقربة الماء بخمسة عشر نصف فنة ،

وحجرة إسماعيل بيك تشتغل ببناء حيطان ومتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقتهن المصادمة ، وإنفصال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولاً ، وذلك يقتضى الحراب والتعطيل ، (١) ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتشهيل الاستعداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس في الجيزة ، ونزل الباشا من القلعة ولكن هذه القوات ظلت في موقف الدفاع في كل من البرين الشرقي والغربي ، ولم يقوموا بالزحف . فضايق الحال الباشا ، وتمطت لأسفار ، وإنقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحري ، خاصة وأن عرب البحيرة أعمالوا السلب والنهب في هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن في فرع رشيد .

وفي أثناء ذلك الوقت كان بعض الأمراء يخرجون بخيائهم إلى البر الغربي ، ثم يعودون من جديد ، وكأنهم يرغبون في إيهام الناس بأنهم يستعدون للزحف . ولا شك في أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك الذي كان يهدف إليه . في القاهرة . ومع مرور الأيام ضاقت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبيتهم ، ودخلوا المدينة . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسرى بأن الأمراء القبلين قد هجموا على المتاريس ، فذهب الأمراء من القاهرة . ويحدثوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاسل المدافعين ، ورغبتهم في البقاء في القاهرة . في الوقت الذي وصلت فيه طلائع قوات الأمراء القبلين إلى طرة ، وإلى مشارف الجيزة .

وفي يوم الأربعاء السادس عشر [ من شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢ هـ . ] (٢) عقد الباشا الديوان بقصر العيني ، وجمع به سائر الأمراء وضباط الأوجاقات

(١) الجبرتي ج : ٢ - ص ١٥٨ .

(٢) بقبائل ١٧ من سبتمبر سنة ١٢٨٨ .

والمشايع ، نتيجة لحضور سفير بمكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين عادت بنياً الحملة العثمانية على مصر ، قد أرسلت رسالة إلى أمراء المماليك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضنتهم فيها على تحصيلين الثغر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، فحضر القنصل إلى القاهرة ، واجتمع بهؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم في الأمر ، ولكنهم أهملوه وعاد دون أن يحصل على رد وبعد مجيء حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلي ، بحثوا عن هذا القنصل ، وانصلوا به ، ولكنهم إنزلهوا أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترغب في أن ترسل جنوداً لتجديتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكتب أمراء المماليك ، عن طريق هذا السفير . فأعلموا الباشا بذلك سرا ، وأرسلوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقان خرج إليه لإسماعيل بيك في تطريذة كأن لم يشعربه أحد ، وأعد له منزلاً ببورلاق ، وحضر به ليلاً ، وأنزله بذلك القنصاق ، ثم اجتمع به صحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك ، وقرأوا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا ، وطلبوا ذلك الالجي (١) عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العيني ، وأرسل الباشا في تلك الليلة التناييه لحضور الدبوان في صبحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت في المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها خطاباً إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع ابن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقع الغبن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضاً ، ثم لا يبق على من يبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب ، فإنه لا يضيع قدمه في قطر إلا ويعمه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل بلادكم

---

(١) معناها السفير .

من العثمانية ، وادفعوا بشديرتنا (١) ، وإختاروا لكم رؤساء منكم ، وحصنوا ثغوركم ، وإمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه في شيء ، فحين نكفيكم مؤونته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشامية ، كما كانت في السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم كذا وكذا مراكباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما تطالبون ، وزيادة على ما تظنون . فلما قرئ ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، في ذات اليوم صحبة مكاتبه من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالجى في مكان بالقطعة مكرماً ، (٢) .

وقد إستمر إسماعيل بك في بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من القلعة إلى الجبل ، وأخرج إليها الذخائر والمؤن . ولم يحاول الماليك القبليين الهجوم على هذه التحصينات ، بل نجد على العكس من ذلك أن بعض الجنود المشايخ قد حاولوا الهجوم على مواقع الماليك القبليين ، وهجموا عليها بالسفن ؛ ولكن الماليك استخدموا المدفعية التي نصبوها فوق الجبال ، لرد هذه الهجمة . ورس باشا القاهرة حملة جديدة ضد الماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال مدة يومين . وإستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة في الموقف العسكري ؛ وإن كان إسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، في تقرير الغرامات ، والتبرعات الإجبارية ، على البلاد والقرى .

(١) معناها العلم .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٦٤ — وقتل هذا السفير بعد ذلك في القاهرة ، حين سبب الحكومة العثمانية إرساله إليها .

مختصر : DEHRAIN, Henri : L'Egypte Turque. p. 195.  
[ Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne. ] .

ولاستمرت المراسلات بين الأمراء القبليين وبين والى فى القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص فى ترك الاقليم الواقع جنوبى أسبوطه ، على البحرين الشرقى والغربى ، للأمراء القبليين ، لولا أن استدعت الدولة عابدى باشا وعينت إسماعيل ، كمنخلد حسن باشا ، مكانه فى الولاية ؛ فتسدرع الأمراء القبليون بذلك ، وبتهخير من إتفقوا معه ، لكنى يواصلوا موقفهم العدائى من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشايخ والقضاة ، الذين وافقوا على الاستمرار فى محاربتهم . ولا شك فى أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للحملة ، من الاستمرار فى مصادرة أموال المماليك الفارين ، والإستمرار فى فرض الفردة على الأهالى . ونشطت الحكومة فى جمع الأموال . باقى الحلوان ... ثم المسال الشستوى ، ثم الضبقي ؛ وفى أثناء ذلك المطالبة بالفرد المتوالية المقررة على البسلاد من المملزمين . . ووجه إسماعيل بك « على الناس قباج الرسل والمعينين من الدراجين والدلاة وعسكر القاىونجية ، فيدهمون الإنسان ، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة . الخسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة ، فيشاغلهم ويلاطفهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة ، فيعدهم على وقت آخر ، فيسمعونه قبيح القول ويشغلون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء » (١) . وأخذ الكشاف يزدون من نشاطهم ، ويتعسفون مع المسافرين القادمين من الوجه القبلى أو القادمين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت سمعة مصطفي كاشف ، الم رابط فى طره . فى هذا الميدان « فان وجد بالسفينة شيئاً [ حاجات الأمراء القبليين ] نهب ما فيها من مال المسافرين والمتسبين ، وأخذة عن آخره ، وقبض عليهم وعلى

الريس ، وحبسهم وبكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يجد شيئاً فيه شبهة ، أخذ من السفينة ما اختاره وحجزهم ، فلا يطلقهم إلا بما يأخذه منهم<sup>(١)</sup> . وكان هذا الوضع يجبر الأهالي على مصانعتهم ، إتقاء لشره ، وحفظاً لما لهم وأمتعتهم . فكان من يرغب في السفر إلى الصعيد ، يتقدم إليه بالسوايط ، ويصالحه بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتي من الصعيد فكان يرسل إليه ريس السفينة ، لكي يصالحه كذلك ، ويدفع المعلوم . ولا شك في أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى إستخدامها بسهولة لكي يتصل الأمراء القبليين بأعوانهم في القاهرة . ولم تعد هذه المتاريس ، ونقط المراقبة ، تسكني لما أنشئت من أجله .

ولقد إستخدم إسماعيل بك أعداداً كثيرة من العساكر ، من البلقان ، وأسكنهم في الجزيرة ، وفي بولاق . وفي مصر القديمة . وساعدته الأموال التي جمعها في الإتفاق عليهم . وأفاد كذلك من هذه الأموال في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالبية في ثمنها ، وملمة للنظر ، حتى في إستانبول .

ومع تشدد إسماعيل بك مع الأمراء القبليين في دفع باقي ما عليهم من أموال ، إشرطوا عليه إعادة السفن الأولى ، التي أرسلوها بالغلال له ، قبل أن يرسلوا الباقى ، وأصرروا على أنهم لم ينقضوا العهد الذي كانوا قد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في سنة ١٧٩٩ ، ومات به ما لا يحصى من الأطفال والشباب ، والجواري والعبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير في المشهد الواحد الخمسة والسنة والعشرة ، وإزدحموا على إلخوانيت في طلب العدد والمفسلين والخائين .

---

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ١٨٠ .



ويقف في إنتظار المغسل أو المغسلة الخمسة والعشرة ويتضاربون على ذلك . ولم يبق للناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تجسد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو معزياً ، أو مشيعاً ، أو راجعاً من صلاة جنازة أو دفن ، أو مشغولاً في تجهين ميت ، أو باكياً على نفسه موهوما . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد والمصليات ، ولا يصلى إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . وندر جداً من يشتكى ولا يموت ، وندر أيضاً ظهور الطعن ولم يكن بمحمى ، بل يكون الإنسان جالساً ، فيرتعش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا مغلطاً ، أو يموت من نهاره أو ثاقى يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات في جمعة واحدة<sup>(١)</sup> .

والهم هو أن إسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل من حسن بك الجسداوى ، وعلى بك الدفتردار ، ثم إتفقوا على تأمير عثمان بك طبل ، تابع لإسماعيل بك ، على مشيخة البلد ، وأظهروا التوبة ، والرغبة في إبطال المظالم ، ومنع زيادة المسكوس . وكان لإسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم . وأوصاه بضرورة اليقظة ، خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان فى وسع من يملكها أن يحتفظ بها . ولكن أن هذا التغيير فى القيادة المملوكية كان سبباً كافياً لى يتحرك الامراء القبليين من جديد ويستعدون لدخول القاهرة .

#### ع — عودة إبراهيم بك ومراد بك الى القاهرة : —

ما أن إنتشر نبأ وفاة إسماعيل بك ، حتى جاءت الأخبار بتقديم مراد بك ، من أسبوط إلى المنيا ، وانتشر بقية الامراء فى المقدمة ، ووصلوا إلى العياط . أما إبراهيم بك فانه قد ظل باقياً فى منفلوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يهدد المالك الموجودين فى القاهرة ، فعملوا على الاستعداد عند طره ، وفى الجيزة ،

(١) الجبرتى : ج ٢ ص ١٩١ .

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد للحفر .  
وجاءت المراسلات من الأمراء القبليين ، يحملها السيد عمر أفندي مكرم :  
« إننا في السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الأمور السالفة ، فأبى  
المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شيء نصيب ، والأمور مرهونة  
بأوقاتها . والآن إشتقنا إلى عيالنا وأوطاننا ، وقد طالعت علينا الغربة ، وعزها  
على الحضور إلى مصر على وجه الصلح ، ويبدنا أيضاً مرسوم من مولانا  
السلطان ، وصل إلينا صحبة عبد الرحمن بك ، بالعفو والرضا ، والماضى لا يعاد ،  
ونحن أولاد اليوم ، وأسماؤنا المشايخ يضمنون غائلتنا ، (١) . وكان في وسع  
المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصورياً بين المماليك وبعضهم ؛ أما إذا  
كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فإن الحكمة فيه تعود إلى الوالى ، منهذب  
السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الأمراء القبليين طلب لدخول  
القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ،  
إذ أن السلطان هو الذى أمر بإخراجهم منها .

ومضى الإستعداد فى القاهرة على قدم وساق ، ولكن فى جو من التكاسل  
فى نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طره للتفتيش على المتاريس ، وحشدوا كل  
الإمكانات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجيزة ، وأبواب  
القاهرة . وصرعان مظهر أن المماليك القبليين قد وصلوا إلى حلوان . وخشيت  
سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية إلتفاف من خلف الجبل ، ولكنهم ضربوا  
خيأهم فى حلوان ، فى مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات فى القاهرة أن تأخذ  
المشايخ معها إلى جهة طره ، حتى تظهر أمام الأهالى أن المشايخ كانوا معها . ونادوا  
بذلك فى الشوارع . وحضر الشيخ العروسى إلى بيت الشيخ البكرى ، وعملوا

هناك جمعية ، وخرج الأغا من هناك يفادى في الناس ، ووقع المهرج والمرج ، وأصبح يوم الخميس فلم يخرج أحد من الناس .... وبقي الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس في بهتة . والأمراء متخيلون من بعضهم البعض ، وكل من على بك الدفردار رحمن بك الجداوى ، يسمى الظن بالآخر ، (١) .

وفي أثناء الليل تحول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية العادلية وفي ضحى اليوم التالي ، كانوا واقفين على الخيول ، فلم يشعروا إلا والأمراء القباالى نازلون من الجبل بضيولهم ورجالهم ، (٢) ولسكنهم كانوا في غاية الإجهاد ، وواجهتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالجملة الى القاهرة . وسمح هذا للأمراء القبليين بالراحة . وفي أثناء ذلك الوقت بدأت مجموعات من المماليك المقيمين في القاهرة تخرج إلى ساداتها القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمراء القبليين في دخول القاهرة ، وتبعهم الجمال تحمل أمتهتهم . وكان أكثرهم الملبسون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم؛ الوقت الذى صعد فيه الباشا مع بعض الأمراء الى القلعة . وصدرت الاوامر الى طائفة القلاويضية والارنؤود والشوام بالاستعداد للسفر . ثم صعد الأمراء الى القاهرة ، وقابلوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استتب الأمر للأمراء القبليين في القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطانى بالعفو والرضا عن هؤلاء الأمراء ، ف عقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، احتفلت القاهرة ، وأحكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفي الوقت الذى كان فيه أمراء المماليك فرحين بعودة سطوتهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تجتاز فترة من الشدة ، والغلاء ، وتنازع المظالم ، وخراب

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ١٩٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٦ — نفس الصفحة .

البلاء ، وشتات أهلها ، وإنتشارهم بالمدينة ، حتى ملؤا الأسواق والأزقة ، رجالاً  
ولساء وأطفالاً ، يكون ويصيرون ليلاً ونهاراً من الجوع ، وبؤس من الناس  
من يوم جمعة كثيرة من الجوع ، (١) وكان النيل قد جاء منخفضاً ، فزاد كرب  
الأمال ، واختفت الفلال من السواحل ، وارتفعت أسعارها عما كانت عليه .  
وآل الأمر إلى أن صار الناس يفتشون عن الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس  
شغل ولا حكاية ولا سر بالليل والنهار ، في مجالس الإعيان وغيرهم ، إلا مذاكرة  
القمح والبول ونحو ذلك . وشتت النفوس ، واحتجب المساكين ، وكثر الصياح  
والعويل ، ليلاً ونهاراً ، فلانكاذتقع الأرجل إلى أعلى خلائق مطروحين بالآزمة ، (٢)  
وأكلت الدودة البرسيم ، وكذلك الغلة ؛ فحاول أصحاب المقدرة أن يعمدوا إلى  
بعض قطع من الأرض ، وسقوها بالسواقي والشواذيف ، وفرضت فيها  
الحدود كالأشجار ، وأما الباقى من الغلة التي كانت في السواقي والأزقة  
والجلاء . (٣)

فكانت هذه الحالة من الجوع والفتنة ، فأتى أمير المؤمنين عليه السلام ، فأتاه  
بعض من أهل المدينة ، فحدثوه بحالهم ، فأتاهم أمير المؤمنين عليه السلام ،  
فأمرهم بالسلطة .

وجاء موسم الحج ، وتأخرت عودة الحجاج ، فبدأت الحاجة إلى  
المعبرين بعاقله الحج من سائر النواحي ، عند مغاير شعيب ، ؛ وأنهم قد نهبوا  
الحجاج ، وحطموا الحمل ، وأحرقوه ، وقتلوا عدداً كبيراً من الحجاج ومن  
المغاربة ، وأخذوا أمتعتهم ودوابهم ، ونهبوا كل ما كان معهم . وجرح أمير الحج ،

(١) الجبتي : ج ٢ — ص ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٣) د د د د — ص ٢٣٩ .

وأصابته ثلاث رصاصات ، وإختفى لمدة أيام ، ثم أحضره ، بدون ملابس ،  
وفى أسوأ حال . وأخذوا النساء بأحماهن ، والذي تبقى منهم أدخلوه إلى قلعه العقبة ،  
وتركهم المهجان بها من غير ماء ولا زاد . (١)

ولاستقر الرأى على خروج لثنين من بسكوات الماليك بسرعة لمواجهة هذا  
الموقف ، وخطف أتباعهم فى ذلك اليوم ماصادفوه من الجمال والبغال والحمير  
وقرب السقائين التى تنقل الماء من الخليج . ونهبوا الخبز من الطوابين والنخاز ،  
والسكك والعيش من الباعة . وفى يوم خروجهم وصل جماعة من الحجاج ، ودخلوا  
فى أسوأ حال من العرى والجوع والتعب . (٢)

وهكذا استمرت المصائب تنزل بالبلاد ، الواحدة بعد الأخرى ، وظل  
الأمراء مشغولين بجهورهم ، وتابعي مظالمهم . وكانوا لا يفكرون إلا فى أنفسهم .  
ففى هذا الوقت الذى إنتشرت فيه المجاعة ، وضافت أيدى المصريين ، عمل مراد  
بك على تشييد مسكنه فى الجزيرة ، وزاد فى عمارته ، حتى يلىق بأمر من الأمراء .  
ولم يستفى مراد بك بذلك ، بل أنه استولى على غالب بلاد الجزيرة ، بعضها  
بالتن القليل ، وبعضها غصبا . وبعضها معاوضة (٣) . وتشبه به صالح أفا ،  
وبنى لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريباً من مراد بك .  
ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن  
الشيوخ خاصة ، بدأت فى الارتفاع فى ذلك الوقت ، محتجة على الظلم ، ومحتجة  
على الإستبداد .

وكانت للشيخ الشرقاوى حصة فى إحدى قرى بلبيس بالشرقية ، وجاء إليه

---

(١) الجهرى : ج ٢ — ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع — نفس الجزء : نفس الصفحة .

(٣) (٢) — — — — — ص ٢٥٧ .

أهلها ، وإشتكوا له من محمد بك الألفى ، ومن أن أتباعه قد حضروا إليهم وطلبهم ، وطلبوا منهم مالا طاعة لهم به ، وجاءوا إليه مستغيثين . فزاد حتى الشيخ ، وذهب إلى الجامع الأزهر ، وجمع المشايخ ، وأقفلوا أبواب الجامع ، بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبراهيم بك ، وعدم تحرهما . ثم كرر نفس الشيء في اليوم التالي ، وأقفل الشيوخ الجامع ، وأمروا الناس بغلق الأسواق والمحافيت ، ثم ركبوا في ثمان يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم ، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات . <sup>(١)</sup> وزاد ازدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل إبراهيم بك يراهم . وعلم باجتماعهم ، فأرسل القيم أيوب بك الدفردار ، الذي سلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتها وأحدثتها . فقال : لا يمكن الإجابة إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات ؛ فقليل له هذا ليس بعنو عند الله ولا عند الناس ، وما تباغت على الإكثار من النفقات وشراء المالك ، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [ ؟ ] فقال : حتى أبلغ ، ولا تصرف ، ولم يعد لهم بجواب . <sup>(٢)</sup>

ولقد انفض المجلس ، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . وعهد إبراهيم بك إلى المشايخ وأخذ يعضد ، ويذكر لهم أنه متضامن معهم ، وأنه لا يوافق على هذه الأمور ؛ وأرسل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك .

فاضطر مراد بك إلى أن يتصل بهم ، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع ما طلبوه ،

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — نفس الصفحة .

فيا هذا شيئين ؛ هما ديوان بولاق ، وطلب المنكسر من الجامعة ؛ « وبطل  
ماعد ذلك من الحوادث والظلم ، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا ، (١)  
وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، لاختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه في الجيزة ،  
وأحسن إستقبالهم ، وطلب لإيهم السعى في الصلح على أساس مذكر . وعادوا  
من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع بالأمراء هناك ،  
ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالى بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ  
رضوان كتنخدا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات ، والسيد النقيب ،  
والشيخ الشرقاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأسير . وذهب هؤلاء المشايخ ،  
وطلبوا إلى السادة أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ،  
وطال الحديث . وذكروا أنهم قد « تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء  
عليهم » . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن  
يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق « ويبطلوا رفع  
المظالم الحديثة ، والكشوفيات والتنازير والمكوس ، ماعد ديوان بولاق ؛ وأن  
يكفوا أتباعهم عن إمتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ،  
والحوادث المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس سيرة حسنة . » (٢). وكتب  
القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها إلى  
مراد بك فحتم عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة  
تحدد من سيطرتهم وإستغلالهم للبلاد . ولاشك في أن وصول العلماء إلى

(١) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات الماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء ، ولتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغير في علاقات القوى الموجودة في مصر بيمتها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخي أن يلاحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتي أن الفتنة قد انجذبت ، أو انتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مرسوم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المسكوس بطالة من مملكة الديار المصرية . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بعد ذلك الإعتصام الذي قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك في أن أهالي القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الاسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات الماليك أن يبقوا بدون إستنزاف الاموال من الاهالي ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان في وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم ينص شهر واحد على توقيع الماليك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكي يتمكن من وقف الماليك عند حدهم .



## الفصل الخامس عشر

### بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وفسخت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفى جو يميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبحركات سريعة ، وببشر بمحدث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشروعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بمحدث تغييرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه الحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الاجتماعى الموجود فى ذلك العصر ، والذى سيمطى نتائجه بلاشك فى البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لمحدث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتىها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الإقتصادية ، بدأ ظهور التغير فى الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

#### ١ - ضعف السلطة :-

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابهة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاة ، وبين كل من الممالك وضباط الالوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ، عن طريق الديوان ، في حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الالوجاقات وبعضها ، وكذلك بين مجموعات الممالك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما اتصال بعض هذه القوى بالولاة ، لكي تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح من المعسكر الثاني ؛ فنجسد أن بعض رجال الالوجاقات ، في صراعهم مع رجال الالوجاقات الأخرى ، يضمرون إلى جانبهم بعض قيادات الممالك ؛ كما نجد أن بعض بيوت الممالك ، في صراعها مع بعضها ، تحاول أن تسكسب بعض قادة الالوجاقات . ولاشك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها . وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدهم بها قوة الالوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب تحرم الممالك كذلك من الحصول على العناصر الشابة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من إشتراك فيها ، سواء من الولاة ، أو من رجال الالوجاقات ، أو من الممالك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة في مصر ، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجئ ، أو سريع ، إذ أنه امتد طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي إشتراك في السلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشارك معها في السلطة . وإستمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن

استمرار الإصلاحات ، وإستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإنهك والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة في مصر وبعضها ، وحارلت بعض هذه الفرق ، أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على إمتيازات وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى في وجه الوالي ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضباط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالي ، وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغان الإنكشارية قائم مقام الوالي المعزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم ، والحصول على نفس إمتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالي ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الإنكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستعانة أحد الجانبين بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١٠ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجاء - الذي إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك في أن اشتراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم في البلاد ، تلك الخطوة التي ستزاد على مرور الأيام ، في أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يجبر قادة الأوجاقات ، أو زعماء المماليك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة ضاربة ، يمكنها ترجيح إحدى الكفتين على الكفة الأخرى ، ولكن سرعان ما تتحول بعد ذلك إلى عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تبهر بكل ما تراه في القاهرة . ولم

يسكن رجال الاوجاقات ، أو قادة الممالك ، يتقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الاوجاقات على أن يضمّنوا لأنفسهم حلفاء من بين الممالك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة الممالك وتفوذهم ، في نفس الوقت الذي يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فملينا الآنفسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين . التفاهم ، والتراضى ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، وقضاة الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يريد من كلبة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض المرات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما يجره الفوضى والمحارك على التجارة والاسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تسببه من فرض أصحاب السلطة الفرامات والإتاوات على الأهالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف الممالك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات

المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض الفترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ، كما حدث بين جركس بك وإسماعيل بك ، في سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الألف . ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ، وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البسكوات من القاهرة ، مهزوما ، أوفارا من وجهه خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، ومحاولة ينهب ماخرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة في القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل منهما ضد الأخرى ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها . ومن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى «تتعادل» مع بعضها ؛ أي بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركاتها ، وتعدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو مهيئا أمام المماليك ، لكي يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات الممالك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تسعين ببعض الاوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، واسكنه أصبح في وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الامراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وبسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين الممالك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالي ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وحمل على القضاء على منافسيه من الممالك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة للسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إ انتهاء ذلك التوازن الذي كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . وبمعنى آخر نصل إلى ضعف سلطة الولاة ، و ضعف سلطة الاوجاقات ، وفي صالح سلطة الممالك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هي المساعدة على ظهور مصر في شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكري والمالي والإداري في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوي ، يتمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامي لاضطراب خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجي ، مع قوة الماطفة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التي كان من المفروض أن تسليح بها لكي تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم استمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويلة ؟  
لا شك في أن ما بقى للدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة  
للإمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلي عن المعركة ، أو التخلي عن  
ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد  
الحجاز والأراضي المقدسة ، كما حدث في عهد علي بك الكبير . وكان يهدد أيضا  
تقييم صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدي  
إلى السماح مثلا لسفن الاجانب بالدخول في البحر الاحمر ، وبشك كل قدي ينتهى  
بمرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الاسكندرية ، بدلا من  
مرورها من الخليج العربى عبر العراق إلى الموانئ السورية ، أو مرورها برىاً  
من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الامر الذى سيقتج عنه مرور هذه الموارد  
المالية ، أو جزء منها ، من أيدي الدولة العثمانية ، إلى أيدي أمراء مصر الجدد .  
هكذا علاوة على أن انفراد المماليك بالسلطة في مصر كان سيحرم الدولة  
العثمانية من جزيرة مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو الصرة ، التى كانت ترسل  
إلى الحجاز ، في كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، في عهد ابراهيم بك ومراد بك ،  
تدل على سير الدولة في هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة لضعف البسكوات  
المماليك في مصر ، وزيادة إنباك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية . دون أن  
تصل من ورائها الى نتيجة حاسمة .

حقيقة أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات فى مصر فى ذلك  
الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الأفل اقتصاديا ، على مجموع  
المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار فى تجهيز الحملات والتجريدات ، اللازمة  
لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادى كان يعوضه من

ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التي تمتعت بالسلطة في مصر ، وبشكل يقلل العبء ، ولوسياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الالهالى ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية ، مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصغوف ، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الالهالى وتمتكتهم ، وسط هذه الفوضى التي ضربت أطباها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكي تضج بالشكوى ، وتحاول وقف المطام . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

## ٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :-

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي مجموعات « طيلية » تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأى نصيب في الإنتاج . وينطبق هذا على الوالى ورجاله ، وكذلك على الصناديق والكشاف وكل المالك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوقاف ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة استغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تتمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة في مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبضود أخرى للإتفاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصرى في الريف ، وكاهل أصحاب الحرف في المدن .

ومع إنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالنواحي الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعهم في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، في الوقت الذى كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة في البلاد .



ولأننا في المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجيء الفيضان منخفضا ، كما شهد تعدد انتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير مستوئين عن انخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ، ووضعيتهم في مصر ، جعلتهم يطالبون الفلاح بتقديم نفس الإلتزام في سنوات القحط ، كما لو كانت هي سنوات رخاء . أما بالنسبة لانتشار الأوبئة ، فما لاشك فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ، بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التي كانت تترك القتل ، كانت تساعد على زيادة انتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط ، والأوبئة ، ساعدت الفوضى واختلال الأمن على انتشار الأمراض ، والأسواق ، وبشكل جعل الأهالي مهددين في قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى رديف أسبغ عاصده أبعد من سوابج الحمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب التي كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن الزراعة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن للتجارة أن تروج إلا في ظل الأمن والاستقرار . وأجبر هذا الوضع المصريين على أن يرضوا بالقليل . وكانوا بطبعهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة من المراحل جعلت من القناعة غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثاني من عجب الآثار ، الجيوتي بأنه يعطينا صورة واضحة لسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر في النصف الثاني من الثامن عشر ، أي في الفترة التالية لحكم على بك الكبير . فذكر لنا في أحداثه أن مصر في سنة ١١٩٨ الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ، أن أيامه كلها كانت دحنا وغلاء . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه السنة السابقة لها ، وفي الشدة والغلاء ، وقصور النيل . وورد في الجزء الثاني من هذه

الأرضاء وبين الفتن المستمرة ، والمنايا التي كانت في الأندلس يرثونها في البلاد ، من المصادرات المستمرة ، وإنتشار أعباءهم لجميع الأموال من القري والبلدان وأجبارهم الأهالي على دفع الإتاوات والفردة ، ويقول أن هذه العداية قد باءت إلى حد أنهم قد أهلكوا الملايين ، وضاق ذرعهم ، وإشتد كرههم ، وطفشوا من البلاد ، وإذا نحن الإلهاء قد وجدوا صعوبات في جمع ما يلزمهم من الأموال من الأهالي ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ، أو الإتاوة ، من الأهالي . وكانت حاية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الأهالي ، وثقيلة حتى بالنسبة لمقدرة « المستأجرين » من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم ودورهم . وكان رجال السلطنة يتجهون كل من ديشم فيه رائحة الغنى ، وكانوا يزجون به في السجن ، وبطالوت بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك إلى خراب الأقليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وإنتشار الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يسيحون من الجوع ، ويأكلون ما يجدونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئا يكسبه ، ويصل الحال ، كما يروى لنا الجبرتي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد مات الكثير من الفقراء بالأمم . وظل هذا الظلم مستمرا . وكانت الدراهم قليلة في أيدي الناس ، فقل الاهتمام لإلّا فيما يؤكل ، وإقتصر حديث الناس على ذكر الماء كل والقمح والسمن . ودعنا مصلحة الأهالي تماما نتيجة لموقف رجال السلطنة من بعضهم ، ومن غبنهم للمصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الأهالي والتجار على أنها سلفة ، يردونها لآلهم

(١) راجع صفحة ٢٨٠ — ٢٨١ . والجبرتي : ج ٢ : ص ٨٣ — ٨٤ .

بعد وقت معين . واماكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم . واستتبع هذه العملية القيام بالتفتيش لإخراج الخبايا من البيوت . ويجد أن حسن باشا قد إلتجأ إلى عملية بيع جوارى ومحظيات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولاشك في أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء أكانوا من المماليك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة . وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامه الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يحل دبيع الأحرار وأمهات الأولاد . وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الشراعية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للمشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، وإقول الحق ، حتى وإن كره الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، تعصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة لانتشار المظالم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقاليدهم تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تعدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإهالى إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد ضجوا من هذه العملية ، وتطلبوا

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها لباشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهالي لم يعودوا سلبين متواكبين ، بل أخذوا يتذمرون ، ويشكون ، ويطالبون بوقف المظالم . وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر ، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر . وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية ، إذ أن هذا الخط هو خط الإنفلاق ، إن لم يكن هو خط الثورة .

### ٣ - برابرة تحريك القيادات الوطنية :-

تكانفت عوامل ضعف السلطة ، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية ، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين . وظهر أمام المصريين أن هذه الممارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم ، وبين البكوات المماليك وبعضهم ، كانت ممارك شخصية ، تستهدف الوصول إلى السلطة ، وتحاول استغلال المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه ، لتدعيم حركاتها وانقلاباتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات . وظهرت هذه القيادات ، وقت انتصاراتها ، وكذلك وقت هزائمها ، على أنها ضعيفة ، مادامت تلتجئ إلى المصري ، بصفته بمول لها . وظهرت كذلك ضعيفة ، حين انحرفت عن العرف والتقاليد ، وعملت على إستحداث المظالم ، وإستحداث الضرائب ، والفرد ، والاتاوات ؛ إذا أنها بدت عاجزة عن الاستمرار في السلطة مالم يمولها المصريون ، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق استبدادية تعسفية .

ومع زيادة المظالم ، انحرف الحكم وأصحاب السلطة ، وبشكل أظهر إفتئاتهم على ميادين تدخل في إختصاص الشريعة ، وتمس بالتألى أساس الإسلام . ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا ، القائد العام للبحرية العثمانية ، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك . وكان هذا الجمل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها

منار الأزهر ، كافية لسقوط هيبة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها ، وهكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء . وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة ، لمن هم في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين . ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر توفى إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل التفتقر عنه . ولاشك في أن اتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة . وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد . وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، ولإزدياد سرعة تحركها . مع سرعة تحرك البهوات الماليك ، ورجال السلطة ، وسرعتهم في ارتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التي كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا ، ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان . وذكر له أن الحال قد ضاقت بالناس ، وأن أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل . وأن ثمن قرية الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة ، ثم لانتقد طريقته في بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره ، وفي الجيزة ، رغم أن طبيعة الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الانفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يثقون حتى في مقدرة المماليك في الميدان الذي تخصصوا فيه . وهو ميدان الحرب .  
ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندي الخبوتى أمام إسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شيء تبقى عندنا حتى نصرفه . وقد صرنا كلنا شحاتين ... » <sup>(١)</sup> . إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ لانتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء المماليك ، وكانت هذه الانتفاضة بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكنلت جماعير الشعب للوقوف بها في وجه المماليك . وبعد أن استغاث بعض أهالى قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى ، من ظلم رجال محمد بك الألفى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقبلوا أبواب الجامع ، وأمروا الناس بغلق لأسواق والخرائب ، وتوجهوا ، ووراهم د خلق كثير من العامة ، إلى البيت الشيخ السادات وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل لإيهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال الحوادث والمكوسات ، <sup>(٢)</sup> التى ابتدعها المماليك واستحدثوها . وإذا كان إبراهيم بك قد تعامل باحتياجهم الى هذه الاموال حتى لانضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المنظرهين قد ردوا عليه متسائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٥٨ .

النفقات وشراء الماليك ، والامير يكون أميراً بالإعطاء ، لا بالأخذ ؟  
ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، إذ أن المشايخ قد عادوا الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الاطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام . وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق ما يرغبون . ولم يكن الاختيار سهلاً أمام الماليك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير في لإقتحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام قوة الماليك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حراهم . وسمى البكوات الماليك أنفسهم لمصالحه المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا في ملاطفة العلماء ؛ وأنهم لانسوا منهم السعي في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها المتحكين فيها ، أنهم قد تابوا ورجعوا ولانزمو بما شرطه العلماء عليهم <sup>(١)</sup> ، كما تعهدوا برفع المظالم الحديثة ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكتف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حائراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن يسيروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة ، وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجة ، وبهوية الشرع ، وبتأييد الجماهير . ولانعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء نشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض ؛ بل لأنهم قد شمروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم

---

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٠٩ .

بعلمهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والنظرة ، أكبر دعامة لهم على إتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسييتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جمهرة عظيمة ، وتلف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنهما الجبرتي أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم سادتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « مملكة الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنة نتيجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم استمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الفقر ؛ واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة ، إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحررها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإنجاء بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟



#### ٤ - الأطماع الأجنبيّة وازدياد أهميّة طريق الهند:-

كان لزيادة ضغط العامل الاقتصادي، ومحاولة التجارة الأوروبية أن تصل إلى الهند بطريق قصير، سبباً في تفكير بعض الأوروبيين في ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط، والبحر الأحمر، أي طريق الشرق الأوسط ومصر، من جديد، للإتصال بالشرق الأقصى. وحدثت في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف، ومن جانب القوى الأوروبية ذات المصلحة. أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها، فإنه قد استخدم كذلك كوسيلة للضغط، ولتخفيف العقوبات، والوصول إلى تهيئة الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف. وكانت الفرد والإتاوات التي يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم، ولسفراء دولهم في استانبول، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم، طالبين التدخل، لحمايتهم من هذه المظالم. ولاشك في أن هذا التدخل كان إضافة للسلطة الموجودة في مصر، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعي والسياسي، الذي يتمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها.

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب، وكانت أكثر عدداً، ولها قنصل يتحدث باسمها. ولكن لإنجلترا حصلت على براءة من الباب العالي، في سنة ١٦٩٨، بتعيين قنصل لها في مصر. ونص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التي يستوردها تجارها المقيمون في مصر عن ٣ ٪، أي على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التي كان يتمتع بها الفرنسيون. وأصبحت للقنصل الإنجليزي في القاهرة، في أثناء القرن الثامن عشر، نفس المكانة التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي من قبل. وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية. وكان هناك تجار

آخرون من "بنسقية" وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية  
"فصل" "فرنسي" أو الفصل الانجليزي ، نتيجة لعدم وجود فصل لهم بشكل  
منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين الفصلين .

وزاد لفتات الانجليز إلى مصر ، لايصفها سوقا للبضائع الانجليزية ، ولكن  
اصفها بمرآ يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الاخير من القرن الثامن عشر .  
وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة ازدهار عملية  
استغلال إنجلترا للهند ، وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها  
في مصر ، وبصفها مفرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة  
الاسكتلندي جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد  
بالمساح لتجار الانجليز بأن يصلوا بسلامهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت  
الملاحه مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في  
"الإفتاح" ، في وجه الانجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيستنجس  
في سنة ١٧٧٥ مع أبي الذهب ، وكانت شروطها في صالح التجارة الانجليزية .  
واعتقد جورج بلدوين أن إنجلترا ستتصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه  
الفكرة اخففت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك  
تذيذ انفاقية وارن هيستنجس مع سيدهم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على  
رفض المساح للسفن الاجنبية المسيحية بالوصول في البحر الاحمر إلى شمال جدة .  
ولقد عينت إنجلترا جورج بلدوين فمصلها في مصر ، وكان قد أصرف سنة ١٧٨٦  
على أهمية هذا الطريق بالنسبة لانجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح في هذا السبيل ،  
ولم يتمكن من إقناع سفير إنجلترا في استانبول ، أو من إقناع حكومة لندن .  
بأهمية التدخل في الامر . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماريشال دي كاستري ،  
يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية . وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط في أن يعقد في سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأول مع مراد بك، ويتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثاني مع ملتزم البحار؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد، الذي تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس. والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديدة وتزايد ظهورها، وكانت تتمثل في مرور بعض الضباط والموظفين والتجار، وكذلك طرود البريد والسلع، عبر مصر في تلك الفترة، ونفكير الأوروبيين في ضرورة تأمين وضمان استمرار مثل هذه العملية النامية. وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديدة، خارجية، تزيد الضغط على مصر. وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية، التي قامت بنشاط سياسي، كانت هناك مشروعات أوربية حربية، أي استراتيجية، محددة تهدف للسيطرة على مصر، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى.

ومنذ عهد لوى الرابع عشر، كان ليبنيتز Libnitz قد شرح، منذ سنة ١٦٧١، فكرة تعاون ملك فرنسا مع الامبراطور لمحاربة الدولة العثمانية، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر، في هذه الحرب التي إدعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال، وفي مقابل توجيه مجهودات لوى الرابع عشر بعيداً عن الحدود الغربية للأقاليم الإسلامية. ولكن الوزير الفرنسي علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى » (١). وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت، في فترات مختلفة، صوب مصر، لا لإحلالها بقوات عسكرية، ولكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها،

---

(١) أنظر : —

بين الاسكندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي بسير السفن الفرنسية في البحر الاحمر ، وعلى وعد منه بحماية قوافل التجارة التي تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الاحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي . والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية . بدت لدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والانحيار . ووجد الدوق دي شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا . أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذي تفيد فيه فرنسا من الموقف . وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند ، في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تثرل كونت دى سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسي في استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، في هذا الربع الاخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجته على أساسين : خصوبة أرض مصر ؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دي توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية .

الذى كان سيؤدى إلى نشأة فلاة كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها في ذلك الوقت . وان كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بحىء حكومة الإدارة الى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية الى اتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين في مصر لحكومة الثورة في فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تحدّد الرسوم على السلع بقيمة ٣ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات المماليك للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى تحلو لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتبثيت دعائم القانون ، والقضاء على الطغيان فى ذلك الوقت . فهل كانت ترضى بأن يلقي مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فعينته حكومة بلاده قنصلاً عاماً لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد لإدارة إبراهيم بك ومراد بك ، وإستقبلوه إستقبالا فخماً ، وخلعوا عليه الخلع . ولكن سرعان ما عاد سادة مصر إلى ظلمهم وتمسكهم مع التجار الأجانب ، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلعتهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوروبا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

نصر هذا الحل الأخير ، وكتب إلى مثل الجمهورية الفرنسية في استانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لمؤلاء الافراد ؛ وأغراه بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي سيعود إلى فرنسا بفدائها على تنفيذ هذه اللحظة وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فمصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الإقتراحات ؛ وكانت هذه هي أولى الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أفلح فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة للصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، لكي تؤدي إلى قلة الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تسكن بدايه لتطور إجتماعي واضح في مصر .

# الْحَبْأُ إِلْبُجْ

الحملة الفرنسية على مصر





## الفصل السادس عشر

### الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بمحافظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هن المجتمع المصري ، أو الوطني ، نتيجة لرؤيته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب ، وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تعتبر جزءا لا يتجزأ من تاريخ مصر القومي ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التي قامت بها فرنسا في العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها في عهد الثورة الفرنسية ، أى عند نهاية القرن الثامن عشر .

#### ١ - مبرور الحملة والاسهامات :-

كان لإنشاء حكومة الادارة في فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل الدفاع عن فرنسا واتخاذ قرار في المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التي كانت تشير الى مصر على أنها مكان صالح للبدء في تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء في العالم الجديد ، أو في الشرق الأقصى ، في أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات مجالون والتجار الفرنسيين الموجودين في مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، في حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول . وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوروبية في تلك الفترة التي تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتي أخذت فيها إمبراطورية القياصرة في الزحف جنوبا على الممتلكات العثمانية المحيطة بالبحر الأسود . سواء في البلقان ، أو القرم ، أو في منطقة جورجيا .

وتمددت التقارير التي كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعته الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكان إفادة فرنسا منها . وكانت تجربة على بك الكبير السابقة . وإمكانية تدخل روسيا في مصر والشام ، كقيلة بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التي يمكن أن تعود عليهم إذا حاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة . وأصرت هذه التقارير على نقطتين : الأولى هي خصوبة أرض مصر ، وإمكانية استغلالها كاستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية . وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ؛ والثانية هي ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأدراجقات العسكرية ، وإشتباك المماليك في الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، في مجموعهم ، ولا يقدرّون على مواجهة قوة غزو أوروبية . ولا يمكننا أن ننمى طبيعة التسليح الذي اعتمد عليه الانراك والمماليك في مصر : سواء في قلة الاسلحة النارية الموجودة ، أو في اعتمادهم على السيوف والرماح ، في الوقت الذي اعتمدت فيه القوات الفرنسية على كميات كبيرة من النيران ، كما اعتمدت على مدفعية تفوقت في معارك أوروبا نفسها . وكان التكتيك العثماني المملوكي ، الذي يعتمد على الحركات السريعة ، من السكر والفر والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة ، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها . فكانت عملية الإستيلاء على مصر إذا عملية مغرية بالنسبة لدولة أوروبية ترغب في التوسع . وترغب في البدء بتجربة إستعمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على احتلال مصر كل من سان بريس ، وجان باتيست مور ، هذا علاوة على كتابات البارون دي توت ، وسافاري Savary ، وفولني Volney . وقد كتب بعضهم ، مثل مور ، تقارير اعتبر خطة تفصيلية كاملة لطريقة احتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحصينها حتى لا تقع فريسة في أيدي المنافسين .

وكانت حكومة الإدارة قد حاربت كل من إنجلترا وفرنسا ، وتمكن الجنرال بوناپرت من أن يحرز انتصارات كبيرة ضد فرنسا في إيطاليا ، فبعد جسر لودي ، واحتل ميلان ، ثم انتصر على النمساويين في أركولا ثم ريفولي في شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر فرنسا على الخروج من الحرب ، وعقد هدنة لوبن في ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة ضربة شديدة .

وكانت فرنسا قد احتلت هولندا ، وحوّلتها إلى جمهورية بنافيا ، وكانت ترغب في أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة في الشرق الأقصى وفي رأس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لكي تصل إلى ذلك ، إلى أن ترغب لإنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير في هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يجعلها قريبة من شبه جزيرة البلقان ، التي كانت خاضعة للدولة العثمانية . ويجعلها تفكر في الجزر المنتشرة في هذا البحر ، وبصفتها ركانز يمكنها أن تستند إليها لكي تقلل من خطورة البحرية الانجليزية ، والاسطول البريطاني الموجود في البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير في جزر الأيونيان ، وفي جزيرة مالطة . وفكر الجنرال بوناپرت نفسه ، أثناء وجوده في شمال إيطاليا ، في ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى تساعد على ضرب البحرية الانجليزية . ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل ، منذ سنة ١٧٩٧ ، على احتلال جزيرة مالطة ، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة ، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا ، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا .

وكان عدو فرنسا الاساسى هو إنجلترا ، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت ، بعد عقد معاهدة كامبو فورميو ، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط ، وبقيادة الجنرال بوناپرت ، لغزو بريطانيا . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى باريس ، ذهب بنفسه للتنشيط على الوحدات المتجمعة في شمال فرنسا ، وكذلك على قطع الاسطول الموجودة في موانئ هذه المنطقة . وكانت الخطة الموضوعة تتضمن ضرورة النزول في جنوب غربى أيرلندا ، وهى منطقة كانت تتمسك بشخصيتها المنفصلة ، وتقاوم محارلات الإنجليز هضمهم لها . ووجد الجنرال بوناپرت أن عملية التعبئة كانت تحتاج لمجهودات جديدة ، كما وجد ضرورة الإسراع في تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك . فى فترة لا تزيد على الشهر ، حتى لا يتمى الصيف ، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة . وكان على حكومة الإدارة أن ترصد الميزانية بسرعة . وتتابع عملية التجهيز فى هذا الوقت القصير ، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل .

ولقد وضع الجنرال بوناپرت نفسه الخطط البديلة فى حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة : فكان على فرنسا أولا أن تستمر فى إستعدادها فى هذه المنطقة ، حتى توهم لإنجلترا بأنها ستقوم بعملية الغزو ، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سريعة لإنجلترا فى إقليم هانوفر ، وذلك بعبورها السريز لنهر الراين وإحتلال هذا الإقليم الذى كانت تنسب إليه الاسرة المالكة الانجليزية ، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط ، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند . أما إذا

تعذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات ، فإن بونابرت قد نصحبها بمقدار الصلح مع إنجلترا . وكان بونابرت قد تأكد من صعوبة غزو إنجلترا ، ووجد أن أصحاح ممكان للقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا ، الموصلة إلى الهند .

وهكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها صوب الشرق ، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا ، وتتمكن فى نفس الوقت من إنشاء مستعمرة جديدة ، تموضها عن فقد مستعمراتها السابقة . وبعد أن كانت حكومة الإدارة قد دزست وجهات نظر ماجالون ، أخذت فى دراسة تقرير تاليران ، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة . وإشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر ، وذكر أهمية منتجات الإقليم ، وأهمية موقعه الاستراتيجى ، باعتباره نقطة إرتكاز على أقصر طريق يودى إلى الهند . وشرح أن إحياء الطريق البرى سيحدث إنقلابا فى المواصلات العالمية ، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تزايد أهميته باستمرار . وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين فى السنوات الأخيرة ، فإن إحتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق هناك أمام تجارتها .

أما بالنسبة للقوى المضادة أو المعارضة لمثل هذا المشروع ، فكانت تتمثل فى الدولة العثمانية . وفى مجموعة الدول الأوروبية ، علاوة على القوات العسكرية التى كانت موجودة فى الإقليم . ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيرا قبل إعلان الحرب على فرنسا ، نتيجة لضعفها أولا ، ونتيجة لقرب ممتلكاتها فى البلقان من مناطق الإحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانيا ، ونتيجة لوجود صلات بين الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلغارية ثالثا ، وأخيرا نتيجة لحركات

التمرد المستمرة في شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثماني . هذا علاوة على أنه سيصعب على الدولة العثمانية مهاجمة الفرنسيين في مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تمتاز بمناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إسطنبول مع القوات الفرنسية التي تحتل مصر . ولم يكن هناك وجه للموازنة بين تدريب وتسليح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل في حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . وكان هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أي تمتاز المرحلة الحرجة ، وهي على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف في وجهها . وأما بالنسبة لسكس من روسيا وبروسيا والنمسا . فإنها كانت مشغولة بعملية إقتسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منها تراقب الأخرى ، وبشكل لا يسمح لأي من بينها أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الأوروبية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة في الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندي واحد ، وإستند في ذلك إلى عداء المصريين للمماليك . وعدم اطمئنان المماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم في القوات العسكرية ، حتى لا يواجهوا أسلحتهم إلى صدور سادتهم . ورأى أن المماليك كانوا ضعافا ، ولا يزيد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . وإذا كانوا من الفرنسيين الشجعان ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

ووضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لضمان الدفاع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط ، أو من أقاصى الصعيد . ورأى

إمكانية جمع الفرنسيين للمعنف في السويس، واتصالهم بسلطان ميسور، تبو صاحب، وذلك كخطوة أساسية تهدف إثارة المشكلات أمام البريطانيين في الهند، والعمل على طرد الإنجليز من هناك، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر. كما أعطى بعض النصائح الخاصة باحترام تقاليد الأهالي وعاداتهم، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد استقبلوا ظالماً بظلم آخر، ونصح بضرورة احترام وتبجيل العلماء والشيخ وأهل الرأي، إذ أنهم يسيطرون على الشعب. وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاص من الباب العالي الذي لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتيازاتهم، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة، وأنها إن تتطلب نفقات كبيرة، ويمكن لفرنسا أن تجد في مصر ما يعوضها عما تكون قد أنفقته، هذا علاوة على أن غزو مصر سيعود على فرنسا بفوائد كثيرة، في ميادين متعددة حقيقة أن تاليران قد أخطأ في تقدير موقف الأهالي تجاه الفرنسيين، وفي اعتقاده أنهم لن يقاوموا عملية الغزو الأجنبي. ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التي سينتهجها الجنرال بوناپرت تجاه المصريين، وهي السياسة التي عرفت باسم «السياسة الوطنية الإسلامية». وأصبح على حكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا، وتختار بين غزو هانوفر، وبين غزو مصر. وفي جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بوناپرت مذكرة بشأن «الاستيلاء على مالطة وعلى مصر». وفي نفس الوقت وصلت الأنباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبرن، الأمر الذي كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتجهيز الحملة. واستقر الرأي على تجهيز جيش الشرق، وإرساله لإحتلال مصر، بقيادة الجنرال بوناپرت، وبشكل نهائي، في ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨.

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ اشتملت المقدمة على الأسباب التي وجهت  
 حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات المالك الذين كانوا  
 على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين ، واعتدوا على  
 أموالهم وأرواحهم ؛ وكذلك للبحث عن طريق تجارى آخر بعد أن استولى الانجليز  
 على رأس الرجاء الصالح ؛ وجعلوا الاستخدام هذا الطريق متعذرا على السفن الفرنسية .  
 أما المواد فنصت على إعطاء الجنرال بوناپرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة  
 للإستيلاء على مصر ؛ وكلفته بطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق وفي الجهات التي  
 يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر ؛  
 وطلبت إليه أن يعمل على شق قناة في برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده ليهبط  
 سلطان فرنسا على البحر الأحمر ؛ وطلبت إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين ؛  
 وأن يحتفظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ورعاياه ؛ وأن يحتفظ  
 بهذه الأوامر سرية (١) ، وفي نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الإستيلاء على مالطة .  
 وسارت الإستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على  
 الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والعنباط والعلماء والمهندسين  
 والجغرافيين وغيرهم من سيقه معه إلى مصر . ووضع الأميرال بروي وأسطوله  
 تحت قيادة الجنرال بوناپرت . وسرى نشاط كبير في موانئ فرنسا الجنوبية ،  
 وموانئ إيطاليا ، للبحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش في التجمع  
 على السواحل الجنوبية لفرنسا ، وأطلقوا عليه لاسم والجناح الأيسر للجيش لانتجلترا ،  
 وذلك ، لتسهيل العبور (٢) واجتمعت السفن المعدة لنقل الجيش والمؤن والإعتاد  
 في طولون وجنوة وأجا كسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بوناپرت يشرف

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وغرغ الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، دار  
 الفكر العربي س ٨٠ .  
 (٢) أنظر المرجع السابق . س ٨١ .



على اعداد الحملة ، ويعتني بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة للخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والعقاقير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشيكل لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة في باريس ، لكي يزود الحملة بمطبعة خاصة بها .

وكاد مشروع الحملة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسي في فينا ، ولسكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار القواد قد وصلوا إلى مرا كزهم قرب طولون منذ أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال بوناپرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفي يوم ١٩ ، خرجت الحملة من طولون ، وإلصقت إليها بقية السفن التي كانت تحمل القوات المجهزة في جنوه ، وفي أجاكسيو . وكانت وجهة الحملة هي جزيرة مالطة . وهكذا أصبح لإحتلال مصر أمرا مقورا ، وبدأ تسلسل الأحداث .

## ٢ - استولى الإسكندرية والقاهرة :-

وصلت الحملة الفرنسية إلى جزيرة مالطة في يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا ؛ واستولى عليهم الجنرال بوناپرت بسهولة نسبية ؛ وترك بها ثلاثة آلاف جندي ؛ وجند بلهم ما يقرب من الالفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عند مغردهم في يوم ١٩ ؛ كما أخذ معه منها اليسرى عن الترك والعرب والمغاربة ، الذين كانوا يعملون في التجديف في السفن ويجبرون على القيام بالأعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم في مصر .

وكان الاسطول البريطاني يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الاسطول الفرنسى ، ويستبكب معه ويحطمه . وحضر أسطول الاميرال نلسون إلى الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الاسطول الفرنسى قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، نتيجة لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الاسطول

البريطاني في عرض البحر ، وإن كانت وحداته في مسدى رؤية أهل الثغر . ثم أرسلوا قايق ، صغير ، يحمل عشرة أفراد ، للتفاهم مع سلطات الميناء وقابلوا السيد محمد كريم ، حاكم المدينة ، وأفهموه أنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين ، الذين خرجوا بمارة كبيرة ، لا يعرفون وجهتها ، وقد يقوموا بمهاجمة الاسكندرية ، ولا تمكن سلطات المدينة من دفعهم ، ولأن من منعهم من الاستيلاء على الاسكندرية . ولكن السيد محمد كريم لم يأمن لهذا القول ، واعتقد في أنها ربما تكون خدعة من جانب الإنجليز ، لاحتلال المدينة بدعوى مساعدة المصريين على صد الفرنسيين القادمين ؛ وجاوبهم المصريون « بكلام خشن » . وعرض الإنجليز أن تعقب سفنهم في عرض البحر ، للملافة القادمين ؛ وقالوا أنهم لا يحتاجون إلا للتمون بالماء والزاد ، وبشمعه ، ولكن سلطات المدينة رفضت هذا العرض ، وذكرت أن هذه البلاد كـ ... بلاد السلطان ، وليس للفرنسيين ولا لغيرهم عليها سبيل ، فإذا ذهبوا عنها . (١) فاضطر الإنجليز إلى الانسحاب ، واستمروا في عملية تفتيشهم عن ... عن طول الفرنسي في البحر المتوسط .

ولكن سلطات الاسكندرية أسرعت بالاتصال بكاشف البحيرة : حتى يجمع افرسان : ويجمع العربان ، ويأتى معهم المحافظة على الثغر ؛ كما اتصلت بسلطات ... الامرية : بالإنجليز ، فتمكنت من ... كما كثرت الإشاعات والأراجيف ، ولكن الاسماء لم يهتموا بالامر كثيراً ؛ وكانوا مغترين بقوتهم ، ويعتقدون أنه إذا جاء كل الإفرنج فإنهم لن يتمكنوا من مقابلتهم ، وأنهم سيدوسونهم بخيولهم .

ولقد وصلت سفن الحملة الفرنسية تجاه سواحل غربى الاسكندرية في يوم ٣٠ يونيو ، وأرسل بوناپرت إحدى السفن لإحضار القنصل الفرنسى من الميناء ، ولإبلاغ الفرنسيين الموجودين فى الاسكندرية بمجيء الحملة . وعادت هذه السفينة

تحتل القنصل ، وعلم منها القائد العام بحالة التوتر والهياج التي سادت المدينة ، واستند إلى الناس إلى الدفاع عنها فقرر بونايرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن تتم المدينة لاستعدادها ، وقبل أن يعود الاسطول البريطاني من جديد .  
وكتب بونايرت إلى أبي بكر باشا ، الوالي العثماني ، وهو لا يزال على ظهر البارجة « أوربان » :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالي عقاب بركات مصر ، الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالي بأن أولئك البركات قد تمادوا في أطاعتهم وأهوائهم . وتنكبوا سبيل العدالة والإستقامة ، وأنه لا يقرهم على إساءة معاملة أصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا يراهم جديرين بعطفه وحمايته . وعلى ذلك فقد إعتبرت الجمهورية تجريد جيش جرار للقضاء على مظالم البركات المالية ، كما إضطرت إلى أن تخرج حلفاء في الدول التي كانت على بركات تونس والجزائر . ويقتضى أنك وأنت الذي يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك فقد سلب منك البركات كل حول ونفوذ ، وجعلوك في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تقابل حضوري هنا بالسرور والإرتياح ، ولعله قد وصل إلى عليك أنى ما حضرت ، بنيات عداية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنت تعلم أن الأمة الفرنسية هي الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا . فبادر إلى مقابلي واشترك معي في إستئصال اللعنات على المالك وعصرهم الخبيث » (١) .

وعمل بونايرت بهذه الرسالة على فصل البركات المالية عن ممثل سلطة الدولة العثمانية ؛ وحاول أن يستبقي صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المالك .

---

(١) أطر مراسلات نابوليون بونايرت : الجزء الرابع — وثيقة رقم ٢٧٩١ —

بتاريخ ١٢ مسموهر من العام السادس ( ٣٠ يونيو سنة ١٧٩٨ ) .

وكانت إحدى السفن الحربية العثمانية وعقاب بحرى، راسية في ميناء الاسكندرية، فإتصل بونايرت بقبور دانها كذلك ، وأبلغه أن البكوات الماليك قد أمعنوا في سوء معاملتهم للتجار الفرنسيين ، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا . وأنه سيكون في اليوم التالي في الاسكندرية . وطلب إليه ألا يكون ذلك باعتماداً على قلتي ، مادام هذا القبردان من رجال صديقتهم العظيم سلطان تركيا ؛ كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة ، « أما إذا بدر منك عمل عدائي ضد الجيش الفرنسى ، فأنى أعاملك معاملة الأعداء ، وتقع التبعة عليك وحدك ، الأمر الذى هو أبعد ما يكون عن رغبتى وعواطفى » .

وإختار بونايرت مكان العجمى ، الواقع إلى غرب الاسكندرية ، مكاناً للنزول إلى الساحل . وبدأت عملية انزال الجنود والعقاد والمهمات ليلاً ؛ وفي منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين في الزحف في حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس ، وأشدت بمناصرها ، في الوقت الذى أشرف فيه بونايرت على عمليات من المرتفعات التى يملوها عمود السوارى .

وكان الرعب قد ساد أهالى الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسى ، والى كانت سفنه العديدة منتشرة على خط الأفق . وأمرع السيد محمد كريم بطلب النجدة من مراد بك ، واسكن أبناء الاسكندرية صمموا في نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم ، وعملوا على تحصين الأسوار ، وشحن القلاع بالميرة والذخيرة ، جهد ما وصلوا إليه ، وفزعوا إلى السلاح لحمله القادرون منهم ، وركبوا المدافع العتيقة على أسوار المدينة استعداداً للكفاح ، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر : عبد الرحمن الراغى : تاريخ الحركة القومية . القاهرة ، النهضة ،

ويقول الجبرتي أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حول البلد » (١) ؛  
ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمعة ، وكاشف البحيرة ،  
فلم يستطيعوا مدافعهم ، ولا أمكنهم مائتهم ، ولم يلبثوا لحربهم ، وإنهمز الكاشف  
ومن معه من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى الترس في البيوت والحيطان » (٢)  
وأصدر الجنرال بونابرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛  
وأخذ الأهالي يطلقون النار من المدافع المركبة على الأبراج والأسوار في غير  
إحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة ، نتيجة لاختلاف  
التنظيم والفرق الشاسع بين فاعلية الأسلحة . ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل  
ذلك وأهل البلد لهم بالرمي يدافعون ، وعن أنفسهم وأهلهم يقاتلون ويمنعون .  
فلما أعيانهم الحال ، وعلوا أتهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم للقتال  
استعداد ؛ ظلوا الأبراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العدو وغلبته ،  
طلب أهل الثغر الأمان فأمنوهم ، ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم » .  
وكان السيد محمد كريم لا يزال معتصما بطاوية قايقباي ، فكشف عن القتال وسلم  
القلعة . « ونادى الفرنسيين بالأمان في البلد ، ورفع بنديراته عليها ، وطلب  
أعيان الثغر لحضروا بين يديه ، فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه » . ولقد  
ثبت الجنرال بونابرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، في الوقت الذي عهد  
فيه بالقيادة العليا للجنرال كليبر ، الذي كان قد جرح في المعركة ، وإحتاج للبقاء  
في هذه القاعدة ، بدلا من إستمرار إشتراكه في العمليات .

وإنفق شيوخ الاسكندرية وعلماؤها مع الجنرال بونابرت على السياسة التي  
ستطبق في هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالي يتعاملون حسب قوايلهم ،

---

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٣ .

ويقومون بشعائر دينهم ، ويختارون القاضى من بين العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتموى . وتعمد الاعيان بالآيخونوا الجيش الفرنسى أو يقوموا بعمل يقتصر بمصلحه ، وبالألا يشتركوا فى مؤامرة تدبر ضده . وتعمد الجنرال بونايرت من ناحيته لهم بعدم التعرض للدين أو للأففس والاموال ، وبمعافاة من ينحرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الاهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى حصل للناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج . أما بالنسبة لأمراء مصر فان ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العيني ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وتباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستانبول ، وعلى أن يجهز مراد بك العساكر ويخرج لقتالهم . وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مسع مراد بك كل من على باشا الطرابلسى ، وناصف باشا وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود ، وسار من البر مع العساكر الخيالة ، أما المشاة من القليوبجية والاروام والمغاربة فامهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بانشائها .

وكان على باشا يعتقد أن للفرنسيين أن يقدروا على محاربة المصريين فى البر ، ولذلك فانه أشار بعمل « سلسلة من الحديد فى غاية الثخن والمتانة ، طولها مائة ذراع وثلاثون ذراعاً ، لتنصب على البغزاز عند برج منيزل من البر إلى البر ، لتمنع مراكب الفرنسيين من العبور لبحر النيل » (١) ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندها جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصابروهم ويحاولوهم فى القتال حتى تصل النجدة . ولاكنه كان مخطئاً فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيذحفون من الاسكندرية براً ، صوب رشيد ، وصوب دمنهور ؛

(١) الجهرى : ج ٣ . ص ٤ .

وسيلتهم الفرنسيون مع قوات المالك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة السميكة ، وتحصين المداخل المائية لمصر .

وبدت القاهرة موحشة في ذلك الوقت ، وكثر سرعان الإشاعات بين الناس ؛ وأخذت القصوص تهاجم أطراف المدينة ، ولا تقطع مشى الناس من المرور في الطارق والأسواق من الغروب ، ، ووصل إليها المنشور الأول الذي كان الجنرال بونابرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الاسكندرية ، صحبة الاسرى المغاربة السابقين في مالطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له في ملكه .  
من طرف الفرنسية المبني على أساس الحرية والتسوية .  
السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنسية بونابارته .

يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحقة — ار في حق الملة الفرنسية ويظلمون تجارتها بأنواع الإيذاء والتعدي تخضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المالك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون في الإقليم الحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شيء فانه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للذين أننى ما قدمت إليكم إلا لاخلص حقكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من المالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله ، وإن الشيء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والنضال والعلوم فقط . وبين المالك والعقل

والفضائل تضارب فإذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر .  
وخدم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق  
والمساكن المفرحة ؟ فإن كانت الأرض المصرية إلزاما للماليك فليرونا الحجة  
التي كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين ردوف وعادل وحليم . ولكن بعونه  
تمالى من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب  
السامية وعن إكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم  
سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض  
المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما زال ذلك كله  
إلا الظلم والطمع من المماليك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأممكم أن  
الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية  
الكبرى وخربوا فيها كرمى البابا الذى كان دائماً يحك النصارى على محاربة  
الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردها منها الكواررية الذين كانوا يزعمون  
أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية فى كل وقت  
من الاوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى ، وأعداء أعدائه أدام  
الله ملكه ، ومع ذلك أن المماليك إمتنعوا من إطاعة السلطان غير يمثلين لأمره ،  
فاطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم  
وتعلى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يعمدون فى مساكنهم غير ما نلين لاحد من  
الفرقيين المتحاربين ، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، اكس  
الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا ، فلا يجدون بعد ذلك  
طريقا إلى الخلاص ، ولا يبقى منهم أثر .



المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا ، وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذي هو أبيض وكحلى وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيع العسكر فرنساوى أيضا تنصب صنجاق السلطان العثمانى محبنا دام بقاءه .

المادة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الارزاق والبيوت والاملاك التي تتبع الممالك ، وعليهم الإجتهد التام لتلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والائمة أنهم يلازمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالى البلد أن يبقى في مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة في الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لإنقضاء دولة الممالك قائلين بصوت سلى أدام الله لإجلال السلطان العثمانى ، أدام الله لإجلال العسكر فرنساوى ، لعن الله الممالك ، وأصلح حال الائمة المصرية (١) .

ولقد كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله الجنرال بونايرت في سبيل تفهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التي إعتزم أن يبنى عليها سياسته الاسلامية تجاه الوطنيين . فحرص على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشور بالشهادتين . وأكد إعتناقه الدين الاسلامى ، وحاول أن يثبت

(١) صدر في مسكر الاسكندرية في ١٣ ماييدور من السنة السادسة ، الموافق ١٨

من محرم سنة ١٢١٣ هـ . أنظر : الجبرى : ج ٣ . ص ٤ - ٥ .

صححة ما يدعى ، إستند اذاً إلى ما قام الفرنسيون به في كل من روما ومالطة . وفي نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال بوناپرت ضرورة زوال حكم ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ . فساد حكومتهم ، وافتقارها إلى سند تعتمد عليه لكي تفرض سيطرتها الغاشمة على المصريين . ولما كان البكوات المماليك قد استأثروا بشئون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرموهم الاستمتاع بكل ما تضيفه هذه المناصب على شاغلها من مظاهر السيادة ، فقد رسم بوناپرت صورة تلك الحكومة الوطنية ، التي اعترفت انشاءها في مصر ، والتي ستضم بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأفاضلهم ، يعملون على إسماع أهل البلاد جميعاً . وأدرك بوناپرت قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التي جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الاسلامية ، الأمر الذي كان سيظهره في غزوه لمصر بظهور المعتدى على حقوق السلطان العثماني ، فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء السلطان العثماني ، وأنهم كانوا لا يفسكرون أبداً في مناصبة الباب العالي العداء . ورغب في إزالة ما قد يحول في أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثماني ، أو كقوة تعتدى على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، في نفس الوقت الذي تنصب علم فرنساوية (١) . واختتم منهضوره بالدعاء للسلطان العثماني ، وللجنود الفرنسيين ، وبإصلاح حال الأمة المصرية ، في نفس الوقت الذي لمن فيه المماليك .

نشر الجنرال بوناپرت هذا المنشور وهو لا يزال في الاسكندرية ، ثم بدأ في الزحف على القاهرة في يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد .

(١) أنظر : د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٩٤ - ٩٦ .

وقوة بحرية صغيرة للسير في فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابله في زحفه البرى عبر إقليم البحيرة قرب الرحمانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور في يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بونابرت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم استأنف الجيش زحفه من دمنهور إلى الرحمانية ، ثم إلى شبراخيت ، التي وقعت بقربتها معركة مع فرسان مراد بك في يوم ١٣ يوليو ، انهزمت فيها قوات مراد بك . ولم تكن إلا ساعة وانهزم مراد بك ومن معه ... واحترقت مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانه والآلات الحربية ، واحترق بها رئيس الطبجية خليل الكريدى ، وكان قد قاتل في البحر قتالا عجميا ، فقدر الله أن علققت النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعها بالنار ، واحترقت المركب بما فيها من المحاربن وكبيرهم ، وتطايروا في الهواء . فلما عين ذلك مراد بك ، داخله الرعب ، وولى منهزما ، وترك الانتقال والمدافع ، وتبعته عساكره ، ونزلت المشاة في المراكب ، ورجعوا طالبين مصر (١) .

ووصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فاشتد إنزعاج الأهالى ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . واستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل لاستحكامات في المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة في هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وباليكه . وكان العلماء يجتمعون بالأزهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون في كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وانضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتائب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ في إقامة الاستحكامات على البر الغربى ، وكان معه على باشا الطرابلسى ، ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقعوها أمام الساحل ، وشحنوها بالعساكر والمدافع « فصار البر الغربى

والشرق ملوئين بالمدافع والعساكر والمتاريس وأحذية والمشاة،<sup>(١)</sup> ولكن ، هل  
كان الممالك مطعونين إلى نتيجة المعركة ؟ كان المسالك منذ أن علموا باستيلاء  
الفرنسيين على الاسكندرية قد شرعوا في نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة ،  
ورموا على إخفائها في الليل ، وتوزعوا على أصدقاتهم في القاهرة ، وفي القرى  
الحيطة بها . ولا شك في أن هذه العملية قد أظهرتهم بملهم الحريصين على ممتلكاتهم  
لأنهم من عرصهم على استقلال البلاد . ولا شك كذلك في أن هذه العملية قد  
أثارت خوف المصريين ، وغلبت ثقتهم في نتيجة المعركة .

وأعلنت سلطات القاهرة التعبئة العامة ، أي أنهم نادوا بالنفير العام . وخرج  
المتاريس . وأغاثوا حرايتهم ، وذهبوا إلى بولاق . وكانت كل طائفة  
من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها ، وتنصب خياما لهم ، أو تجعلهم  
ينجدهم في مكان خرب أو في مسجد ، ثم تقوم بالاتفاق عليهم بما جمعه . وكان  
بعض المصريين يتبرع بالاتفاق على غيره ، أو لتجهيز بعض المغاربة والشوام  
بالسلاح ، ولإمدادهم بالتموين . وبذل الجميع ما في وسعهم وطاقتهم ، فلم يشح في  
ذلك الوقت أحد بشيء يملكه . وخرج الفقراء ، وأهالي الطرق ، ومعهم  
الطبول والزمور ، وكانوا يحملون الأعلام ، وترفع أصواتهم بالذكر ، وصعد  
السيد عمر مكرم إلى القلعة ، وأُنزل منها نارا كبيرا أضاءت الساحة ، وأجرت البوق  
وساروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق ، وتجمع الألوف من حوله ، يحملون  
العصى والنبايك . وخرج كل رجال القاهرة ، وأصبحت الطرق خالية ، ولم يبق  
في البيوت سوى النساء والأطفال والشيوخ . وإرتفعت أسعار السلاح والبارود ،  
وتساح معظم أبناء الشعب بالعصى والنبايك .

ولانصل كل من إبراهيم بك ومراد بك بعربان الشرقية ، وعربان الجيزة

---

(١) العجرتي : ج ٣ - ص ٦ .

والبحيرة والصعيد ، وجاءت منهم جماعات كبيرة ، للاشتراك في المعركة . ولكن  
بجموعات أخرى إنتهزت الفرصة ، وكررت هجماتها على العاصمة ، وعلى غيرها من  
المدن والقرى ، وأعملت السلب والنهب ، في الوقت الذي إنشغل فيه الرجال في  
التمهيشة .

ولمأخذت سلطات القاهرة الإحتياجات الضرورية للدوق ، لجمعت التجار  
الاجانب ، وألقت القبض عليهم ، وسجنت بعضهم في القلعة ، وسجنت الآخرين  
في بيوت المماليك . وقتلوا مساكنتهم ، وكذلك بيوت النصارى والأقباط ،  
بحسب عن السلاح . ومع هذه التمهيشة ، فإن سلطات القاهرة كانت لاتعلم على وجه التحديد  
المكان الذي سيصل منه الفرنسيون .<sup>١</sup> وليس لاحد من أمراء العمساكر هم أن يبعث  
جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال ، قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء المصر ؛  
بل كان كل من ابراهيم بيك ، ومراد بيك ، جمع عسكره ومكث بمكانه لايبتذل  
عنه ، بلنتظر ما يفعل بهم ، وليس محم قلعة ولا حصن ولا معقل ، وهذا من سرور  
الندبير ، وإهمال أمر العدو .<sup>(١)</sup> وكان الجنود متنافرين فيما بينهم ، مختلفين في  
آرائهم ، حريصين على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، يحتمقرون شأن عدوهم ،  
غارقين في غفلتهم .

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إمبابية في صبيحه يوم ٢١ يوليو . وكان  
عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف ، متحصنين وراء  
المتاريس ، ومعهم عدد من المدافع ، هذا علاوة على فرسان المماليك ومتطوعي  
القاهرة ، الذين كانوا يرابطون على سخط يمتد بين النيل والاهرام ، ويبلغ عددهم  
ما يقرب من سبعة آلاف . وفي أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب . وفي  
مواجهة هذه القوة ، كانت قوات الفرنسيين تقرب من عددها من ثلاثين ألف

---

(١) الجبرتي : ج ٣ — ص ٧٠ .

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب في الحروب الأوروبية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورتب الجنرال بوناپرت فرق جيشه في شكل مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات . ولم تسكن إستحكامات إمبابة منيعة ، كما أن مدفعية الممالك كانت مثبتة لايسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، الممتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفصل الميسرة التي كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن في إمبابة ؛ وكان في وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالتوجه صوب إستحكامات إمبابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذي يمر من خلفها . (١)

وشعر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة في إمبابة ، لكي يساند بها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفة ، وفتكت فتكا سريعا بصفوف الممالك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التي وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكا ذريعا . وكان دورى المدافع يشبه الرعد ، في الوقت الذي حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إمبابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدرها مدى خطورتها . وكانت هذه هي المرحلة الأولى من المعركة .

وفي أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة في البر الشرقي ترتفع أصواتها ، وحوطهم الأهالي ، يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى غنان السماء . وحاول بعض الأمراء والاجناد أن يعبروا إلى البر الغربي ، فتزاحوا على السفن والمراكب ،

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، جزء ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠

التي كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا الغبار والرمل في وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفي الوقت الذي كان فيه فرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة في إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم العنيف عليهم ، فأطلقت المدافع الموضوعة في الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماثها من أن يعيدوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش في إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل . واشتد هبوب الريح ، ولانعد الغبار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسماع من توالى الضرب ، بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت ، والسياء عليها سقطت . ولاستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت هذه الهزيمة على العسكر الغربي . (١)

ولقد غرق الكثير من الفرسان في البحر ، ووقع غيرهم أسرى في أيدي الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره في الجزيرة ، ثم انسحب منه مسرعاً إلى الصعيد . وظل بر إمبابة مفروشا بالقتلى والخياب والامتععة ، تهت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البر الشرقي ، وأخذوا في إطلاق بعض القنابل . فتمحقت الهزيمة . وانسحب الوالي ، ولإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأتالي فلأنهم عادوا إلى القاهرة أفواجا وعم جميعاً في غاية الخوف والفرع ، وترقب اهلاك ، وهم يضجون بالعويل والنحيب ، ويبتهلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرن بأعلى أصواتهن من البيوت .

وانسحب الامراء والمماليك بأسرهم وحريمهم ، وخرجوا يركبون البغال أو الخيل ، أو سائرين على أقدامهم . وظل الأهالي طوال هذه الليلة يخرجون من القاهرة ، مهاجرين عنها ، والكل مشغول بنفسه ، حتى نخرج معظم أهل القاهرة إما للصعيد أو لجهة الشرقية ، ولم يبق في القاهرة إلا من عجز عن الخروج .

وكانت ليلة عصبية ، إنتشرت فيها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيين قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا في قتل الأهالي ، وفي الاعتداء على البيوت وعلى الحرمات . والواقع أن إحدى السفن المصرية كانت قد توقفت عن السير بعد أن ركنت إلى الطمى ، واضطر البحارة إلى إشعال النار فيها ، الأمر الذى أوهم المصريين بأن الفرنسيين قد أشعلوا النار في البر الغربى . وساعد ذلك على زيادة الفزع ، وعلى اسراع الأهالي بالهرب من القاهرة ، دون أن يدروا أى طريق يتجهون . فكان القسايق والتلاحق ، والبحث عن الدواب ، وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات ، وأطفالهن على أكتافهن يبكين فى ظلمة الليل ... فلما خرجوا من أبواب البلد ، وتوسطوا القفلة ، تلقى العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحلامهم ، بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستتر به عورته ، أو يسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شيئاً كثيراً يفوق المحصر . (١)

وفى صبيحة اليوم التالى كان المصريون لا يعلمون بحقيقة ما يقع بهم وببلادهم ، ولكنهم كانوا يتوقعون دخول الفرنسيين إلى عاصمة البلاد . وعاد الكثير من المهاجرين ، أو الفارين ، وهم فى أسوأ حال من العرى والفزع . ثم تبينوا أن الفرنسيين لم يعبروا الى البر الشرقى ، وأن الحريق كان فى بعض السفن . وفى ذلك الوقت اجتمع فى الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، واستقر رأيهم

(١) الجبرى : ج ٣ - ص ٩ .



على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بوناپرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقبالهم ، وسألهم عن عظمائهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الأمر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا للقضاء على المماليك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهة في البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأسر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المراتب والرعية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكي يرتبوا ديوانا منتخبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، إلى الجنرال بوناپرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يسكنوا بهم لكي يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، وبنواى ، إلى سارت سموسية السالطية .

وهكذا نجد أن قوات المماليك قد انقسمت بعد معركة إمبابية إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجزيرة جنوبا ، على البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه الوالى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الصالحية . أما القاهرة فلم يجرد الفرنسيون عقبة تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة .  
ولكن هذا القرار كان سيجهز على مواجهة الأهالي ، بصفته محتل أجنبي ، ومواجهة  
الباب العالي ، بصفته معتمدا على حقوقه في نفس الوقت الذي كان عليه أن يكرس  
بجهوده ضد المماليك . وكانت الخطة التي عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها في مصر  
تهدف محاولة الاحتفاظ بوجد المصريين ، وبالعلاقة الصداقة مع الدولة العثمانية ،  
حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية في مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى  
مستعمرة . يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فإن  
الجنرال بونابرت ساهل إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتي كانت تتمثل في  
ذلك الوقت في مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيرا على سياسته الإسلامية  
تجاه الوطنيين .

وكانت توجهيات الجنرال بونابرت إلى قوائمه قبل دخول العاصمة شديدة في  
صرامتها ، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأهالي ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم  
وممتلكاتهم وحرمتهم . وازداد ذلك ، القوات الفرنسية إلى القاهرة ، وسكن الجنرال  
بونابرت في بيت محمد بك الألفي في الأزبكية ، واحتل عددا من بيوت الأمراء  
المماليك في القاهرة . ويذكر لنا الجبرتي أن الفرنسيين كانوا يسرون في الأسواق  
بدون سلاح ، وأنهم كانوا لا يعتمدون على أحد ، بل لأنهم كانوا يضاحكون الناس ،  
ويشترتون ما يحتاجونه بأعلى ثمن « فباخذ أحدهم الدجاجة ويعطى صاحبها في  
ثمها ريال فرانسه ، وباخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ،  
وأثمان بضائعهم . فلم أرأى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، وإطمأنوا لهم ،  
وخرجوا إليهم بالكعك وأنواع الفطير والخبز والبيض والدجاج وأنواع  
المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار » (١)

### ٣ — نظم الحكم الجديدة :

استقبلت السياسة التي وضعها الجنرال بونايرت في إيجتدابه للمصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأهالي معه في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البسكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ، وسيعطى بالتالي نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن استقر الجنرال بونايرت في القاهرة حتى عمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وعمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبهم في شأن انتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذي سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد استقر الرأي على أسماء المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والفيوى ، والعريشى ، ومومى السرمى ، ومصطفى الدمنهورى ، ويوسف الشبرخيتى ، وعبد الدواخلى ؛ وإن كان الشيخ السادات قد اعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم إعتداده بونايرت لترشيح اسمه . وذكر الجبرتي هذه الأسماء التسعة ، وأضاف لهما إسماعاشرا ، هو اسم الشيخ المهدي ، وبني على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط ، وكان الشيخ المهدي سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضواً فيه . ولا شك في أن نفوذ الشيخ المهدي كان كبيراً في الديوان نفسه ، الأمر الذي جعل منه قطباً من أقطابه ، وجعل الجبرتي يعتبره عضواً فيه ، ويعتبر بالتالي أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان نابليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق في تعيين وإثنين من الأغوات ( رؤساء الجند ) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء تكلف بعملية الإشراف على دفن الموتى في القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يوميا ، ابتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام في مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرنسي ، وآخر تركي ، أمام باب الديوان ؛ ونص كذلك على حضور كل من الجنرال برتلييه Berthier والجنرال دييوى هذا الديوان لإجراء ما يلزم لأعضائه ، ولكي يأخذوا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شئ ضد مصلحة الجيش .

وكان معنى إسناد حكم مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجه عام كان هو السلطة المدنية للحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع بالسلطة الفعلية فى أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية ،<sup>(١)</sup> التى كانت تتمثل فى جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع فى تعيين كبار الموظفين . وعين الديوان محمد المسلماني أغا مستحفظان ( أى أغا المدينة ) ؛ وعلى أغا الشعراوى والى ، الشرطة ، وحسن محرم دأمين لإحتساب ، ؛ وكان الفرنسيون يعارضون فى تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

---

(١) عبد الرحمن الراشد : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ - ص ٩٧ .

الديوان أننعوهم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوقة ، كما يقول الجبرتي ، كانوا لا يخافون إلا منهم . ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل في اختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، وبمجردين من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة الديوان ، فعين بونايرت المسيو بوسليج لإدارة الشؤون المالية للحكومة ، أو روز ناجي ، وعين برلمى الرومى كتنخدا مستحفظان ، أى وكيل للمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أخطاط ، وعين لكل خط آمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً للبحرين ، أى مديراً للجارك ، وفرنسياً آخر فى منصب دأغا الرسالة ، أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بونايرت أمره إلى الجنرال برتييه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر لإجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شىء بأمن الحملة الفرنسية فى مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد انسحب مع بقايا قواته إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد انسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية ثالثة مع أمير الحج الذى كان عائداً فى ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لآى من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير القلاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على اشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بونايرت طلب إلى الجنرال برتييه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاج فى أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالاختلاذ إلى السكينة والكف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدرُوا منشوراً إلى الأهالى يدعونهم فيه

إلى العلمانية ، ويبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونابرت حريصاً على تتبع مداولات الديوان ، وعهد إلى الجنرال بوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكلّما بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تتمدى مدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسهر على مصالح المديرية ، ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها على بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاضعة لأوامر القواد الفرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى ما فيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا أو رئيس الانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلاً مسلحاً ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أهلاك الماليك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لى يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى تصدرها ، وتكون من إختصاص الإدارة المالية . وكانت هذه الواجبة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين عموماً ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالي إعطاء أكبر فرصة

للفرنسيين للقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إستالة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ للماليك ، الأمر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

واقدر فتح الفرنسيون بعض بيوت الأمراء ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة ، فعندما يخرجون منها يدخلها طائفة الجهادية ويستأصلون ما فيها ، واستمروا على ذلك عدة أيام ، ثم إنهم تتبعوا بيوت الأمراء واتباعهم ، وختموا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الوجاللية أو من أهل البلد يعلق له بنديرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيين بخطهم يلصقها على داره .<sup>(١)</sup>

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء الأمراء والماليك ، والسباح لمن يسكن بيوتهم ، ولكن على أساس إظهار مالىدين من أمتعه أزواجهن ، فإن لم يكن عندهن شيء من متاع أزواجهن يصلح على أنفسهن ويأمن في دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصاحلت على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف ، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانسا ، وأخذت في تحصيل ذلك من نفسها وغيرها .<sup>(٢)</sup> وتمسكن الفرنسيون بذلك من جميع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك فى طلب الخيول والجمال والسلاح . وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ما وجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والحمير من الامتعة والفرش والصناديق والسروج وغير ذلك بما لا يحصى ، ويستخرجون الحبايا والودائع ،<sup>(٣)</sup> .

---

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١١ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٢ .

(٣) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أهضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويختمون على تلك الاوراق . و تشفع أرباب الديوان في أسرى المسالك ، فقبضوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم في أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فسكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به ، ويتكفون المارين ، وفي ذلك عبرة للمعتبرين .<sup>(١)</sup>

وفي أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين إلى القاهرة ، حتى امتلأت بهم الطرقات . ويذكر لنا الجبرتي أنهم لم يشوشوا على أحد ، ولكنهم لاحظ أنهم كانوا يأخذون السلع بزيادة في ثمنها ، الأمر الذي استتبع تغييراً في أحوال السوق : ففجّر السوق وصغروا أقراص الخبز ، وطحنوه بترابه . كما حدثت حالة رواج ، وظهرت المطاعم في القاهرة ، وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والسمك والسمك المقلّى واللحوم والفراخ المحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الأشربة وخامير وقهاوى ، وفتح بعض الإنجليز البلديين بيوتاً يصنع فيها أنواع الأطعمة والأشربة على طرائقهم في بلادهم ؛ فيشتري فيشتري الأغنام والدجاج والخضارات والأسماك والعسل والسكر وجميع اللوازم ، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الأطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابها علامة لذلك يعرفونها بينهم ؛ فإذا هرت طائفة بذلك المكان تريد الاكل ، دخلوا إلى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدراهم التي يدفعها الداخل فيه ، فيدخلون إلى ما يريدون من المجالس ، وفي وسطه دكة من الخشب ، وهي الخوان التي يوضع عليها الطعام ، وسوطها كراسى ، فيجلسون عليها ، ويأتيهم الفراشون بالطعام على نواصيهم ،

(١) الجبرتي : ج ٣ — ص ١٢ .



فيأكلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ، ويذهبون لحاظهم ، (١) إن القاهرة تنحصر اا ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب في الحصول على أكثر ما كان في وسعها الحصول عليه من الآمالى ؛ ولا شك في أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى القاهرة وهي تحلم بالاستيلاء على كنوز وغلى قناطين من الذهب والفضة. وكان خروج المماليك بسرعة من العاصمة يحملون ما خف حمله وغلى ثمنه من حوائجهم ، فقد ترك الفرنسيين في حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقت دخولهم القاهرة. وشهدت الجلسات الأولى للديوان طلب الفرنسيين « دراهم سلفة ، وهي مقدار خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام وتجار الافرنج أيضا » . (٢) وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ ، ولكنهم لم ينجحوا في معصاتهم ، واضطروا إلى البدء في جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون على أهل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دراهم على سبيل القرض والسلفة ، مبلغا يعجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا بداره ستون يوما ، (٣) وكانت نتيجة ذلك أن ضجع هؤلاء الحرفيون والتجار ، واستغاثوا ، وذهبوا إلى الجوامع الأزهر والمشهد الحسينى ، « وتشفعوا بالمشايخ ، فتكلموا لهم ، واطفوها إلى ... » (٤)

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات المماليك في الصعيد وفي الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحج ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ١٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

(٤) الجبرتي : ج ٣ ص ١٣ .

انضم إلى قوات ابراهيم بك . وكان أعضاء الديوان قد ظلموا له أماناً من «باش  
العسكر» ، ولسكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأتى فى عدد قليل ، ولا يدخل  
القاهرة ومعه ممالك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذى وجه  
القوات الفرنسية فى القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات الممالك ،  
التي تزيد عددها ، فى الشرقية ، بعد عودة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن ينتصروا على قوات الممالك فى الشرقية ، رغم  
استبسال الممالك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولسكن الفرنسيين كانوا يواجهون  
أكثر من عدو وهم فى مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هى بريطانيا .

#### ٤ — موقعة أبى قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التي أصابت الحملة الفرنسية هى تلك الكارثة التي نزلت  
بأسطولها . ومنذ مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسى قد تحول  
من منطقة العجمى إلى منطقة أبى قير ، والتجأ هناك فى أول الخليج من ناحية  
الغرب ، محتمياً فى رأس أبى قير ، وفى الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهى التي  
عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون فى إرسال أسطولهم إلى  
جزيرة كورفو ، كما فكروا فى إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، ولسكن الأيام  
مرت دون أن يصلوا فى ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسى يخشى من  
مباغطة الأسطول البريطانى له . وعلى أى حال فإن بعض قطع المدفعية كانت  
منسوبة على البر ، فى رأس أبى قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة  
الصغيرة المواجهة للساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع  
ساحلية ضد الأسطول البريطانى .

وظل الاميرال نلسون قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط . يبحث  
عن الأسطول الفرنسى فى شرق هذا البحر ، حتى علم بنزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأسرع بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكي يباغت الاسطول الفرنسى ، وينزل به ضربة قاضية ، خاصة وأن الاسطول الفرنسى لم يكن مستعداً ، وكان الكثير من ضباطه وبحارته قد نزلوا إلى الساحل .

وكان الاسطول البريطانى يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الاسطول الفرنسى فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجسة ، وأربع فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يحمل ١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الاسطول الفرنسى لذن تفوق قوة الاسطول البريطانى ، رغم تفوق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن علينا أن نذكر أن الاسطول البريطانى كان يتميز عن الاسطول الفرنسى أولاً من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث أنه كان يحمل كل قوته المحاربة . في الوقت الذى كان جزء كبير من بحارة وضباط الاسطول الفرنسى موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الاسطول البريطانى بميزة المبادأة ، أو المباغتة ، والتي كانت لها قيمة كبيرة في إعطاء المصدمة الأولى .

وظهرت سفن الاسطول البريطانى أمام سواحل أبى قير في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتردد الاميرال الفرنسى دى بروى في أول الامر ، واعتقد أن الاسطول البريطانى يرغب في محاصرة الخليج ؛ ولكن سرعان ما تحقق من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطوله ، وفي تشكيل الإستعداد لأخذ مواقع الضرب . وأصدر الاميرال الفرنسى أمره بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً في حركته : فالأشعة مضمومة ، ومعظم البحارة على الشاطئ ؛ بينما يمتلك الاميرال نلسون كل حرية للحركة ، وإستند

إلى كل قواته . ولم يتمكن الاسطول الفرنسى من التحرك من مكانه ، لالخروج من الخليج ، ولا حتى لاتخاذ مواقع للقتال . وكان الاسطول الفرنسى راسيا فى شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تنفذ بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جرأة البوارج البريطانية فى هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج تسكتيك المعركة ، وكان فى وسعها أن تلتف حول أحد جناحي البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الاسطول الفرنسى الميزة الوحيدة بالنسبة للبحرية ، وهى ميزة سهولة الحركة فى توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوالى الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروعاً ، وامتلاءً الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية ورشيد . ولشدد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الانجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الاميرال الفرنسى ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الاميرال يصاب فى رأسه وفى يده ، ولكنه استمر يقاوم حتى أصابته قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما اشتعلت النيران فى هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فانفجروفسف البارجة ، التى تطايرت أجزاؤها فى الفضاء ، بدوى مروع ، وقضى على كل من كان بها حرقاً وغرقاً .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروع لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، واستمر إلى الثالثة صباحاً ، ثم تجدد مرة أخرى فى الخامسة صباحاً ، واستمر حتى الظهر .

وقضى على الاسطول الفرنسى بأكله فيما عدا أربع بوارج ، اضطرت إلى

الفرار والإلحاح بسرعة صوب مالطة . وغنم الانجليز سبعة سفن فرنسية ،  
ضموها إلى أسطولهم . وهكذا تضاعف إنتصار الانجليز ، بخروجهم من المعركة  
بعدد من السفن يفوق عدد تلك التى دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين  
فادحة في الارواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق  
لهم في هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . ولما عز الانجليز بهذه  
المعركة ، وعدوها من بين إنتصاراتهم الحربية الكبيرة ، سموها « معركة النيل  
البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة في خطوطها على الحملة الفرنسية في مصر .  
فكانت أشد ضربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل  
إتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إتخاذ الاسطول الفرنسى وسيلة الضغط  
على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإعتداد الحكم الفرنسى من مصر في منطقة  
سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز  
الامبراطورية البريطانية في الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية في  
البحر المتوسط ، وضمنت لإنجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف  
القوة المضاربة الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التمكن للعمل  
ضدها من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لانفاق روسيا مع إنجلترا ، ومع  
النمسا و نابولي ، وإلضام الدولة العثمانية لهذا التكتل من أجل محاربة فرنسا .  
وإستندت لإنجلترا إلى هذا الموقف لكي تفرح الباب العالي على الدخول في تحالف ،  
مع روسيا ، عدوته التقليدية ، الأمر الذى سهل على الاسطول الروسى الخروج  
للبحر المتوسط ، وأدى بالتالى إلى تنير المعطيات العامة للموقف الدولى .

وكان تأثير هذه الواقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على  
مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الصلة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

منفيين في القارة الإفريقية . وكانت الواقعة أشد ألماً على نفوس الحاميات الفرنسية الاسكندرية ورشيد ، وهى الحاميات التى شهدت الموقعة ، ورات معات الجرحى ، ومعات الجثث ، التى كان البحر يلقي بها إلى الساحل . وإنخفضت الروح المعنوية لدى الفرنسيين ، وقلت هيبتهم أمام الأتاهالى . وأثر حصار السفن البريطانية للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأتاهالى يشعرون بفداحة الخسائر التى كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لإنقطاع الواردات والصادرات ، وتهيأت النفوس للشورة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن ينزل البريطانيون فى الاسكندرية نفسها ، فعملوا على تحسين المواصلات بين هذا الثغر وبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين الاسكندرية ، وإقامة الطوائى على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع على كوم الدكة ، وكوم الناضورة ، حاية لليناء ، مما قد يحاوله الاسطول البريطانى .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحملة الفرنسية أمام الامر الواقع . وجعلتها تعرف تماماً أنه قد كتب عليها أن تعيش فى مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد الموجودة فى البلاد ، الامر الذى يستتبع استمرار الجنرال بوناپرت فى تطبيق سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل ما يلزمه من البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التى أشركوها معهم فى الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال الحملة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التى رسمها للبلاد ، وذلك بإنشائه « الديوان العام » . وكل ذلك وهو لا يزال مهدداً ، هو وحملة ، بقوات المالك ، وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

## ٥ - الربوالة العام:

لا شك في أن موقعة أبي قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم، وأن هذا الاحتلال سينتهي في يوم من الأيام. وظهر ذلك بوضوح في عملية رفض الزعماء حمل شعار الثورة الفرنسية. فلقد طلب الجنرال بوناپرت المشايخ في أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده. «فلما استقروا عنده نهض بوناپرت من المجلس، ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوى، فرمى به إلى الأرض، ولما استعفى وتغير مزاجه وانتفع لونه واحتد طبعه، فقال المترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أحبباً لى عسكر، وهو يقصد تهظيمكم وأشرافكم بزيه وعلامته، فإن تميزتم بذلك عظمةكم العساكر والناس، وصار لكم منزلة في قلوبهم، فقالوا له لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين، فأغتاظ لذلك، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوى أنه لا يصلح للرياسة، ونحو ذلك، فلاحقه بقية الجماعة واستمعوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم، وهى العلامة التى يقال لها الوردة، فقالوا أمهلونا حتى نتروى في ذلك»<sup>(١)</sup>. وفى ذلك الوقت حضر الشيخ السادات، وكانت له مكانة رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين. ورحب به الجنرال بوناپرت، وتحدث معه بواسطة المترجمان، واهمدى له خاتماً من اللباس، وأوثق له جوكارا أو ثقه بفراجه. وسكت الشيخ السادات على ذلك، وقال الجبرتي أنه «سأيره، وقام وانصرف، فلما خرج من عنده رفعه»<sup>(٢)</sup>.

(١) الجبرتي: ج ٣ ص ١٦.

(٢) الجبرتي: ج ٣ ص ١٧.

وبدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون في التشبه بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدرهم عند الله ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة في سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فإن الجنرال بوناپرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين في النظام الذى وضعه لحكم البلاد . وكان الجنرال بوناپرت يرغب فى الاستئذارة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم فى المسائل التى تفرعت عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع فى جمعية عامة يؤخذ رأيها فى النظام النهائى فى الدواوين التى أسسها ، وفى إدارة الحكومة ، وفى أمر وضع نظامها الإدارى والمالى والقضائى . وحدد يوم أول أكتوبر موعداً لإ انعقاد هذه الجمعية التى سميت باسم « الديوان العام » تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجنرال بوناپرت هؤلاء المشايخ والأعيان من الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالى ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمى وكفائتهم ، وطريقة استنباطهم للفرنسيين . ولقد استعملت هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، وألجيزة والمنفج ، وبني سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل اكل مديرية وفديته تكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى ، من مشايخ البلاد ورؤساء العربان . وكان مندوبو القاهرة فى الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعف .

وكلف الجنرال بوناپرت العالمين مونتج وبرتوليه ، عضوى المجتمع العلمى ، بالاشتراك فى جلسات « الديوان العام » كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض



مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن تعليمات الجنرال بونايرت ، نجد أن الهدف من عقد الديوان العام ، كان هو تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجنرال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجنرال كان يرغب في أن يمدى « الديوان العام » رأيه في أربعة مسائل : الأولى هي أصلح نظام لتأليف مجالس « الديوان » ، في المديرية ، والمرتب الذي يحدد الأعضاء ؛ والثانية هي النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالقضاء المدني والجنائي ؛ والثالثة هي التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ؛ والرابعة هي الإصلاحات والإقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجنرال بونايرت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركا في وضع النظام الداخلى للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء بانتخاب رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقتراع . كما كلفها بتتبع المناقشات ، وبتدوين أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم في الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكفائتهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم نبهوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذى إنعقد بدار ديوان القاهرة ، الذى كان هو بيد قائد أغا الألبكية . واستقر هذا الجمع الحافل في صباح يوم ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملطى القبطى بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، وإن العلوم والصنائع والقرأة والسكينة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولستكون قطر مصر بهذه

الصفات ، طمعت الاله في تملكه ، فملكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لانها إذا حصلت الثمرة قطعت عرونها ، فلذلك لم يبقوا بأيدي الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك عذابين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طوائف الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم ، وبعد صيغتهم بقيامهم بأمر الحروب إشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هي فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المنعمة جهلا وغباوة ، فذهبوا وحصل لهم النصرة ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء خطباتها التي دثرت ، ويصير لها طريقان ، طريق إلى البحر [ الأبيض ] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريعتها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلابا لحواطر أهلها ، وإبقاء الذكرك الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جديده ، لأنهم أهل خبرة وعقل ، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج إصراحي عسكر من ذلك ما يليق صنعة . (١)

وكأنت لجهة خطبة الافتتاح ، التي أشادت بأن مصر علمت الاله ، وحملت أواء الجبنارة والمعرفة ، كفتيلة بأذن تبعث في النفوس وروح العزة القومية ، فتمجدوهم إلى النطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان لحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين ، (٢) . ونلاحظ في هذه الخطبة أن الجنرال بوناپرت قد غير سياسته السابقة ، التي كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثماني ، وجاهر لأول مرة في خطاب علني بعداؤه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرني : ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) أنظر : عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان في مخالفة مع الدول المتكاملة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية في الشهر السابق ، أى في شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبيعياً من جانب الجنرال بوناپرت تجاه الدولة التي أعلنت الحرب على بلاده ولكن مهاجمة بوناپرت للدولة العثمانية كانت لا تساعد على عملية تقربه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات في زيادة الظهور أمام الفرنسيين في مصر .

وبدأت ، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام . ثم قال الترجمان : نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورؤيئاً عليكم ، ممثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى ، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى ، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس ، (١) فكان انتخاب الرئيس إذن بالافتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلنى الذى أراشه المصريون .

وعليها أن نذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه عما يتعلق بتنظيم الحكم ، ويكون لبوناپرت لإقرار ما يليق صنعه . وبهذا كانت قرارات الديوان مجرد رغبات ، ووجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى عسكر الفرنسيين .

وكانت المسألة الأولى التى عرضت ، من بين أمور نظام مجالس الديوان فى الأتاليه . ولم يذكر لنا الجبرتي شيئاً عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التى نوقشت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديوانا يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الشغور . أما باقى المديرىات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، يتم لكل ديوان فى بندر عن البنادر المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله فى الديوان

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونايرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضواً ، منهم تسعة عن القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات الستة عشر الموجودة في مصر ؛ ويكون للديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلثهم من التجار ، وثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائد العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان التخصصي الذي يجتمع باستمرار في القاهرة ، ويكون في كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء ، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف في كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع ، الذين يمينهم أمر أو قومندان المديرية . ويسكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات ، كما يسكون لسكل ديوان في مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد .<sup>(١)</sup>

أما المسألة الثانية التي عرضت فكانت هي مسألة النظام القضائي المدني والجنائي . ورأى الديوان أن يبقى نظام القضاء على ما كان عليه ، وأن لا يتغير شيء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضي التي تدفع للقضاة ومع ثلث المحاكم . . . . . كما أنه كان يرى أن يكون بين القضاة في كل مديرية من بين حقوق الدواوين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التي بحثها الدواوين العام فكانت هي نظام الموارث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة لإقتسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين في هذا الشأن ، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ - ص ١٠٧ .

للتنازل عن حدود شريعتهم ، وقد تموا في الجلسة التالية قواعد تقسيم الموارث طبقاً لأحكام الشريعة ، مع مراجعتها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون موارث القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجنرال بونابرت على هذه القواعد ، وإضطر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجنرال بونابرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجبى من الأهالى من الاموال والضرائب ، ووضع نظاماً جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بإنشاء محاكم جديدة تسمى بالمحاكم التجارية ، وهى التى يسميها الجمهور بمحكمة القضايا ، أو محكمة النظام . وأصدر الجنرال بونابرت أمراً ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بإنشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ونص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الأقباط برئاسة القائد القبطي ملهلي . وحدد الأمر رسوم التقاضي باثنين فى المائة من قيمة المنازعات ، ثم أصدر الجنرال بونابرت أمراً ثانياً ، فى ١٦ سبتمبر ، بإنشاء إدارة لتسجيل مستندات التملك ، باسم مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة ، وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجج تملكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك . وأنشأ فى عاصمة كل مديرية مكتب لتسجيل جميع مستندات التملك والعقود ، نظير دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا للعقود والمستندات المسجلة ، وإلا فإن الملكية تصادر فى

صالح الجمهورية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم في مدة شهر من نشر هذا الأمر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والتنازل والهبة فكان من الضروري تسجيلها في مدة عشرة أيام ، وإلا فإنها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الوصايا في مدى ثلاثة أشهر على الأكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخاريج والقسمة بين الورثة في مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجنرال بوناپرت يهدف خلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصنائع . وشعر الأتالي بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، واعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الأمر الذي أثارهم ، وأثار الصنائع وأصحاب الحرف .

ويروى لنا الجبرتي ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركان من البدع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، واضعوا منها نسخا في مفارقي الطارق ورؤس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا في ضمنه شروطاً ، وفي ضمن تلك الشروط شروطاً أخرى ، بتعابير سخيفة ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، وحصله التحميل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتقليد ، فإذا أحضروها وبيّنوا وجه تملكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفي بذلك ، بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينه في ذلك الطومان ، فإن وجد تمسكه مقيداً بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدر آخر ، يأخذ بذلك تصحيحاً ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك في قيمته ، ويدفع على كل مائة لاثنتين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد ، فإنها تنبسط لديوان الجمهور وتصير من حقوقهم . وهذا شيء متعذر ، وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأبلاوتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك ، بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم وهورثيهم ، فإذا طرأوا باثبات مضمونها تضر أو تعذر ، لحادث الموت أو الاسفار ، (١)

وكان هذا الأمر يحمل الكثير من التمتع ، خاصة وأنه كاذب يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود العقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك في مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضاؤه استيائهم من هذا النظام ، واعترض المشايخ على اكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تملكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الفرض هو فرض ضريبة على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون منافسة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم ما يزيد على مائة ألف منزل ، يمتلكها ما يقرب من مائة ألف مالك . واقتنع الجنرال بونا برت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستعاضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض ضريبة على العقارات نفسها ، وقسموا المباني على أنواع ، ربطوا على كل نوع منها ضريبة معينة ، تدفع سنويا على قسطين ، وعمدوا هذه الضريبة على بقية مدن مصر . أما عقود المبيعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والإيجارات ، وعقود الزواج ، والتوكيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فإن الجنرال بونا برت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها . وكتبوا بذلك مناشير على عاداتهم ، وألصقوها بالمفارق والطارق ، وأرسلوا منها

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٩ — ٢٠ .

لنسخة الأعيان ، .

ولا شك في أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوانيت ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية في عهد المالك ، فعظم استيائهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة ، ولقد انفص الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد احتلت مصر ، ولكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل إنجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل في قوات مراد بك في الصعيد ، وقوات إبراهيم بك في الشرقية ؛ والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها في مصر ، وثورة المصريين على حكمها في عاصمة البلاد .



## الفصل السابع عشر

### مقاومة الحملة

ورغم احتلال قوات الحملة الفرنسية للقاهرة، فإنها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد في طول البلاد وعرضها ، وخارجية ، وتمثل في كل من إنجلترا والدولة العثمانية .

وبعد هزيمة أبي قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بوناپرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية في مصر، وساعدت نتائج هذه الموقعة على لانضمام الدولة العثمانية إلى أعداء فرنسا ، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تعقب قوات الحملة الفرنسية للهابليك في الصعيد ، فإن هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الميدان . وأخيراً فإن ظروفًا متعددة أجبرت الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصري ، في العاصمة ، التي قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك في أن الجنرال بوناپرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة في مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على انفراد . ولاشك كذلك في أنه كان على قدر المسؤولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة في مصر ، وربما يكون هذا هو الذي دفعه إلى أن يكون قاسياً في اتخاذ بعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نيجح فيما هدف ؟

### ١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت بمجهودات الجنرال بوناپرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم في السلطة ، حتى وان كانت لإختصاصاتهم إستشارية ، قد نشلت في الوصول الى نتيجة ايجابية . وذكرنا كيف أن الشيخ الشرقاوى ، رئيس الديوان . قد ألقي الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجنرال بونابرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم استشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفيذ بطريقة مخالفة لما أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التفاهم بين الحاكم والمحكوم ، بين الاجنبى والوطنى .

ولقد تكاثفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الاجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما من الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمتنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأموال الممالك . ولكنهم لم يجدوا الشيء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن الممالك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم في عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى فى أبى قير ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سلباً يودى الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة فادحة ، فى شكل سلفة اجبارية ، ولم يتمكن الديوان ، من ان يمنحها ، رغم تدخله فى الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك فى أن

فشل أعضاء الديوان في عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحقنون على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبته تسقط في نفس الوقت في نظر الأهالي ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، ولتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيضل بنا الأمر إلى زيادة تبسُّل الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفي هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بوناپرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها . وتمادى الفرنسيون في فرض القروض الاجبارية على جميع أنحاء البلاد ، فغرضوا على تجار الاسكندرية ٣٠٠.٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠.٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠.٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠.٠٠٠ ريال نقداً ، و ٤٠٠.٠٠٠ موعا ، وعلى تجار البن والبهار بالقاهرة ٢٠٠.٠٠٠ ريال ، وعلى الاقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب في الأقاليم ١٠٠.٠٠٠ ريال . ثم فرضوا على تجار خان الخليل عشرة آلاف ريال ، ووكانل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكانل الفاكهة ستة آلاف ريال ، والسقائين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠.٠٠٠ ريال وتجار الأقمشة الهندية بالغورية ١٥ ألف ريال<sup>(١)</sup> . وكانت هذه الغرامات فادحة ، وخاصة في الوقت الذي ركدت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريبا من الاسواق .

ولقد تفنن الفرنسيون في إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا لنساء البسكوات المالكات أن يفتسدين أنفسهن بالمال ليسكن في بيوتهن ، وإذا كان عندهن شيء من مناع أزواجهن ، فسكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون في هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم في دفع الغرامات الخريبية . ويذكر لنا الجيوتي أن

(١) أنظر : عهد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ، ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحات عن نفسها واتباعها من نساء  
الأمراء والكشاف بمبلغ ١٢٠.٠٠٠ ريال فرنساوى ، وأخذت في تحصيل ذلك  
من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠.٠٠٠ فرنك  
فرنسى عن نفسها وعن نساء المماليك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ،  
وكانوا يصلحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواب  
الاقواف الخيرية عن مستحقها من الفقراء وزادت شراهية الفرنسيين في عملية  
جمع الاموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسى في موقعة أبى قير  
البحرية ، فأخذوا يتفننون في إستنزاف الاموال ، وتذرعوا إلى ذلك بوضع  
النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه  
المغامر الكبيرة تناقض ما ذكره الجنرال بوناپرت في منشوراته ووثائقه الاولى ،  
حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية  
لكى ينظروا إليه على أنه أشد ظالماً عليهم من المماليك .

ولمى جانب هذه العوامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تشدد  
الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة في عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض  
المباني . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على  
تغيرهم معالمها ، وإبدالهم محاسنها ، ومحوهم ما كان بها من معالم للسلطين وآثار  
الحكام والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، ومحاسن الملوك والسلطين ،  
ذوات الاركان الشاهقة ، والاعمدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرتى ، حين يتحدث  
الاصلاحات التى رغبوا في إستحداثها في القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى  
سنة ١٢١٣ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،

إذ أنهم كانوا قد ألفوا الاحتناء بها من هجمات اللصوص والجنود ، وكان هدمها سبباً في انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين سيقتلون الناس وهم في صلاة الجمعة ، أو يهاجون بيوتهم في أى وقت يرغبون . والواقع أن قرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التي كانت تفصل الحارات كان يهدف بسهولة انتقال الجنود في حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة للفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحاً في موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه في سلطته ، ثم حكموا عليه بالاعدام . وكان هذا العبد كفيلاً بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الانباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للهدن والقرى المصرية ، وكان الاسرى يصلون في جماعات ، لىكى يسجنوا في القلعة ، وهم يحملون معهم معانى كثيرة عن شدة الفرنسيين في فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجبر الفرنسيين على التشدد في الاجراءات العسكرية ، والتشدد في عملية التفتيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية في شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك أسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الاهالى وتقاليدهم ، كانوا في حقيقة الامر لا يأبهون بها كثيراً . وكان من الطبيعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لاختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم في سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيش احتلال أجنبى في إحدى العواصم ، كان يستتبع التفاضل بين بعض النساء الساقطات حول الجنود ، وبشكل يخذل من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة، أطلقوا العنان لشواتهم ،  
واكثروا من التبدل والفجور وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة للمصريين للحكم  
بكل قسوة على وجود الفرنسيين في بلاد الإسلام .

وأخيراً فلما كنا أن نفهم وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين في مصر ،  
بذلك بمجهوداً لنحرير الاهالى ، ولشروع الثورة ضد الفرنسيين . ويمكننا أن  
نشير في هذا النطاق الى مجهودات ابراهيم بك والى مجهودات السيد عمر مكرم ،  
وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام . وكانوا  
يوصلون بإفاد الرسل ، وتوزيع المنشورات سرّاً ، وتشجيع وتشجيع الاهالى  
بالقول والوعد ، بأن الباب العالي كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز ،  
لطردهم الفرنسيين من مصر ، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة في الداخل  
تسهيلاً لمهمة الجيش المهاجم من الخارج . وكان انسحاب الوالى من القاهرة الى  
الشام بعد دخول الفرنسيين مصر ، وبقيائه هناك ، يدل على أن الدولة العثمانية لم تترك  
الفرنسيين يقيمون في مصر لفترة طويلة . وجاءت موقعة أبي قير البحرية ، وعمل  
الفرنسيين على منع نشر أخبارها ، دليلاً كافياً على أن هناك قوات خارجية  
يمكن للقوات الوطنية أن تتعاون معها لتخلص من حكم الفرنسيين ، وكانت كل  
هذه العوامل مشجعة على الثورة ، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية ،  
وفداحة الضرائب ، كأسباب مباشرة لنشوب الثورة في القاهرة .

كان رأى العام اذاً مهيئاً للثورة ، وكانت هناك عناصر تشجع عليه ، وجاءت  
مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والعقارات اسكى تدفع الاهالى الى التحرك .  
ولما أشيع ذلك فى الناس كثر لغظهم ، واستعظموا ذلك . . . ووافقهم على  
ذلك بعض المتعممين ،<sup>(١)</sup> وهكذا بدأت روح المقاومة ، والاستعداد للوقوف

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٥ .

في وجه الظلم . ويروى لنا الجبرتي أن الحركة بدأت تلقائية ، وبدون تنظيم ؛  
وفتجمع السكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم ،  
وأصبحوا يرمي الواحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه  
من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح . وحضر السيد بدر ، وصحبته حشرات  
الليل ، رزنا المرات الثانية ، ورام هياح شظيم ، ودول جسيم ؛ ويقولون  
بصياح في الكلام ، نصر الله دين الإسلام ، . (١) لقد بدأ التجمع ، وعبثت  
النفوس ، وظهرت الأسلحة ، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية ، وأخذت الهتافات  
تشق عنان السماء . وبدأت هذه المظاهرات في التحرك ، ويبدو أنها كانت ترغب  
في إلغاء ما تقرر من رسوم وحرائب على العقارات والأماك ، إذ أنها اتجهت  
إلى بيت القاضي عمكر . ولكن هذا القاضي خاف من عاقبة الموقف ، فأغلق  
أبوابه ، وأوقف حجابيه ؛ فرجوه بالحجارة والطوب ، وطلب الحرب ، فلم يمكنه  
الحروب . (٢) وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضي من نتيجة هذه المظاهرة ،  
ويدل على معرفته بعدم فاعلية أي قرار يتخذ ، ولا أي وساطة في سبيل إلغاء  
ما قرره القروسيون . وتطور الحال إلى تجمع الأهالي بالأزهر ، الذي سيصبح  
مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما اتبعه «العامي» من «كافة برقية» بسفتم القياد  
الوطنية الموجودة في البلاد .

وحدث أول إحتماك حين حضر الجنرال ديبوي ، حاكم القاهرة ، ولم يكن  
قد قدر للموقف ما يستحقه من استعداد . وعزم ديبوي على مواجهة الموقف  
بنفسه ، ومضى معه كوكبة من الفرسان ، ومرر بشارع الخيرية ، ثم على الصناديق ،  
لسكن يتفاهم من الأهالي المتجمعين عند بيت القاضي . ولكن الشوارع كانت تمتلئة

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٥ .

بالبجهاير ، التي لم تحتد موقفاً عدائياً له ، فحساوول الخروج من بين القصرين .  
 ذلك اننا لم نتمكن من الحفاظ بالحدائق من حومة ، فبادروا اليه وضربوه ، وأخذوا  
 جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطاله وشجعانه . وكان هذا الاشتباك  
 سبباً في تزايد لإطلاق النيران ، وفي تحول الموقف إلى التحام سالت فيه الدماء .  
 وكان لإنتشار دخان مقل الجنرال دييوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية في القاهرة ،  
 وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثورى ، وعلى الشعور  
 بضرورة الاستمرار في المعركة ، والقضاء على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية إتجه الثوار  
 إلى تأمين مواقعهم ومراكزهم . وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون ،  
 ومن كل حذب ينسلون ، وممسكوا الاطراف الدائرة ، بمعظم أخطاط القاهرة ،  
 كباب الفتوح وباب النصر والبرقية ، إلى باب زويلة وباب الشعرية ، ووجهة  
 البندقيين وما حاذها ، ولم يتعدوا جهة سواها ، وهدموا مصاطب الخوانيت ،  
 ووجهات الأبنية المتأريسة . ولكن هجوم العدو في وقت المعركة .  
 ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس . (١) ومعنى هذا أن الثورة قد  
 سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام  
 اعتداء أو إنتقام الفرنسيين . ولما حظ أن الجهات البرانية لم تتحرك مع الثورة ،  
 سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ، ويبرر الجبرتي ذلك  
 بقرهم من تسكيات القوات الفرنسية .

ولقد ظلل الثوار مترسين في الحارات والأزقة ، إلى أن هاجمت إحدى  
 الكتائب الفرنسية بعض المتأريسة التي كانت موجودة في ناحية المناخية ؛  
 وتمكنت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندئذ زاد الخوف  
 والهلج ، وخرجت العامة عن حدودها ، وربما تكون قد فقدت سيطرتها على



هزتها ، أو على مشاعرها . ونجد أن التأثيرين في هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى الثوب والسلب ، لبيوت النصارى والشوام والأورام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذى كان موجوداً في هذه المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً في هذا التمهقر الذى حدث في هذه المنطقة .

ولانقضت هذه الليلة والوطنيين سهرانين ، وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فانهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر والبنيات ، ووقفوا مستحضرين ، ولأمر كبيرهم منظرين «<sup>(١)</sup> . إنه الاستعداد للمركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونايرت قد أرسل يطلب المشايخ ، ولكنهم لم يردوا عليه . واستمر بجائل الحالى النيران في أثناء ذلك الوقت ، وحتى تسمر ، بر شدته أشد الفرنسيون في توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الأزهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق الغورية والفحامين ، التى كانت مركز نشاط الثوار . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا في عمرهم عابثوه ، نادوا بإسلام ، من هذه الآلام ، ياخفى اللطاف ، نجما بما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا في الشقوق ؛ وتتابع الرمي من القلعة والسكبان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت في مرورها حيطان الدور ، وسقطت في بعض القصور ، ونزلت في البيوت والوكامل ، وأصمت الأذان بصوتها الهائل «<sup>(٢)</sup> لقد كانت مفاجأة للمصريين أن يخضعوا في أحيائهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم وكان هذا

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٤ . ص ٢٢ .

كافيا لتغيير الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى في ضرب حى الأزهر . لقد زاد الخطب ، وعظم الكرب ، فركب المشايخ يقصدون الجنرال بونايرت « ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكره من الرى المتراسل ، ويكفهم ، كما تكف المسلمون عن القتال » . (١) وعانهم الجنرال بونايرت عن هذا الأخير ، ولكنه أمر بوقف الضرب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالى ويطمئنونهم . ولكن بعض الأهالى فى منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا فى الترشق بالنيران مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب . وعندئذ انتهت المقاومة ، وبدأ الفرنسيون فى الدخول فى شوارع القاهرة ، وأخذوا فى هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، فى عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا الى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورتها ووربطوا خيولهم بقبلة ، وعاثوا بالآثورة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وعشموا خزائن الطنبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والاولانى والفصاع ، والودائع والخبثات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الارض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتمططوا ، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيها ، وألقوا بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه

أخرجوه » . (٢)

ولقد استمرت هذه العملية الانتقامية فى اليوم التالى ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بسباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر للصلاة يراهم فيرتد

(١) الجبرى : ج ٣ . ص ٢٦ .

(٢) الجبرى : ج ٣ . ص ٢٦ .

على أعقابهم ، وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة . « ونهبوا بعض الديار ، بحجة التفتيش على النهب ، وآلة السلاح والضرب ؛ وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون ، وللنجاة بأنفسهم طالبون . وانتهكت حرمة تلك البقعة ، بعد أن كانت أشرف البقاع ، ويرغب الناس في سكناها ، وبودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يبرون بها إلا في النادر ، ويحترمونها عن غيرها في الباطن والظاهر ، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع ، وانخفض دلي غير القياس المرفوع . » (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف في الأسواق ، وتفتش المارة ، وتأخذ ما يجده في الجيوب ؛ كما قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأتربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل .

ويلاحظ الجبرتي أن النصارى الشوام وجماعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين في هذه العملية ، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجنرال بونايرت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين المجارين كذلك : « وبلغتموا الفرصة في المسلمين ، وأظهروا ما هو بقاؤهم كمين ... وكانهم شاركوا الأفرنج في الذنائب ، »

وانتشرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح ، وكانوا يقبضون على بعض الأهلالي ، وقتلوا بعضهم ، وكثير من الناس ذبحوهم ، وفي بحر النيل قذفوهم ، ومات في هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا الله ، (٢) .

وفي اليوم التالي اضطر الأهلالي إلى الذهاب من جديد إلى الجنرال بونايرت ، لكي يطلبوا منه العفو ، ويلتسموا منه الأمان ، حتى تطمئن قلوب الرعية ، وليكن

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٧ .

الجنرال بونابرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ في التسميف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعلمين ، الذين شاركوا في إثارة الجماهير . وحرصهم على الخلاف والقيام ، فغالطوه عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد ، فترجوا عنده في إخراج العسكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم في الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم في الخطة كالضابطين ، ليكونوا للامور كالراصدين ، وبالأحكام متقدمين . (١)

ولقد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقي ، والشيخ أحمد الشرقاوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصيلحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وحبسوهم في بيت الشيخ البكري . كما أنهم انهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالي ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات ، في أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا لا يهملهم ألا يتعجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونابرت بإبصار اجتماع الديوان ، وإهتم بإنشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن استمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير عن اتصال بعض المصريين بأحمد باشا الجزائر ، وببكر باشا في الشام ، وتحريض الآخرين للمصريين على الجهاد ، والثورة في وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً في إلقاء الفرنسيين "قبض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا معجوزين في بيت الشيخ البكري ، وفي سجنهم في القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص في اليوم التالي ، وإلقائهم لجثثهم من خلف السور .

ونشر للفرنسيون منشوراً بالعفو، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٢٧ .

يجديد في إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليهما ، فلم يعارض في ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة . (١) كما أنهم استمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة . وأخذوا في الكتابة على لسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقري ، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماع الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب في خراب البلاد . وشككوا الأهالي في صحة المراسلات التي تأتي عن طريق الشام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء للسلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفتن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين (٢) .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفتها إحدى القوى التي قاومت وجود الحملة الفرنسية في مصر ، فإن نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف في سوريا ، واشتعاله على قوة معارضة قوية من مصر . ولذا كان الجنرال بوناپرت سيأخذ الأمر على محمل الجد ، ويستعد للقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، مما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ، خاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين ، حتى أنحاء البلاد ، وفي معظم الأقاليم ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي .

## ٢ — المقاومة في الأقاليم :-

استمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها مصر ، ولامتدت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التي لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وفي الشغور

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٣١ .

وفي العواصم ، وفي المدن وفي البادية . وزادت حدة هذه المقاومة في أوقات  
مهمنة ، نتيجة لطروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف في مختلف البلاد ؛ وكلما أخذت في جهة إنبعثت  
في جهة أخرى . وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة باطلاق  
الرصاص على الناس ، رموا الذراريات على البلاد . رآك الشريعة كانت ،  
كما قال ربو ، كحبة ذات مائة رأس ، كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت  
في ناحية أخرى أقوى وأشد بما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما  
إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت  
تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . ورغم إحتلال الحملة للبلاد ،  
والجهودات التي بذلتها تسكى تظهر بمظهر المحرر في أعين الوطنيين ، فإن سلطنة  
الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقتناع . وكان إختلاف الدين واللغة  
والطباع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت  
سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة  
مرة أخرى ، وقع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية . ولكي يصل إلى  
هذه الغاية ، فإن الجنرال بوناپرت قد وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد  
لإخضاعها ، وتشديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن  
إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية في مديرياتهم ،  
ويرافقون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في  
الأقاليم حتى لا تتمدى إختصاصاتهم . وكانت عملية صعبة ، وتتطلب مجهوداً  
متواصلاً من جانب الفرنسيين ، وفي جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة في الاسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت  
هذه المقاومة في إقليم البعيرية أمام تقدم القوات الفرنسية بحروب متتالية . وكان

لإحتياز القوات الفرنسية للمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التي يصادفونها في الطريق ، وكانت من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود في مثل هذه الأحوال ، ولسكن هذه العمليات كانت سبباً كافياً لدفع الأهالى إلى مقاومة الفرنسيين .

وفي الوقت الذى تقدمت فيه الحملة صوب الرحمانية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التى كانت ميناءً نهرياً له أهميته ، وكان فى وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها فى عملية صعودها فرع رشيد ، تحمل المأون والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية لإحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد ، قرب إدقينا وطلوبس ، شهدت قيام الأهالى بمقاومة القوات العسكرية ، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التى تسير فى النيل . وستزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية فى أبى قير . وقتل الأهالى بعض الجنود الفرنسيين عند السالمية ، بمركز قوة ، وإنقضت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الأهالى ، وبإشعال النار فى القرية ، وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا العنق الذى يربط الأهالى فى المنطقة ، ولسكن مرعان ما واجه مقاومة عنيفة فى يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس عمير ، أخذت شكل المعركة بين الأهالى المسلحين بالبنادق ، وبين القوات الفرنسية التى كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال فى هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية ، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الأهالى من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل ، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتنالت الهجمات على ترعة الاسكندرية التى كانت تزودها بالماء العذب فى موسم الفيضان ، وعمد الأهالى إلى ردم هذه التربة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كتيابة إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجنرال بونايرت قواده إلى إستخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالي من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأى فرد يجدوا أنه من المحرضين على العدوان . ولولا هذا العنف والشدة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم فى إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك فى أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أى قربه من مندوبى الأتراك ومندوبى الإنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة فى أرجائه ، ولكن الفرنسيين إستخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالي ، واحتلوا دمنهور فى شهر نوفمبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدوهوا بعض الرعماء الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاحة كبيرة من الغلال والمواشى ورغم ذلك فإن عناصر المقاومة تمكنت من الانسحاب من المدينة ، ولنجحت عرباً صوب وادى البطرون والصحراء ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستكون شوكة فى جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعتمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فإنه شهد كذلك مقاومة عنيفة للإحتلال الفرنسى ، سواء فى منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية . وظهرت المقاومة فى هذه المنطقة بشكل واضح فى أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإصطدمت القوات الفرنسية بالأهالي على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غمرين . ودافع الأهالي عن قراهم دفاعا مستميتا ، واستمرت المعركة فى طرقات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبحيث القتلى . وذكر القائد المسئول أنهم قتلوا ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالي ، ومن بينهم عدد كبير



من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استقر الفرنسيون في المحلة الكبرى ، ظهرت أعراس الثورة في طنطا في شهر أكتوبر ، وامتنع الأهالي عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوقت هو مولد السيد أحد البدوى ، ورفض الأعيان التعمد بالمحافظة على الهدوء والسكينة . وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم في السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق ، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على السكتية الفرنسية . وكانت معركة ، دافعت فيها السكتية عن نفسها . ورغم انسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة ، إلا أنها عاودت الهجوم ، رغم الخسائر الجسيمة التي أنزلتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات ، وقتل فيها الكثير من الأهالي . وحدثت معركة أخرى في قرية عشما ، التي تولى المقاومة فيها « أبو شعير » ، والذي كان من كبار المزارعين ، وكان يسير دائماً على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هي المنطقة التي شهدت انسحاب إبراهيم بك مع مائتيه بعد موقعة الأهرام ، وتحصنه في بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطيرة بالنسبة لآمن القاهرة ، خاصة وأنهما كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فإن الجنرال بوتنارت عمل على السيطرة عليهما ، حتى يضمن الآمن اللازم لقواته في العاصمة . وفي يوم ٤ أغسطس ، وقف أهالي قرية أبى زعبل المسلحين بالبنادق والعصى في وجه إحدى السكتائب التي كانت تتقدم صوب بلبيس ، واضطروها إلى العودة إلى معسكرها في الخانكة . وعمسوا في اليوم التالي إلى مهاجمة المخافر الامامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب . وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالي على عدم إقحام المعسكر ، إلا أن قائد السكتية اضطر إلى الانسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانياً إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه السكتية هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بوناپرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من احتلال بلبيس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلاها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المالك وفرسان العرب فيها ضروباً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة للفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بلبيس . ولم تمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فإن الحركات الحربية لم تهدأ حول بلبيس ، ولم يكف الجنرال رينيه عن طاب المدد من الجنرال بوناپرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العبادة ، وأبناء أسرة أباطة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليجبروا الأهل على الهدوء .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة احتلال الفرنسيين للبلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وانتشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يصرخن الرجال على الفتنك بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الآه إلى أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجموع تكاثرت عليهم ، وقتلهم عن آخرهم .

ولاشتعلت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجاءت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن يذتهم منهم الفرنسيون. وأسرع أعيان المدينة بالتبرؤ من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، واستجاروا بأعضاء الديوان ، ولكن الجنرال بونايرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، ولكنهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة ، وأحرق الفرنسيون قرية سنباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تجريد أهلها من السلاح . ورغم استخدام الشدة ، فإن العناصر المستولية عن المقاومة كانت تفلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسلمين .

وكانت منطقة المنزلة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبلميس ومدخل مصر الشرقي من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحتمل الصيد نظير جعل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصبية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وحاولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقته ابتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يخشون بأسه ، خاصة وأنه كان يمتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن يأسروه ، ويحطموا أسطولهم . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهلها ، ولكن سرعان ما أحيدقت بهم الأهالي ، ووقعت معركة استمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في الجمالية ، اضطار الفرنسيون بعدها إلى الانسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قتلاهم ، وأعداداً أكثر من قتلى المصريين . وكان الجنرال بونايرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإتفاق مع

العثمانيين في سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المنزلة ، عن طريق  
فم المدينة ؛ ولذلك فإن الجنرال بونا بورت قد أرسل إليه بعض الهدايا . وحاول أن  
تستقدمه القوات الفرنسية لتسليمها ، مما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن  
طوبار لم يقع في هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

وإشتعلت الثورة في دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وتضاعفت  
الاحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها في يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون  
من المحافظة على مواقعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت في  
ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ،  
والخوف من انتقام الفرنسيين ، دفع بكثير من الأهالي إلى ركوب السفن والتوجه  
إلى سوريا .

وبعد مجيء المدد للقائد الفرنسي في دمياط ، هجم على إحدى القرى الشائرة ،  
وهي قرية الشعراء ، والتي كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحميهم  
البحيرة من جانب ، والنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالي بعض قطع  
المدفعية . ولكن الفرنسيين استولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأضرموا فيها  
النيران . ومع تعدد عمليات الاعتماد على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من  
عمليات الانتقام والتنكيل ، ولم يفرقوا في ذلك بين القرى الشائرة والقرى الهادئة ،  
مما ترك للفرنسيين أسوأ ذكرى في هذه المنطقة ، التي شهدت الهدم والنهب  
والسلب والسبي وإشغال النيران . واتخذ ظل موقف الفرنسيين في هذه المنطقة  
مزعزعا ، إلى أن قرر الجنرال بونا بورت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط  
ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات  
مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية في الاستيلاء على  
المنزلة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية إلتفاف بمراكبه إلى اقرب عددها من

المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التي بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الاحتفاظ بدمياط ، رغم استبسال المصريين في الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين للدقة والمطرية ، اضطر حسن طوبار إلى الانسحاب إلى غزة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذي كان شديداً في جرأته ، محكما في تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التي اقيمتها الحملة الفرنسية في الوجه البحري . وكانت المقاومة التي اقيمتها في الصعيد لا تقل عنها شدة ولا ضراوة ، وإن كان المماليك قد إشتراكوا في عمليات الصعيد ، أكثر من إشتراكهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود العصبية في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالي إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة في الصعيد .

وكان مراد بك قد إلتجأ ببقية قواته بعد معركة امبابنة إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونايرت قبل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه باحتلال المنطقة الواقعة جنوب الجزيرة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . وإستقر بماليك مراد بك في الصعيد وإقليم الفيوم ، ولم يفسكروا في مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالي وبدء الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك في البهنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين في القاهرة . وينبع عليهم وصول القمح ومواد التزوين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة في النيل في الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونايرت ضرورة إحتلال الصعيد ، على أن يترك المماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إنفاق ونظير تعهد مراد بك بتسادية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتفاهم الجنرال بونابرت مع روسي ، فنصل  
النمسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس .  
وكان الجنرال بونابرت يوافق على الاحتفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى  
ستمائة فارس من فرسان المالك معه في هذه المنطقة ، على أن ينتقل إليها في ظرف  
خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شيئا إلا بإذن من القائد العام ، وعلى أن يفهم  
مراد بك جيداً أنه سيكون تابعاً لفرنسا ، وسيدفع لها الخراج الخاص بهذا  
الإقليم . ومعنى ذلك أن الجنرال بونابرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المالك ،  
بعد أن كان قد أعلن البصريين أنه جاء لمصر للقضاء على دواتهم ، واستئصال  
شأفتهم . ولكن مراد بك اعترى بقوته ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من  
إخضاع الصعيد . ولا شك أنه كان في موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالي في  
هذا الإقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن ، وعمول  
الفرنسيون على استخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية في الصعيد قرب نهاية  
شهر أغسطس ، أي بعد وقوع موقعة أبي قير البحرية ، وتحطيم الأسطول الفرنسي ،  
وستكون الحملة الموجهة لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها  
ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي  
ومن المالك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجنرال ديروي إلى بني سويف ، وإحتمالها ، انتظرت  
وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلمت بوجود قوات مراد بك في ناحية  
البنس ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلمت أنه جمع أسطوله في هذا البحر ،  
وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لكي يصل الفرنسيون إلى مواقع  
قوات مراد بك أن يصلوا مع النيل حتى ديروط ، ثم يسيروا مع بحريوسف تجاه  
قوات المالك . ولكن مراد بك شعر باقتراب الفرنسيين ، فأخذ إلى البنس ،

والسحب بأسطوله إلى أسبوط ، حتى لا يقع في أيدي الفرنسيين . وأصبحت  
طلائع المماليك موجودة عند اللاهون ، في الوقت الذي وصل فيه أسطولهم إلى  
أسبوط . وأخذ الجنرال ديزيه في السير جنوباً حتى يستولى على ديروط ، ويقفل  
بذلك الطريق أمام سفن المماليك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولمكنه  
وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن المماليك قد سارت في النيل جنوباً ، في الوقت  
الذي إتجهت فيه قوات المماليك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الابتعاد  
عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءته الأخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات  
المماليك لا يزال موجوداً في القيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها .  
وكان الجنرال ديزيه قد أضاع بعض الوقت في هذا السير صوب الجنوب ، وكانت  
مياه الفيضان قد غمرت الأراضي الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين  
التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت في الاشتباك مع طلائع  
قوات المماليك في أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ  
الاهالي يتجمعون من كل صوب ، ويهاجمون الفرنسيين ، ويهاجمون سفنهم ،  
وبشكل مضطرب الفرنسيين إلى التراجع من جديد ، حتى يستكملوا استعدادهم  
ويقوموا بمركة لها قيمتها تجاه المماليك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات  
المماليك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا تعقبها ، ولكنها  
واصلت انسحابها شمالاً ، وبشكل أرقق الفرنسيين من سيرهم في رمال الصحراء .  
ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مناوشة الاهالي لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ،  
الذي لالتقى فيه الفريقان عند بلدة صغيرة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها  
سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى  
عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحسّن مراد بك في هذه المرتفعات ، مع مماليكه ، ومن انضم إليه من الاهالي .

وكان عدد قوات المماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على إحتلالهم المرتفعات وتحصنهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة زيران المدفعية . وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال دينيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم اضطروا إلى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة زيران المدفعية ، وإن كان ذلك لم يمنعهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح . وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ في إطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال دينيه الى مهاجمة موقع مدفعية المماليك ، التي أنزلت بقواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين عنها خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان المماليك وفرسان المصريين استمر موجها ضد الفرنسيين في أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب المماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستولى الفرنسيون على بعض قطع مدفعيةهم ، وإن كانوا قد خسروا ما يقرب من أربعمائة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التي خاضها الفرنسيون في صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثانية ، في أهميتها ، بعد معركة إنبابة ؛ وأنزلت بقوات المماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بني سويف والنيوم ، وهي منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التي كانت لازمة لتكوين القاهرة .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تنتهى في مصر العليا ، بل تحولت في شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً في



خطره على القوات الفرنسية ، اذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهته . ولا شك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود المزارعات العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربي والجبل الشرقي ، سيسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات النفاذ سريعة ، وبمهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التي ستصبح مبعثرة في الوادي ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من المعارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطمأنينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفي معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، وانسحبت قوات المماليك والفرنسيين في الصحراء في الاتجاه الجنوبي الغربي . ولم يفكر الجنرال ديزيه في تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى في اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى الى القاهرة . ودخل الجنرال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم ، وأقام بها لبضعة أيام ، ولكنه اضطر الى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك الى سدمنت ، وتهديدهم خطوط اتصاله مع وادي النيل ، فاضطر الى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لمبونا بارت الصعوبات التي لقيها ، وفتك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندي .

ولم تستقر الاحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هي بني سويف والمنيا والفيوم . ووجدوا صعوبات كبيرة في الحصول على ما يلزمهم من القلح والخيول ، وفقدوا في حالات كثيرة ، ما كانوا قد جمعوه منها ، نتيجة لهجوم الأهالي على الشون ، وهجومهم على تجمعات هذه الخيول . واستمرت الإشتباكات

مع الاهالى ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتصاب بعض وسائل التكوين من الاهالى ، الامر الذى كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالعصى ، وبالأسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونايرت الشديدة فى القضاء على قوة المماليك فى الصعيد قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن نشوب ثورة القاهرة الاولى فى ٢١ أكتوبر ، صرف الفرنسيين جزئيا عن عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا عليه ، ويحاولون التفكير فى توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب وانتقل الجنرال ديزيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وانتظر بجىء مدد من القاهرة . وأخذ يستعد لإستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الخيول التى كانت تنقص حملته ، وانتقص الحملة الفرنسية كلها . وواجه هناك نوعا من العصيان المدنى ، إذ أن أهالى القرى رفضوا تسليم ما يطلبه منهم ، ونسب الجنرال ديزيه هذه الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن رسل مراد بك لم تنقطع عن المرور فى القرى ، وعن اثاره الاهالى فى وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الاهالى كانت مستعدة للمقاومة ، ولعدم دفع أو تسليم أى شىء للفرنسيين ؛ والدليل على ذلك هو تضخم وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون للمماليك ، أو يقومون بمناوشاتهم للفرنسيين بمفردهم . وكانت حماسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح فروسيتهم ، عوامل تتجمع لى تخلق منهم قوات هجوم ممتازين ، ورجال عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل فى بلادهم .

وبعد انحسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال ديزيه إخضاع بعض القرى فى منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الاهالى ، الامر الذى تطور فى بعض القرى الى معارك مسلحة ، لانتصر فيها الفرنسيون فى نهاية الامر ، وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالثأر . وتحسول

الموقف من مجرد عمليات حربية ، إلى حدة وضعفينة ورغبة في الانتقام . وتزايدت هذه الاشتباكات في خطورتها على الفرنسيين ، الأمر الذي أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى الفيوم ، والذي سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالي ، من الفلاحين والعرب ، على مدينة الفيوم نفسها في صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين في مدينة الفيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض المماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعاً مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكن والبيوت على أبناء الصعيد الذين انتشروا في شوارع المدينة . وكانت فيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وباقرت سبعين خسائر جسيمة ، وامتثلت الطرقات بحشد القتلى . وكان هذا الهجوم دليلاً على إستهانة المصريين في الصعيد بقوة الفرنسيين ، وبقاوتهم لها ، وعملهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على الفيوم سبباً كافياً لإجبار الجنرال بونايرت على الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتعيينه حاكماً عسكرياً للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه في العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بونايرت أن يسرع كذلك بإرسال سقن ، وإرسال خيول إليه في الصعيد ، إذ أن الأهالي والمماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسي ، الذين أُرهِقوا دون أن يتمكنوا من تعقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين في الصعيد من الفيوم إلى بني سويف ، التي أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغلال ومواد التموين من القرى . ورغم أن الجنرال بونايرت كان قد بدأ في ذلك الوقت في التفكير في الإعداد للحملة على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وبضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهري يتألف من سمات سفن مسلحة بالمدفعية . وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح في وسع الجنرال ديزيه أن يهجم على الصعيد ،  
وبدأ زحف الفرنسيين بمسير الجنود على الشاطئ الأيسر للنيل ، وبمسير  
السفن في حداثهم في النيل ، وهي تحمل الأقوات والذخائر والمهمات . وكانت  
العملية صعبة ، ومحفوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ،  
وفي بلاد تزايد درجة عدائهما بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للمعتدين ،  
وببلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالي يهاجمون الحملة طوال سيرها ؛ وحتى  
الأطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى  
المنيا ، كان المماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الحملة  
في تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التي عثرت فيها على ثمانية مدافع كان  
المصريون يستخدمونها في ضرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الحملة إلى أسيوط  
في ٢٥ ديسمبر ، التي كان المماليك قد انسحبوا منها مسرعين ، بعد أن أغرقوا  
إحدى سفنهم ، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت  
القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع سفح الجبل ، وكان يتكون من  
الفرسان ، والثاني مع الوادي ، وكان يتكون من المشاة ، والتقىا من جديد عند  
الغنايم ، التي احتلوا ونهبوها . وأخيراً وصلوا في زحفهم إلى جرجا ، التي أخلوها  
المماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بني سويف  
إلى جرجا في ثلاثة عشر يوماً ، وهم يطاردون المماليك ، دون أن يتمكنوا من  
أن ينالوا منهم . وفي جرجا ، اضطرو الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن  
يواصلوا زحفهم من جديد . ولم يكن هذه الراحة كانت فرصة لكي يقوم الأهالي  
بالثورة ، ويهاجموا الفرنسيين في كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .  
ولقد نشبت هذه الثورة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمع فيها  
ما يقرب من سبعة آلاف رجل ، في عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت

فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قواته ، وبشكل يسمح له بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولاشك في أن مراد بك كان قد قام بنشاط تجاه الأتالي ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكة ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب في إقليم النوبة . واستنفرهم جميعاً للحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بحسن بك الجداوى ، الذى كان مقيماً فى إسنا ، وصالحه ، رغم العداء القديم المستحكم بينهما ، ليتحددا سوياً لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ، وانضم إلى خصمه القديم لى يحارب العدو الأجنبى الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، اضطرو الفرنسيون إلى تغيير مواقعهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ واضطرو كذلك إلى تغيير تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقللوا من الاشتباكات مع الأتالي فى خطوط طويلة ، واستعدوا للنزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ، وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة تيران ، وبطريقة منهجية .

ووقعت أولى المعارك عند سوهاج يوم ٣ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولاشك فى أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وخفض من الروح المعنوية عند المصريين ، وحولها من الخاس إلى الرغبة فى الانتقام الثأر ، وسمح للفرنسيين بإرهاب بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن مرعان ما ظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المنيا وبني سويف والفيوم . وكانت أسيوط فى غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهري كان راسياً

أمامها ، ويحمل المؤن ، ويحمل كذلك كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر .  
وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ،  
قابلت طلائع المصريين تجاه طمطا . وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، انضم  
فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والماليك . ومرة جديدة سقط  
في ميدان المعركة ما يقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد .  
وبعد المعركة انتقم الفرنسيون أفظع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم  
أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمر  
الفرنسيون على سفنهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والماليك في معركة  
فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإحضار رجال حسن بك الجداوى ،  
وعثمان بك حسن إلها ، وكذلك بمجيء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة  
وينبغ لمساعدته المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدر الفرنسيون  
عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠٠ مملوك ، ٧٠٠٠  
فارس مصري ، و ٣٠٠٠ من المشاة ، علاوة على ألفين من عرب الحجاز ، أى  
أنها بلغت ما يقرب من ١٢٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوه قرب سمهود ،  
التي قرر الجنرال ديزيه أن يصل إلها ، وانتقل الى هناك على رأس قوة بلغت  
٥٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة  
حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديزيه قواته الى ثلاث مربعات ، وقسم  
بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية  
كفاءه القيادة ، بالنسبة لخسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٢٠٠٠ مقاتل .  
وانتهت المعركة بهزيمة مراد بك وانسحابه جنوبا ، وبفتح الطريق أمام الجيش  
الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن تعترضه عقبات لها قيمتها .

ويمكننا أن نضيف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابة ،  
بصفة أنها المعارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الاسم ، في تاريخ مصر الحربى ، في  
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دغدوة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت  
تتقرب فلول المماليك حتى وصلت الى إسنا في يوم ٢٧ يناير ، ثم الى إدفو بعد  
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،  
واحتلوا أسوان ، واستولوا على سفن المماليك ، وبذلك إستولوا على كل الصعيد ؛  
وإنسحبت قوات المماليك الباقية إلى ما وراء الشلال ، الأمر الذى كان يزيد قلق  
الفرنسيين رغم إحلتهم للصعيد .

وفي هذا الهجوم السريع ، كان المماليك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،  
وبشكل يجرم قوات الاحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للمماليك ومن معهم  
من المصريين بمعاودة الهجوم ، في شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول  
خطوط قوات الاحتلال . وكان الفرنسيون يرون ، من وقت لآخر ، لتفاف قوات  
المماليك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادى ، داخل خطوط الفرنسيين  
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوى ، وقوات عثمان بك حسن ،  
التي ظهرت على البر الشرقى فيما بين إسنا وأسوان . وكانت هذه القوات تبتعد عند  
هجوم الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر في مناوشتها لهم . وإذا كان  
الفرنسيون قد إحتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء الشلال ، إلا أنهم قد لقوا  
مناوشات مستمرة في هذا القطاع ، الأمر الذى إضطرم إلى إحتلال جزيرة فيلة ،  
وإلى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزرعاتها ، ونهب  
بساتينها ، حتى يؤمنوا على وجودهم فى أسوان .

وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والمماليك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الايام الاولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . واستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التي وقعت بين قوات الجنرال بونايرت وبين قوات ابراهيم بك ، التي كانت قد انسحبت إلى الشرقية . واستمرت المعركة بالسلاح الأبيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لانقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وانتهت المعركة بالانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمسك حسن بك الجداوى من أن ينقذ رجاله وهؤولته من أن تقع في أيدي الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والاهالى سليمة ، وتترقبه فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى في يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب قنا ، في وادى القصير ، والذي كان طريقاً هاماً للدواصل بين الصعيد والحجاز ، أى طريقاً هاماً بالنسبة للمقاومة . وهجم الوطنيون على مدينة قنا ، ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادى القصير . كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إسنا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحجاز ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية في مصر . ولكن ، مادامنا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعلياً أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجنرال بونايرت قد خرج من القاهرة في يوم ١ فبراير على رأس الحملة التي وجهها على سوريا ؛ وستأخذ المقاومة شكلاً آخر في مصر ، وقت



وبجود الجنرال بونابرت في سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد ، فلهترك الصعيد مؤقتا ، ونزحه إلى القاهرة ، وإلى أهلماوش وبوخها ، وقوات الاحتلال الموجوده فيها ، والقائد العام ، الصاري عسكر .

### ٣ - الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الامر الى ازالة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التي واجهت وجودهم في مصر ، وهو خطر قوات المماليك التي كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التي أخذت الدولة في القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة العثمانية جاهرّت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت في إعداد قوات أخرى لها في جزيرة قبرص ، لكي تتعاون بها مع القوات البريطانية في البحر المتوسط ، في عملية للهجوم على سواحل مصر الشمالية . وكانت السلطات العثمانية في سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك قد أخذت في الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين في الوقت الذي تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، عثمانية لإنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولما كان جزءا كبيرا من قوات الحملة كان مشغولا في الصعيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بونابرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإستئالة المصريين ، وإظهار رغبته في إشراكهم في حكم البلاد ، حتى يؤمن ، في عاصمة البلاد ،

أمن قواته الموجودة في الصعيد ، وأمن قنواته التي سييسر على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونابرت إعادة الديوان ، الذي كان قد ألغاه بعد ثورة القاهرة . وكانت الأحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب في شكل إتاوات أو إلتارات العسكرية ، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون في حكم بلادهم . وكان إعادة العمل بالديوان يعيد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية ، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكنينة إلى النفوس ، والحالة الطبيعية إلى البلاد . وكان أمر الجنرال بونابرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذي رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونابرت محتاجاً لرضاء المصريين عنه . حتى يتمكن من تنفيذ سياسته تجاه إنجلترا ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التي أخذت تواجهه . ولقد صدر الأمر بإعادة الديوان في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أي في الوقت الذي أخذ فيه في الاستعداد لحلة سوريا ، وبعد أن كان قد تعطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونابرت للديوان الجديد نظاماً جديداً ، فجعله مؤلفاً من اثنين : الديوان العلوي ، والذي يسمى بونابرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصي .

أما الديوان العمومي فإنه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضواً ، عيّنهم الفرنسيون تعييناً من بين أعيان المصريين ، ويمثل طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة الحاكم القاهرة ، ولمدة ثلاثة أيام ، ثم ينفذ ، ولا يجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد إشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الاخطاط و ٤ من

الاقباط و ٣ من الاجانب وكان الجنرال بونابرت يرغب في جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الراى العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصى ، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضاء الديوان العمومى بانتخاب ٤ أعضاء من بينهم ، لى يكونوا الديوان الخصوصى ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصى أن يجتمع يومياً « لى نظر فى مصالح الناس ، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . (١) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصى شيخ الثرقاوى رئيساً والشيخ مهدى سكر نيراً ، وتمييزت روائب شهرية لأعضائه ولا شك فى أن السلطات الفرنسية قد تدخلت فى إنتخاب هذا الديوان الخصوصى ، أو على الأقل فى إنتخاب أو تعيين الأعضاء الأوربيين فيه . ولقد أصدر هذا الديوان بياناً للشعب ، فى ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحث فيه على التزام الهدوء والسكينة ، ويعلمه فيه أن بونابرت قد عفا عفواً كاملاً عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المشاريع التى تزيد من رفاهية البلاد . وذكر هذا البيان أن الجنرال بونابرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصول البحر المتوسط بالبحر الأحمر وكان الجنرال بونابرت قد عاد فى ذلك الوقت من السويس ، التى تعتبر رحلته إليها نقطة ثانية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للحملة على سوريا .

ولاشك فى أن رحلة الجنرال بونابرت إلى السويس كانت تبنى تفكيره فى ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفتها قاعدة للسيطرة على البحر الأحمر ، وربما للسيطرة كذلك على الموانئ الحجازية ، التى كانت تزود المقاومة فى الصعيد بالرجال والأسلحة . كما كانت السويس هى مفتاح الهند ، وبداية الطريق البحرى الموصل إلى

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ - ص ١٨ . ٢٧ م

الإمبراطورية البريطانية في الشرق ، والتي كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها وضربها . وتم إحتلال القوات للفرنسية للسويس في بداية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها . وذهبوا إلى الطور ، أو إلى التجاوا إلى العربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون ما وجدوه في هذه المدينة من البن والسلع والأمتعة ، وخرّبوا الكثير من البيوت في المدينة ، حتى تدخل الجنرال بوناپرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات . ووصل الجنرال بوناپرت بنفسه إلى السويس في يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء المجمع العلمي ، وأيضاً كبير تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقي ، وكاتب جرك البهار ، إبراهيم أفندي . وتوجب الجنرال بوناپرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة الفراعنة القديمة ، وخليج أمير المؤمنين ، وعهد إلى المهندس لير ، كبير مهندسي الطرق والسكباري ، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر . وكتابة تقرير عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة في يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بوناپرت للخروج على رأس حملته إلى سوريا .

وكان الجنرال بوناپرت قد علم ، وهو بالسويس . باحتلال جنود أحمد باشا الجزائر والى عكا قلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الاحتلال دلالة على تقدم طلائع الجيش العثماني صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن المصرية . وبعد إنفاق الدولة العثمانية مع روسيا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، تحالفت مع إنجلترا في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بوناپرت بذلك ، فصمم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إجتياز العثمانيين لبرزخ السويس كان يهدد بأن يخرج مركزه في وادي النيل ، إذ أنه سييجد في

نفوس المصريين الأمل في هزيمة الجيش الفرنسي ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بوناپرت بالقيام بحملته على سوريا يدخل في نطاق تثبيت أقدام الفرنسيين في مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الأسطول البريطاني من أن يتمكن منها . ولا شك في أن سيطرة الجنرال بوناپرت على سوريا ، كانت ستؤدي إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذي يظهر الجنرال بوناپرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بوناپرت ، في هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، للوصول إلى الهند ، برأياً ، والتعاون مع توبو صاحب . سلطانا ، ميسور ، لإخراج البريطانيين منها ، ومواصلة الزحف شمالاً في سوريا ، ثم في آسيا الصغرى والبلقان ، حتى يستولى على قينا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوروبا . ولم تكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإكندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دلائل تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فإننا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل في نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بوناپرت يخشى من قيام الثورة في القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية قلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بوناپرت من تودده إلى الأهالي ، وقرر أن يصطحب معه أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ القيومي ، والشيخ الصاوي ، والشيخ العريشي ، والشيخ الدواخلي ، ومعهم قاضي القضاة التركي إبراهيم أفندي ، وأمير الحج

مصطفى بك ، نائب الوالى التركى السابق . وربما كان ذلك لىكى يظهر أمام  
المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حملته على سوريا ، أو ربما كان بغرض  
إستخدامهم رسلا للنظام مع أهالى سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن  
كان بعضهم قد انفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر .  
وإجتمع الجنرال بونا برت بأعضاء الديوان ، وأفهمهم أن هدف حملة سوريا  
هو محاربة المالك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه لن يغيب إلا  
شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالى حتى لاتقع الفتن  
مع العسكر الباقين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونا برت من المصريين من  
الإحتفالات التى أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذى جاء يوم ٦  
فبراير سنة ١٧٩٩ ، والى إستمرت لمدة أربعة أيام . وفى اليوم التالى لهذه  
الإحتفالات ، خرج الجنرال بونا برت من القاهرة للحاق بقواته التى كانت قد بدأت  
فى الزحف صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمعركة التى وقعت فى العريش بين الفرنسيين والجيش  
العثمانى . وكانت معركة عنيفة ، إنتهت فى يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن  
كانت قلعة العريش نفسها قد إستمرت فى المقاومة ، ولم تستسلم إلا فى يوم ٢٠ .  
ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ،  
دون مقاومة تذكر ؛ وإستولوا فى يوم ٢٨ فبراير على اللد والرملة ، ثم وصلوا  
أمام يافا يوم ٣ مارس وقاوم الجيش العثمانى الموجود فى هذه المدينة مقاومة  
عنيفة ، فقدوا فيها ما يقرب من ألفى قتيل ، ولأنتهت يوم ٧ مارس بدخول  
الفرنسيين المدينة ، وبإعمالهم السيف والنار فى كل من وجدوه بها . ونهب الجنود  
الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها الفظائع ، وإستمر القتل والنهب فيها  
لمدة يومين ، حتى اضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التي سفكت في يافا ، والجثث التي تركت في الشوارع لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذي سيضطر الحملة ، مع غيره من الأسباب ، إلى العودة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ في الظهور في دمياط بين جنود الفرقة التي شاركت في حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفزع بين الجنود . وبذل الجنرال بونايرت مجهودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلموا للفرنسيين كأسرى حرب ؛ واسكن الجنرال بونايرت فسكر طويلا في أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ، مدعياً عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم ، في بلاد بعيدة عن قواعده ، ولم يستتب له الأمر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفوس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام في حالة إستسلامهم ، فاستبسوا في الدفاع عن مدينتهم ، واستعانوا بالحفاظة على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونايرت في مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعائة ، فاستلقتهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذي كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونايرت ، وأعادته إلى القاهرة ، عن طريق دمياط ، ثم مع الثيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة في القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونايرت في يافا ، فإنه حاول تجنبهم في القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعادتهم إلى مصر .

ولقد غنم الفرنسيون مغائم كثيرة في مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك في عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بوناپرت نبأ انتصاره في يافا إلى الديوان في القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتوقعوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بوناپرت الديوان أنه قتل في يافا أربعة آلاف من جنود الجزائر باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأسرى . وبعد يافا ، استولى الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون في ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . ولانسحب الجنرال بوناپرت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية انسحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ما خشى من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول افتتاحها في أول أبريل . وتمكنت المدفعية من فتح ثغرة في الأسوار . ولكن المدافعين استماتوا في منع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذي أدى إلى فشل الهجوم الثاني . واتخذ استمات أحمد باشا الجزائر في الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الاسطول الانجليزي بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ، وقيام هذا الاسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أن الاسطول البريطاني كان قد أسر السفن الفرنسية التي حملت المدفعية والذخائر ولا تجمعت بها صوب سواحل سوريا ، وسلها إلى أحمد باشا الجزائر الذي دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفي أثناء حصار الجنرال بوناپرت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية واحتلت صند وصور وطبرية . وانتصرت على الجيش التركي في موقعة تل طابور في شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكري ، مادامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تمكن من الاستيلاء عليها .



ولقد استمر الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إفتحام عكا . وتداول الجنرال بوناپرت مع قواده ، في أمر الوباء ، والخسائر التي لحقت بالحملة في الضباط والقواد ، وإستعالة بجىء مدد من مصر ، في الوقت الذي وصلت فيه الامدادات إلى أحمد باشا الجزائر ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بوناپرت بأن الباب العالي كان يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ويحارب بها بقية القوات الفرنسية الموجودة في مصر ، في الوقت الذي يشغل فيه أحمد الجزائر الجزء الأكبر من قوات الجنرال بوناپرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بوناپرت كذلك بقيام الدولة العثمانية بحشود كبيرة في رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات في مصر ، وتجدد المعارك في الصعيد ، وخروج أمير الحج ، ونشوب ثورة الممسىدى في البحيرة ، وظهور البوارج الانجليزية في البحر الأحمر وإقتربها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء الأوضاع في أوروبا نفسها ، وضد مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع الجنرال بوناپرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالإسحاب من أمام أسوار عكا . وإذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت في مياه أبي قير ، إلا أن ذلك لم يحدث في وجود الجنرال بوناپرت . أما عملية ارتداده عن عكا فكانت تمثل هزيمة له أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هيبة الجنرال بوناپرت في أعين الوطنيين .

ولقد بلغ عدد خسائر الفرنسيين في حملة سوريا ما يزيد على ألفي - قتيل ، علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٥٠٠ جريح ومريض ؛ وهي خسارة جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بوناپرت حاول أن يشد من عزيمته جنوده ، في الوقت الذي إستعد فيه للإسحاب والعودة إلى مصر ، وذكر للجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصد هجوم يأتي من الشرق ، وعليهم أن يقوموا بأعمال أخرى ، ويسكتسوا المجد والفخر . لصد هجمات تأتي من الغرب . ووزع الجنرال بوناپرت منشوراً بذلك على الجنود ، في يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل استعداد له للإسحاب . وسحاول الجنرال بوناپرت في نفس الوقت أن يستر فشله أمام عسكا عن المصريين ، ويظهر أمامهم بمظهر المنتصر الذي أدرك أنه مدافه من حملته على سوريا .

ولانسحبت القوات الفرنسية من عكا إلى يافا ، ثم واصلت الانسحاب ، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وخرب الفرنسيون مدفعيتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها في البحر . كما أتلّفوا كميات كبيرة من القنابل والذخائر ، ولإستخدامها عربات المدافع في نقل المرضى والجرحى . ولنسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى لايفيد منها العثمانيون في زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى العريش رموا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو الممقل الأمامي لها من الجهة الشرقية ، وترك بوناپرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية والذخائر . ثم واصل لانسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الصحلية وبلبيس . وعاد الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوماً ، وعاد إليها لكي يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين في كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها .

#### ٤ - استمرار المفاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياما هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب الشام . ولسكن هذا الهدوء كان مؤقتا ؛ ورغم مجيء الأنباء بانتصار الفرنسيين ولإستيلائهم على يافا ، فإن بوادر الروح المدائية قد ظهرت من جديد تجسدها

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى اشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد .

أما في منطقة الشرقية ، فإن العلاقات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والأحرار . ابتداء من أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاناوات على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجمال والخير والماشية ؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الاشتباكات ؛ وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الأهالي في هذه المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ، ولسكن للكتيبة عادت بعد يومين معوزة بكتيبة أخرى ؛ وحين إقتربت القوات من القرية قابلها الأهالي بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقعوا بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذي كان يشبه الفرار ، وتعقبهم الأهالي ، وأنزلوا بهم الكثير من الخسائر . ورفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى الفلاحين ، وزادت من إشعال روح المقاومة ، حتى أن الأهالي عزموا على مهاجمة بلبليس نفسها .

ولسكن القيادة الفرنسية خشيت من إستفحال الأمر ، فأرسلت القوات الكبيرة ، المعوزة بالمدفعية ، إلى هذه المنطقة في يوم ١٦ مارس . ودارت موقعة ثائية ، انتهت بإحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإحترام النار فيها . وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد إستمرت في منطقة الشرقية . وكان مصطفى بك ، أمير الحج ، ونائب الوالي التركي السابق ، قد تخلف في هذه المنطقة عن اللحاق بقوات الجنرال بوناپرت عند خروجها في حملتها على الشام ، وتعمل بفقد

جماله ، وبقعة الأمن على الطرق وسرعان ما أعلن تمردده على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضي التركي والشيخ الفيومي . وإمتدت الثورة وروح المقاومة من الشرقية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالي ، بلغت الآلاف ، انتقل على رأسها من قرية إلى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر في يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت في النيل في ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التي كانت تحمل المؤن والذخائر . وتحرسها سفينة مسلحة ، في طريقها إلى دمياط ثم إلى الشام ؛ فهاجم الأهالي هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة إلى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالي كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد بأشمال نار الثورة ، واشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار في منطقة وسط الدلتا ، وفي وقت غاب فيه الجنرال بوناپرت في الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديزيه في الصعيد . فعملت السلطات الفرنسية في القاهرة كل ما في وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستعانت بالديوان لعزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه معينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله في القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تشهد هذه السنة خروج الحجاج من مصر ، ولا إرسال الكسوة والعمره ؛ وهذا لم يقع نظيره في هذه القرون ، ولا في دولة بني عثمان ، والأمر لله وحده . وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخرج ولإخضاع مصطفى بك ، واسكن هذه القوة طلت تتبعه من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر إلى الشام . وتجددت عملية المقاومة في منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،

عند أواخر شهر مايو ، وهاجم الأهالي سفينة حربية فرنسية ، واستولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحارها . وأسرعت القوات الفرنسية الموجودة في المنوفية الى مكان الحادث . وأخذت في تعقب الأهالي . واشتبكت معهم في معركة حامية ، بالقرب من كفور نجم ، في ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل في هذه المعركة الكثير من الأهالي . وحين عاد الجنرال بوناپرت من سوريا ، أمر بإقامة حصنين في كل من ميت غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسي هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما في منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد إشتد ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطاني قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت في محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك الى إشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الاشاعات عن قرب مجيء الاتراك . وأخذ الأهالي في المنطقة المجاورة لرشيد في مهاجمة السفن الفرنسية ، وفرض الفرنسيون غرامة حربية على المنطقة ، ولكن الأهالي لم يدفعوها كاملة ؛ فخرجت الحملات العسكرية لجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت في أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأهالي ، وعند كثير من القرى .

واشتد ساعد المقاومة في منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر في كل الإقليم ، وبشكل أظهر إقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر في البحيرة في ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويذكرون أنه جاء من درنه ، ويلقبونه بالمهدى ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم اليه كثير من الأهالي ، علاوة على عربان أولاد علي وعجم على مدينة دمنهور في ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاحاً الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجالها . وكان لهذا الانتصار تأثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة انضام الاهالى اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمنهور ، خشيت من أن تتقرب قوات المهدي ، فتحصنت داخل القلاع التي كان الفرنسيون قد بنوها في الرحمانية ، انتظاراً لمجيء المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدي قرب دمنهور ، في معركة استمرت خمس ساعات ، واضطرب بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من نجدة القوة الموجودة في الرحمانية . وظلت هذه القوة في مكانها ، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ؛ فسارت والتقت بقوات المهدي عند سنهور يوم ٣ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدي في هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات ، وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفزع المهارك التي خاضتها القوات الفرنسية في مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها ، وإستخفافاً بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . ولكن المعركة دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة النيران . واستمرت المعركة حتى سقط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد خارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذي كان قد غنموه من دمنهور ، على إحدى العربات التي كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا إستخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن ينسحبوا صوب الرحمانية ، ولكن حشود الوطنيين كانت تسد أمامهم الطريق ؛ فاضطروا لإقتحامها بمبرعاتهم ، وقد ركبوا المدافع على رؤوس

المربع لإقتحام هذه الجموع ، وتمت عملية الانسحاب بخسائر فادحة . ولقد خسر الوطنيون في هذه المعركة ما يقرب من ألفي قتيل ، وكان ثمننا باهظا لإنتصار مؤقت ، يجبر الفرنسيين على الانسحاب إلى الرحمانية ، ولكنه كان إنتصارا على أى حال ، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور . وحاول المهدي أن يهاجم بعد ذلك الرحمانية ، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها ، نتيجة اقوة الاستحكامات التي كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرعت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا ، ووسطها ، إلى إقليم البحيرة ، وتركزت هذه القوات في الرحمانية ، ثم أخذت في الزحف على دمنهور ، التي انسحب منها الثوار ، واحتلتها القوات الفرنسية ، وأعمت فيها السيف والنار ، وقتلت فيها كثيرا من الأهالي ، ودمرت كثيرا من البيوت . . . وأراد الفرنسيون أن يطبعوا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام ، فأحرقوا مساكنها بالنار ، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال ، بعد السيف ، وفي اليوم التالي كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء ، إختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى .<sup>(١)</sup> وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب ، التي إعترف بها كل من كتب مذكرات ، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تعقب المهدي حتى حدود البحيرة ، وذكر بعض المؤرخين أنه قد قتل ، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر في القاهرة . وتم ثورتها الثانية ، وأنه كان يحرص الناس على القتال ، وذكروا أن اسمه هو هولاى محمد ، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إنزال ضربة قوية بالمقاومة في

---

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ص ٥٩ .

عن : التاريخ العالمي والحرب في الحملة الفرنسية - الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا ، إلا أن أنباء الانتصارات الأولى لقوات المهدي ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين في إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إستلائه على دمنهور ، إلى ترك الواحات الخارجة ، التي كان يقيمون بها ، وعلى المجيء للعمل معه في دمنهور .

أما في الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكانت ترتكز على المدن التي تعسكر بها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من ألف كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد متمردة . وتميل بطبعها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن المعارك السابقة تركت أحقادا كثيرة ، ورغبة في الانتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية ، والعرب القادمون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على استمرار روح النزال في هذا الإقليم .

وكان الجنرال ديزيه قد أبلغ الجنرال بوناپرت قبل خروجه إلى سوريا ، بسوء أحوال القوات الفرنسية في الصعيد ، وبانتشار روح الفرار في كل مكان ؛ وطالب بإرسال الذخائر ، وبتجميع قوات كبيرة في أسبوط ، وبتجميع قوات أخرى في المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحة على النيل . ولما كان الجنرال بوناپرت يستعد للخروج إلى الشام في ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من تزويد الجنرال ديزيه بمقدد كبير . وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، في أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية ، التي التقت عند الصوامع بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقعة ، انتصرت فيها القوات الفرنسية ، بعد أن دفعت الأهالي صوب النيل ، وقتلت منهم ما يقرب من الألف ، بين قتيل وغريق . ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنى عشر قطعة ، سار في النيل يحمل المؤن والذخائر لهذه الحملة ، إشتبك معه الأهالي ، وأطلقوا عليه الرصاص . ولكن العرب والمصريين



تجمعوا ، ونزلوا في النيل سباحة . هجموا على السفن ، واستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطئ النيل . وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهي سفينة الجنرال بونابرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالي ، فحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذي أجبر قائدها على انسحابها ، حتى لا تقع في أيدي الثور . وخسر الفرنسيون في هذه الموقعة ما يقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين في المعارك التي خاضوها في مصر .

وعند قفط ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين في يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ؛ وإن كان الأهالي قد اضطروا إلى الانسحاب بعدها إلى أبنود . متحصنين في كل قرية من القرى التي تصادفهم ، مستخدمين في ذلك قطع المدفعية التي كانوا قد استولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة ليران مدفعيتهم عليهم ، وهي في أيدي الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الاستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف . واستمرت موقعة أبنود أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جزء منها في طرقات القرية وبيوتها ؛ ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران في القرية ، التي تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ، وتحصن المصريون في إحدى البيوت التي كانت لأحد المماليك ، وفي أحد المساجد المجاورة ، واستمرت المعركة حتى الليل . وفي صبيحة اليوم التالي استخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التي كانوا قد تحصنوا فيها . وحين إقبحوا القصر ، وجدوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أمتنتهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا في المقاومة . واسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، واستولوا هناك على ستة أعلام . كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين في هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتيل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمعركة خاضها جيش الشرق في مصر ، إذ أنها استمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك في أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر التغلغل مع المصريين . وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم في كل لحظة من لحظات وجودهم في مصر العليا . واستمر الأهلالي معهم من انضم إليهم من العرب والماليك يجمعون قلوبهم ، هنا وهناك ، أنزال المصريين ، والأخذ بثأرهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنتهي ، إلا لكي تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بأنزال ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية ، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالي تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التي تصل وادي النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لتجمع عرب الحجاز ، وتجمع بعض الماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك الجداري . ووقعت إحدى المعارك عند شرعبر ، قرب قنا ، في يوم ٢ أبريل ، وكانت شديدة كذلك ، وانتهت بانسحاب حسن بك الجداري في طريق القصير . واستمرت المعارك قرب جرجا ، في يوم ٧ أبريل ، التي حاول الأهلالي أن يستولوا عليها ، وتكبدوا في ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طهطا ، فعضرت إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، واشتبكت معهم ، في يوم ١٠ أبريل ، في واقعة جبهة ، التي قاوم فيها الأهلالي عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، واستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار في القرية .

ثم انسحبت قوات الأهلالي بعد ذلك شمالاً صوب أسويوط ، وعسكرت عند

بنى عدى ، التى تقع غرب منفلوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والى كان مراد بك مقبلاً بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى وملوك ، ووصلت إليهما القوات الفرنسية فى يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين ، واستمرت المعركة داخل المدينة وبيوتها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . واستمرت المعركة إلى الليل ، ولم تستخدم فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الاستيلاء على القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى فى بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وغنم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر فى كل وقت ، وفى كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة فى المنيا وفى بنى سويف وفى إطفح ، وأظهر الفرنسيون فى كل ذلك تشدداً وفسوة ، ورغبة فى الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الأهالى تتجاوز الألف فى كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة عارمة ، امتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، واشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض المالك ، وهاجوا فيها معسكر الفرنسيين فى المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على اتخاذ موقف الدفاع ، والتحصن داخل البلد .

واقدمت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المعنوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد اعتمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يفتدون إلى

وادی النيل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة في الصحراء الشرقية ؛  
ويعتمدون أيضاً على بقايا قوات المماليك التي كانت منتشرة في الصعيد ، والتي  
كانت تتمركز بشكل أساسي في منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفي الوقت الذي عمد فيه الفرنسيون على إخضاع الصعيد بالحديد والنار ،  
والذي ارتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران في قرى مصر العليا ، شعرت القيادة  
الفرنسية بخطر سواحل البحر الأحمر عليها ، إذ أنها كانت تشتمل على نفوذ  
نزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتياها من الحجاز ،  
وكان وسع البحرية البريطانية كذلك أن تصل إلى هذه الثغور وتحصر القوات  
الفرنسية بين نارين ، من البحر المتوسط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن  
القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القصير ، لإحتلال هذا الميناء وتمحيته ،  
ومنع ورود المدد منه إلى وادی النيل . وقد تم للفرنسيين لإحتلال القصير في  
يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهاية  
المقاومة في الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك في الواحات  
عليهم ، وكذلك خطر عرب الصحراء الغربية ، والعرب المخاربة ، على القوات  
الفرنسية في مصر . وكان من الصعب على الحملة الفرنسية ، وهي تسيطر بالسكك  
على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر  
مسلطاً على الفرنسيين في مصر ، وإن كانت فاعليته ضعيفة ، ويمكن لخطورته  
أن تنضج كقوة مساعدة ، في حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو  
خضوعها لضغوط عسكرية . وسرعان ما يحدث هذا الضغط ، ويواجهه  
الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية في منطقة أبي قسير في شهر  
يوليو سنة ١٧٩٩ .

## ٥ - معركة أبي قير البرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتي كانت تعتبر مدخل مصر الشبلى ، فى الوقت الذى استمرت فيه استعداداتها فى الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرقى . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يفتقرون الى التنظيم الذى كان يحتم عليهم ارسال الحملتين فى نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبي قير ، قبل أن تتم الحلة الثانية استعداداتها فى سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبي قير فى يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كومه لى مصطفى باشا ، سر عسكر الرومىلى ؛ ونزلت إلى الساحل فى يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت فى محاصرة قلعة أبي قير ، وتم لها أمر احتلالها فى يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبي قير إلى القاهرة ، ولم يكن الجنرال بونابرت يعتقد فى إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان فى وسع الاتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولاحتلال رشيد ، ويتخذوا من هذه المنطقة قاعدة لهم يتحصنون فيها ، ويضايقون منها الفرنسيين . ولذلك فإن الجنرال بونابرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم فى المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة فى كل من الاسكندرية ورشيد ، فى عملية تطويق للقوات العثمانية التى نزلت فى أبي قير . وانصل الجنرال بونابرت بسرعة بقواده فى المنصورة والقربية والمنوفية والشرقية ، لى يتقابلوا معه عند الرحمانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن يتركوا فى مناطقهم العدد

الضرورى من الجنود اللازمين للمحافظة على الهدوء . وكانت خطته هى التقدم من الرحمانية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين فى أبى قير ، ونطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونايرت هذه العملية بمنتهى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت فى مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ... ١٥ جندى عثمانى إلى الساحل ، فإن مصطفى باشا لم يفسر فى التقسيم الاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونايرت من هذا التردد أو التملل ، لى يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين فى أبى قير ، قبل أن يتم استعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحمانية صوب بركة غطاس التى أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إدكو والنيل ؛ وإلى أبى قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع فى يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونايرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالزحف على الجسر الموجود بين بحيرتى إدكو أو المعديّة من ناحية ومربوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذى كانت تمر فيه ترعة مياه الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبى قير ، فى الوقت الذى قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التى إحتلها العثمانيون .

ونشبت الموقعة فى يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين فى أبى قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين . وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التى كان

العثمانيون قد أنشأوها ، ثم تمكنوا من إقتحامها ، الأمر الذى أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبى قير . لسكى يستند إلى القلعة . واسكن قوات الفرسان الفرنسية تمكن من أن تتوغل بين القرية والقلعة ، فحصر مصطفى باشا وجنوده فى القرية ، فى الوقت الذى أطبقت فيه القوات الفرنسية الحناق على العثمانيين الموجودين فى القلعة . وتمسكت القوات الفرنسية من إقتحام قرية أبى قير ، فكانت الهزيمة على العثمانيين .

وفقد العثمانيون فى هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، وإستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ، كما إستولوا على مدفعية الجيش العثمانى وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندى ، فحاصرها الفرنسيون حتى إستسلمت فى يوم ٢ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقى فى القلعة ، وكان من بينهم ابن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندى ، أحد موظفى الديوان السلطانى ، وعثمان خوجه أفندى .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا فى زيادة سطوتهم فى البلاد . وإحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليالى فى القاهرة .

ولاشك فى أن خروج الجنرال يوتابوت إلى سوريا ، ثم توجهه بعد ذلك صوب أبى قير ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسعى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذى يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتمنى بعضهم وقوعه ، وتمنيهم هزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة فى وقت معركة أبى قير البرية ، وكان الفرنسيون قدأ خفوا عن المصريين بنأ مجىء العثمانيين ، واسكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن مجيء

العثمانيين ، وأضاف إليه الرواة والمحرضون أن العثمانيين قد دخلوا الاسكندرية  
نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونابرت لم يرغب في ذكر تفاصيل لأعضاء  
الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من  
الموسكو والإفرنج ، وكان هذا تمويهها على المصريين .

ولقد إبتهج كثير من المصريين حين علموا بإستيلاء قوات مصطفى باشا على  
أبي قير ، نتيجة لوجود شعور بالترابط ، والتضامن ، مع العثمانيين . ولكن  
مرعان ما وصلت الأنباء بإنصار الفرنسيين ، فأطلقت المدافع من القلعة ،  
وعقدت الزينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تخيرا واضحا في نفسية المصريين ، وفي موقفهم  
تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين .  
ولاشك في أن هذا الشعور هو الذي دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث اضطرابات  
في القاهرة ، وقت معركة أبي قير ، ولانتهجهم إلى إعتقال مشايخ الحارات  
والاخطاط .

وعاد الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، وشعر بالروح العدائية التي كانت موجودة  
لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدى والشيخ الصاوى ، فقدم  
لها اليوم على موقفهما ويذكر لنا الجبرتي هذه المقابلة قائلا : « ولما إستقر سارى  
عسكر بونابرته في منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ،  
فلما إستقر بهم المجلس قال لهم على لسان أترجمان إن سارى عسكر يقول لكم أنه  
لما سافر إلى الشام كانت حالتكم طيبة في غيابه ، وأما في هذه المرة فليس كذلك ،  
لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيين لا يرجعون ، بل يموتون من آخرهم ، فكنتم  
فرحين مسبشرين ، وكنتم تعارضون الأغا في أحكامه ، وأن المهدى والصاوى  
مهام بونو ، أى ليسوا بطليدين ، ونحو ذلك . . . فلاطفوه حتى إنجلي خاطره ،



واخذ يمدحهم على ماوقع له من القادمين إلى أبي قير ، والنصر عليهم .<sup>(١)</sup> ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وعرضوهم في الازبكية ، وساروا بهم في الشوارع ، لكي يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال بونابرت كان يرغب في الافادة من هذا الانتصار لكي يعطى إستقراراً معيناً للموقف العام للحملة الفرنسية في مصر ، ولو كان ذلك على أساس التفاهم مع الدولة العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفى باشا أميراً لديه يشجعه على إستخدامه وسيطاً للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونابرت يعلم أنه ، رغم انتصاره في معركة أبي قير ، قد كان عليه أن يواجه خطراً جديداً يتمثل في قدوم جيش آخر من سوريا ، كان الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا قد أتم إعداده . فلم تكن موقعة أبي قير البرية إذن سوى مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونابرت أن يستعد لهذا الخطر الجديد ، ويحيي الأمل في نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها . ولكن الجنرال بونابرت كان يرغب في نفس الوقت في سرعة الافادة من نتائج انتصاراته في موقعة أبي قير البرية لكي يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة في مصر كعامل له قيمته في ميزان القوى الأوروبية نفسها .

ولكن سرعان ما بلقته أنباء ، عن طريق السفير سيدنى سميث ، والصحف التي حصل عليها منه ، عن اضطراب الأحوال في فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جعله يوقن باستحالة وصول مدد له من فرنسا في مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك في عدم جدوى بقائه في مصر ، مادامت فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية إنسحاب الحملة الفرنسية

(١) الجبرتى : ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨ .

من مصر كانت منحرم فرنسا من عامل إيجابي يمكنها أن تضغط به على أعدائها، أو يمكنها في حالة بقائها في مصر من أن تحول هذا الإقليم إلى مستعمرة تعوض عليها بعض ما خسرت فيه وراء البحار . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت قد فكر في إلتهاز الفرصة السانحة ، بعد الانتصار ، لكي يعود إلى فرنسا ، ويقوم بدور فعال في إنقاذها ، في نفس الوقت الذي يبقى فيه على الحملة الفرنسية في مصر ، ويفيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا ، وبالنسبة لسلامة الحملة وأمنها .

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر في ذهن الجنرال بوناپرت منذ وجوده في الاسكندرية ، ولكنه أخفاها عن الجميع . وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر ، ومداخلها الشرقية ، وإعادة توزيع القوات الفرنسية في البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي ، واهتم كذلك بطريق قنا — القصير ، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين لإحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق . وشارك الجنرال بوناپرت أثناء وجوده في القاهرة في احتفالات المولد النبوي ، وحضرها وبصحبه مصطفى باشا وكبار الضباط العثمانيين الذين كانوا قد أمروا في أبي قبر . وسافر الجنرال بوناپرت من القاهرة ، دون أن يعلم أحد أنه سيترك البلاد . وأوعى أنه ذاهب إلى منفى ، وطلب إلى السلطات أن ترسله هناك . ولكنه استمر في سفره ، وطلب إلى الجنرال كليبر ، الذي كان قد عاد إلى مقر قيادته في دمياط ، أن يقابله في رشيد ، لكي يتباحث معه في شئون هامة . ولكن الجنرال بوناپرت لم يتمكن من التوقف في رشيد ، خاصة وأنه علم بإبتعاد السفن العثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية ، ورغب في إلتهاز الفرصة ، والسفر إلى فرنسا في أسرع وقت . ولذلك فإن الجنرال بوناپرت ترك تعليماته مع الجنرال مينو ، وأقفل من الاسكندرية في يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩ ، ومعهم عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر .

وكان الجنرال بونابرت قد قرر ، وهو لا يزال في القاهرة ، أن يفتح الباب العالى فى أمر إنهاء الحرب ، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا ، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم فى هذا الشأن ، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية ، والصداقة القديمة التى كانت تربط بين البلدين ، وعدائهما التقليدى لكل من روسيا والنمسا . وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنيا على روح عدائية للدولة العثمانية ، بل كان يهدف محاربة المماليك ؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية ، بل يهدف محاربة الإنجليز فى الهند . وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ورعاياه وسفنه وأعلامه ، وأبدى أسفه لتعجل الدولة العثمانية الأمر ، وإعلانها الحرب على فرنسا ؛ وأعرب عن أمله فى قيام المفاوضات سريعا بين الطرفين ، إما عن طريق سفير عثمانى يصل إلى باريس ، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر .

وهكذا وضع الجنرال بونابرت ، قبل ذهابه من مصر ، أسس سياسة جديدة ، يمكنها أن تغير الموقف فى صالح فرنسا بشكل عام ، وفى صالح الحملة الفرنسية فى مصر بنوع خاص .

وكذلك ترك الجنرال بونابرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان ، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر ، وتسليك البحر ، فيغيب نحو ثلاثة أشهر ، ويقدم مع عساكره » . والواقع أن عملية سفره من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين ، خاصة وأنهم كانوا يعدون بمحاصرة سفن الأسطول البريطانى للسواحل المصرية .

وترك الجنرال بونابرت رسالة ثانية للجنرال كبير ، عن الأحوال العامة فى

مصر ، وأعطاه فيها التوصيات اللازمة . وهى رسالة هامة ، شرح له فيها اضطرابه  
للاسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الانجليزية أمام السواحل ، وترك له بياناً  
بالشفرة السكى يتراسل به مع الحكومة ، وبياناً ثانياً لمراسلته هو ؛ وطلب إليه  
أن يوفد الأفندى الذى كان قد أسير فى موقعة أبى قير ، وهو رشيد أفندى  
الكاظم بالديوان الهايوى ، برسالته الى مكتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه  
فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بونا برت يعرف دقة موقف الجنرال كايبر فى مصر ، فصرح له  
بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية فى أمر عقد الصلح :

« فإذا حالت ظروف قهرية دون امتدادكم ، وحمل شهر مايو المقبل ( سنة  
١٨٠٠ ) دون أن تتلقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم نبأ عنها ، واستمر الطاعون  
هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت ضحاياها على ١٥٠٠  
جندى ، فمليك فى هذه الحالة ألا تنغامر بالجيش فى الحرب والقتال ، ولك أن  
تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الاسامى الجلاء عن مصر . ولكن يجب  
بقدر المستطاع فى هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام .  
لأنك تقدر مثلى أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية  
التي يهددها الفناء من كل جانب قد أخذت تنهار دعائمها ، وتفكك أوصالها ؛  
فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه  
البلاد الجميلة تحتلها دولة أوربية أخرى . ولابد من أن يدخل فى حسابك أثناء  
مفاوضات الصلح أبناء انتصارات الجمهورية فى ميادين القتال أو هزائمها . فإذا  
لى الباب العالى دعوة الصلح التي وجهتها اليه ، ودخلتم فى مفاوضات الصلح قبل  
أن تأتبعكم أنباء فرنسا ، فمليك أن تصرحوا بأن لديكم السلطة  
التي كانت لى فى إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التي

أبديتها في دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد في أى وقت انتزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تجعل لنا حرية الملاحة والتجارة فى البحر الاسود ، وتطلق سراح الفرنسيين المسجونين فى بلادها ؛ وأن تعقد هدنة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالى ، فعليكم أن تبهنوا أنه ليس فى مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد هدنة بعد إمضاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » . (١)

ونصح الجنرال بوناپرت الجنرال كليبر بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ فى القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأهالى . وأشار عليه بالاستمرار فى عمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والعريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الصالحية ، إذ أنها كانت مفاتيح البلاد . ونصحه بالتريث فى إدخال الإصلاحات على نظام الضرائب ، والتريث فى عملية تحصيلها . كما أوصاه باعتقال خمسمائة أو ستائة من المماليك ، أو من رهائن العرب ، ومشايخ البلاد ، أو العمدة وإرسالهم إلى فرنسا ، فى حالة استئناف المواصلات البحرية ، ليبقوا بها سنة أو سنتين ، لىكى يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقتبسوا عادتنا وأخلاقنا ، وأفكارنا ولغتنا ، ويهودا إلى مصر ، فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنيهم . وهكذا لم ينسى الجنرال بوناپرت ، وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

---

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

عن : مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجيهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة للجندال كبير ، حتى يفيد منها ،  
إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولاً ، ومن أجل الحملة الفرنسية  
الموجودة في مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة في مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة  
جديدة كذلك في تاريخ مصر الحديث .

## الفصل الثامن عشر

### مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر ؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد انتصر على الحملة العثمانية في أبي قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب في الوصول إلى اخراجها من مصر . وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر في أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت ، حتى لا يقع في مأزق تضيق به هيئة الحملة ، أو يتعرض به أعضاؤها للخطر . ولاشك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد اختيار الجنرال بوناپرت له ، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت في بعض الاوقات بالجنرال بوناپرت . وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الانفاق من أجل الجلاء عن البلاد ؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح ؟

#### ١ - اتفاقية العريضة :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بوناپرت ؛ ففي الوقت الذي كان فيه الجنرال بوناپرت بسيطاً في تصرفاته ، ضئيلاً في حجمه ، كان الجنرال كليبر فارح القامة ، له مظهر الجندى الصاب ، قليل الضحك والبشاشة ، وبشكل يحول منه حاكماً عاماً ، ويضع جاهراً بينه وبين المحكومين ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع للجنرال كليبر مع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولاطلاقة وجه مثل بوناپارته . وكان عظيما في نفسه ، وعظيما في مظهره ، وعظيما في مواكبة التي كان يخرج فيها ماراً في شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف في شخصيته عن شخصية الجنرال بوناپرت يضع حاجزاً بينه وبين الأهل .

وتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كليبر بإنتشار الهدوء والسكينة في القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن إنتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لايزال هائلا أمام المصريين . ولأنهز الجنرال كليبر هذا الهدوء للإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيارة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، في منتصف شهر أغسطس ، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير في البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المعسكرة هناك قاوهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، واستولت على بعض أسلحتهم كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات في الصعيد ، قرب أسيوط ، ولكن قوات الجنرال ديزبه أجبرته على الإخلاء إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات العثمانية التي كانت الدولة تجهزها في سوريا ، كانت في حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسلح كما أن إقتراب فصل الشتاء كان ينبئ بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز للهجوم على مصر من ناحية البحر .

ولكن ، هل كان ذلك يعني أن الحملة الفرنسية قد استقرت بهدوء واطمئنان في مصر ؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والاطمئنان الذي ساد الموقف سيستمر ؟

كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملقاة على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ، فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد



حمله الشمالى من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطئ الأمن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية ، بينما تفنقروا إلى تأييد الأهالى لها ، وتمجيز عشرين ضمان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وأقصت من عدد رجالها ، الذى انخفض من ٣٦.٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣.٠٠٠ عندما تولى الجنرال كليبر قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدداً كبيراً من قادتها الأكفاء ، إما فى المعارك والثورات ، وإما باصطحاب الجنرال بوناپرت لهم عند عودته إلى فرنسا . وكان المال قد دب فى نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة لشعورهم باستحالة وصول المدد والإساحة والذخائر من فرنسا ، وكانت المصانع التى انشئت فى مصر ، لإصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء فى ترسانة مراد بك فى الجزيرة ، أو فى مصنع الروضة ، لانكفى لسد حاجة الجيش ، ولانكفى لإصلاح ما يفسد من السلاح . وبليست ملابس الجنود ، وصعب على القيادة الحصول على ملابس غيرها . وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قواته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة ، وبمصب تموينها ، ولا يمكنها أن تصدهجوما يأتى من الشام ، أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة فى تسليحها ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوايها لتسليح السفن الأربع التى أتت إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فلها قد إزدادت سوءاً فى كل يوم عن اليوم السابق . وكان إستمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادر ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير — كان كل ذلك قد أتلف الزراعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفقّر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضاً في سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضي ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكانت اختصار البحري الذي فرضته بريطانيا على السواحل قد عطل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بوناپرت من قبل في عملية فرض الضرائب والمصادر ، فإنه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وفرض على الصيارفة الأقباط ٥٠٠ ر.هـ ١٥ ريال فرنسي نظير بواقي أموال العام السالف ، ونظير أقساط لم تكن قد استحققت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، واتبعت في عهده طريقة السندات على الخزانة لنأدية ما على الحكومة من ديون . وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية في البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاب الأهالي بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدي حتماً إلى قلقلة سلطنة الفرنسيين ، وإلى تحدد الثورات والإضطرابات في طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مادامت باقية في مصر ، أي أنها كانت ستواجه حتماً حدوث الإضطرابات من جانب الأهالي . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للاتفاق على قوات الحملة ، وإن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية المعنوية ، فإن الحملة أصبحت تشعرباتها تعيش بين شعب لا يرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان إشتداد شعور الأهالي بالضيق ، وبسوء أحوال البلاد الاقتصادية ، يزيد من سخطهم على

الحكم الفرنسي ، وبشكل قد يعجز القوة المسلحة عن الاستمرار في فرض سيطرتها على الموقف ، وإذا كان الشعب المصري قد عرف بالوداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فإنه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هي ثورة الحليم وكان استمرار بقاء الحملة لا يساعد على إذابة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين ؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح الفعلية لكل منها قد ازداد وضوحا ، وتعارض ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعي بهذا التعارض والتناقض ، الأمر الذي كان يؤدي حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون توطيد سلطة القوات الفرنسية في مصر ، إذ أنها نشأت كبنيان فوقى على أسس إجتماعية واقتصادية واضحة المعالم ، ولقد تمعن الجنرال كليبر في أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسي لمصر مهدد بالفشل ، مهما طال عليه الزمن . وكان تفكيره في الأوضاع العامة في أوروبا يساعده كذلك على الوصول إلى استنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسي لمصر . ولم يكن هناك خوف من الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر . مادام الجنرال بوناپرت نفسه كان قد فاتح الصدر الأعظم في الموضوع ، بالرسالة التي كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية للجنرال كليبر نفسه ، في تعليماته التي كان قد تركها له . ولقد كتب الجنرال كليبر إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين ، لكي يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ؛ وبخاصة نتيجة لعجز القوة البحرية . وكتب في نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الأعظم ، ذكره فيها برسالة الجنرال بوناپرت له قبل سفره ، وجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لا ترغب إلا في محاربة إنجلترا ، وأنها لم تقابل إلا المالك . وأنها قد تركت الإدارة المدنية في البلاد لهيئة من العلماء والاعيان ، وأنها احترمت رعايا السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الوجة اقلية ومنذوب السلطان ؛ وأنها لا تجادل في حقوق الباب العالي في مصر . وختم رسالته بان طلب اليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه في قواعد الصلح بين الطرفين . ويدعو أن رسالة الجنرال بونا برت المصدر الاعظم ورسالة الجنرال كليبر من بعدها اليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية في مصر ؛ فتلكأت الدولة العثمانية في الرد ، واستمرت في استعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكرى .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لا تزال تفتقر إلى التنظيم ، وإلى الحكامة ؛ ذلك أنها كانت قد أتمت استعداد أسطولها ، قبل أن تتم استعداد قواتها البرية في سوريا ؛ وبدلا من الانتظار حتى يتم الاستعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء في السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذى كانت قد إرتكبته في شهر أغسطس بإنزائها قواتها في أبي قير قبل أن يزحف الجيش البرى من الشام . وفي أواخر شهر اكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الاسطول العثمانى أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفا من ٥٣ سفينة ، ويحمل ٧٠٠٠ جندى ، وتزلت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، واحتلت البرج الموجود هناك . وكانت إحدى الكتائب الفرنسية تمسك بالقرى من عزبة البرج . فزحفت على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر في موقع صعب ، على شاطئ البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من ورائهم . ودارت معركة عنيفة خسر فيها العثمانيون ٣٠٠ قتيل و ٨٠٠ أسير . لقد قضى على هذه الحملة . ولاشك في أن هذا الانتصار قد وقع روح الفرنسيين المعنوية . ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .

وكان الفرنسيون يعللون بأن قرارات الصدر الأعظم، يوسف ضيا باشا، كانت ترابط في غزة، تمهيدا للزحف على مصر، وأن سفن الأسطول البريطاني كانت ترابط السواحل المصرية. ولذلك فإن الجنرال كليبر قرر لإنقاذ مصطفي باشا، قائد الحملة التركية في هوقعة أبي قير البرية، وسيطا لفتح باب المفاوضات. وبدأت المفاوضات بين الطرفين، على الشروط التي ستضمنها المعاهدة؛ ولاتفق الطرفان على جهل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية. وفي أثناء ذلك الوقت، عاد رشيد أفندي، الموظف بالديوان الهمايوني، يحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التي كان الجنرال بوناپرت قد أرسلها إليه. وكان هذا الرد مليئاً بالتهديد والوعيد، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر، ولا يمكنه الاستعداد، نتيجة لمفاتيح الجنرال بوناپرت له، بأن يقوم باعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا؛ وأنه يضمن أن لا يتعرض لهم الروس ولا الانجليز في الطريق، وأنه يقبل المفاوضات، بعد إتمام لجلاء الفرنسيين، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية. ولقد اتهم الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح. أما من ناحية الانجليز، فإن السير سيدني سميث، كان يوافق، ولوظاهريا، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأحرى حرب، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسي، ولا يضمن انتصار القوات العثمانية عليه، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان سيرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولا شرط، وسيفضل على ذلك الاستمرار في الحرب. ولذلك فإن السير سيدني سميث لعب دوراً في إقناع يوسف ضيا باشا بفسكرة التفاوض كوسيلة لجلاء الفرنسيين عن مصر؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كليمبر من أجل الدخول في مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ،  
تمهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش العثماني  
بإتمام استعداداته للزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبي تركيا ، وإنجلترا ، وروسيا ، من جانب  
وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفيتهم يمثلون الحملة الفرنسية ، من  
جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » أمام سواحل دمياط ،  
في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدني سميث يتحدث باسم بريطانيا  
وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولاً في عملية الاستعداد للزحف على  
مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم للجلاء ، وكانت تلخص في أن تعاد لفرنسا  
أملاكها في البحر المتوسط ، وتلغى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ،  
وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتعيد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل  
الحرب ؛ وأن تعهد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن  
يحاول الجيش الفرنسي عن مصر ، بأسلحته وأمتعته ، ويكون له مطلق الحرية في  
اختيار الشغل الذي ينزل إليه في أوروبا . ولم يكن السير سيدني سميث يتوقع  
مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيعرضها على حلفائه في يافا . وهنا حدثت  
حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهي إحلال القوات العثمانية لقلعة العريش ،  
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش العثماني قد أتم استعداداته ، في أثناء المفاوضات ، وزحف من  
غزة إلى العريش في يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد  
رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفي لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت  
الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم  
التسليم ، ثم امتنعوا عن المفاوضة ، حين قامت القوات العثمانية بالهجوم على

القلعة في يوم ٢٩ ديسمبر . وإحتل العثمانيون القلعة في اليوم التالي ، وأسروا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى انتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتي به الأيام ؛ أما الجنرال ديزيه والمسieur بوسليج فانهما قد إقتلا من يافا على نفس السفينة « تايجر » إلى معسكر العثمانيين العام في العريش ، اعرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكانت بمأستيلائه على العريش ينخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك في يوم ١٣ يناير ، واستمرت المفاوضات عدة أيام . وفي أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً في الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ ولم تفرق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلاء ، بدلا من المخامرة في قتال ان ينتهي إلى نتيجة مرضية ، حتى في حالة انتصار الجيش الفرنسي ؛ خاصة وأن مثل هذا الإلتصاف ان يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ ونصح القواد بضرورة التعجيل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاممة مع شرفه العسكري ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرصوا على أن يكون موعد الجلاء عن القاهرة في أبعد وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المهادنة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية ولم يكن في وسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلا على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرقي لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٥.٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على إلتفاف الملل في نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن نشوب ثورات داخلية في مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بوناپرت كان قد ترك مصر منذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت للفرنسيين من حكومتهم منذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلاء . واتفق أبلغ الجنرال كليبر هذه القرارات إلى المفاوضين الفرنسيين في

محدثات العريش ، وكلفهم بالتعجيل باتمام الصلح ؛ ووافقت نظرهم إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإنفاق على خطط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، في ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ؛ ووقعها مندوبون عن الدولة العثمانية ، وعن القائد العام للقوات الفرنسية في مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان للغرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسي في وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي ، فإنه قد قبل أن يجاوع مصر ، على النحو الوارد في الإتفاقية ، مؤملاً أن يكون هذا النزول منه تمهيداً للصلح العام . ولذلك فإن إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسي المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقية أو بروتوكول للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاهدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، في كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على انسحاب الجيش الفرنسي بأسلحته وأهتته ومنقولاته ، وإفلاءه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبي نير ، على السفن الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالي إلى الإسكندرية ، بعد شهرين عن التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصحبه خمسون شخصاً لتعجيل تهية السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر في مصر ، ابتداء من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالي للسفن اللازمة ، فإن الهدنة تمد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع إتخاذ اللازم لهدم الإخسلاط بطمأينة الجيش والأهالي خلال مدة الهدنة .



ويُتبع في نقل الجيش الفرنسى نظاماً يضعه مندوبيين عن الباب العالى ، وعن الجنرال كبير ؛ وفي حالة حدوث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن ، يختار السير سيدنى سميت مندوباً عنه ليفصل في الخلاف طبقاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن قطية والصالحية ، وعن المنصورة ودمياط ، وعن بلبيس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقى للنيل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربى للنيل . ونصت الاتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التى يحلوا عنها الفرنسيون إلى الجيش العثمانى ، بنفس الحسالة التى هى عليها وقت التوقيع على الاتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتسحب هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضار أو تؤذى فى أشخاصها ولا فى أموالها وكرامتها ، سواء من أهالى مصر ، أو من جنود السلطان العثمانى . وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق سراح الاتراك والرعايا العثمانيين المحبوسين أو المأسورين فى فرنسا ، أو الذين إعتقلتهم السلطات الفرنسية فى مصر ؛ وكذلك على إطلاق سراح الفرنسيين المحتجزين فى مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للقنصليات والوكالات الفرنسية . ونصت على أن يسترد الأشخاص الذين صودرت أموالهم وأملأهم ، من الجانبين ، هذه الأموال والأموال ، وأن يعوضوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا العفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، ويتم تسويته فى لجان خاصة ، تعقد فى إستانبول . ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أى دين كان ، ولا يؤذى فى مملكه ولا فى شخصه ، بسبب إتصاله أو إرتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

وانصت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من إنجلترا وروسيا ، للجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفرادهم ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لعودته إلى فرنسا .

وانصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تعهد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم القيام فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقلّة للجيش فى أى جهة سوى السواحل الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يحقّ للجيش الفرنسى ، ابتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يجبى أى ضريبة من مصر ، وأن يترك للباب العالى قيمة الضرائب العادية التى يحمل موعد تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجبال والدواب والمدافع والمخازن وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه ، على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبالغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسى ، كنفقة لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقيسة المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤونة اللازم لهم . وتعهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

وافقد إسماعيل هذه الاتفاقية على ٢٣ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العريش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير .

وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكر الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجبرتي : « وورد الخبر بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحا شديدا » . (١)

والواقع أن إتفاقية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مبادلة ؛ أى أنها تعتبر عملية انسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للآمال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بوناپرت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن توقف العمليات الحربية ، وينتج عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال دينيه ، والمسيو بوسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إنتقيا به فى الصالحية . وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستعدون للجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وتنفيذ الإتفاقية ؛ وكان لا يعتقد فى أنه سيواجه بمفاجآت . وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء العثمانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، الذى يتولى إدارة الحكومة ؛ واکرمه ، واحتفل به . وفلما كان بعد العشاء ، دخل ذلك الأغا إلى مصر فى هوكب ، لحصلت بين الناس ضجة عظيمة ، وإزدحموا على مشاهدتهم له ، والأفرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب الدكاكين والسقائف ، وإطلقت النساء بالزغاريت من الطيقان ، (١) .

وسيجيب ظن المصريين فى هذا المنسدوب العثمانى منذ اليوم التالى لحضوره وسيظهر بوضوح أن العلاقة بين المصريين والعثمانيين قد تغيرت ، وأن النفوس قد تطورت . وسيتدهور الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف المعارك الحربية بين الطرفين .

---

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٨٧ .

## ٢ — موقفه عين شمس :-

كان أول اتصال بين محمد أغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والاعيان ، ثم تلا عليهم أمرأ بذلك من الصدر الأعظم ، وبنص في نفس الوقت على إحتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصا مواد النعمين ؛ فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذى يعينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوما آخر من الصدر الأعظم كذلك ، يبلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذى كان قد أسر فى معركة أبى قير البرية ، وكيلا عن الصدر الأعظم ، وقائمة قام له فى مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروقي بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروقي فى تحصيل ذلك المبلغ الذى فرضوه على التجار وأبناء الحرف . ويقول الجبرتي فى ذلك : « وشرعوا فى تحكير الافوات ، فغلت أسعارها ، وضافت مؤن الناس ، ودمى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، ومحكر الافوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتفريغهم » . (١)

ولقد عمل مندوب العثمانيين على جمع الاموال بكل حمة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ فى أيام قليلة . ويبدو أن الاهالى قد رحبوا بدفع هذه الاموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسى ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك لمجهتد فى تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعله أن ذلك لترحيل الفرنسية ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد يذهب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بمشاهدة الفرنسيين ومسمعهم » . (٢)

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٨٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٨٨ .

واستخدمت نفس هذه الهمّة في جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل  
العثمانيون إلى كل بندر أميراً ووكيلاً لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة  
وجمعها بالخواصل .

ويبدو أن الأهالي قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان  
سريعا وحققا ، وأظهروا شجاعتهم فيهم ، دون تمن في العواقب . ويقول الجبرتي :  
« أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ،  
نظروا للفرنسيين بعين الاحتقار ، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب  
لحياءهم بالكلية ، وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا في  
عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصالح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا  
يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى  
أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كفولهم الله ينصر  
لسلطان ، ويهلك فرط الزمان » . (١)

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس في  
سناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذي اضطّر الأهالي إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا  
أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين .  
في أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان في صحبته عدد من أمراء  
المليك ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات  
فرنسية في إخلاء قلعة الجبل ، وبقى القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العثمانيون .  
حضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة  
فرنسية إليها واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر  
مخرج وتحية العثمانيين ، فأذن لهم ، وذهبوا إلى نصوص باشا وإلى مصر ، الذي

رحب بهم ، وخلق عليهم الخلع . وفي نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ،  
الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله في مصر  
والدلتا . ووصلت مجموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ،  
وإستعدوا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يؤدى إلى اشتباكات بين  
بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية .  
واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفي الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش العثمانى إلى المطرية ، إستمر  
الفرنسيون في بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية .  
وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم .  
وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لا توافق على إتفاقية العريش ، الامر  
الذى أثر على الموقف العام ، وأثر على تسلسل الاحداث .

والقد كان السفير سميث هو الذى توسط في الاتفاق بين الفرنسيين  
والعثمانيين ، وكان أخوه سبنسر سميث هو الوزير المفوض البريطانى فى إستانبول ،  
ووافق على موقف الاتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات  
مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التعرض لها . ولكن سرعان  
ما وصل الموردين إلى المجلس ، إلى إستانبول سفيرا لبيلاده (١) ، واقنع الوزارة  
البريطانية بخطأ هذه السياسة ، ما دام في وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات  
الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم  
فرنسا من جديد في معاركها على القارة الأوروبية ضد بريطانيا وحلفائها .

وإستند السفير البريطانى في ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية في مصر  
من ناحية ، كما إستند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة في ذلك

---

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى . الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ١٨٨ .

الوقت ، وهى علاقة التحالف ، التى لا تسمح للدولة العثمانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف العثمانيين حتى وصلوا الى المطرية من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر إلى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأرجع الذخائر والمهمات إلى المصكر العام ، واستدعى كتائب الجيش التى كانت لانزال موجودة فى الرحمانية ورشيد والوجه القبلى ، وجع قواته عند القبة ، واستعد لملاقاة الجيش العثمانى الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقض البريطانيين لاتفاقهم ، فكتب الصدر الأعظم الى السير سيدنى سميث ، وطلب اليه ضرورة احترام شروط الاتفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيشه الى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة فى القبة . وفى نفس الوقت ، وصل إلى الجنرال كليبر خطاباً من الأميرال اللورد كيث ، كان يشبه الإنذار ، ذكر له فيه أنه لن يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسى الا فى حالة قبوله القاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الأسلحة والذخائر والامتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه لن يسمح بوصول الجنود الى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الأسرى . وأعلنه أنه سيضبط فى البحر كل سفينة تقل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة انجلترا على لاتفاقية العريش ، الأمر الذى يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية . حقيقة أن انجلترا كانت تحاول

الحصول على أقصى ما كان في وسعها أن تحصل عليه من الفرنسيين ، وأنها كانت ترغب في إذلال الحملة الفرنسية إلى أقصى درجة ممكنة . ولسكن ، هل كانت السلطات البريطانية تعتقد في أن الحملة الفرنسية ستوافق وتسلم نفسها كأسمى حرب ؟ كان في وسع القوات البريطانية البحرية أن تعترض الحملة الفرنسية في عرض البحر ، ولسكن وسيلة عملها البرية في مصر كانت تتمثل في الجيش العثماني ، بقيادة يوسف ضيا باشا ، وكانت السلطات البريطانية تعلم أنه ليس في وسع هذا الجيش أن يلتصر على الوحدات الفرنسية إلا بعد إعادة تدريب وإعادة تسليح ، الأمر الذي كان يتطلب بعض الوقت . وربما كانت الدلائل البريطانية ترغب في تردد التأييد بعناية بحجرات المرفأء مربية "نجاج" ترات الفرنسية للجلاء عن مصر ، ولسكنها قامت بالعملية بطريقة قاطعة ، ودون أن ترتب لها مع القوات العثمانية ، وبشكل أعطى للجنرال كليبر الحرية في وضعهم أمام مسؤولياتهم ، وعلى أساس أنهم قد نقضوا لاتفاقية العريش .

واعتبر الجنرال كليبر أن خطاب اللورد كيث كان إعلانا للحرب ، وطلب إلى الصدر الأعظم أن ينسحب بجنوده من الأراضي المصرية إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى سوريا ، وإلا فإنه سيكرهه بقوة السلاح على الانسحاب . وعندئذ ظهر أمام الانجليز فشل تكتيكهم ، إذ أن القوات العثمانية ستضطر إلى الانسحاب ، أو إلى تحمل الصدمة ، التي سيوقعها الفرنسيون بها .

وعمل الجنرال كليبر بكل سرعة ، وانتقل إلى القبة في مساء يوم ٣٠ مارس ، وأتم استعداداته ليسلا ، والعثمانيون لا يدرون عن هذه الاستعدادات شيئا . ونظم الجنرال كليبر قواته في شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرمان في القلب . وتمكن الجنرال كليبر من أن يجمع لهذه العملية عشرة آلاف جندي في الوقت الذي ترك فيه ألفين آخرين للدفاع عن القاهرة . وأمام هذه



المربعات كانت طليعة القوات العثمانية تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندي من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات ترابط إلى خلف هذه المواقع ، فيما بين الخانكة وأبي زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الأوامر بالتحرك في الثامنة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالهجوم على مواقع ناصف باشا في المطرية ، بينما قامت ميمنة الفرنسيين بالالتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثماني . وهكذا فوجيء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعجزوا عن إمداد طليعتهم . وتخرج موقف الجيش العثماني ، وإن كانت فرقة من الفرسان الاتراك قد انفصلت عن الجيش ، ولتجهم صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرنسيون عن تعقبها ، كما عجزوا عن منعها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتسكن الفرنسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، واحتلوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم للقوة العثمانية الرئيسية المعسكرة خلفه بقيادة الصدر الأعظم وبدأ يوسف ضيا باشا في التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ في ترتيبها وتوزيعها على المواقع بين المرج وسرياقوس ؛ ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المرج وسرياقوس . ولقد عملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رماتها محكمة . ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك انتصر الفرنسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين في الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم لم يستمر في انسحابه حتى بلبيس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية . وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وانتشروا في البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثماني فإنه

قد انسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملاً ،  
إذ أن القاهرة ستغلي في ذلك الوقت في ثورة عارمة

### ٣ - ثورة القاهرة الثانية :

بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى في  
نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس . وما أن سمع المصريون صوت  
طلقات المدافع حتى كثرت نفاشهم ، فهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد ، وقتلوا  
أشخاصاً من الفرنسية صادفهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم . (١)  
وقام بعض العامة بالتمسك بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج  
السيد عمر أفندى نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحرقى ، وانضم إليهما أنراك  
خان الخليلي والمفاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على  
البلال التي كانت تقع خارج باب النصر « وبأيدى الكثير منهم النبايت والعصى  
والقيل مع السلاح » . وتجمع كذلك كثير من العامة ، وأخذوا يطوفون بالازقة  
وأطراف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتجارب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم .  
وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ، وفي وقت  
الضحى ، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من الجرحى ، وكانوا  
لا يعرفون حقيقة ما حدث على وجه الدقة . وبعد الظهر ، وصل إلى القاهرة جمع  
عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يهتفون ويصيحون ، ووصل  
بعدهم إبراهيم بك ، ثم حضرت جماعة ثانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها  
عثمان كتحدا الدولة . ثم جاء نصوح باشا ، ومعهم عدد وافر من الجنود ، ومعهم  
السيد عمر النقيب ، والسيد أحمد المحرقى ، وحسن بك الجداوى ، وعثمان بك  
المرادى ، وضجبتهم الكثير من البسكوات والماليك ، ودخلوا من باب النصر

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩١ .

وباب الفنوح ، وأمر نصوح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن انفصال إحدى الفرق العثمانية وهما الماليك ، بقيادة نصوح باشا ، عن ميدان المعركة في عين شمس : ورصدها إلى القاهرة ، كان عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنها ستزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة في نفوس الشعب ، وذهبت طائفة من الاهالى إلى حارات النصارى ويبيتهم وقتلوا بعض من صادفوه من أهلها ، وإمتد الأمر إلى المسلمين الجوارين للنصارى وأضيق نصوح باشا ، وكتخذ الدولة ، وإبراهيم بك ، مع بعض الصناديق والكشاف والجنود الليل في الجالية . وفي الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع . وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشدد وسطه ، ومشى وصحبته الامراء المصرية على أقدامهم ، وجروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزبكية ، وضربوا منها على بيت الآف ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر الفرسان ، فضر بهم أيضا بالبنادق والمدافع ، واستمر الحرب بين الفريقين إلى آخر النهار . (١) وصدرت أوامر نصوح باشا بضرورة السمر . وشرع أهل مصر مع العسكر في إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك في ناحية الأزبكية ، وأخذوا في بناء بعض الاجزاء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم . ولقد أمضى الاهالى هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

ولسكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من اقلاع المحيطة بها ، وركزت الضرب على منطقة الجالية ، التي كانت تعتبر مركزا لا كبر تجمهر للشوار . فلما عاين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد في تلك الليلة ، لعجزهم عن المقاومة وعدم [ توفر ] آلات الحرب ، وعزة

الاقوات ، والقلاع بيد الفرنسارية ، ومصر لا يمكن محاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلا يجدون الاقوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قراها في كل يوم ، وربما امتنع وصول ذلك إذا تجسست الفتنة » . (١) فاتفق رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلا ، وانتشر الخبر بسرعة بين الناس ، ولزدهمت بعض النواحي بالدواب المحملة بالاثقال ، والتي أخذت في الإستعداد للخروج . « ووقع للناس في هذه الليلة من السكر والمشقة ، والازعاج والخوف ما لا يوصف » . وسرعان ما انتشر الخبر ، فأخذ الأهالي يشنعون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الانكشارية تعضد الأهالي « وعمدوا إلى خيول الأمراء ، فحبسوها ببيت القاضي والوكائل ، وأغلقتوا باب النصر » . (٢) ولقد أمضى معظم الأهالي هذه الليلة على مصاطب الخوانيت ، وفي الأزقة والحارات لقد منعوا القادة والكبراء من الانفصال عن القاعدة لأنه التضامن الطبيعي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالانصهار الوطني في المعركة .

وفي صبيحة اليوم التالي تهيأ كبار العسكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا في البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المناريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجدوها مدفونة في بيوت الأمراء ، وأحضروا من حوانيت العطارين من المثقبات التي يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضا عن الجلل للدفاع ، وصاروا يضربون بها بيت ساري عسكر بالأزبكية » . (٣)

واستمر الأهالي في إقامة المناريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٢ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٢ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٣ .

و بالجملـة كل من كان في حارة من أطراف البلد انضم إلى العسكر الذي بجـهته بحيث صار جميع أهل مصر والعساكر كلها واقفة بأطراف البلد عند الأبواب والمتاريس والأُسوار . وبعض عساكر من العثمانية ، وما انضم إليهم من أهل مصر المتسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالأزقة ليلاً ونهاراً ، وهو من لا يمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده لإقدام ، وتمكن من الحرب . ولم ينم أحد بمـيـتـه سوى الضعيف والجبان والخائف » . (١)

وقام عثمان كـتـنـخـدا بإثـشاء معـمل للبارود ، في بيت قائد أغا ، وأحضر الحـسـادين والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، وأصلـح المدافع التي وجودها في بعض البيوت ، وصناعة العجلات والعربات . وأرسلوا الإحضار بعض المدافع التي كانت موجودة في المطرية « فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجميع عظيم من الأوباش والحرافيش والاطمـال ، ولهم صياح ونباح » . إن جماعيد القاهرة تغلـى بالشوكة ، وتفرح بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتي ينظر إليهم نظرة طـبـقية ، ويستمـزى بهم . ولقد ظهرت من محمد بك الأنفي وماليكه همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك أظهر غيره من الأمراء والقادة . وكذلك حضر أيضاً رجل مغربي يقال أنه الذي كان يحارب الفرنسيين بجهة البحيرة سابقاً ، والتف عليه طائفة من المغاربة البلدية ، وجساعة من الحجازية . (٢) وقتل الأنصاري كثير من الفرنسيين ، ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكري بأنه يحتفظ بصلوات ود مع الفرنسيين ، فهاجموا داره ونهبوها وسحبوه مع أولاده وحريمه ، وأحضروه إلى الجمالية وهو ماشى على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ، وحصلت له إهانة بالغة ، وسمع من العامة كلاماً هولاءاً وشتماً . (٣) واسكن

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٣ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ . ص ٩٤ .

سرفاض مارد له عثمان كنهجدا إعتباره .

واقعد قام السيله أحمد المحروقي ، مع بقية التجار والأعيان ، بمباشرة الكلف والنفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك في ذلك جميع أهل مصر ، كل انسان سمح بنفسه ، وبجميع ما يملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة .

وفي ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا في القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بهزيمة العثمانيين ، فعمد الباشا والأمراء الذين كانوا في القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لا تهبط وتفتر عزائم الناس على القتال . وكان مراد بك بناحية الجبل ، فانسحب بقواته عن الفريقين ، واستمر في إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا المركي في نشر الدعاية ، وفي إبلاغ الناس أن « حضرة الصدر الأعظم مجتهد في محاربة الفرنسيين ، وفي غد أو بعد غد يقوم بالعساكر والجنود بعد قطع العدو . وعند حضوره ووصوله يحصل تمام للفتح ، وتهدم العساكر القلاع ، وتقلبها على من يبق من الفرنسيين... فاجتهدوا فيما أنتم فيه ، وتابعوا المناذاة ، والعسكر ، باللسان العربي والتركي ، بالتحريض والإجتهاد ، والحرص على الصبر والقتال وملاقاة العدو . » (١)

أما في بولاق ، فلن الأهالي فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج مصطفى البشتيلي بتجهيز العامة ، وباعداد الأسلحة والرماح ، ثم قاموا بالهجوم على معسكر الفرنسيين الذي كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هناك ، ونهبوا كل ما فيه من خيام ومنايع .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس . وبدء الثورة في القاهرة ، عاد الجنرال كديس هوبن المتخصصة . ووصل إلى داره في الأزبكية ، وبدأ في معالجة الثورة .

(١) الجبترى : ج ٣ ص ٩٥ .

وأحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبولاق حتى خارج ، ومنعوا الدخول من الدخول ، والخارج من الخروج ... وقطعوا الجلب عن البلدين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم ... وإشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمي المتتابع ، بالمكاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنبات ، من أعالي التلول والقلعات ، خصوصاً البنبات الأسكبار على الدوام والإستمرار ، آناء الليل وأطراف النهار ، في الغدو والبكور والأسحار ، (١) ولاشك في أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للمصريين ، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة ، ووعدمت الإقراة ، وغلت أسعار الميهمات ، وعزت المأكولات ، وفقدت الحبوب والغلات ، وارتفع وجود الخبز من الأسواق ، وامتنع الطوافون به على الأطباق . وسارت العساكر الذين مع الناس بالبلد يخطفون ما يجدونه بأيدي الناس من المأكول والمشارب ، وغلا سعر الماء المأخوذ من الآبار والأسبلة ، حتى بلغ سعر القربة نصفاً وستين نصفاً ، وأما البحر فلا يكاد يصل إليه أحد ، (٢) ولقد قام التجار والاعيان بالتكفل بما يلزم الجنود المقيمين على المتاريس من نفقات ، وشارك في ذلك الشيخ السادات ، كما شاركه نواب أشراف التبة ، مثل بهرجس الجوعري ، وفلميوس ، وعلمطي ، الذين قالوا قد حوصروا في بيوتهم ، ثم طلبوا الأمان ، وقابلوا الباشا والكتخد والامراء ، وشاركوا بالاعانة بالأموال أما يعقوب ، فإنه تحصن في داره ، واستعد بالسلاح ، بقلعته التي كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى . وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين .

لأنها سياسة فرض الحصار من جانب القوات الفرنسية على العاصمة ،

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٩٦ .

وتصميم الأتالي على الإستمرار في مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب في إقتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجوع والإرهاق فعله في المقاومين . فما هي الأسباب التي دعته لإتخاذ مثل هذا الموقف ؟

كانت قوات الفرنسيين قد قلت في عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية تميزت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرسانهم إليها ، مما يجعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتسايس التي قام الثوار بإنشائها عند مداخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإقتحام . هذا في الوقت الذي إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواته ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت في الأقاليم ، وإحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فإن الموقف كان يميل على الجنرال كليبر ضرورة التمهّل ، حتى يفعل الحصار فعله في المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فإن الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل في ثلاث قوى : هي العثمانيين ، والمصريين ، وأسراء المماليك . وكان الزمن كفيلاً بأن يفعل فعله ويؤثر في روح التضامن التي سادت بينهم عند إعلان الثورة ؛ وكان أ ، إشتقاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فإن الجنرال كليبر سيلمتهز فرصة هذا الحصار لكي يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيسعى إلى شراء المماليك إلى ناحية ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم . ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه في أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدعم ميطرته على الأقاليم التي كان نفوذ الفرنسيين قد تقلقل فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف



القتال ، ولمستخدم في هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذي كان أسيرا عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة الكف عن القتال ، وأطاعوه على تفاصيل هزيمة الصدر الأعظم ، وإسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك في أن التفاوض مع العثمانيين سيهمل نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل همة من غيرهم في المقاومة .

وعند الجنرال كليبر في نفس الوقت إلى محاولة الاتفاق مع مراد بك ، الذي كان قد انسحب بقواته إلى الصعيد ، وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ، حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة فخمة . وقبل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة في مصر ، وتجاه المصريين الثائرين . وكان درويش باشا قد ذهب في ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفته ممثلا للدولة العثمانية ، وأخذ في جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعقبه وطرده من الصعيد ، واستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسلبه للفرنسيين . ولا شك في أن مراد بك قد شعر في ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ؛ ووجد أن من مصلحة الاتفاق مع الفرنسيين ، حتى يستمر في الاحتفاظ بهيبته وتفوقه ، وبمنطقة إستقلاله في البلاد . ولقد ذهب مراد بك في ذلك إلى حد بعيد ، هو حد الصلح والتحالف مع العثمانيين . وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، في يوم ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . ولشملت مقدمة هذه الوثيقة على أنه : نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام ، الحائز لكال الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة في أن يعيش في سلام ووفاء مع الجيش الفرنسي في مصر ، ولما يرغب القائد العام كليبر من الإعراب عما له في نفوس الفرنسيين من الاحترام الذي إستوجبته شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الاتفاق

على ما يأتي . (١)

وتتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد ، تنص على إعراف القائد العام للجيش الفرنسي ، وبصفته ممثلاً للحكومة الفرنسية ، بإمراد بك أميراً وحاكماً للوجه القبلى . مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان ، في نظير تأديته للجمهورية الفرنسية للخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر ، وتحدد قيمته بمقدار ٢٥٠ كيس ، علاوة على ١٠٠٠ ر.هـ أردب من القمح و ٢٠٠٠ ر.هـ أردب من الشعير والحبوب ، ويخصص لمراد بك لإيراد جبرك القصير وإسنا ، ويحتل الجيش الفرنسي ثغر القصير ، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة . ويكون له الحق في وضع فسيطة من المالك هناك . وتعهد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرون إلى منطقته ، ويلتجئون إليها ، وكذلك الفلاحين الذين يمتنعون عن دفع الضرائب . وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوباً عنه يقيم بالقاهرة ، ويضمن الجنرال كليبر لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التي يحكمها ، وتعهد له بحمايته في حالة الهجوم عليه وكذلك تعهد مراد بك بإرسال قوة ، لا تقل عن نصف قوته ، لمعاونة الفرنسيين في حالة وقوع هجوم عليهم ، وتعهد القائد العام بأن لا يقبل أى إنفاق فيه مساس بالمزايا التي يتمتع بها مراد بك ، وبإبلاغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية ، حتى تراعى شروطها وقت دخولها في أى اتفاقية خاصة بمصر . وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد « تحت الحماية الفرنسية » .

ولا شك في أن موقف الجنرال كليبر تجاه العثمانيين ، ثم تجاه المالك ، وبخاصة تجاه مراد بك ، كان يسمح له بعزل هذه القوى عن رجال الثورة والمقاومة الموجودين في القاهرة ، وبشكل يؤدي إلى إضعافهم .

ولم ينس الجنرال كليبر أن يلتزم فرصة حصار القاهرة لتثبيت دعائم حكمه في

(١) عبد الرحمن الزاوي : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ١٥٦ .

الأقاليم ، وبخاصة في منطقة دمياط ، التي كانت بعض للقوات العثمانية قد انسحبت إليها ؛ وكذلك في مناطق المحلة الكبرى ، وطنطا ومنوف وسمنود ؛ وأخذ الثورة المنتشرة هناك ، وإستخدام في ذلك القسوة وسفك الدماء ، ومصادرة الأموال ، وإعتقال الأعيان ، وفرض الغرامات الباهظة . ونهبوا كل ما وجدوه في هذه المناطق ، حتى عساكر مقام ( تيجان ) السيد أحمد البدوي ، وكانت من الذهب الخالص ، وكانت زينتهم تقرب من . . . . . ره مثقال .

وبعد ذلك ، أصبح في راسع الجنزال كبير أن يضيق الخناق على ثورة القاهرة ، ولأقوم بإفتحام المدينة بالقوة المسلحة .

وكانت أحوال القاهرة فقد ازدادت صعوبة منع إستمرار الحصار . وكان الأهالي يقضون الليالي في الأرقعة والأسواق ، وهلكت البهائم من الجوع ، بعد إختفاء العليق ، والتبن والدريس . وتهدمت أجزاء كثيرة من القاهرة ، وتحوات إلى تلال وخرائب . وإتصل العثمانيون والمصريون بمراد بك ، ولكنه رفض المجيء إلى القاهرة ، وأرسل ينصحهم بعقد الصلح مع الفرنسيين .

وإستمر الحال على ما هو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع البنات على الدور والمساكن من القلاع ، والهدم والحرق وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف والجزع والطلع ، من القحط وفقد المآكل والمشارب ، وظل الحوائيت والطوايين والخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وقيليس الناس وعدم وجدان ما ينفقونه ، إن وجدوا شيئا . وإستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والتيران ليلا ونهارا ، حتى كان الناس لا يبتا لهم نوم ولا راحة ، ولا جلوس لحظة لطيفة من الزمن ، ومقامهم دائما أبدا بالأرقعة والأسواق ، وكأنما على رؤس الجميع الطير . وأما النساء والصبيان ، فقامهم بأسفل الحواصل والمقودات تحت الأبنية . (١)

وكان الجنود الفرنسيون يهجمون في كل وقت من الأوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، وينتزعون منهم بعض المقاريس فكان المقاومون يصيحون على بعضهم بضرورة نجدتهم للموقع المهاجم ، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويبعدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع العبء الأكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فكان يبادر ومن معه بنجدة المواقع التي يهاجمها الفرنسيون « ورأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على محاربة العدو ليلا ونهارا ، ما ينهى عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وسموهمة ، وقل أن وقع حرب في جهة من الجهات إلا وهو مدير رحاها ، ورئيس كتابها » . (١) وفي أثناء ذلك الوقت كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحرقى ، والسيد عمر النقيب يرون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد ، ويبدو أن هذا الوضع كان لا يعجب الجيرتى إذ أنه يقول : « وجرى على الناس مالا يسهر في كتاب ، ولم يكن لاحد في حساب ، ولا يمكن الوقوف على كلياته . فضلا عن جنائمه ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم الطمأنينة ، وغلو الآفوات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق ، ومغالبة الجملاء على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرقساء ، وتهور العامة ، واغط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المنوال إلى نحو عشرين أيام » . (٢) واستمر التراسل مع أتباع مراد بك في شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومع ذلك فقد استمر العناد . ولسكن الفرنسيين أبطالوا الضرب ، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والسكتخدا والأمراء ، وطلبوا المشايخ للتحدث معهم في الأمر ، وذهب

(١) الجيرتى : ج ٣ . ص ٩٨ .

(٢) الجيرتى : ج ٣ . ص ٩٨ . ٩٩ .

الشيخ الشرفاوى ، والمهدى ، والسرسى ، والفيومى ، وغيرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات العثمانية الموجودة فى المدينة ولحاقهم بجيشهم ، وستكمل السلطات الفرنسية بتقديم ما يحتاجون إليه ، حتى يصلوا الى معسكرهم . وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تفرج منها . أما الجرحى العثمانيين ، فيجردون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتلة ، أو يبقوا المداواة فى القاهرة حتى الشفاء . ولقد وبخ الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن لمنزى الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يعود قبل ستة أشهر أخرى . ونسب العلماء ما حدث إلى ناصف باشا ، وكتبت الدولة ، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم الذين أثاروا الفتنة ، وهيجوا الرعايا ، وعذوا الناس بالأماني الكاذبة ، والعامية لا عقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج من القاهرة ، فاجتمعوا في دارهم لآيتهم في حارب الثوريين ، وسيركونوا سببا في هلاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والعثمانيين فى عقد الصلح ، فى حالة قبول العثمانيين ، واجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح ، وتقديم ما يلزم للعثمانيين للخروج من القاهرة .

ولكن سرعان ما عاد العلماء إلى القاهرة ، وواجهوا الأهالى وبنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثار ثائرة الجماهير ، وقاموا عليهم ، وسبوا وشتموا ، وضربوا الشرفاوى والسرسى ، ورموا عمامتهم ، وأسمعوا قبيح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرعدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين . وتكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٩٩ .

وتشدد في ذلك الرجل المغربي الملتف عليه أخلاط العالم ، ونادى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد ، ومن تأخر عنه ضرب عنقه ، (١) وساد انقسام في الرأي ، وخرج الشيخ السادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار في المقاومة ، وأخذ ينادى على الناس بضرورة البقاء خلف المتاريس . ومع هذا الإحمرار على المقاومة ، انتشرت الإشاعة بأن سبب طلب الفرنسيين للصلح هو عجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد انتهى ما لديهم من ذخيرة . وأجاب الباشا والمكتنخدا الجنرال كليبر بإصرار الجنود على الاستمرار في الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون عن آخرهم . وحاول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التي كانت موجودة في منطقة بولاق ، ولكنهم رفضت الصلح مرات عديدة . « فأرسلوا في خامس مرة فرنساويًا يقول أمان أمان ، سوا سوا ، ويده ورقة من سارى عسكر ، فأنزله من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يسلطون عليهم عن عجز وضعف . وأشعلوا نيران القتال ، وجندوا في الحرب من غير انفصال . والفرنساوية لم يقهروا كذلك ، وأرسلوا رعى المدافع والقناير ، والبندق المتكاثرة » . (٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قرارات نجدة ستأتى للقاهرة ، فتمسكوا في أن يرفعوا على المآذن أعلاماً بالنهار ، وقناديلاً بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهتدى بها ، وتمأكد من أن المدينة لا تزال في أيدي المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التي استمات فيها الثائرون في الدفاع .

ولقد إنهمرت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلأت للطرق بالوحل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالي يعملون على

(١) الجبرنى : ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) الجبرنى : ج ٣ ص ١٠١ .

تجفيف المياه والأحوال . وانتهر الفرنسيون هذه الفرصة ، وهجموا على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا في ضرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة الليمون . وأخذوا في إشعال النار في الحوانيت وشبابيك البيوت ، وهم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقاوم الأهالي بكل مالدتهم من همه . وهجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التي إستقبل أهلها في الدفاع عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هول النواصي ، وصارت القنطرة مطروحة بالطرقات والأزقة ، وإحترقت الابنية والدور والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلّة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من يخرج منها ، وإستولوا على الوكائل والبضائع ومخازن الغلال ؛ « والذي وجدوه منكمفاً في داره ، أو طبقة ولم يقاتل ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهبوا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حياً ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهلها وأعيانها الذين لم يقاتلوا فقراء لا يملكون ما يستر عورتهم » .<sup>(١)</sup>

لقد تم الفرنسيين للسيطرة على منطقة بولاق . واستمرت هذه المأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم إستيصال الأهالي في الدفاع ، وتحصنهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هي التي إنتصرت . وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلبوها للنهب ؛ ولإنتقام الجنود ولم يكف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالي بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتي ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالي أن يسلموا مالدتهم من مدافع وذخائر ، وغلال وحبوب ، علاوة على أربعائة بندقية ، ومائتي طنبنجة .

(١) الجبرتي : ج ٣ . ص ١٠٢ .

واستولى الفرع على سكان القاهرة ، ولنتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة ، وأمر بالهجوم على القاهرة . وشدد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا في نسف المساكن وفي إحراقها ، وبشكل جعل السنة الثيران ترتفع في سماء القاهرة ، وتحاصرهما من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والهلوع في نفوس الأهالي . وأثرت هذه الطريقة القاسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن احترقت أجسام بأكلها ، ودفن الأهالي فيها تحت الانقاض ، وبخاصة في المنطقة الممتدة من الأزبكية إلى باب الشعربية .

وبدأ الهجوم العام على القاهرة في يوم ١٨ أبريل ، وصحبه إطلاق المدافع على المدينة من كل جانب . ومالت نفوس العقلاء صوب المناوضة لكف هذه النوازل ، وظهرت هذه الفكرة لدى العلماء ، ولانضم عثمان بك البرديسي ، وكيل مراد بك ، إلى العلماء ، في ضرورة السعى للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك . واستمرت المفاوضات في شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيهم مندوبيين عن ناصف باشا ، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بانسحاب القوات العثمانية التي كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وتضمنت هذه الشروط تعهد الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على أن يتم ذلك في مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم ، فيما عدا المدافع ، التي يتركونها في مواقعها للفرنسيين ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥ ظهراً ، ويستمرروا في انسحابهم حتى حدود الشام . أما من ناحية الجنرال كليبر فإنه قد تعهد بالعفو العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا قد اشتركوا في الثورة ؛ وإن كان قد اشترط على المصريين ألا يغادر أحد منهم العاصمة ويلحق بالجيش العثماني . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لرحيل الأتراك والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ وخرج معهم بعض زعماء الثورة من



المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، نقيب الاشراف ، والسيد أحمد المحروقي كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضعة آلاف من الالهالى مهاجرين خوفاً من انتقام الفرنسيين .

ولاستعداد الجزال كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية في سهل القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته ، ثم دخلت القوات الفرنسية العاصمة ، في استعراض كبير ، في الوقت الذي كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجزال كليبر سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد ، ولا شك في أن هذا التحدى في سياسة القوة ، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه وإغتياله .

#### ٤ — مقتل الجنرال كليبر :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد استمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوماً ، وتسكبد فيها أهالى القاهرة الكثير . وكان أول عمل للجنرال كليبر بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذى كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك في الثورة ، وأمر بالافتصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بفرص غرامة باهظة على الالهالى ؛ وكانت شديدة في وطأتها على سكان العاصمة ، وخاصة بعد ما كان قد حل بها من خراب . وبعد دخول الجزال كليبر إلى القاهرة ، دعا الأعيان والمشايخ للحضور لديه ، بدعوى أنه كان يرغب في أن يدبر الأمر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالذهاب إليه ، ولبس كل منهم أفخر ثيابه ، وكان كل منهم يطمع في أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير في أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضواً في الديوان الخصوصى . ويذكر لنا الجبرتى كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تركوهم جلوساً . وأهملوهم وقتاً طويلاً دون أن يخاطبهم أحد ؛ ثم فتحت الابواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد ، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من  
القادة . وتحدث الجنرال كايبر طويلًا مع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ما قاله  
للأعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ،  
أي عشرة ملايين . وكان حديثه يعني التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن  
الفرنسيين اعتقدوا أن أهل العلم كانوا أعقل الناس ، وأن الأهل كانوا يقتدون  
بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الأمور ، وميزوهم عن غيرهم ورتبوا لهم الديوان ،  
وغمرهم بالإحسان ، وجهلهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم  
فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، بما يدل على نفاقهم تجاه  
الفرنسيين . وحاول العلباء والأتعيان أن يدافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن  
الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم . منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا  
إلى حكم العثمانيين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطان  
العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم به ذلك  
إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانيين ؛ ثم استمر النقاش  
مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهالى صوب الاختلال إلى السكون ،  
والابتعاد عن الثورة . وإشتد عليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه  
أن يفعل معهم ما فعله مع أهل بولاق ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ،  
وسبي حريمهم وأولادهم . ولكن حيث أننا أعطيناكم الأمان ، فلا ننقض  
أماننا ، ولا نقتلكم ، وإنما نأخذ منكم الأموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف  
فرنك . (١) وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والأعيان ، وتوزيع الباقي  
على أهل البلد . وطلب اليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص  
من بينهم كرهينة . وأنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تعلقوا ذلك المبلغ ..

(١) الجرنال : ج ٣ ، ص ١٠٧ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كبير ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق  
بذنه وبعثهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر يمنعون من يخرج من  
الجالسين . وكانت مفاجأة . فبعثت الجماعة ، وإنقعت وجوههم ، ونظروا  
إلى بعضهم البعض ، وتحيّرت أفكارهم ... ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم ،  
وتنفي كل منهم لأنه لم يكن شياً مذكوراً ، ولم تزالوا على ذلك الحال إلى قريب  
العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه . وبعضهم شرش ربوله من شباك المسكن ،  
وصاروا يدخلون على نصارى القبط ، ويقعون في عرضهم ، فالذى إنحسر فيهم  
ولم يكن معدداً من الرؤساء أخرجوه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداسه ،  
وخرج حافياً ، وما صدق بخلاص نفسه . (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على الملتزمين لكي يجمعوها من الأهالي  
وأصحاب الحرف وحتى على الحوالة والقرضية ... والصاغة والنحاسين ، والدالين  
واقباية ... وكذلك يباعون التنبك والدخان والصابون ، والخردجية والعطارون  
والزياتون ... والجزازون والمزينون .

وتشددوا في جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذي  
استخدموا معه النسوة ووسائل الإهانة ، حتى يدفع المبلغ الذي فرضوه عليه ،  
فاستدعوه ليلاً إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وهددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ .  
ثم نقلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صعدوا به ثانية إلى القلعة وحبسوه  
في حائل ، ينام على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة . ومع هذه  
المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكي يدفع مئاعه ،  
ويوفى بالغرامة . وجمع بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات  
وملابس ، فممنوها بثمان بخس ، ثم حفروا الأرض في داره ، بحشاً عما يكون

قد خبأه ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشياً في الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصاً في الصباح ، ومثلها في الليل ، (١)

نزلت هذه النازلة بأهالى القاهرة ، في الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق واللصوص ، وظلت الاسواق كاسدة ، والحوانيت مقفولة ، والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة . ولا شك فى أن هذا التشدد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الاسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر . ونرى الفرنسيون فى انتقامهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع فى بلده ، نتيجة لنسبه أو اعصبيته ، وأتباعه ومريديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً فى قتل الجنرال كليبر ، رغم أنهم كانوا قد احتفظوا به سجيناً فى القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا فى ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كليبر ، وتولى الجنرال مينور القيادة .

ولا شك فى أن موقف الجنرال كليبر من أهالى القاهرة ، مع ما يشتهل عليه من بطش وشدة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بعد ذلك الدخول فى مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، فى شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنهما توافقا على إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعترى الجنرال كليبر بقواته ، ورفض الاستماع إلى الإنجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق فى كلمتهم ؛ كما أمر بعدم السماح لأى مندوب عثمانى بالنزول إلى الثغور بدعوى التمهيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية فى مصر . واستند الجنرال كليبر إلى

سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى هديه الاحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالى رأساً ، لىكى يظهر له عدم جدوى علاقته مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فى ممتلكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالى بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الأقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين . وأفضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه . ولكن الزمن لم يمهله لإتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لىكى يستعرض كتيبة الاروام التى جندوها الفرنسيين ، وألقوا بها بقواتهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتدقيق أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القبة العسامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الاضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظاهر خرج الجنرال كليبر يتمشى فى حديقة القصر ، وبجانبه المهندس بروتان ؛ وفجأة اقترب منهم أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فدله الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطمعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دون أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجاً بدمائه ، وحاول بروتان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هارباً . وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن يتطابق بكلمة .

وكانت مفاجأة للجميع ، سواء المصريين أو الفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة . وضرب النفير العام لتجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأفقروا الحرائث ؛ وفى لحظات قليلة خلت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المشايخ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأخذوا في البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون في البحث عن القتال ، الذي لم يكن قد إبتعد كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مخفياً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمسكوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما عثروا على الخنجر مدفوناً في المكان نفسه ، وعليه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتبع الجنرال كليبر ، ويستقصي خطواته منذ بضعة أيام . وكان القتال يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوماً لقتل الجنرال كليبر ، أى أنه إعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال في الجامع الأزهر ، وأنه أفضى بنيتة على القتل إلى أربعة من زملائه . كما إعترف بأنه قد استقصى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التي كانت هي بيت الألفي بك في الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك ، فاحتفظت السلطات بالقتال ، وأمرت بإلقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستبعت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجاس عسكري يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكري الفرنسي ينص على تولي أقدم قائد منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذي كان قد تولى قيادة منطقة رشيد في عهد الجنرال بوناپرت ، ثم تولى قيادة منطقة القاهرة بعد نشوب الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً في اليوم التالي ينمى فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بخدماته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهذى من السياسة التي كان الجنرال بوناپرت قد وضع

أسسمها في مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة  
الجنرال كليبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من كبار ضباط قوات الاحتلال .  
وتم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم استمعت المحكمة في  
يوم ١٦ إلى مرافعة المدعى العمومي ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار  
سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبي  
اليمنى ، ثم لإعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ وإعدام شركائه  
الأربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم  
الرابع ، الذي لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا  
الحكم نزيهاً وعادلاً ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية المجنى عليه ، ولأهمية الظروف ،  
التي وقع فيها حادث الاغتيال . وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لا يرغبون في  
إظهار روح الانتقام من المصريين ، رغم أنه كان في وسعهم القيام بذلك .  
ولاستعدوا بعد ذلك لتشييع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة  
أيام . ويصف لنا الجبرتي هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، اجتمع  
عساكرهم وأكابرهم وطوائف عينها القبض والشوام ، وخرجوا بلكب مشهده  
ركباناً وعشاه ، وقد وضعوه في صندوق من رصاص ، مسنم الغطاء ، ووضعوا  
ذلك الصندوق على ربه ، وداويه برميته وسيفه وأثنى على الذي قتل به ، وهو  
مغموس بدمه . وعملوا على العربدة أربعة بيارق صفار ، في أركانها معمولة بشعر  
أسود ، ويضربون يطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ،  
والعسكر مألديهم البنادق ، وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب  
ذراعه بخرقه حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء ، وعليها  
قصب مخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا  
من بيت الإزبكية على باب الخرق إلى درب الجاميز إلى جهة الناصرية . فلما

وصلوا إلى تل المقارب ، حيث تقدمت التي بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .  
وكانوا أحضروا سليمان الحلبي والثلاثة المذكورين ، فامضوا فيهم ما قدر عليهم .  
ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب قنسر العيني ، فرفعوا ذلك الصندوق ،  
ووضعوه على علوة من التراب ، بوسط تخشيدية صنعها وأعدوها لذلك ، وعملوا  
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض . وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند  
بابها شخصان من المعسكر يتنادقهما ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على  
الدوام . (١)

وفي أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت القاهرة في حالة رعب وفزع ، وحالة  
خوف دائم . وخشى علماء الأزهر من انتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من  
قيام طالب آخر بحادث مماثل أو مشابه . فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية  
الفرنسية بإفقال الجامع ، فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي  
صبيحة اليوم التالي ، أقبلوه ، وسمروا أبوابه ، وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال  
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا في نهاية شهر  
محرم سنة ١٢١٦ هـ ، أي في ٢ يوليو سنة ١٨٠١ .

---

(١) المجبوتى ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤



## الفصل التاسع عشر

### قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٥ عاماً ، فكان أقل ممة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصغرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المهربات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبداً لله باشا مينو . ورغم رغبته في الاستقرار في مصر ، أى في إبقاء الاحتلال الفرنسي في البلاد ، وبمهوداته المتعددة التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبت عليه هذه الظروف أن يواجه قوى مضطربة كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه على الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فمن هو الجنرال مينو ؟ وما هي سياسته ؟ وما هي القوى التي واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

#### ١ - الجنرال مينو وسياسته . -

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنافس عن هذا اللقب ، وانضم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً في الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الجندية واشترك في بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح في إظهار كفاءة حربية لها قيمتها . وحين مجيئه إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح في عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال برنابرت يعينه قائداً لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كليبر قائداً لمنطقة القاهرة بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لسكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وإنتظاراً لحجى الأوامر بتمييزه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضئلاً مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت تقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماه بالسلطان مينو . وكانت بقية الأفراد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشعر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة الصلة بالوطن الأم ، وبدأت تفكر فى ضرورة العودة إلى أوروبا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد عن ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له وسياسته .

ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الاتصال بفرنسا ، فعليها أن تعيش فى البلاد ، ويوارد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بتنظيم الإدارة، فقد اعتبر الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة القنصلية في حكم البلاد، وما دامت الصلات صعبة مع أوربا فإنه قد أعطى نفسه صفة رئيس الدولة في معالجة كل شئون البلاد. وأصبح الجنرال مينو بالنال هو الذى يصدر الأوامر، وكأنها القوانين، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالي، علاوة على سلطاته العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة. وعمل الجنرال مينو على أن يشرف بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها، وعلى كل ما يتعلق بالتكوين. وأشرف على عملية جمع الأموال من الأقاليم، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها، رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها. وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للانفاق على جيش الشرق، حتى تتحسن أحوال الجند، وسائر رجال الحملة. (١) وكان يرغب كذلك في التمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة، ودفع نفقات الإدارة العامة. وكان الجنرال مينو يعلم بأن البسكوات الماليك كانوا يجمعون من الأهالي ما يقرب من ٦٠ مليون فرنك، ولا يقدمون الإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً. وكانت الثورة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها، وإستمرت مشتعلة في العاصمة منذ وقت مجي حملة يوسف ضياباشا قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة، مع إخضاع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم، لمرض الكثير من الضرائب والغرامات على الأهالي، كما أنها أسلمت للفرنسيين كميات كبيرة من السلع والحبوب التي قاموا بمصادرتها. فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع، حتى تتوفر في يديه الأموال.

ولقد إستمر الجنرال مينو في فرصة الضرائب على الأهالي، ولم يكن الناس قد أتموا بعد دفع الغرامات الأولى، رغم ما فاسوه في دفعها، ورغم بقاء بعضهم

---

(١) د. محمد فوزي د شكري : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٢٤١ .

في الحبس ، و فرار البعض الآخر من البلاد وأمر الجنرال مينو بأن تصادر أملاك الفسارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون يحضرون بلجج المال ، ومعهم الجنود والفعملة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرون بهدم الدار إن لم يدفع صاحبها في الحال . كما أغلقوا كثيراً من الوكائل والحوانيت ، على غفلة في يوم واحد ، ثم صاروا يفتحونها بعد ذلك ، ويسمعون ما فيها بأبخس الاثنان . وكانت الغرامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد احتفظوا بالباقي لإكمال قيمة غرامة الجار ، وكانت السلع ، في غالب الأحيان ، لا تكفي لسداد الغرامة ، طبقاً لتسميرهم لها .

وإلى جانب هذه العملية فسكر الجنرال مينو في مشروع لإصلاح نظام الضرائب التي كان يدفعها المصريون . وعلى أساس توحيدها ، ووصولها كاملة إلى خزائن الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ، وكذلك حرمان الصرافين الأقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية . وكان العلاج يدفع ضرائب متعددة ، كالميرى والبراني والغائض ، علاوة على الغرامات والضرائب التي كانت في صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروعاً الذي نص على الاستعاضة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأفدنة ، وتحدد في كل عام في تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسم هذا المشروع بتقسيم الأموال المنتحلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها اثني عشر جزءاً كمنصيب للجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير ما فقدوه من الأموال التي اعتادوا تحصيلها من القرى التي كانوا قد إلتمزوا بها ، ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تعويضاً لهم عن الإتاوة التي كانوا يحصلونها من القرى ؛ أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، فقد خصص الإنفاق عن أعمال الري

والقنوات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يعنى الفلاح من السخرة . (١)  
وكان معنى إعطاء دخل معين للفرجين ، ولشايخ البلد أو العمدة ، هو منسح  
مارسهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأهالى ، وجعل لإتصاليهم بخزانة الدولة ،  
الامر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل يظهر المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن  
إيراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على قسمة ما يدفعه الفلاح بالفعل . وأما الفلاح  
فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الامر الذى سيحول من  
مجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات  
الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، وعزم الجنرال مينو على  
تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح  
للأراضي المهرية ، وأمر الجنرال مينو بالبداية فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠١ ،  
وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين الفرنسيين ، « لتحديد قيمة  
ضريبة الأرض السنوية ، أو الميرى ، وتحصيلها بالعدل والقسطاس » . ولكن  
الوقت لم يمل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة  
١٨٠١ قد شهدت بدء العمليات العسكرية من جديد .

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فنجد أن حاجة الجنرال مينو  
المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعته إلى الاهتمام بهذه الميادين واستتبع  
مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائبى إعادة النظر فى الأراضى الزراعية فى  
مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منخفضا فى سنة ١٨٠٠ ،  
أمر الجنرال مينو بتوزيع التقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن  
أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة لفرنسية ٠ ٢١٧ .

بمحاولات في هذا السبيل بإنشاء حديقة خاصة للنباتات في القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنح قطع الأشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الاكثار من زراعة أشجار الاخشاب ، حتى ينتموا بأخشابها ، وكانت مشروعات الجنرال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة في مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التي شكلها لذلك قد عارضت في استخدام المصريين في الصناعة ، حتى لا تنسرب أسرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب المودعين في البلاد بالبناء ، بعض مصانع النسيج ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التي أصابت مصر نتيجة لمحصنة الاساطيل الانجليزية والعثمانية لسواحلها مع الغرامات التي فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدد بوقف إيرادات الخطة ، وتمدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجنرال مينو قد حاول أن يهتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تعطى للسفن الحق في مغادرة الموانئ ، وفي التصريح لها بالتصدير . وسمح الجنرال مينو بالتجارة الانجليزية مع مصر ، على أن يكون ذلك على سفن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين محايدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجنرال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان الايونية ، والتي كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه الجهود ، فقد كان من الصعب احياء النشاط التجاري في مصر ، مما دامت الاساطيل الممادية مهيمنة على البحار . ولكن سواحل البحر الاحمر كانت لا تخضع للمحصار البحري بنفس القوة التي كانت تخضع بها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجنرال مينو قد اهتم بتشجيع للتجارة من السويس ، ومن

القصير ، وإن كانت هذه للتجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع  
البن . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ،  
ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل البرى  
كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وقيمة العمليات  
محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات فى هذا  
السييل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها  
قد أصبحت قاعدة فرنسية فى الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يرتبط مصيرها  
بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية  
إستمرار الود مع الأهالى ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد  
الآخطار الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر فى إختصاصات السلطات  
المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كايبر كانت تدل على وجود انفصال  
واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن فى وسع القيادات الوطنية ، وفى وسع  
العلماء والمشايخ ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المفاخرة . وكانت  
أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائما على توصيات بضرورة  
الابتعاد عن كل ما يمس الفضيلة ، أو يتعارض مع الأخلاق ، وعلى توصيات  
للجنود بملاحظة سلوكهم ، وظهورهم بظهور لائق أمام الأهالى . وأمر بمكافحة  
بعض العادات الذميمة التى كانت قد إنتشرت فى القاهرة نفسها فى ذلك الوقت ،  
مثل إستمثار المغنيات والرافعات ، الامر الذى حظى بتأييد وإستحسان العلماء  
وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو فى تنظيم الحكومة المركزية فى القاهرة ، وحكومات  
الأقاليم ، وأعطى لقادة المذابح العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالشئون

العسكرية ، وشئون الامن والدفاع عن البلاد . ولكنه احتفظ لنفسه ، وبصفته القائد العام للحملة ، بحق تعيين مشايخ البلد في القرى . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك ممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعمد ، وجعلهم يتبارون في خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيقيمون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم لتولى هذه الشياخة ، ويدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم يتجح ، بل أثار السخط ، ويروى لنا الجبرتي أن مشايخ البلاد ضجعت ، « لأن منهم من لا يملك عشاءه » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دراوين الأقاليم ؛ فاتجه الجنرال مينو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستغناء عن دراوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة في المحاكم . وأصدر أمره بذلك في ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالإنتخاب من بين علماء مصر المسلمين دون غيرهم . وافتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم أعضاء شرف ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى استشاري . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح عزل القضاة وموظفي المحاكم ، وله الحق في إلغاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذي حوله إلى محكمة استئناف . وإشتراك الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، المؤرخ ، في هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد علي الرشيدى ، صدر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيبة وطائفة في أيدي الجنرال مينو .

وكانت هذه السياسة التي حاول الجنرال مينو أن يسير عليها تلقى معارضة من جانب عدد من القواد والجزالات الفرنسيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته في البقاء في مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم للجنرال



مينو ، سبباً في زيادة معارضتهم له ولسياسته . وشعر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، فحاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تنلخص أولاً وقبل كل شيء في البقاء في مصر ، على أناس مستعمرة فرنسية ، وأنه قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملي . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً في عدم تمكنه من القيام بمنجزات لها قيمتها في هذا السبيل .

فمن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسي طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الأول كان يتمثل في فرض المغارم عليهم ، وإبزاز الأموال منهم ، وكان الأهالي قد جاءوا يشكون من كل جهانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون لإلهم رفع هذه المظالم ، ولكنهم لم يصابوا في ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والملازمون وغيرهم من كل تلك الأنظمة التي وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير ذولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهاقهم ، وترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم . وكان يبرز في نفوس الأهالي ، في القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يمدعون بيوتهم ووكالاتهم وحوالياتهم ، لكي يستخدموا أحجارها في أعمال التحصينات التي أقاموها حول العاصمة ، أو لكي يرسموا الطرقات ، حتى تتمكن القوات الفرنسية من التحرك بسهولة في قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية ، ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا نقل في أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

يشاركون جيش الشرق رغبته في العودة سريعاً إلى فرنسا .

ومن ناحية ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يحىء العثمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والإجلاء عن مصر ، بإتفاق سرياً وبدون حاجة إلى الإشباك في معارك جديدة . (١)

وكل هذه الأسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمته من أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى في مصر ، ويحتفظ بها دستعمرة فرنسية .

### ٢ — الحملة الإنجليزية العثمانية ومعركة طابوب :

كانت إنجلترا قد واصلت عداتها لفرنسا بشكل عام ، وعدائها لوجود القوات الفرنسية في مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أظهر أهمية موقع مصر الجغرافي ، وبصفته مفرق هام للطرق والمواصلات بين الشرق والغرب ، وبصفته مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه من أن تقول كلمة لها وزنها في حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على مجرد الرغبة في إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية وضع بريطانيا أقدامها في مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيدها في عملياتها الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها في الشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل في مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى تحصل بالود على تلك المزايا التي كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في الحصول عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملئ عليها أن تحاول الإحتفاظ بقواتها

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية . ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

في مصر ، خاصة وأن الجنرال بوناپرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشمر باهتمام الإنجليز بالبحر المتوسط ، وبإعدادهم القوات في الجزر الأيولية وجبل طارق للقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة في مصر . وكان مشروع جيش الشرق عزيزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ؛ فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحملة الفرنسية في مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الأمر لم يكن سهلاً بالنسبة للجنرال بوناپرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرية في البحر المتوسط ، وتمكنها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الإنجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح في وسع بريطانيا مهاجمة الحملة الفرنسية في مصر بسهولة أكبر ، وأن العبد سيزيد على كاهل الفرنسيين عما كان عليه في الماضي ، وستزداد عملية إمداد فرنسا لحماتها الموجودة في مصر صعوبة ، كما سيزداد أمر دفاع الحملة عن مواقعها في مصر صعوبة كذلك .

واقف حاول القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة في مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ؛ وذلك للعمل على تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل في نفوسهم بأنه لم ينسأهم ، وبأنه سيمدهم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حربيستان فرنسيستان إلى الاسكندرية في يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ء ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندي ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت القرحة الفرنسيين ، وضرربوا مدافع كثيرة... ويستدل بذلك على أن مملكة مصر حارت في حكم الفرنسيين ، لا يشاركونهم فيها . هكذا قالوا . ولا شك في أن نشر هذه الدعاية كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم في مصر . وتكرر يحي السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية في يوم ٦ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان له نفس التأثير . وحاول الجنرال بوناپرت أن ينقل الاسطول الفرنسي من ميناء برست على المحيط الأطلسى إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته في البحر المتوسط . وحاول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الاسطول إلى الإسكندرية ، وعليها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ، مع كثير من الممبات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين في مصر . ولكن قائد هذا الاسطول خشي من مواجهة الاسطول البريطاني ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الإسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن أسطوله . ورغم قيام هذا الأميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فانه فشل ، وظل في هذه القاعدة البحرية في جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد الحملة الفرنسية في مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بوناپرت على رأس حكومتها ، قد فشلت في إمداد القوات الفرنسية في مصر بما يلزمها من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفي نفس هذا الوقت الذي انقطعت فيه المواصلات بين فرنسا والموانئ المصرية ، كانت بريطانيا قد أتمت استعدادها للحملة التي ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال مينو غارقاً في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الانباء التي جاءت به بقراب مجيء حملة عثمانية وحملة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك قد علم ، وهو في الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب إبراهيم بك ، الموجود في سوريا مع العثمانيين ، بوجود استعدادات ضخمة للهجوم على مصر . وكان مراد بك هواليا للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه الانباء إلى الجنرال مينو ، وأوفد إليه عثمان بك البرديسي بمناسبة سداد خراج الصعيد ، وأطلعه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه نبأ اقتراب الحملة العثمانية البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، في حالة الدخول في مفاوضات مع

الدولة العثمانية ، على المزايا التي نالها مراد بك في إتفاقيته مع الجنرال كبير ؛ وأكد له أنه سيضع قواته تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، في حالة إخفاق المفاوضة . ولكن الجنرال مينوم يلفتت لهذه التحذيرات ، ولم يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأقلمت قوات الجيش البريطاني من جبل طارق، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ونزلت إلى بعض موانئ آسيا الصغرى في أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر يناير ، وأخذت هذه القوات في التمرن على عمليات النزول من السفن على السواحل ، إلى أن تتم الدولة العثمانية إستعداداتها ، واتفق القيادات على وضع الخطوة المشتركة . أما الدولة العثمانية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الأول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا إلى مصر ، والثاني بقيادة أمير البحار حسين باشا ، قبطان البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

واقدم أبطاط سفن أسطول حسين باشا في السفر ، فأقلمت سفن الأسطول البريطاني في ٢٢ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الأميرال اللورد كيث ، قائد القوات البحرية البريطانية في البحر المتوسط ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . وأتت هذا الأسطول مراسيه في مياه خليج أبي قير ، وكان يحمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبي Ralph Abercromby ، يبلغ عدد جنودها ١٧٥٠٠ جندي . وظلت هذه السفن عدة أيام في البحر ، بما أعطي فرصة لتأمد موقع أبي قير الفرنسي للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر فى نفس هذه لفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندى ، وتسير فى فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، الذى كان عدد قواته يبلغ ٢٥٠٠٠ جندى ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندى ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يعطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها مما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطة الموضوعية ، والتأثير بالتالى على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة فى الاسكندرية فى ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ جندى ، وحاولت جهودها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبي قير . ولم تستخدم الفرنسيون مدفعيةهم ، وخسر الإنجليز كثيراً من القتلى فى سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم استمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبي قير ، واضطرت الفرنسيين إلى التقهقر غرباً صوب الاسكندرية ، وعملوا بسرعة خطوطاً جديدة قرب المنيرة . وفى أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، واستعدت للضغط على القوات الفرنسية المربطة إلى غربها .

وكانت عملية إزال الجنود البريطانيين قد بدأت فى أبي قير فى يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . واضطر الفرنسيون إلى التقهقر غرباً صوب النلال التى كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والى تسمى الآن بمسكرات مصطفى باشا ، وتحصنوا فى هذه النلال ، ولكن البريطانيين وادعوا زحفهم ، ودارت معركة حامية بين الجانبين فى يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستانت المدفعية الفرنسية في إنزال الخسائر الفادحة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين ، ولكنها لم تنجح ، فتراجعت إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرقى ، وتحصن البريطانيون في مرتفعات معسكر القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن الممركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٠٠ و ١٤٠١ جندى بريطاني ، وبين مالايزيد على ١٠٠٠ جندى فرنسى . ولانتهت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرقى مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التى دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتا ، وأزيلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم الناصورة خسائر فادحة بالبريطانيين .

ووصلت أنباء بحرى الاسطول البريطانى إلى أبى قير إلى الجنرال مينو فى القاهرة ، فظهر إرتباكهم ، وظهر عدم إستعدادهم . وبدلا من أن يسير على الخطة التى كان الجنرال بونابرت ، ومن بعده الجنرال كليبر قد سار عليها ، لمواجهة الهجمات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة فى البلاد ، والتقدم بها كقوة مضاربة ، بدلا من ذلك ، أخذ الجنرال مينو فى إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقا وغربا ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبى قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والصالحية ، والجيزة والوجه القبلى ؛ ثم عمل على تجميع بعض قواته ، والسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين فى أبى قير ، على الأهالى ، ومن تحذيرهم لهم بعدم تصديق الاشاعات ، وإنذارهم كل من ينقل هذه الاشاعات ويروجها بالحكم عليه بالإعدام . ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الأنباء عن شعب يتناقل الروايات ، من فم لآخر ، وبطريقته الخاصة . عندئذ شعر الجنرال مينو بضرورة

مكافحة أعضاء الديوان في الأمر ، ومع أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم منشورا  
 إدعى فيه أن القوات البريطانية التي جاءت إلى أبي قير قد عادت أذراجها ، وطلب  
 عليه إلى المصريين السكون والهدوء ، ووعده كل من يحرك الفتنة بالقتل ، وأشار إلى  
 ما كان قد وقع في مصر من القتل والمذابح في ثورة القاهرة الأخيرة . ثم دارت  
 مناقشة بعد ذلك بين أعضاء الديوان والمندوبين الفرنسيين فبعد مناقشة عمدة  
 زكان أعضائه الذين لا يعرفون كيفية استخدام كبريتهم ، بلهم مسؤولية في هذا الفلأق ،  
 وسكن الفرنسيين سرورا لم يأخذ من واجب العقلاء نصيحة المفسدين ، وأمر  
 أعضاء الديوان إلى أن كل نفس بما كسبت رخصة ، وعلى أن لا تضر نفس  
 وزر أخرى . وإنهاء جهاسة الديوان دون الوصول إلى نتيجة ، وحش الجبال  
 من موقف العلماء ، وكتب منشورا آخر أبلغه لأعضاء الديوان في بيوتهم ،  
 ويشتمل على إنداء إلى عليم فيه تبعة كل ثورة تحدث من الأهالي . وكان يرغب  
 في إرضائهم ، وفي إبعادهم على استعمال نفوذهم لمنع قيام أي حركة في البلاد . وكانت  
 مسؤولية جسيمة على العلماء ، ولم يسكن في وسعهم ضمان مشاعر وتحركات الجماعين .  
 فاجتمعوا في دار الشيخ الشرفاوي ، ورئيس الديوان ، وأحضروا مشايخ الحارات ،  
 وكبراء الأخطاط ، ونصحوهم وأنبذوهم ، وأمرهم بضبط من هو دونهم ،  
 وألا يفتروا أساليبهم ، وعذروهم وعرفوهم العاقبة ، وما يترتب على قيام  
 الماسيين ، وبهال الجماهير ، وأنهم هم المأخوذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخوذ  
 عنهم ، فالعاقلة يشتمل بما بعينه . (١) ولم تسكن ظروف مسكان القاهرة ، بعد  
 ما اقوا من ضغط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن  
 الفرنسيين كانوا يخشون من هذه الإمكانيات .

وأخذ الفرنسيون في اعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

(١) الجبتي : ج ٣ . ص ١٤٩ .





المركبة ، في الوقت الذي استمتع فيه القزبات المهابنة بانه السيمولة ، ودون أن تاتي قوات ضخمة تواجد بها . واستقر رأي الجنرال مينو على أن يبدأ بالهجوم ، بعد أن يتم البريطانيون استعدادهم . وفي الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية تاتي بمفاتيح قواته عددًا . وأنها كانت قد أثبتت استعدادها ، وأنها لم تكن تالام من حيث هذه القيادة الفرنسية من اختلاف في الرأي ، واختلاف في الاتجاهات .

وجرح الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرقي ، واجتمع صليب القوات البريطانية المرافقة أمامه ، وذلك في يوم ٢١ مارس سنة ١٨٠١ . ووجهت الحركة على طول الخط الممتد من الزمعة ، على ترعة الاسكندرية ، شمالاً إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كانوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت هذه الحركة من أهم المعارك التي أثرت في مستقبل الحملة الفرنسية في مصر . وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة السير رالف أبركرومبي . وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد القوات الفرنسية المشتركة في المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه . وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كثافة المدفعية من الجانبين ، وبذل فيها الفرسان تضحيات كبيرة . وبدأت المعركة في الصباح ، واستمرت إلى قرب الظهر ، وكانت الحسمارة متتاربة من الجانبين ، وبلغت ما يقرب من ١٢٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائدهم السير رالف ، وجرح فيها السير ميل في سميث . وبعد المعركة تولى السير هتشينسون Hutchinson قيادة البريطانيين . واضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا أصبحت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة في مصر في الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحاً أمام البريطانيين

للاستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد ،

وترى البريطانيون قليلاً قبل بلوغهم الزحف ، « كانوا قد أرووا زحفهم  
الاستطلاع العثماني ، الذي كان ، في سنة ١٩١٤ ، يشق ، ببطء ، طريقه إلى  
البحر ، هذا الاستطلاع إلى أبي قير في يوم ٢٥ مارس ١٩١٤ ، وكان  
له ثمرته في العمليات المتصلة . ويستمر أربعة آلاف من البنادق ، والباروت ، والذخائر ،  
خلال شهر أبريل ، مع ألف من البريطانيين ، بالزحف من أبي قير إلى زحفت  
بجانب الساحل ، وسينهكون من احتلال هذه المدينة ولما بها عدة مناجم .

وهكذا سيصبح الطريق مفتوحاً أمام العثمانيين والبريطانيين المتقدمين ،  
القاهرة ، برآ في إقليم البحيرة ، وبحراً في فرع رشيد ، في الوقت الذي  
فيه الجنرال مينو وجزه كبير من قواته محصورين في الاسكندرية ، ويحيط بهم  
حصار الفرنسيين في الاسكندرية فقام الانجليز بطلع المد الذي كان يمتد إلى  
أبي قير عن بحيرة مريوط ، والذي كانت تسير عليه ترعة الاسكندرية ،  
ذلك إلى إنقطاع مياه الشرب عن الاسكندرية ، وإلى ماغيان مياه بحيرة أبي قير  
التي كانت مفتوحة على البحر عند المدية ، على بحيرة مريوط ، وإغراق الماء  
المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في شمال مصر ،  
« وإن الانجليز ... أطلقوا الحفوس عن المياه السائلة عن البحر الذي منه إلى  
الجسر المقطوع ، حتى سالت المياه . وسمت الأراضي المحيطة بالاسكندرية ،  
وأغرقت أطياناً كثيرة ، وبلاداً ومزارع ؛ وأنهم قعدوا في الأماكن التي يمكن  
الفرنسيين الفرار فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق من كل ناحية . »

٣ - الزحف والسياسة في القاهرة :

بدأت القوات العثمانية والبريطانية في الزحف جنوباً من رشيد . وكانت

في النوازل فرفضه متمسكة بكرة قرب الرخصانية . وثالث : ان النوازل الرسمية في  
الاعمال ، بزيادة النوازل بليان ، عاجزة عن إرسال المدد إلى أية معناته ، خاصة  
بان النوازل منو . كان قد وزع النوازل بدلا من أن يعمل على تجميعها . واضطر  
القوماء صينو ، في الرخصانية ، إلى أن يرسل لأحد السككاتب المدد غير المقرر  
لهم . ثم ان النوازل كانت غير كافية لهذه المهمة ، فاعترض إلى إرسال  
في النوازل إلى هناك ، فاصدق أن مركز الرخصانية ، مع فوءه بالاعمال ، كانت تقبل  
تدبير إرسال جماعة الفروبيين إلى الاسكندرية و القاهرة .

ثم ان اضطر القدرات البريطانية والثمانية ، والتي كانت قد صادت في حضرة  
الملك بامر رئيسه سويس ، الجنود ، وفي معيها بعض معن المانية في النيل ، زاد  
على النوازل . وبشكل أجبرها على الانسحاب من فوء والاعمال سوب  
في النوازل . وتقابلت القوتان عند هذا المسكر في يوم ١٠ مايو ، ولم يكن هناك  
في النوازل بينهما . وبعد مناورة بسيطة ، اضطر القائد الفروبي إلى أن يضطر  
الرخصانية ، ويتركها بها صفة العمل بالاعمال بالاعمال . ولما قتل المانيون  
والثانيون هذا المدة مع ، واستولوا على السفن الفروبية . وكان قد مات ٦٣  
من المانيون في هذه النوازل ، في أبي قبي ، الكأس الذي كان يدار على هذا الانحلال  
في النوازل في مركزهم . في القاهرة ، في القاهرة بجماعات من الفروبي  
التي كانت تعمل إلى النوازل . في القاهرة ، في القاهرة بجماعات من الفروبي  
بقيمة النوازل الفروبية المندوبة من النوازل إلى القاهرة . ويمكننا أن نقول  
وعدنا كبير . أن النوازل الفروبية قد فلتت في ذلك الوقت معونة حركتها ،  
لأنها لم تكن في القاهرة . الأول : المحاصر في الاسكندرية . والثاني :  
معه بعض في القاهرة . والثالث : في القاهرة . والرابع : في القاهرة .  
أول إلى القاهرة ، في القاهرة . والثاني : في القاهرة . والثالث : في القاهرة .





العتق والشغب . وهدد في نفس الوقت باستخدام القوة ضد من يهملونهم .  
 منهم خلاف ذلك نزلت عليهم بالنار . وأحرقت دورهم ، ونهبت أموالهم ونساءهم  
 وبتمت أولادهم وصبيت نساءهم ، وألزموا بالأموال والقرود التي لا طائفة من بلاد  
 فقه رأيتم ما حصل في الوقائع السابقة ، فاعذروا من ذلك ، فإنهم لا يدرسون  
 السابقة ، ولا نكلهم المساعدة لنا ، ولا المناورة لحرب عدونا ، وإنما السبيل  
 المسكين والهدوء لا غير . وأجابوه بالنسيخ والطساعة في ذلك وأرسلوا  
 الأهالي بأنهم قد يسمعون أصوات المنافع من ناحية الجزيرة ، ويستمعون من ناحية  
 من ذلك إذ أنه «شك وعيد لم يفتن أكابرهم» . فكان الجنرال السيد السيد  
 الاعلى بحقيقة الموقف ، ويخشى أكثر من ذلك قباهم بالشور والفساد  
 وفي أثناء ذلك الوقت بلغت عاتق قوات يوسف ضياء ينداء إلى قرية شبراخيت  
 وكان مع السيد الأعظم وزير حار جبهة الدولة العثمانية ، وعددت من كتيبة  
 الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء المهابيل المصرية . أما القراءون فترددوا  
 فإنها تقدمت بقيادة الجنرال فتشفسون إلى إسكندرية ، وإحتلت الماروط الممنعة  
 سوق الجزيرة . وكان هذا الجنرال الإنجليزي قد سار بخطه حتى وصل إلى سدس  
 وفي نفس الوقت الذي وصل إليه بعث برسالة عن بلاد من الشام ، وكان  
 كذلك من الحملة البريطانية التي كانت قد أمدت في الهند ، والتي كان  
 التمهيد . ونسب في وادي النيل شمالا جنوب القاهرة . ويعد إيجابة ، وإحتلال  
 أولى كتاب هذه الحملة . التي كانت قد نزلت في السويس ، وأمريكا  
 سبب القاهرة . وهكذا التي في البر الغربي القربى بديشا برضاينا عثمانيا . جاز  
 قوا من الاسكندرية ورشيد والسويس . على أقرب الذي يفرح بفرح  
 منبها ينداء في البر الشرق . ويبلغ يفرح بهذه الفرات ما يفرح به من





وكان هذا رأى الأخير هو رأى الواقعيين ، ورأى أنتمسار الجلاء عن مصر ،  
 كما نوازم الأغلبية . وهكذا جاءت قرارات المجلس الحربى ، فبموجبها قررنا العودة  
 إلى أساس الجلاء عن مصر . ولما الوقت الذى استعملت فيه القوي القليلة الشبان  
 الذين كانوا يترجم على القاضى ، فى يوم ١٢ يونيو سنة ١٩١٩ ، من أجل أن  
 القوي يوافق على قرار الجلاء ، يوافقون على قرار الجلاء ، والى ذلك  
 على أساس الجلاء عن مصر . وقررت القوى القليلة الشبان على  
 باننا نعلم هذه القضايات ، وفى الرسم الذى يأتى ، المتفاوتات بين الطرفين فى الجلاء  
 وبعدها ما يترجم على قرارات قديما باشا وعن مصر من باننا تأخذ المعرفة القضايات ،  
 وعن قائد القوات البريطانية .

وقد انتهت هذه المفاوضات لمدة أربعة أيام ، وانتهت بالإتفاق على الجلاء  
 القوات الفرنسية عن مصر . ونجست هذه الاتفاقية على إتمامها على القوات الفرنسية  
 الأخيرة والبعرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بيلار من القاهرة ، بالمناطق المحتلة  
 بها ، وبجلائها . من كل موقع تحمله عن مصر ، وأن يكون هذا الجلاء ، باستمرهم  
 وأمتهم ، وعند أمتهم وذخائرهم ، بطريق فرج رشيد ، ثم يبعثون عن رئيسه  
 وأبى قيس ، وفى مدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية ،  
 إلى فرنسا ، وعلى بقية الحلفاء . وتهدد قوات الجيش العثمانى والجيش الإيطالى ،  
 بمقتضى السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتهم ، وبأن توافيهم عن عمليه  
 إنسحابهم . بعض كتاب الجيش العثمانى والجيش البريطانى ، لتقديم المؤن اللازمة  
 للجنود . وكان هذا الاتفاق يسرى كذلك على الموظفين المالكين الموجودين مع  
 الحملة ، وكذلك على أعضاء لجنة اليوم والتفويض ، وبشكل يجعلهم يتمتعون بالازايالى منعت  
 للمكرمين ، ويعطيهم الحق فى أن يحملوا معهم أوراقهم الخاصة والمستندات والوثائق الخاصة  
 بهم . ونجست إحدى المقررات على أنه يجوز لأى مصرى أن يرافقه الجيش الفرنسى

بند جلأته عن مصر ، دون أن يؤدي ذلك إلى مصادرة أملاكه أو اضطهاد أسرته وذويه ، كما لا يجوز إيداع أى مصرى يكون قد أظهر ولائه للقوات الفرنسية وقت احتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو فى الاسكندرية حتى يقبلها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه فى هذه المدينة . وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام العثمانى ، القائد العام البريطانى ، فى اليوم التالى ، ولا شك فى أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة فى تاريخ الفرنسيين فى مصر ، وفى تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية إخلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح . ولقد قابل المصريون أنباء الصلح باحتجاج كبير . وقام الفرنسيون بالإفراج عن الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين فى القلعة ، وبقية المعتقلين من الفلاحين والعرب . واستعدت القوات الفرنسية للبرلاء عن القاهرة ، وأخذت فى نقل مهماتها من القلعة وبقية الموانع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان فى يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنبأ الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبع منشورات عن المواد الخاصة بعدم إيداع المصريين الذين كانوا قد أظهر واولاءهم للقوات الفرنسية ، وألقوها فى الشوارع والحارات . وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح . وكانت هذه هى آخر جلسة للديوان . وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية فى القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاهم فيها بقبول الصلح . وبإياديه منها ، وأنه قد عزى السيد نفيسة فى زوجها مراد بك ،

وأعرب عن تمنياته لمصر والمصريين . ولقد أعرب الفرنسيون من أهلهم في أن يكون  
فرائهم لمصر مؤقتاً ، وفي أن تعلم الدولة العثمانية بأمر بريطانيا كانت تهدف للسيطرة  
على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم وكانت جدسة الودائع .  
ولقد شعر المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من غرامه كراتهم ،  
رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر لله وحده ، والمملك له ؛ وهو الذي عسكر  
منه من يشاء . ولقد نزل الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير  
يوسف باشا ، الذي يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القاديين معه أيضاً من  
أعيان دولتهم ، والأهراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب في الصباح ،  
فحرقوا لبعده الديوان . وأما الشيخ السادات ، فإنه خرج للسلام من أول الدار ...  
فلما وصلوا إلى العرضى ، سلوا على إبراهيم بك ، وتوجه معهم إلى الوزير ،  
فلما وصلوا إلى الصيوان ، أمرهم برفع الطيلسان التي على أكتافهم ، وتقدموا للسلام  
عليه ، فلم يحم اندوسهم ، فجلسوا ساعة لتليفة . وخرجوا من عنده ، وسلموا  
أيضاً على محمد باشا المعروف بأبى مرق ، وعلى المحرقى والسيد عمر ، عسكرهم ،  
وباتوا تلك الليلة بالعرضى ، ثم عادوا إلى بيوتهم ( وفي ثاني يوم ) عدوا إلى القري  
القرى ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم .<sup>(١)</sup> اتد انه المرفق .  
وتغيرت السلطة ، وجاء بحكام جدد .

أما الأقباط ، فإن إبراهيم بك قد أرسل أماناً لكبرائهم ، فخرجوا كذلك ،  
وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . وأما يعقوب فإنه خرج بمتاعه وعازقه ،  
وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإستفى .  
ولجتمعت نساؤهم وأهلهم ، وذهبوا إلى قائم مقام ، وبكوا ولولوا ، وترجوه  
في إبقائهم عند عيالهم وأولادهم ، فإنهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

وبناء وسماخ ، وغير ذلك . فوعدهم أنه يرسل إلى يديهم أنه لا يقهر منهم من لا يريد الذهاب والسفر معه . (١)

وحتى القوات الفرنسية في القاهرة ، فانها قد اعترفت بالموقف الجديد ، وخرج الجنرال بلانر بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار الفرنسيين ، وتوجهوا إلى صحن الجيش العثماني ، وقابلوا الوزير ، فوضع عليهم ، وسكساعم فراوى محمود ورجعوا . (٢)

وبدا الفرنسيون في الجلاء عن القاهرة ، وانتقلوا إلى الروضة والجيزة بأمتعتهم . وسكنهم جماعة كبيرة من الأقباط وتجار الافرنج ، وحتى بعض المسلمين الذين كانوا قد تداخلوا معهم ، وخشوا من التخليق ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس الأثمان . وقام العلماء بفتح الجامع الأزهر ، وأمروا بسكسه وتنظيفه ، بعد أن طال إغلاقه . وانضم إليهم الفرنسيون ليلاً من القاهرة ، وأصبح الأسماء ولم يهدوهم في الشوارع .

وبدأت القوات العثمانية في دخول القاهرة « ففرح الناس كمادتهم بالقادمين . وظنوا أنهم الحير ، فصاروا يلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون بقدمهم ؛ والنساء يلقنن بالسنن من الطقيان ، والأسواق ؛ وقام للناس جلابة وصياح ، وتجمع الصغار والاطفال كمادتهم ، ورفعوا أسواتهم بقولهم نصر الله السلطان » . (٣) وكانت قوات العثمانيين قد دخلت من أحد الأجزاء المخططة من السور ، وكان باب الفتوح في ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . فلما تضحى النهار ، حضر قبي قول ، وفتح باب النصر والمدوى ، وأجلس بها جماعة من المتكبرية ،

(١) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ - ص ١٨٧ .

(٣) الجبرتي : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

ودخل الكثير من المساکر مائة وثمانين، أجناساً مختلفة، ورجالاً بارزين  
 إلى بحرية، وطافوا بالأسواق، ووضعتوا نساءاتهم وزينتهم على القضاة،  
 والحوائط، والحمامات، فامتعض أهل الأسواق من ذلك. وكثر الحزن والهم  
 والمصن والشيخ بالأسواق، وتواجدت البضائع، وإجملة الأعداد، وكثر  
 المأكلة... وتناطح بيع غالبها الزناك والارزود، فكانوا يتلقون من يملأها من  
 الفلاحين باليسر والبر، ويشترونها منهم بالأمطار الرخيصة، ويبيعونها على أهل المدينة  
 وبولاق وبأعلى الأثمان، (١) لقد عادت للقاهرة سيرتها الأولى، وتنادى إليها  
 الانكسارية، دون أن يتغيروا، رغم تغير الأوضاع.

وقبيل الظهور، وكان يوم الجمعة، ظهرت في شوارع القاهرة بعض وحدات من  
 الجنود والافوات، سارت لفتح الطريق الممتدة بوسطها، الصدر الأعظم، الذي  
 شق من وسط المدينة، وتوجه إلى المسجد الحسيني، فصلى فيه الجمعة، وعاد  
 المسجد الحسيني، وبعد زيارته للشيخ السادات، زار الجامع الأزهر، ثم أتى  
 على خدامه وتخدام الممثلة الحسيني. وكانت أصوات المدافع تدوى من كل مكان،  
 من معسكر الشينيين، ومن القلعة فوق الجبل. لقد عادت القاهرة إلى يدي عواصم  
 الدولة العثمانية، ودخل برغف باشا إلى القاهرة رسمياً بعد ذلك بأربعة أيام،  
 وفي استعراض حافل، تجمعت الأهالي من كل الطوائف للفرجة عليه، وأخذوا في  
 استعمار الدور المطلة على الشارع الذي سيمر منه بأعلى الأثمان. وجلس الأهل  
 على السقائف والحوائط، واستمر الحوكب في سيره من الصباح إلى قرب الظهور.  
 وكان استعراضاً كبيراً سارت فيه الفرق العثمانية المختلفة من الارزود والانكسارية  
 والعساكر الشامية، وأمراء مصر، وقوات المخاربة، وقوات البحرية أو  
 القبلية ونجدة، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارزود، وإبراهيم باشا والي حلب،

(١) الجبر، ج ٣، ص ١٨٧.

وتمتد بانما إلى مصر ، وكذلك نائب الدولة ، وكبار الأعيان ، وكانت  
تصحبهم الطبول والنقراوات ، كما اشترك فيه العلماء والمشايع والدرابيش .  
وبسارته يومئذ باشا ومو يرتدى كرك سموف سنبساي مطرز ، وعلى رأسه  
شلتنج بنسوص الماس ، وإلى جواره من يمينه دراهم الفضة التي ضربت في  
إتنبول على المتمردين (١) وسارت بعده في الموكب فرقة الموسيق العسكرية  
التركية . وبعدما المدافع ، وسربات الذخائر . وكان يوما نشمو دأ ، وسعيداً  
كثيراً . ضربت فيه المدافع ، ونزلت المنارات موقدة بجمعة ليالي متواليات .  
وبهذه الطريقة على ذلك العيد بمحمد الله على هذه النعمة ، وبرجاء توفيقه  
أولى الأمر لما فيه الخير والعدل ، وعهدهم إلى الصراط المستقيم .

#### ٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التي خرجت من القاهرة يقرب من ١٣.٠٠٠  
رجل . كان منهم صالحين لاقتال ، أما الباقون فكانوا من المرضى  
والمرضى المدنيين . وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة في مصر  
تقريباً ، أما النصف الآخر فكان موجوداً في الاسكندرية ، مع الجنرال دينو ،  
وبمحمور في هذا الميناء ، عن طريق البر وطريق البحر .

وكانت القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة في القاهرة في حالة  
أوصول المدد ، وبخاصة بعد تسليم القاهرة . ولكن الجنرال دينو اتخذ موقف  
العناد . بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار في القاهرة ، وثار غضبه ، ونشر بلاعا  
على الجنود دخل فيه على الجنرال بليار حملة شجواء ، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية في  
٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريقاً في الشرف للمصري ، وأرسل  
تقريراً إلى بونايرت في فرنسا ، يلقي فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال

(١) الجبرت : ج ٣ ، ص ١٨٩ .

والذين همزوا إسطنبول ، بعد خمسين يوماً من تسليم القلاع ، إلى التسليم في الإسكندرية ، وبشروط كانت أسوأ من تلك التي كان الجنرال بليار قد وافق عليها .

شدد البريطانيون والفرنسيون الحصار على الإسكندرية ، ولما اتفقا على ما من ناحية الغرب ، ولما اتفقا على طابعية المجمع في ٢٢ أغسطس ، ثم دخلت بعض السفن البريطانية إلى الميناء الغربية ، اتفق الحصار على المدينة ، وتقدمت القوات البريطانية من المجمع شرقاً نحو الإسكندرية ، واحتلت طابعية الغربية بعد معركة صغيرة . كما احتلت مزارع الفرنسيين التي كانت موجودة إلى شرق المدينة في مناطق المراس ، والوردان ، أي منطقة الخرس . وأصبح الفرنسيون يتحكمون في شاطئ المدينة وأبراجها . وساءت أحوال الجيش الفرنسي في الإسكندرية ، وعسكرت بمخيم الأهرام ، وقتلت لديهم القوات ، من اضطروا إلى أكل اللحم البشري ، لم يعد يسلمح للقناصين بين زبيل صناديق الجيش أكثر من ٧٠ جندي . ونهزت بين قوات الجيش معركة لإتخاذ قرار بشأن ضرورة الإبقاء عن الإسكندرية . وكانت زوبعة الجنرال مينو المصرية قد وصلت مع ابنها إلى زوها في الإسكندرية ، الأمر الذي ساعد الجنرال مينو على أن ينشر إلى خلافه بخمس مائة نظرة أكثر إنسانية .

وفي يوم ٢٦ أغسطس - أرسل الجنرال مينو اثنين من يارائه إلى الجنرال هاشمسون بطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام ، حتى يتم طلب التسليم . ووافق الجنرال الإنجليزي على ذلك . وجمع الجنرال مينو مجلساً حربياً لإتخاذ قرار حاسم ، وذلك يوم ٢٨ أغسطس . وتداول هذا المجلس في الأمر ، ثم استقر رأيه على أن الحامية لا تسمح باستمرار الدفاع عن الإسكندرية ، وعلى تكليف الجنرال مينو بالمغادرة مع قوات الجيوش البريطانية والفرنسية من أجل جلاء الجيش الفرنسي

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الانفاق مشروطة لرجال الجيش وعن يتبعه .  
وأخذ القواد في وضع شروط الجلاء ، ولسكنهم لانتقلوا فيها بينهم . ولما انتهى  
بمعاد الثلاثة أيام المنفق سلمها لتقديم طلب الجلاء . ومدت المهلة إلى سبعة أيام يوم  
٣٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولسكن الجنرال هاتشسون أرسل  
إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية في يوم ٣١ أغسطس  
١٩١٤ . ووقع عليها كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطاني  
في البحر المتوسط ، والجنرال هاتشسون القائد العام للحملة البريطانية على  
مصر ، وهينريش باشا ، قبطان باشا البحرية النمساوية ، والجنرال مينو . ونصت  
عنه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية في مدة عشرة أيام ،  
وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة في الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ،  
وسلحهم أسلحتهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقي مدفعيتهم  
وشنيتهم ، ثم تقلهم السفن إلى إحدى الموانئ الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء الجمع  
العلمي ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرايط والرسوم والمخطوطات  
التي جمعوها من مصر إلى قواد البريطانيين والعثمانيين . ووصفت أنباء عقد هذه  
الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون ابتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ في تسليم تلال المدينة  
وامتداداتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التي كانت في الميناء . ثم جاء دور تسليم  
مقتنيات أعضاء الجمع العلمي ، ولسكن العلماء واحتجوا على حرمانهم ثمره أبحاثهم  
واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطاني طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على  
ضرورة الامتناع عن تسليمها ، وأنذروه باحراقها ، وألقوا عليه تهمة حرمان  
العلم من هذه النقائص ، وفي حالة استمراره على طلبه . فأمام هذا التهديد ، اضطر  
القائد البريطاني إلى التنازل عن تنفيذها بهذا الشرط ، وترك لهم مقتنياتهم ، وإن



كان قد منعهم من أخذ قطع الآثار التي كانوا يريدون في تلكها ، وأمرهم بالرجوع إلى  
أساس أنها كانت ملكا لهم . وتركوا هذه الآثار ، ونام البرابنانيون في تلكها في  
بلادهم .

وأخذت السفن تنقل اليهود المصريين إلى الإسكندرية ابتداء من سنة ١٨٠٠ م  
مستغابا حتى نهاية ذلك الشهر ، وتبعهم سبعين عربا . وكان ذلك في سنة ١٨٠٠ م  
يزيد على مائة ألف من اليهود ، منهم ١٠٠٠٠ من اليهودية ، و١٠٠٠ من اليهود  
من المرفق ، مملوكة على الملاحين ، و١٠٠٠ من العلماء ، و١٠٠ من الأطباء ، و١٠٠ من  
ترك الاسكندرية ، إذ أنه قد أعطيهم يدريس الأطباء ، و١٠٠ من الأطباء  
الإسكندرية حتى يوم ١٨ أكتوبر .

وبخروج الحملة الفرنسية من مصر خلعت مملكة من تاونج و١٠٠ من اليهود  
وفتحت مملكة جديدة ، اختلعت نفسها نفوس العرب من الإسكندرية  
التي كانت في مصر وقت وجود الحملة الفرنسية في البلاد ، و١٠٠ من اليهود  
تدركت مصر ، إلا أن فترة بنائها القديمة في البلاد . و١٠٠ من اليهود  
السريفة التي و١٠٠ منها هناك ، والملايين السبعة التي أنشأتها ببناءها في كوتها  
تركها في مصر تأثيرا عظيمًا . وساعدت على حدوث تلك كبيرة في البلاد  
الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلى ذلك إلى حدوث تغيرات  
في البنين النوبي ، أي في الانجازات السياسية ، وفي البنين السياسية  
يظهر في البلاد بعد غيرها منها .

## الفصل العشرون

### نتائج الحملة على مصر

كان بحق الحملة الفرنسية لمصر صدمة عفيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، وهو في مرحلة الضعف ، والمجتمع المصري عموماً ، في قيمه ونظمه ، التي كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملاً خارجياً له خصائصه ومميزاته وفاعليته ، وبشكل جمل من استخداماته بالنظم السائدة ، وبالامادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لرؤيتهم أنتمياط يجدد ليد من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمي ، والعوامل السياسية بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر لتحصل مشروعات معينة ، فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن ما يمسنا بالدرجة الأولى هو نتائج بحق الحملة على مصر ، وتأثيرها في هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية في أوروبا وفي العالم . فما هي نتائج الحملة ، على مصر ، في هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الاجتماعي الاقتصادي لمصر في هذه الفترة . وبتركيزنا البحث في هذا القطاع ، مادامنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية في ضوء جديد .

#### ١ - النتائج العسكرية :

يردّد كثير من المؤرخين شعاراً جديداً ، يتلخص في أن الحملة الفرنسية على

مصر قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية ، وهذا السعار يعتبر حتمية بالضرورة  
لسياسة حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ،  
والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترسكز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها  
في الشرق . ونهرف أن الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبي قير  
البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت في نهاية الأمر إلى  
الجلود عن مصر ؛ أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعت له حكومة  
الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح  
نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية  
العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إليها  
تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية ، وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها  
كانت ضعيفة ، وقلت درجة إعتبارها ، وكاد تنظيمها يتحول إلى ما يشبه الفرحين .  
وكانت هذه الأوجاقات تعبر جزءاً لا يتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، ذات  
كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، تجند قواتها من الشوام والمشاربة ، أو  
من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من  
الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخوارج ، ويضع  
للبسكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أساءها  
الضعف ، نتيجة لقلّة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم  
في هذا المورد المماليك ، وبخاصة بعد حركة علي بك الكبير ، منسأ لبسكوات  
مصر من الشعور بالقوة ؛ الأمر الذي قد يدفعهم إلى محاولة الاستقلال بمصر  
من جديد . وكانت آلة الحروب تدفع وجمال الأوجاقات ، وكذلك قوات  
المماليك ، إلى الانفعال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالتجارة والزراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وقتها  
بجهد الحجة الرسمية إليها كانت تفتقر إلى التنظيم ، وتفتقر إلى حسن التدريب .  
أما من ناحية السلاح ، فإن المدفعية كانت قد أسسها الضعف ، وتحولت من  
سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعي .  
ويعود ذلك وحالات المدفعية في مصر على المراتى والثغور ، وتركزت بشكل أساسي  
في التطوير والقلاع ، وأصبحت تولى فرساتها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن  
تستخدم لحماية الأعداء الخارجيين ، رغم يمكن في وسع الدولة العثمانية أن تعمل  
على تحديث هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، ولأنهم توقعوا  
الاعتماد في حينئذ الدولة . فتمولت المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى  
الأسلحة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضئيل إلى حد بعيد بالنسبة  
إلى غيرها . ولا شك في أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق  
العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء في البلقان ، أو في منطقة أرمينيا ،  
وعلى حدود إيران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء  
من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة في  
القلعة تصلح للاحتفالات وتأدية التسمية ، ولدفع الإغارات في شهر رمضان المنظم ،  
أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية المدفعية أما من ناحية  
المشاة ، فإن الأوجاعات كانت تحتاج إلى تدريب ، وإلى تنظيم ، وإلى إمادة تسليح .  
وكانت البنادق والفرابيتات التي يستخدمها المشاة ، أو البيادة ، متخلفة عن غيرها  
في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فإنهم كانوا يمتازون بالشجاعة  
والإقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعل منهم السلاح  
الوحيد الذي كانت له فاعلية ومهولة سرية بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفي هذا  
النطاق تقع في المياليك على العثمانيين ، وكان تدريبهم يركز على المياليك لحفظ كبريت

وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

ولأول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة عدوها جها ، واضطرت الى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت هذه هي الصدمة العنيفة التي هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأولمتها الى الهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فلها كانت هزيمة ، ان لم تكن جهالة ، وهزيمة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر المسئولون عن مصر غروراً وتعاليًا ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفتهم بقوة العدو ، بل كانت نهرة ، وعنجهية لا أككر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل ينظر سلسلة طويلة من الانخفاء والجهل ، في ميدان تفهمهم ، أى في ميدان الحرب . ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالاستعداد ، فإن القيادة قد اضطرت الى أن تلتجئ ، وفي آخر وقت ، لقوات العربان والآهالي ، وبدون أى تنظيم ولا تدريب ، لكي تبصمهم ، وتقف بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ونعرف أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية قد وصلت الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا النفر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ ونام مراد بك بتجميع قواته وتصنيفها في سبط طويل يمتد من إمبابة حتى الأهرام ، وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى الجيزة ، أو يحاول منهم من الوصول الى شاطئ النيل ؛ وكان من الجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ويحاول إغراق بعضهم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل بالوحدات المخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان وروحدات المدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند باريس ، أو عند الصالقية ، وإنتهت هذه المعركة بضياع جزء كبير من قوة المرسان ، وبضياع كل المدفعية .

ربما هناك إضغاط في القيادة ، لا على أساس التتبعين ، ولكن على أساس التواضع ، فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ، ولا شك في أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أم من القوات العسكرية وأنهم من مسألة الدفاع عن البلاد ، وإلا لما فسموا القوات العسكرية بهذه التسمية ، أو تتركوا بنفس الطريقة التي كانوا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية . بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجبه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأنهت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام ، وأقبلت على سيطرة على قيادة القوات الموجودة في مصر . كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتفرق المشاة . وفتحت المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد ، أدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات العثمانية المملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هبة هذه القوات العسكرية العثمانية والمملوكية في نظر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف في وجه المعتدي ، وانتقدتهم العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتسليح ، الذي استخدموه في معاركهم . وكانت هذه هي النتيجة الأولى التي ترتبت عسكرياً على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر . أنه إزال ضربة شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تعيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تعاون مع بريطانيا في أمر إرسال سفلات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية . ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، هو شكل حرب عصابات ، تستلزم فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات الفرنسية ، الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تغافلاً ، من الخارج ، لسيطرة على إقليمهم ، ويساعده على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها شارعية ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض ما فقدته قواتها البرية المبرزة في مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها حملت في نفس الوقت على عدم تزويد بسكوات المالك بالعناصر الصالحة لتكوين فرق مرصاهم . وهذا التنافس العثماني المملوكي ، أو هذا التناقض ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من العثمانيين والمماليك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة متبادلة في المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فإذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية ، فإن قوة فرنسا ، إلا أنها قد أسطحت نتائج سامة بالنسبة لمصير القوات العسكرية الفرنسية في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البسكوات المماليك . وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه الممارك ، وقيعوا من إشراك فيها ، بطريقة مباشرة ، من تكوين الهزائم التي نزلت بالقوات العثمانية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي استدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الاستشارية ، حتى يتمكن من إصباح قواتها المسلحة ، الأمر الذي ستم

مراة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لاسر ، فارتبط  
هذه النتائج العسكرية مع انعكاس في شكل نتائج سياسية ، فيما بين العثمانيين والمصريين ،  
وذلك من نوع المصيرين تجاه الماليك .

#### ١ - النتائج الاقتصادية :

وبان تأخير الدولة الفرنسية على مصر كثيراً من وجهة النظر الاقتصادية .  
ذلك أن بين الحلة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الاستعمار البريطاني بفرض  
الحصار على السويس ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة  
بمالة من ناحية البحر ، رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة  
بشروط باهظة . وإن كانت هذه المبادلات البرية قد لم تنخفض في قيمتها كذلك بدرجة  
موسومة نتيجة التغيير في غلبة العامة في البلاد ، ولما استمر العمليات العسكرية .  
ولذلك في أن هذا المأزق قد أثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش في أزمة  
ساعة ، ويجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

كان الفرنسيون قد اضطروا إلى مصر ، ولم يحملون بشواتها ، وبالطعام  
المكتسبة التي سيجدون عليها من البلاد . وجاء انفصال الحلة عن فرنسا ، بعد  
موقعة أبي نبر البرية ، مما جعل يدفع الفرنسيين إلى ضرورة الحصول على ما يلزمهم  
من أموال من المصارف بين أنفسهم . وأخذ ذلك يشكل الغرامات والضرائب  
والانقراضات ، حتى تتمكن الدولة من الانعاش على نفسها . ومع استمرار الحلة في  
مصر ، زاد احتياجها للأموال . وزاد استيعابها إلى إلتهاز كل فرصة لمرخص  
الانقراضات . وكانت الثورات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم  
غرامات سرية جديدة على الأهالي . وقد أدى ذلك ، سياسياً ، إلى تدهور الانعاش  
والملك من الفرنسيين . ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تفاقم  
ميوثة رأس المال المبرور في أيدي التجار ، وعرفاء الأهالي من إلتهاز عائلاتهم



من أموال ، الأمر الذي انتهى إلى ركود الأحوال ، أى إلى ضائقة مالية يقامى  
منها كل المصريين .

وكانت الحالة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت في  
بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الاقتصادى الإقطاعى ، رغم بعض الدلائل  
أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان بينهما صراع ، في  
المعنى ، ويرسم لها القوى التي كان من الواجب عليها أن تعادىها . والتمرد الذي  
كان عليها أن تتعاضد معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تقوم بإزالة  
إستغلالها . وفي هذا الخط ، نجد أن الحركة الفرنسية قد نظرت إلى التماثل في  
عداء ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن التماثل في  
الحكم مفسر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى ، حتى وإن كان نظاماً  
إقطاعياً إلزامياً ، عن قرينه إلى النظام الحُر ، النظام الرأسمالى ، الذى تتوسل  
فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحركة الفرنسية على أن تتول نفسها في مصر عن طريق الضرائب .  
وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفي شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا  
النظام يقرب في أسسه من نظام التحويل الرأسمالى ؛ وإن كانت قد استغلت بعض  
الأسس السابقة ، واستعملت كذلك بعض العناصر الماركسية . وفي هذا التماثل  
نجد أن الجنرال مينو قد فكر في ضرورة وضع نظام ضرائب جديد للبلديات ،  
ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزينة الدولة ، دون  
وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام . ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية  
تصيب النظام القديم في أهم أسسها عن أسسه ، وهو الأساس الاقتصادى ،  
وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة في مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى  
الالتضاء على سطوتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن بحىء ٣٦٠.٠٠٠ مقابل إلى مصر ، قد خلق نصرتا جديدة . لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط ، إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطورا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد امتصت جزءا من رأسمال المصريين المسائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادى ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإرتفاع البهض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى إنخفاض البهض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهى حركة متبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التى ستشهدها مصر في تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بتسليحة جنود الاحتلال ، ولانتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والخيول ، التى أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخدموها وسيلة للتسليحة بدلا من المال في شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين في جمع الأموال منهم ، الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبي . ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة على الحكم الأجنبي ، وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الثائرين . وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكلفوا

لأنهم كانوا يسمون به ، وأدى ذلك إلى أنه لم يكن ، مع بقية تطلعاته ، الخاضع ، بل  
إستقلالاً ، لمرافق مصادى الحملة المصرية ، ولأنه كان من كانهم القوي ، فمى دواسته هو  
إستقلال أجهتية .

ولم يصب القوة المصرية التي بقيت بعد أن انسحب الفرنسيون ، إلى أن كان  
الجنرال إيليا ، الذي كان في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
التي كانت على يد ، وعلى البلاط ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
إلى ذلك لم يصب الحملة الفرنسية ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
التي كانت على يد ، وعلى البلاط ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
إلى ذلك لم يصب الحملة الفرنسية ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
التي كانت على يد ، وعلى البلاط ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
إلى ذلك لم يصب الحملة الفرنسية ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن  
التي كانت على يد ، وعلى البلاط ، في مصر ، في ذلك الوقت ، أن الحملة قد تمكنت ، بأن

وبالإجمال ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على من رتبة العالم  
الإقتصادي المؤيد في البلاد ، في ماعدت على ماعدت ، دون أن تتأخر من  
أسس لبيمان إقتصادي جديد . ومما كان ذلك على مبادئ الفوضى والانتظار ،  
وتسهيل عمل من يأتي من بعدها .

### ٣ - النتائج الاجتماعية :

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الجنرال  
بونابرت قد أظهر منذ دخوله القاهرة اقربه إلى العلياء ، وإستقامه لعادات



وشهدت القاهرة أنواعاً عديدة من النشال، مثل خروج الرجال مع السيوف،  
للتنزه، وكذلك إنشاء المظاهرات، وندور الشراب، وكانت هذه الإنعاشات من النشاط  
الاجتماعى غير مبرورة لدى المصريين، ونظروا إليها أنها طائفة، ونظروا إليها  
على أنها تحمل من السوء أكثر مما تحمل من الخير، وإن كانت تمثل تطوراً، حتى وإن  
كان دعيلاً، على مجتمع القاهرة.

أما عن علاقة الرجال بالسيدات، فإنها كانت جديداً شاملاً يمثل وحدة بينات  
بالنسبة لمجتمع شرق إسلامى من ذلك. وبعد أن كانت قوات الحماية الفرنسية تفرم  
مشاعر المصريين، جاءت الاحتفالات العامة، وظهر فيها محور الفرنسيين.  
وساعد التطور الذى أصاب العلاقة الموجودة بين الواس والممثل، وبخاصة هذه  
ثورة القاهرة، على ظهور الفرنسيين على حقيقةتهم، كمتحررين في هذا السياق،  
وكثيرات إحتلال لا تأبه كثيراً بشاعرنا الضعيف لها. وأخذ الفرنسيون يتنزهون  
في القوارب في النيل، وهم يمسي السيدات، ويتنزهون ويتنزهون، ونظروا الفرنسيين  
إلى ذلك على أنه تجاوز وعش، وأدعى الإحتلال الأجنبي المدخل إلى ثورة ونشال،  
من التماس المواقف وبغيات المصريين، الذى تهيئ مع هذه الإنعاشات، وبخاصة  
لم تشهد القاهرة من قبل، القوية المماثلة هذه لقوات الإحتلال، بالنسبة للسكان  
القاهرة في ذلك الوقت. وبيان من وراء هذه المواقف أن الفرنسيين يترسبون  
بعض مشاعر القاهرة بعد إحتلالهم لها، ولما نظروا إلى هذه المواقف،  
كعدائية إلتزام من الثورة، وكانت هذه المظاهر الاجتماعية، التى تعدت أيديها  
إحتلال، ولاية مدينة، تمثل حسنة، ويعبرها شعباً في نفوس المصريين.  
وكانت تساعد على زيادة تمسك المصريين بمبادئهم ونفسهم، وزيادة  
إصرارهم على رد الأمانة، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلاد،  
وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف، وإنهكوا الحرامات، وأما القوم.

ولذلك فإن الصدمة التي أصيبتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصري ، كالتجميع  
تدريجياً لإسلامي ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تماسك المصريين بهادانهم وثباتهم ؛  
وتمسكهم بشريعتهم كسلح من الأسلحة التي يحسبون بها على شمسيتهم ومعنى  
تفلسفهم . هذا من حيث المبادئ والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية البنيان الاجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى  
مصر قد أزل حصرية قوة البطانات الحاكمة . وبشكل يقلل من الضغط الموجود  
على الطبقات الحاكمة . ولتفت أهمية الطبقة الثمانية الحاكمة بمجرد دخول  
القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى القاضى التركى ، فإنه استبدل في أول فرصة  
بقاضى فصحاء من المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانهم الاجتماعي قد  
تدهنت بشكل واضح ، نتيجة طردوهم بعيداً عن مناطق إستغلالهم ، ونتيجة  
لضياع جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان المالك قد واصلوا الكفاح من أجل  
بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد تدهنت نتيجة للمهارك ، ونتيجة لعدم تمكنهم  
من الاستمرار في تجديدها . وانقسم المالك إلى مجموعتين ، اضطرت إحداها إلى  
الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ،  
اضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام  
ضغط الفرنسيين ، ونتمى الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع  
الفرنسيين . وكان هذا تغييراً واضحاً بالنسبة للمستوى الاجتماعي الذي عاشه  
الماليك ، وتغييراً واضحاً كذلك بالنسبة للخط الذي ساروا عليه في النصف الثاني  
من القرن الثامن عشر ، أى قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وهو الخط  
الذى كانت يتمثل في ازدياد سلطة المالك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق  
يؤدى إلى إستئثارهم بالسلطة في مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما  
ملاحقين بالعثمانيين ، أو محبذين بالفرنسيين . وحين تجلج الحملة الفرنسية عن

مهم ، مستخدم [اتجاه ثالث بين الممالك] ، يتشمل في ضرورة [استعادة السيطرة التوسعية التي كانت لهم في البلاد] ، ويحاول الانحدار إلى [تخليتها] للوصول إلى هذا الهدف .  
 أي أن الممالك قد [تقسّموا] على أنفسهم إلى ثلاث [تجمعات] ، وأصبحوا [مستقلين] و[مستقلين] .  
 أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تشتمل على السلاطين والمسيحيين واليهود .  
 ومن [تلك] التي كانت [تتأثر] في [أهم] العنصرين [المركزيين] : [فيها] [استمرار] في [الديوان] ،  
 [و] [أن] [الفرجين] [يستشيرون] [فيها] [في] [إشارة] [إلى] [أن] [أحوال] [التجارة] [تتأثر] في [وجه] [الظلم] [و] [الخرامات] [و] [الأتاوات] ، [و] [يستخدم] [هذه] [الخرامات] [في] [قيادة] [الثورة] [و] [في] [الاتفاق] [عليها] [مع] [المسيحيين] [و] [العلماء] . [و] [تتفق] [أن] [المقومات] [المادية] [لـ] [هذه] [الطبقة] [الوسطى] [لم] [تتمكن] [من] [التفوق] [في] [وقت] [الاحتلال] [الفرنسي] [لـ] [مصر] ، [و] [لكن] [المقومات] [الذهنية] [لـ] [هذه] [الطبقة] [تزايدت] ، [و] [في] [تضامن] [مع] [الطبقة] [الشعبية] ، [و] [على] [حساب] [الطبقة] [المليها] [التي] [قلت] [هيبتها] [و] [ضعفت] [سلطانها] [في] [البلاد] .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها [هي] [التي] [عندت] ، [أكثر] [من] [غيرها] ، [وهي] [التي] [دفعت] [ثمن] [السياسات] [الحررية] ، [و] [دفعت] [القيمة] [الفعالية] [لـ] [الخرامات] [و] [الأتاوات] ، [وهي] [التي] [كانت] [وقودا] [لـ] [الثورة] ، [و] [مادة] [أساسية] [لـ] [التجارة] [في] [الأقاليم] . [و] [دفعت] [ذلك] [ثمنها] [لكونها] [جزءا] [لا] [يتجزأ] [من] [البلاد] ، [و] [الجزء] [الأساسي] [لـ] [الموجود] [فيها] ، [و] [دفعت] [ذلك] [ثمن] [تليق] [بـ] [مخاطر] ، [و] [سارت] [وراء] [كل] [قيادة] ، [سواء] [كانت] [من] [الطبقة] [الوسطى] [في] [القاهرة] ، [أو] [من] [الممالك] [و] [بعض] [العثمانيين] [في] [الأقاليم] ، [وبذلك] ، [دون] [أن] [ترجع] [من] [ذلك] [نتيجة] [سوء] [تصرف] [لـ] [الخصمين] [الأجانب] ، [و] [المحافظة] [على] [البلاد] [لـ] [الأجيال] [السادسة] ، [و] [لم] [تتغير] [أحد] [الاجتماعية] [آية] [تطورات] ، [أو] [أية] [أهداف] [الوصول] [إلى] [السلطة] ، [أو] [أي] [شيء] [آخر] [منها] [من] [هذه] [الأجيال] [بهدية] . [و] [لم] [تكن] [السياسات] [مستعصما] [لـ] [نفسها]

نلتفت إلى ما هو أبعد من هذه المهركة . وكان أبناء الطبقات المميزة لا يرضون  
بوسيلة ... إلى السلطة . وسمتحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تصل إلى  
السلطة ، وإلى الشهور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جماعاتها  
تحتل ، ولو على أسس مضمونة ، وبعد عتير طويل من النوم والنعاس .  
ولا شأن في هذا التأثير الذي أصاب البنيان الاجتماعي في الفترة القصيرة التي  
أنتجها هذه الحلة في البلاد ، سيكون له نتائج واضحة في الفترة التالية لخروج  
الفرنسيين من مصر . ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحلة الفرنسية  
قد غيرت المنهج المصري من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات  
اجتماعية عامة في الفترة التالية .

#### ٤ - النتائج السياسية :

كانت الحياة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظهوراً من النتائج الاقتصادية  
والاجتماعية . ويمكننا تقسيم النتائج من هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالتحال  
السياسي الداخلي ، والثاني يتعلق بالتحال السياسي الخارجي .  
أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فإن الحلة الفرنسية قد فتحت أنظار العالم  
في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر في  
الجيالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعنوية ، فظهرت مصر على أنها مركز  
عام ، وبذلك إنساني ، أو مفرق طرق ، يوصل بين البصر المتوسط والبحر الأبيض  
ويمكنه أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له  
تبعته بالنسبة لتصريف المنتجات الأوروبية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج  
إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر ، وتميزت أيضاً  
المسكري ، وانقسام القوى التي كانت تسيطر عليها . وكل هذه التغيرات  
سوريا ، وبشكل حواري ، أنظار الدول الأوروبية إليها . وسرعان ما جعلت هذه التغيرات











على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . ويرجع ذلك الى أنما قد أصبحت مصر في مجيئها لمصر بمجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء اللجنة العلوم والفنون ، ثم قامت بإشياء الجميع العلمى في القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قسور الإمكانيات التي أمضتة الحلة في مصر ، ورغم الصعوبات التي اعترضت طريقها . وكانت النتيجة العلمية للعملة الفرنسية هي أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضارى بين مصر وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت في فرنسا . بأمر من الحكومة الادارة ، في وقت الاستعداد لإرسال الحلة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهمة بالدراسات العلمية بما وراء البحار . فضمت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الرياضيات ، وعلماء الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعددا من المماريين ، ومن مهندسي الطرق والسكك الحديدية ، ومن مهندسي المساحة ، ومهندسي السفن والخدمة البحرية . هذا عدا عسرة على عدد من المتخصصين في علوم الآثار ، ومن سبوا من علماء المادون ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، والعلوم الطبيعية . الفنانين ، والرسميين ، والوسيطيين ، وبعض المهندسين . وكانوا المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها الى مصر ، ففانصة السبعين من علماء مختلفين غيرهم في مالطة . وسعوا الى هندس ١٧ عالما منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون الى ثلاث أقسام : الأول في الفنون ، والثاني في الامكانيات ، والثالث في رشيد . وبعد شغول الفرنسيين الى الادارة . سوا علماءهم في العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم ببعثين في بعض المناطق ، كالقاهرة ، وبعض الدراسات أو المهمات . واعتبروا في القاهرة على عامل الزاوية .

الورش ، وعلى دار صناعة العملة ؛ وأيضاً إنشاء الأحياء - ليرة للتصويرانات ، وأعدوا  
أما كن فيها المايور ، ونظام لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة للعلوم الطبيعية ،  
وأخرى التاريخ الطبيعي ، ودراسة الكيمياء ، كما استنبأوا الأرض قائم الشجر بالإنشاء  
ووجد فلسفي ، وأسس فوا على رسائل شراغة الجراد ، وصناعة العس وبيع ، والآلة بقى  
بنوا ، بأمر لتطهير السكحول ، وأيضاً أروشا للزراعة ، ونظام مصلحة من علماء  
هذه اللجنة بالتمديد إلى المصنفين ، لدراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار المبرسة  
فيه ، وتمكنوا من الوصول إلى وادى الملوكة والكرك ، وحققوا مواقع بعض  
المدن القديمة ، وعرضوا على أميران وجنيرة قبله .

وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كليبر بأعضاء هذه  
اللجنة اهتماماً كبيراً ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهالي  
وأساليب معيشتهم ، وصناعاتهم وتقاليدهم والعقائد التي يسبغون عليها ، كما رغب  
في أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا  
الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد  
من وقت مجيء عائلة القبطان - تمن ، أي إلى مصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء  
الحلة الفرنسية إلى البلاد ، وأن يتدوا كذلك بدراسة سجلات مصر بشتية الأقاليم  
الإفريقية<sup>(١)</sup> ، لذلك فإن الجنرال كليبر قد أضاف إلى بحوثات العلماء السابقة  
لجنة جديدة ، كلفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة  
إجتماعات ، وبذلت مجهوداً كبيراً في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونابرت قد جمع عدداً من العلماء  
التي يصعبوا نواة المجتمع العلمي ، الذي أسسوا الأهر بتسكويته في ٢٢ أغسطس  
سنة ١٧٩٨ ، والذي ، الخلفه به « لجنة الجيش » ، الممثل الكيمياء ، وتكتب

(١) د. محمد فؤاد بكري : اللغة الفرنسية بفرنسا ، الجزء الثاني ، ص ٢٩١ .

العلوم التطبيقية ، والمرصد ، علاوة على صالة الاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمي المعمرى هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولما تنظيماً الخاص بها . وكانت أعراض المجمع الذي تخصص في ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والعرفان في مصر ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث العلمية والمصاحبة والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ، وكذلك (إبراهيم) الرأي فيما قد نعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعية ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من اثني عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمي ، في الوقت الذي قبل فيه الجنرال بونابرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف المقوش والمكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ومسائل تحسين الري . أما الجنرال بونابرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مزارع القرد للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بملح البارود وغيرها مما يلزم الدولة .

ولا شك في أن نشاط العلماء في عصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتي بعض مآثره عند تردده على سراي المجمع العلمي ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب في المكتبة ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبراكين السميد . والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما يخص بكل باب من أبناسر الخيم إن والظهور والانيات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات ويجر الأقال وكثير من الكتب الألامية مترجم بلغتهم . ورأى رجب  
عندهم كتاب الشفاء للقاضى عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شربس ، والبرج  
البوصيرى ، ويحفظون جملة من أبياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظون  
سوراً من القرآن ، ولهم تطالع زائد للعلوم . (١)

واستملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، وخصصوا لها المباشرين  
لحفظها ، ولتقديمها للقراء . وتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعات  
ويجلسون في فسحة المكان المتباعدة لخازن الكتب على كراسى ممتوية مزينة  
ازدانة عريضة مستطيلة ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيعترضها  
الخازن ، فيتمتعون ويراجعون ويكتبون حتى أسأفهم من التساكر . وإذا  
عجز إليهم بعض المسلمين عن يريد المراجعة لا يمنونه من الدخول إلى آت  
أما كتبهم ، ويأتونها بالباشا والفضلك وإظهار السرور بمجيئهم إليهم ، ويحضر  
أما رأيت في قايمة أو من قد أتت ظاهراً للنظر في المعارف بذلوا له مودتهم وبحبهم  
والمزيد إلى أنواع الكتب المأجور بها أنواع النساوير وكرات البلاد وأتت  
والأخبار النادرة ، والمليير والنباتات ، وتوارى القنداع ، ويزيد الاسم . (٢)

والأحد الشيخ البرقى القسم الخامس باسمه تلك ، وما به من آيات فلاسفة  
تبريرة في تركيبها ، مقتضى في تركيبها ، وكذلك الآيات الإلهامات التي يمد  
التركيب ، الغالبية الفن . المصنوعة من القنداع المصنوع وهي تركيب يبر  
موسوعة ويمكنه ، كل آلة بها عدة قطع تركيب مع بعضها البعض . يبر  
وبراهيم أليفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من القنداع  
وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرقى ، وإذا أدخل تركيبها وضعت

(١) البرقى : ج ٣ ص ٣٤ .

(٢) البرقى : ج ٣ ص ٣٤ .









الآثار التي زاروها بشكل دقيق ، ودرعوا بعضها منها ، وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة لتاريخ .

سأناهم العلماء بجميع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تسمعها على وتسمع تلك بطاقة مفصلة فيس ؛ ويخرج كل من الجنرال كايير ، ثم الجنرال سيغو ، على الاستمرار في هذا العمل ، خاصة وأن الجنرال ميغو كان يرشده في عمل مسح عام للجغرافية الزراعية في مصر ، ويكون هذا المسح أساساً لتخطيط الضرائب العقارية .

يرجع إلى العصرين بنسب الطبعات ، وأهمية المطبوعات .  
وأما أولها ، وليس آخرها ، فمما كان كتاب ومصحف مصر ، الذي إشتراك في وضعه هذا كتابا من العلماء ، كل في نطاق تخصصه ، وبهوثه التي تتعلق بتاريخ مصر القديمة ، وجزائرها ، وأسوار أممها ، وبأديانهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب في سنة ١٨٠٩ ، مع الحملة ، إلى فرنسا ، وفيه كانت الحكومتان الفرنسية بالانصاف عليه . ولما أول أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الامبراطور نابليون ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٣ - وفي تلك الفترة من تربية بلدات تشمل على أبحاث العلماء ، ثم أحمد عشر بلدا أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الدفعة الثانية في سنة ١٨٢٩ ، في ٢٣ بلدا للأبحاث وثلثها للرسوم .

وبعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وفنت مجيى الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الغزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعمق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت الحملة الفرنسية نتاج كبيرة على مصر ، في الميادين العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأسهمت الحملة بسادة قهبة للمصريين ، ففى  
 مثا عرفهم ، وعزت القِيم التى كانت . وبجودة لى م . وكانت غنم السليحة كإغنية  
 لإحداث تغيير . حتى وإن كان التغيير التاريخى يحتاج المدة من الوقت .  
 وعززت الحملة العراشبة من مصر لى ذلك فبما القرايب العمانية ، والقرايب  
 البريطانية ، وفنوات المراكبة ، هذا علاوة على عبداللـ الصالحين . سكان البلاد  
 المصرين . فمادام تذكر عليه الـ ن بين هذه القوى ؟



# البُحَاثُ الثَّامِنُ

عصر الفوضى

والنزاع على السلطة





## العمل الأخير والتشهير

### التقرير في الميدان

كانت ذوات الحركات الفرنسية من مصر ، وتركيا ما في أيدي الصراخات السياسية  
والقوات البريطانية ، وقرارات البابا ، وبعثت عنها تركتها في أوضاعه ، وواله  
اقتصادية سيئة ، بعد عمليات سرية انتشرت في الحول البلاد ، ومنهم ما دقة تريد  
على ثلاث سنوات ، وبعد أن قامى الآسالى من المنعرجية والتدبير ، ووتى من  
الإثارات والغرامات . ولا شك في أن ضمت البعثات الاقتصادية والإنسانية  
في مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة في البلاد ، كمن يخلق وضعا يتسم بالغموض ،  
وتحاول فيه كل قوة أن تسطر لنفسها على الإقليم ، أى أنه خائن وبعثا يمكننا أن  
نسميه بأنه نزاع على السلطة . فما هى القوى الموجودة في مصر بعد ترويج الحملة  
الفرنسية هنا ؟ وما هى إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

### أ - الشرائع المصرية

ترك الفرنسيون مصر بعد استقلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، وبعثوا  
نفسها ، فميجنه لفضلة عسكري . ولكن هل كان ذلك يعنى أن فرنسا لم يصب لها  
تأثير في مصر ؟

كانت الحملة الفرنسية قد عملت على قلة الأومتاع الموجودة في مصر ،  
وأثرت على وضعيتها للمنايين ، وقوة المالك ، وكذلك على الإمكانيات الموجودة  
أمام المصريين . وكانت الحملات الفرنسية قد أنزلت ضربات شديدة بقوات المالك ،  
وأضعفتها إلى حد بعيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل  
على استقلال المصريين والميليرة عليهم دون وجه حق . واستمرت فرنسا كعامل  
مؤثر في هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع صرمان بك ، وبعثه

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية الممالك ، والذين كانوا يمثلون في قوات إبراهيم بك ، الذي كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية في السياسة الفرنسية كانت تؤدي في النهاية إلى نشوء تعادل في النتيجة النهائية تجاه الممالك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل في صالح فرنسا ، مادامت قواتها موجودة في مصر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذي كان قد انضم للعثمانيين .

ولكن هذه الوضعية تغيرت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، وانشقاق ممالكه على أنفسهم ، وبشكل فتت هذه القوة المملوكية التي كان في وضع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة لمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد غطت بمحالات واسعة أمام قادتهم ، حين اشركتهم في الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أهالي البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعد خروج الحملة الفرنسية عن مصر ، ولكنه تعلق مجرد الذكرى ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بانفصالهم عن الفرنسيين ، وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل . ولكن عودة الفوضى والاضطراب إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آملوا في عودة السلام والرخاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إقصاء دولة الفرنسيين » .

ويرجع طام سنجو أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحفظ ببعض التأثير المعنوي في البلاد ، دون أن يتركز هذا النفوذ على قوة مادية لها قيمتها ؛ الأمر الذي سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت « سلبية » في مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذي سينشب في مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . وإن تدخل مصر كعامل له قيمته في السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسهما ، وكعوامل من عوامل المساومة الدبلوماسية ، تلوصول إلى تسويات سياسية .

## ٢ - الموجز :

كانت أهمية مصر قد ازدادت في نظر الانجليز منذ مجيء الحملة الفرنسية إليها . وشمرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة النفوذ الفرنسي إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لعلاقاتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت إنجلترا بدور فعال في إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها في هذا السبيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي سيطرت فيه القوات البريطانية على أجزاء كثيرة من السواحل المصرية المطلة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر في الوقت الذي بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندي ، بقيادة الجنرال هاتينسون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمهور ، علاوة على قوات تلك الحملة ، التي كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعها إلى الجيزة بقيادة الجنرال بيرد ، وكانت قواتها تبلغ ستة آلاف جندي . ولاشك في أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية في مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يسكنها أن تسحبها إلى الكثير .

حقيقة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التي كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهي المعاهدة التي نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها . ولكن وجود القوات البريطانية في مصر ، وقيامها بدور فعال في إخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحكومة البريطانية إلى محاولة الافادة من هذه

القوات في عملية الحصول على مميزات في هذا الأفليم ، الأمر الذي يستلزم بقاء هذه الحملة البريطانية إلى أطول وقت ممكن ، يستلزم كذلك محاولة إيجاد رماح تستند إليها الحكومة البريطانية داخل مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين ، وبالعناية الألمانية الألمانية بالإنجليز بالجللاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع اسماءيك ، أو بعض القطاعات الداخلية منه ، لكي تستند إليها ، وتتخذها رماح لها . ويشرح لنا ذلك الموقف مما يليك مراد بك ، بعد موت سيدهم بالطاعون في مصر هاج ، وهو يتحرك شمالا لتجدة القوات الفرنسية ، وإتصال المالك بالإنجليز ، تبيينه لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومعارلتهم الاستناد إلى قوة خارجية جند يده يستندون إليها ، ماداموا قد شعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم . وبالإنجليز ، فان الإنجليز سيحاولون الإفادة من وجود قواتهم العسكرية في مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من الممالك كركيرة لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

### ٣ - الموراك .

كان العثمانيون هم أصحاب الحق الشرعي في مصر ، أو أصحاب السيادة على هذا الأفليم ؛ وكان من حقهم ، قانونا ، أن يعيدوا سلطتهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شمرت بضرورة تثبيت حكمها في مصر ، بشكل فعال ، منذ الفترة السابقة لمجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع الممالك وتعلمهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر في عهد السلطان سليم ، وبصفقتهم إحدى القوى التي تشترك في حكم البلاد ، وفي خضوع سلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة في شخص الوالي وجاء نجاحهم في المشاركة في إخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعاً لها على التطلع إلى بسط سلطتها

المطلقة على الانهزم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بمحمد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية رنبت في انتهاا فرصة ضعف المماليك ، وانقسامهم على بعضهم ، لكي تستأثر بالسلطة المطلقة في البلاد ، وتستعرد لنفسها على موارد استغلالها .

وفكرت الدولة العثمانية في أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو بحسوبة من الولايات ، تخضع لى ، أو لبعض الولاة ، الذين يستأثرون بالسلطة ، مراتكمين في ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون المماليك . وكانت الوضعية الحربية التي جددت على مصر ، عن وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة في مناطق متعددة . مثل وجود الانجليز في الاسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية في أبي غير ورشيد وإقليم البحيرة ، ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم في منطقة شرق الدلتا والقاهرة ، هذا علاوة على عدم خضوع الصعيد للعثمانيين خضوعا تاما في ذلك الوقت ، نتيجة لوجود المماليك فيه . كانت هذه الوضعية هي التي أوحى لسلطات الدولة العثمانية بإمكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات . واسكن الدولة العثمانية كانت ترغب في الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون المماليك ، ودون الانجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولاية واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها في مصر بضرورة التخلص من بقية المماليك ، حتى لا تقوم لهم قائمة في البلاد بعد ذلك . وكان في وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة الغدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمكنها من القضاء عليهم في ميدان المعركة . وفي حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمر خروجهم من مصر ، واستقرارهم في إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، في الوقت الذي كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين  
مهيمنة تامة على البلاد ، كانت تهدد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين  
والانجليز ، علاوة على الخلاف النائم عن ماطلة الانجليز في الجلاء عن مصر ،  
نتيجة لإحتناد إنجلترا ، أو محاولتها الإستئثار ، إلى الممالك ، كركيزة لهم في مصر .  
وهكذا وقع العثمانيون في نزاع وصراع مع كل من الممالك والانجليز ؛ وإن  
كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى في حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية  
كبيرة لهم في البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة في مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من  
البلاد ، تتألف من جيشين : الأول كان بقيادة الصدر الأعظم  
يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الانكشارية ، وبقية الرجال الذين  
كانوا قد جندوا في سوريا قبل الزحف على مصر . وكانت قوات هذا الجيش  
تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندي ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة  
شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثانى بقيادة أمير البحار حسن  
باشا ، قيودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف في غالبيتها من الارنؤود  
مع بعض الانكشارية ، وكان عددها يقرب من ستة آلاف جندي . وكان  
الأميرال العثماني راسيا في مياه أبي قير ، وكانت القوات الخاصة بقيادة  
تحتل أبي قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية  
والجهادية ، حتى في أصغر الأمور ، مثل ترشيح احدى الشخصيات لولاية مصر .  
ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد تربى مع السلطان سليم الثالث ،  
وله تأثير عليه ؛ هذا في الوقت الذي كانت القوات البرية فيه تخضع مباشرة  
للصدر الأعظم ، أى لرئيس الوزراء ، وكان معه في معسكره الرئيس أفندى ،

أى وزير خارجية الدولة العثمانية . وبينعكس التنافس بين السلطان والقسطنطين الأعظم على الحالة الموجودة في مصر عند ترشيح محمد خميس باشا واليا على القاهرة . هذا من ناحية النفوذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الناعية . فوجد أن مصير الاسطول العثماني كان هو الجلاء عن مصر ، إن آجلا أو عاجلا ، نظرا لإحتياج الدولة إليه في مناطق أخرى ، الأمر الذي كان يؤدي إلى بقاء القوت البرية في مصر وحدها . وكانت هذه القوات البرية تستعمل على فريقين : فإحدى تلك القوات مع بعضها ، ولها نوع من العصبية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الانكسارية ، ولدى قوات الأتراك . أى أن هناك تنافس وتناحر داخل بين القوات العثمانية وبعضها ، البرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البرية نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على فاعلية هذه القوات العثمانية ، وبخاصة حين تتخذ موقعا معيناً في تحالف أو تناحر مع قوات المماليك . وكان هذا التشتت الداخلي يزيد من إمكانيات التحرك ، ويزيد من شكل العوضى التي عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المدسك الوطني ، وعلى إمكانيات المصر بين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

### ٤ - المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لحيء الحملة الفرنسية إلى مصر . وكانت قوات المماليك هي التي حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ودخلت بذلك في صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة . وفقد المماليك الكثير من رجالهم في أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم في المعارك التي تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وتم ذلك في وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

سيطرة الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصر جديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . وهذا علاوة على أن الدولة العثمانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر . حتى لا تزيد من قوة المماليك ، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر في قوات الفيلسان الخاصة بها . مكان الضعف النسبي إذن هو أولى المانع التي ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هي انقسام المماليك على بعضهم . وفي الوقت الذي انسحب فيه سراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستمرار في مقارعة الفرنسيين من داخل مصر مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصر إلى الشام ، وإنتم إلى قوات الدولة العثمانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول استعادة سيطرته على البلاد ، وانزاعها من أيدي الفرنسيين ، والثاني يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم في ذلك بدور التابع للدارة العثمانية .

وكان انساق سراد بك ، أمير البكوات المصرية في الصعيد ، مع الجنرال كلير ، يعني تحول هذا القطاع مؤقتاً عن العمل على استقلال مصر إلى وضعية التابع للسلطات العثمانية في مصر . وهذا تحول المالك ، نتيجة لضعفهم والضرورات العسكرية التي نزلت بقواتهم ، إلى وضعية تتابع لأكبر من العثمانيين والفرنسيين . ولكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعني تغيراً للحالة العامة للبلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجيء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا يحكمون مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أشاروا على سلطاتها منذ أزمان بعيدة ، محاولوا إعادة سلطاتهم إلى البلاد . وأغراهم الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، على محاولة الحصول على كل السلطة لأنفسهم في البلاد . وشعر المماليك بأن العثمانيين يرغبون في تقليل نفوذهم في البلاد ، وحتى في



التخلص منهم بشكل نهائي ، ودفعهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لتثبيت أقدامهم في مصر ، ورغم وجود القوات العثمانية فيها .

واقف شعر الانجليز بحقيقة هذا الموقف عند نزول قواتهم في شمال الدلتا ، وحاولوا الاعادة منه . فدعى الجنرال هتشسون إلى محاولة اجتذاب ممالك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة ، وبعد أن كانوا عوالين للفرنسيين ، نتيجة لاتفاق أميرهم مع الجنرال كايير . ووعدهم الجنرال هتشسون بأن يعيد إليهم سلطتهم السابقة في البلاد ، في حالة انضمامهم إلى جيوش الانجليز والعثمانيين . ورأى ممالك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين ، وفي صالح الانجليز ، فتنصوا لاتفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا النماذج الجديد ، سيعمل قطاع من الممالك المرادية مع انجلترا لاستعادة سلطتهم في البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع في محاولة تثبيت أقدامها في مصر . وكان هذا القطاع بقيادة محمد بك الآفقي ، الذي سيعير مع الانجليز لعدة سنوات . ولكن هناك قطاع آخر من الممالك المرادية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسي ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستنجاد بها ، لتثبيت الأوضاع في صالح الممالك ، واستنادا إلى نعوص اتفاقية مراد بك مع الجنرال كايير . وكان هناك قطاع ثالث من بين الممالك المرادية يرى ضرورة اتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق تفوقهم في مصر . هذا فيما يتعلق بالممالك المرادية .

أما فيما يتعلق بممالك إبراهيم بك ، فيجد أن زعيمهم ، الذي كان قد انضم إلى العثمانيين في الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

وبجمله مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير .

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المالك لا يزال على أربعة آلاف . وكان من الصعب على المالك استيراد عناصر جديدة لهم ، رغم نجاحهم في شراء بعض المالك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار إلى أسوان أو أسيوط ، ونجاحهم كذلك في ضم عدد من العربان والمغاربة ، والاستناد إلى بضعة مئات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء في مصر بعد خروج الحملة منها ، وكانوا يقربون من ثلاثمائة رجل . ولا شك في أن هذه القوة ، حتى في حالة اتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف في وجه القوات العثمانية ، خاصة وأن القوات البربرية كانت ستذهب ، إن آجلاً أو عاجلاً ، من البلاد . فما بالك وهذه القوات المملوكية منقسمة على بعضها في القيادة ، وموزعة لإقليميا ، إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبي قير ، قرب الانجليز ، وكان البعض الآخر في الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك في أن المالك كانوا إحدى القوى الموجودة في الميدان ، والتي ستؤثر في سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التي ستجسد في الموقف بين العثمانيين والإنجليز . وبمبطل ذلك عن أعد الصراع أو النزاع على السلطة بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف المعسكر الوطني من هذا الصراع ؟ وما هي إمكانيات المصريين للوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة في إقليمهم ؟

## ٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها في الميدان ، إن لم يكن عسكرياً ، فعلى الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت في اليفة ، وأصبح في وسعها أن تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها في



علمهم وفلسفتهم وحضارتهم وتجاريهم . رأت علوماً وأفكاراً جديدة ، ومفاهيم  
 جديدة ، ورأت دنيواناً ، عرفاناً من صموة أبنائها بعد أن كان الديوان  
 تقديم مقصوراً على المالبك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ،  
 ذلك الروح التي تنهض بالآخلاق ... وتغرس المضائل في النفوس . وأخذ  
 ترادف الحوادث في خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أستار الصمت والجمود  
 التي كانت تحجب عنها نور الحياة والنشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية  
 أيقظة في الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولدتها الحوادث ، وأن تقتحم  
 سيدان الفضال السياسي بروح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ...  
 والأمة المصرية التي طلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد  
 مواهبها القديمة التي ورثتها عن المدنيات المتعاقبة ، بل كانت هذه المواهب كامنة  
 تحت الرماد ، يعلوها الصدأ . فإنا أن صدمتها الحملة الفرنسية حتى أخذت تبدو  
 مبعثان كما تنقل المعادن ، وتحلى جواهرها في لهب النار . ونهضت الأمة في وجه  
 الاحتلال الأجنبي ، تحمل بين جنبيها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد  
 الذي تمحضت عنه المقاومة المستمرة في عهد الحملة الفرنسية . أخذ ينمو ويتوسع  
 ويستمد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم . أو يسكون مطية لاهواء  
 الدول الطامعة في وادي النيل . وجعل يتطلع إلى نظام الحكم أرقى من الأنظم التي  
 رزحت تحتها البلاد السنين الطوال . (١)

واقف أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم المالبك ، وينظرون  
 بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم  
 المالبك ، وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركي فقد ظهرت  
 مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعودة السلطة إلى العثمانيين .

(١) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ . ص ٢٥٨ .

وتمثل حكم العثمانيين في تلك المجموعات من الفرق العسكرية التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها يفتقرون إلى الضبط والربط ، ويفتقرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنصرية والرتبة في التحكم . وعملت هذه القوات على نهب البلاد ، وارهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس . وساعدت على هذه المساوئ على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمي ، وإن كان هذا الشعور سيحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب ، حتى يتمكن من النضوج ، ومن القيام بدور فعال ، كأحدى القوى الموجودة في الميدان .

وستظهر في مصر في الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، وسيزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك . وسيصبح هؤلاء القادة كلمة في سير الأمور في البلاد ، وحتى في اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . ونذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرفاوى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ مصطفى الصاوى . والشيخ محمد المهدي ، والسيد أحمد المحرقى .

\* \* \*

وستقوم هذه القوى الموجودة في مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينها منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر في سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد علي شئون مصر في سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة ، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى ، مرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولى ، وتأثر القوى الداخلية به .

## الفصل الثاني والعشرون

### الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السلطة في مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية عن البلاد . وكان من الطبيعي أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لإختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لإختلاف أهدافها . وبعد شهرين من مراقبة كل قوة القوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون في محاولة تطبيق سياستهم الخاصة بإعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذي كان يستتبع التخليص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب في إطالة أمد بقاء قواتها في مصر ، الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك في إتخاذ المماليك ، أو أحد قطاعات المماليك ، ركيزة تستند إليها في الاحتفاظ بنفوذها في مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن للتخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمي مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الاعالى وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فما هي نتيجة هذا الصراع في كل مرحلة من مراحلها ؟ وما هي النتيجة النهائية له ؟

#### ١ - محاولة التخلص من المماليك :

احصطدمت رغبة الدولة العثمانية في إرجاع مصر كمجرد ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك في إسترجاع نفوذهم وسلطتهم السابقة في مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد وظهر أهاام المماليك ، رغم إشتراكهم في الحرب التي دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب في القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك في إبعادهم عن البلاد ، ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ  
القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، الجنرال هتشنسون ، في الشكوى إلى  
الرئيس أفندى ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف الصدر الأعظم يوسف  
عنيا باشا من المماليك ، ومن أنه كان قد منسح هؤلاء المماليك من الإقامة  
بمنازلهم في القاهرة ، وطردهم منها كما طرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد  
بك . وكان الجنرال هتشنسون على علاقة مستمرة مع المماليك ، ووجههم يشعرون  
بأن إنجلترا تهتم بأمرهم ، وإن كانت لا تقدر على الاعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا  
للسلطان ، ووعدهم ببذل جهده لدى الباب العالي لتخفيف غضبه عنهم ، على أن  
أن يقوموا من بجانبهم بزيادة الخراج الذي يرسلونه سنوياً إلى عاصمة الدولة .  
وكانت إنجلترا قد شعرت بأهمية إستالة المماليك إلى جانبها ، تمهيداً  
لإستادها إليهم في خلق نفوذ لها في مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع  
تحتفي وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالي لبحث وضع الحكومة التي  
ستنشأ في مصر . ولاتخذ الباب العالي إزاء ذلك موقفاً حاسماً . يتمثل في إسراره  
على ضرورة القضاء على نفوذ البسكوات المماليك في مصر ، وعلى إبعادهم عن  
مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية  
أن المماليك كانوا أجاناب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا  
يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالي  
إنشاءها في مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثماني إلى  
مصر ، فإن الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة للمستقبل . وإعترح الباب  
العالي أن يسمح للمماليك بالدخول في خدمة السلطان ، وفي الوظائف العامة ،  
وبنفس الرتب التي تمتع لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم في القاهرة ، حتى  
لا يكونوا مصدر قلق مستمر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاساتهم ،

وإدخال جنودهم في خدمة الباب العالي وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة الممالك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدي ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء الممالك في مصر ، وإعادة ممتلكاتهم لأبيهم .

وفي الوقت الذي حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من الممالك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا في إستانبول ، عملت على التخلص من الممالك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم في أبي فير وفي القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

واستلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالي بتغيير نظام الحكم القديم في مصر ، وإنشاء أربع باشاويات تحمل محل سلطة البكوات الممالك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك لإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات الممالك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكي يعطيهم الباب العالي هناك من الأملاك ما يعادل إيراده لإيراد ممتلكاتهم التي كانوا يعيشون منها في مصر . ولم يكن الباب العالي يفسر في أن القوات البريطانية ستتدخل في الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف الموقعة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، في ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ، لا على وقفها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على الممالك قد دفع هذين القائمين في أول الأمر إلى محاولة لاستمالة الممالك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتخاذ خطوة ثانية تتمثل في تدبير مؤامرة للقضاء عليهم . وعن طريق الصدر الأعظم باعطاء



إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلي ، لمحمد بك الالافى بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين ممالك كل من مراد بك والالافى بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين الممالك المرادية والمماليك الالافية ، وفي صالح الدولة العثمانية . ثم انتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذى أضاعه المماليك ، لىكى يضربا ضربتها الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامرة ضددهم فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بسكوات المماليك الموجودين فى القاهرة إلى منزله ، ثم إلقائه القبض على إبراهيم بك ، شيخ البلد ، وهرزوق بك ، وتسعة من البسكوات الآخرين . وأرسل فى نفس الوقت قوات الارنؤود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الالافى . وكان على القبطان باشا أن ينفذ فى الاسكندرية ، وفى نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع المماليك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صلات مع القوات الانجليزية فى الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة المماليك الموجودة هناك لمقابلته ، فى يوم ٢٢ أكتوبر ، لىكى يملغهم الاوامر التى كانت قد وصلت من الباب العالى بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لا يرضى منهم بهذه العروض إلى أى جهة يشاءون . وفى أثناء نقل البسكوات إلى إحدى سفن الاسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فأنهال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقعوا فى الفخ . وقتل فى هذه الواقعة عثمان بك الطنبورى ، وعثمان بك الاشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتنخدا السنارى ، وصالح أغا ومحمد بك ، كما جرح الكثيرون من بينهم . وتآذوا الجرحى إلى مدينة القبطان باشا ، وأرغوا هناك على القسم بالألا يذهبوا إلى الأجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثمانى . وكان عثمان البردىعى من بين هؤلاء البسكوات . ثم استعد القبطان باشا لإرسالهم إلى إستانبول .

وما أن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أسرع القواد الانجليز ، وهما الجنرال هتشنسون في القاهرة ، والجنرال ستيوارت في الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الأعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البسكوات الاسرى ، واحتجوا على هذه المعاملة لاحتياجها شديدا ، فأطلق سراح البسكوات ، وقرر الباب العالي لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم ، وإبعاد من لا يرغب في ذلك عن البلاد . وذهب المماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجيزة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، وللتقوا هناك بمن فر من إخوانهم وبمن نجا من مؤامرة أبي قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إتفاق بين المماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعتمد المماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين في مصر ، نتيجة لفشلها في تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لتخليصها من المماليك . ونتج عن ذلك أيضا تخرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذي تسبب في إسرعه بالسفر من أبي قير في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب المماليك ، فأصبحوا حماهم ، وأصبح هؤلاء المماليك صنائع وركائز لهم لفترة قادمة .

ولقد جمع المماليك شملهم ، وبقوا في الجيزة ، يستعدون لقتال العثمانيين ، ويأمنون في الحصول على عون ومساعدة من الانجليز . ولكن إنجلترا اضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، لانتظاراً لتغير الموقف من جديد ، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت في التقرب من الباب العالي ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت إنجلترا أن تمنع الباب العالي من التصديق على هذه المعاهدة التي كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق في منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالمماليك حرمتها

من كل فاعلية للعمل ضد فرنسا في الدولة العثمانية ، التي أخذت تنظر الى إنجلترا على أنها توحيد العناصر الفاسدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية لما في امبراطوريتها . ولذلك فإن إنجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقف الجنرال هتشينسون في القاهرة . وموقف الجنرال سينوارت في الاسكندرية ، وموقف اللورد لجين في استانبول . وسافر الجنرال هتشينسون عن مصر ، وسماء الى مصر بعد ذلك المستر ستراون ، سكرتير السفارة البريطانية في الاسكندرية ، يحمل الى اللورد كافان ، الذي حمل محل الجنرال هتشينسون في قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء المماليك ، المخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والتي كانت تتلخص في تخلي بريطانيا عن حمايتها للمماليك ، ولو مؤقتا ، نصيحتها « لاصدقائها المماليك » بقبول شروط الصدر الأعظم .

وأمام هذا التخلي عنهم من جانب إنجلترا ، إنتظر المماليك أن ين لهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من إنجلترا ؛ وانتقلوا في أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظموا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة في القاهرة وفي الوجه البحري فإنها قد ظلت في أيدي العثمانيين . واعتزم الصدر الأعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لكي يسلمه زمام الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة في يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر في الحكم . ورحل الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا الى سوريا ، واصطحب معه جزءاً من الجيش العثماني ، وأصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد في القاهرة ، وأصبح هو يمثل السلطة الشرعية في مصر .

### ٣ - وديعة خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والي عثماني يمين الحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كملوك من المالك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلا له ، أو كتنخدا ، وأصبح من خاصة أصدقائه . وكان المصدر الأعظم يرغب في إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبي مرق ، أحمد قواد الجيش العثماني ، الذي صحبه في القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبي مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة المصدر الأعظم ، خاصة وأن القبطان باشا كان مقربا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد تربى معه ، وكانت له مكانة ممتازة في الدولة ، نتيجة لتجديده الأسطول العثماني ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . وهذا فيما يتعلق بخسرو باشا في حيد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف في الموقف ، وفي حالة الصراع الموجود بين القوي ، وخاصة بين العثمانيين والماليك ، علما بأن الانجليز لم تكن قواتهم قد جلت بعد عن البلاد؟

وكان الماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف إنجلترا منهم ، نتيجة للتقرب العثماني الفرنسي ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الأول بونا بورت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسي رسالة إلى القنصل الأول يشرون فيها إنبهار سلطنة الماليك في مصر نتيجة لحياء الخلة الفرنسية ، والنجاء الماليك إلى عطف القنصل الأول لكي يعيد إليهم سابق سلطتهم ، وخاصة بعد وقوع الانقسام في صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، وإنجائهم إلى الحماية الانجليزية . وشرحوا في هذه الرسالة موقف السلطنة العثمانية المعادي للماليك ، ومحاولتها التخلص منهم بالنفس . وذكروا أن قواتهم كانت لا تزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الأول لكي يعيدهم ، ويتوسط لهم لدى الباب العالي ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول ما يفرضه عليهم

من شروط ، ومستعدين كذلك لكي يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين .  
ولكن بونابرت كان معاديا للماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقرب من  
الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب في التسبب في فشلها بسبب تعصيده للماليك  
الذين كان لا يتفق فيهم نتيجة لتخيير مواجبهم باستمرار ، بحشا عن مصالحهم .  
فطلت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف الماليك ، وقوة سيطرة  
العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا اتخاذ الإنجليز قرارا بسحب القوات  
الهندية الموجودة في الجزيرة . والتي بدأت في الانسحاب من معسكرها في أثناء  
شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وسلبت هذه القوات معسكرها إلى مندوبي خسرو باشا ،  
« وأخذ الباشا في الاهتمام بتشكيل الإنجليز المسافرين إلى السويس والقنصلين ،  
وما يحتاجون إليه من الجبال والأدوات ، وجميع ما يلزم ... فلما كان يوم الجمعة  
ثالث عشر ، ركب الباشا وصحبته طاهر باشا في نحو الخمسين ، وعدى إلى الجزيرة  
بعنه الظهر ، ووقفت عساكر الإنجليز صفوفا ، رجالا وركبانا ، وبأيديهم  
البنادق والسيوف ، وأظهروا زينتهم وأمتهم ، وذلك عندهم من التعظيم للقادم ،  
فزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوفا بدهلزن القصر ومحل الجلوس ،  
فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأهدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ،  
ضربوا له عدة مدافع على قدر ما ضرب لهم هو عند حضورهم إليه » . (١) وكان  
عددها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين « عدى حسين بك وكيل  
القبطان إلى الجزيرة . وتسلمها من الإنجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » . (٢)

وانسحبت هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن في أوائل شهر يونيو إلى

(١) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

(٢) الجبرتي : ج ٣ ص ٢٢١

الهند . ولم يبق من قوات الانجليز في مصر سوى تلك التى كانت مرابطة في الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجيزة على تدعيم موقف خسرو باشا ، وغفل بالتالى من المعونة أو التأييد التى كان فى وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتى كانت تقرب فى عددها من سبعة عشر ألف جندي ، فى تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الارمنود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا ، ويساعده فى هذه القيادة كل من حسن باشا ومحمد على بك واستند خسرو باشا إلى هذه القوات فى محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد انسحبوا إلى الصعيد ، ولم تنسروا فى منطقة الفيوم وبني سويف والمنيا ؛ فأرسل إليهم بعض قوات الارمنود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتصلوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالي ؛ وأكدوا فى نفس الوقت ولاءهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم المجئ إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحدث معهم فى أى موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووجدوا صفوفهم ، واستعدوا لنزال القوات العثمانية الزاحفة ضدهم . وتمكنوا عن إنزال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب الجبرتي هزيمة العثمانيين فى الصعيد الى زيادة مظالمهم على الاهالى ، وبشكل دفع الكثير منهم الى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما فى الوجه البحرى ، فلاحظ أن وجود القوات البريطانية فى الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملاً مساعداً بالنسبة للمماليك ، وبخاصة بعد أن ساء برطانيا  
حدوث تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية ، فأخذ الجنرال سيدنوارت في  
مساعدة المماليك ضد سلطات الدولة العثمانية ، وأمر محمد خسرو باشا بتجريد  
سحله على إقليم البحيرة ، الذي كان قد شهد مجيء كثير من قوات المماليك اليه ،  
ودخلهم في صلات مع القيادة البريطانية في الاسكندرية . وكانت هذه  
التجريدة تشتمل على فرقتين : الأولى بقيادة يوسف بك ، كتبدا باشا ، والثانية  
بقيادة محمد علي . وكان المماليك يعسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الألفي ،  
وبقيادة عثمان بك البرديسي . وفي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ عجزت فرقة  
يوسف بك على المماليك ، ولكن قوات البرديسي انتصرت عليها انتصاراً كبيراً ،  
رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . وفقدت القوة العثمانية في هذه  
المعركة ما يقرب من خمسة آلاف رجل ، بين فنييل وأسير ، واستولى المماليك  
على مدفعية الجيش العثماني وعلى ذخيرهته . « وقتل من العساكر العثمانية مقتلة  
عظيمة ، وكانت العلبة للصريين . وانتصروا على العثمانيين . وحسرة ذلك أنه  
لما تراءى الجمعان ، واضطفت عساكر العثمانيين الرجالة ببنادقهم ، واضطرب  
الخيالة بخيولهم ، وكان الألفي بضائفة من الاجناد ، نحو الثمانمائة ، قريبا منهم ،  
وصحبهم جماعة من الانجليز ، فلما رأوهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا  
تصنعون ؟ قالوا نصدعهم ونحاربهم . قل الانجليز : أنظروا ما قولون ، ان عساكرهم  
المؤيدين اليكم أربعة عشر ألفاً وأقمتم قليلون ، وتناولوا النصارى بيد الله ، فقالوا  
دونكم ، فساقوا إليهم خيولهم ، واقتحموا الى الخيالة . فقتل منهم من قتل ،  
فانهزم الباقون ، وتركوا الرجالة خلفهم . ثم كروا على الرجالة ، فلم يتحركوا  
بشيء وطلبوا الامان ، فساقوا منهم نحو السبعمائة مثل الاعتام ، وأخذوا  
الجبنخانة والمدافع وغالب الحملة ، والانجليز وقوف على علوة ينظرون الى الفريقين

بالنظارات ، (١) وكانت هذه صدمة جديدة نصيب نفوذ محمد خسرو باشا . وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد علي كانت قريبة من مكان المعركة ، ولكنها لم تشارك فيها ، ولم يحرك محمد علي قواته لانجده قوات يوسف بك . ولاشك في أن هذا الموقف من جانب محمد علي كان يدل على إدخار قواته للوقت المناسب ، وتركه قوات خسرو باشا تنهك قواها في صراع ضد المالك . وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد علي تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو باشا ، وحصول الوحشة بينهم ، ومحاولة خسرو باشا لإصطياد محمد علي ، وإن كان قد فشل في ذلك نتيجة لشدة إحتراسه ، كما يقول الجبرتي .

وفي أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد إعتمدت على صلح إميان ، وطالبت بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر . وأرسلت فرنسا الكولونيل سباستياني إلى مصر لدراسة الموقف ، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين . وقال الكولونيل سباستياني في مصر الكثير من العلماء والكبراء ، وقابلوه بالحفاوة والتكريم ، وكان منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ الشراوى ، والشيخ الفيوى ، والشيخ المسيرى ، والسيد احمد المحروقي . وأكرمه كذلك خسرو باشا ، خاصة وأن الانجليز كانوا يتكثرون في الجلاء عن مصر . وأحدثت زيارة الكولونيل سباستياني تأثيراً قوياً في مصر ، وأخذ الاهالى يتحدثون عنها ، وحزبت له المدافع ، واستقبلته السلطات العثمانية إستقبالا رسمياً . وبعد عودته إلى فرنسا لإشتمل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، ولإخذه حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء قواتها عن هذا الإقليم .

وحين علم المالك بعرب خروج الانجليز من مصر ، فوجئوا ، رغم أن

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٢٣١-٢٣٢ .



الجنرال ستيوارت كان قد نصحه بمضروورة الانسحاب إلى الصعيد ، إنظاراً لما تبذره الحكومة البريطانية من المساعي لصالحهم ، وكان يرغب في الاحتفاظ بالمليك كرهينة لإنجلترا في مصر ، تمهيداً لها أمر السيطرة على البلاد من جديد . ولذلك فإنه وافق على فكرة خروج محمد بك الألفي مع القوات البريطانية إلى إنجلترا ، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة المليك على حكم مصر من جديد . وربما كان هذا الأمر يهدف كذلك إعطاء دليل للحكومة البريطانية على سهولة إسبيلها على مصر . ونظر محمد بك الألفي إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه في السلطة ، لأن أساس أن بريطانيا ستتخذ رهينة لضمان بقاء المليك مواليين لها ، ووسيلة مستغرة في أيديها لمحاربة الأتراك ، أو لمحاربة بقية قطاعات الممالك . وأتم الجنرال ستيوارت استعداداته للجلاء ، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد عفاط المدينة في يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٢ . وأقلعت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين . وخرج معهم محمد بك الألفي ، يحمل أهوالاً طائلة . كان قد نهبا من البلاد وقت إمارته في الصعيد . وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية . مما أدت بالتالي إلى خوف الممالك الموجودين في إقليم البحيرة من ذلك القوات العثمانية بهم ، الأمر الذي أدى إلى انسحابهم إلى الصعيد .

وأخذ الممالك بقيادة عثمان بك البديسي في مهاجمة المنيا ، التي كانت تحت حكم سليم كاشف ، والذي كان كذلك من الممالك ثم انضم إلى السلطات العثمانية . وبعد قتال عنيف ، تمكن الممالك من إحلال المنيا ، وأعملوا فيها النار ، وأحدثوا فيها مجزرة ، راح ضحيتها الكثير من الأعمالي والجنود . وأثر إحلال الممالك للمنيا على الملاحة في النيل ، وجعل الممالك يتحكمون في وصول القوارب إلى القاهرة ، كما جعل القوات العثمانية الموجودة في أسبوط وجرجا في مواقف صعب ، نتيجة لانفصالها عن عاصمة البلاد . وإضطرت القوات العثمانية الموجودة

في الصعيد إلى الالتجاء إلى الاهالي ، وفرضوا عليهم الاناوت والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشيء ، في منازعتهم . الامر الذي أدى إلى عدم رضا الاهالي ، وعلى كل من الاتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، في الوقت الذي زادت فيه المخارم ، والذي كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً في ثورة الجنود على الوالي ، وفي عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الارنؤود ، قائم مقام للولاية .

۳۔ قاضی عیاض: طالعہ: ۱۲۱:

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، ولاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذي كان يأتي من الصعيد ، تسمية . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هي قوات الارنؤود ، فاستدعاهما إلى القاهرة . ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد علي . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقيه القوات ، بقيادة محمد علي ، خارج القاهرة . ولاشك في أن محمد علي كان قد شرب الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا . وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمهور . ولاشك كذلك في أن محمد علي قد ارتسم الآن برح خسرو باشا للإفادة من الموقف ، ليسج خسرو باشا أمام مرئيه . وكان المصالحه ، منى إلى اطله ، فإذا ثابته إلى ويرغب في شرب هذه المصالحه ، فليس على الأقل أن يفهم من تقدم القوات ، المتأخره كما يشهد ، إلى حالة عدم الخلاص إلى ، فيصعب عليه أمر تدبيره ، فأنه قد أورد كثر من محمد علي إلى رجالهم بتسوية المطالب

بروائهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صدام ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة في إرسالهم في تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفي يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهب طائفة من ضباط الأرنؤود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنجية واضحة أحاطهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشؤون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحاطهم إلى محمد على ، ولكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة غاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة ترصه إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة في المدينة ، وخشى التجار على سحوايتهم ، فأففلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة في ظرف ستة أيام .

وفي يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمع الجنود أمام منزل الدفتردار في الأزبكية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الرالى أن يوافيه بالأموال لا كمال ما عنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا في نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب في كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن في وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

المتبردون صوب القلعة ، وأخذوا في مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضع الموقف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا . أن الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف .

وضاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرموا النيران في قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر في انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التي استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التي مر بها أثناء فراره من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية في جمع الأموال ، واستهتاراً بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ، ويصفه لنا الجبرتي بأنه كان سيء التدبير ، لا يحسن التصرف ، ويميل إلى سفك الندماء ، ولا يضع شيئاً في محله .

ومهما كان الأمر ، فإن ما يهمنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا والياً عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة بإجباره على الفرار من العاصمة . فمن يتولى السلطة في البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا في السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تعويض ، أو ترشيح ، أو مبايعة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد حلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو في بيت القاضي ، واختاروا طاهر باشا قائماً قاماً ، إلى أن يقوم الباب العالي

بتعيين والى جديد وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطة ، وأنه كان في وسعهم القيام باختيار والى مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر للسلطان ، صاحب السيادة على البلاد . ولكنهم اتهموا ندس الفرصة . ونفس الجلسة ، لكي يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التي كان الأهالي يشكون منها . كما إنهم عرضوا في نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين في الصعيد ، وكانوا قد كانوا في ذلك ، فوافق طاهر باشا على هذا الإتيان ، وربما كان يرغب في الاستناد إلى قوة المماليك ، في نفس الوقت الذي كان يحاول فيه الاستناد إلى نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقترابهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطة ، حتى وإن كانت إسمية . يمكنها أن تحتار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطة . كما أن الأيام التالية ستظهر أهمية العلماء والمشايخ في القاهرة . كقوة معارضة للسلطة المتحركة ، أو كقوة مؤيدة ومعبرة عن مطالب الأهالي .

وامتناز طاهر باشا بالظلم والتحكم وبدأ عهده بإصدار الأمر بإلقاء القبض على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعوى أنهم كانوا من رجال خسرو باشا . وكان من بينهم قائد الانكشارية ، والسيد أحمد المحروفي كبير التجار ، وكاتب خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل ، وسجنهم في القلعة . وتدخل العلماء والمشايخ ، وتمكنوا من إطلاق سراح السيد المحروفي ، كما تدخل الشيخ السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا مصطفى الوكيل من جديد . فذهب معه الشيخ السادات . واعترض على تصرفات طاهر باشا ، وتشاجر معه ، وانتهى الأمر بإطلاق سراحه . وتركه في رعاية الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك . بل إن طاهر باشا ذهب لإسترضاء الشيخ السادات في داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المعلم ملطى ، من كبار الكتبة الأقباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب فى الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كتنخدا على باش اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصطفى كتنخدا الرزاز ، كتنخدا أوجاق العزب . وتسببت هذه المظالم فى حنق الأهالى عليه ، كما حنق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرناؤود ، ويهمل فى دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه اهانة لأوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الذريعة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفى يوم ٢٦ مايو ، ذهبت فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعها بعض الضباط ، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرد أحد الضباط سيفه ، وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من الشباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النار فيها . ولوطال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لانهك الحرث والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحمد باشا . والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تعيينه واليا ، لإبعاد الأرناؤود عن السلطة . وحاول أحمد باشا أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائد الأرناؤود بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى مايقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . فمل يوافق محمد على على أن تفلت السلطة من يده ، بعد أن كان نفوذه مسيطرآ ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يتمثل في اشهار سينه في وجه الوالى الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يمتاز عن موقف طاهر باشا فى شىء . وكان أحمد باشا ، بحكم الاوامر الصادرة لىه ، والىا للمدينة ، ولم يكن له أن يتدخل فى شئون مصر . ولكن ، هل كان فى وسع محمد على وقوات الارنؤود الخاضعة له أن يقف فى وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له والىا على مصر ؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد على قرر الاستناد إلى المماليك حتى يدعمهم من سلطته . ويقضى بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية ، وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد على من موقف الحياد الذى كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد على لإقناعه بقبول ولايته . ولكن محمد على ذكر للعلماء أن احمد باشا لم يكن والىا على مصر ، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذى قدولى طاهر باشا محافظا للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الانكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الاُممالى ضد الارنؤود ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لا يتخذ إلا فى الجسامع الازهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد على ، ورفضوا الإستجابة لمطالب أحمد باشا . لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد على تحالفه مع المماليك . واجتمع بابراهيم بك فى الجزيرة ، وأوعز اليه بأنه يؤيده ، وبأنه أصلح شخص لولاية شئون مصر . ثم دخل محمد على ، مع ابراهيم بك ، وعثمان بك البرنديسى . وباقى أسراء المماليك ، إلى القاهرة

متحالفين . وطردوا أحد باشا ، الذي لم تستمر ولايته إلا يوم ولاية .  
ونادى المتنادون في الشوارع ، بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم  
الولاية وأفندينا محمد علي . . ومعنى ذلك أنهما قد اقتسما السلطة  
فيما بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا ائتلافيا ، في حكم  
مصر .



## أغسل الثالث العشرين

### إئتلاف المماليك والأرنؤود

دلت الأحداث الأخيرة ، ونوسيط أحمد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد علي ، على قوة هذا الأخير ونموذه في البلاد ، كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التي كان يتولى قيادتها ، وأصبح مسعولا عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع المماليك يدل على إزدياد قوته ، ويجبر غيره من باشوات الدولة على إفساح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف في سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرنؤود وبين المماليك كان يواجه صعوبات تقف في سبيله ، تتمثل في وجود خسرو باشا في البلاد ؛ وكذلك في إمكان تعيين الدولة لوالى جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من المماليك كانت لاتزال تتطلع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أو يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أى مدى كان في وسعه أن يعيش ، خاصة وأن المماليك قد أصبحوا هم المسؤولين عن الإدارة ؟ .

#### ١ - مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، في المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاملا بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة . ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحرى . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأمراء المماليك من أن يحصلوا من الباب العالي على وعد بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذى سينتج عنه تحالف بين المماليك

وسلطات الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجوداته .

وسرعان ما قرر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعده على استعادة ولايته . قبل أن ينجحوا في التفاهم مع الباب العالي . ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحمد فرق الأرنؤود خرجت لمطاردته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفي هذه الحركة ، انفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفي دمياط استلم خسرو رسائل من أحمد باشا وغيره تنبهه بمقتل طاهر باشا ، وتطلب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ في التقدم من دمياط صوب القاهرة . وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت معسكرة ، فهاجمها وانتصر عليها ، ودخل فارسكور ، وأسلمها للهب . وفي هذه المدينة علم خسرو بطرد أحمد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة في العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفي أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذى أخذ في محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط فى أيدي الأرنؤود والمماليك ، وتحصن خسرو في عزبة البرج ، ولكنه إنهمز ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذى كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هى السيطرة على الوجه البحرى ، وخاصة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاويات عثمانية . وتم الاتفاق على أن تقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحمانية ،

تجهيذا للقيام بهذه العمليات وأسرع البرديسى إلى الرحمانية على رأس فرسانه ، وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية ، ولكن الوقت لم يعمل المماليك والأرنؤود لتنفيذ هذه السياسة ، وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

## ٢ — ولاية على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بذبأ طرد خسرو باشا من القاهرة وتعيين طاهر باشا قائما مقاماً للولاية ، بتعيين خسرو باشا واليا على سالونيك . وبإبقاء طاهر باشا مستمرا على المحافظة ، وتخصيب أحمد باشا قائما مقام إلى أن يأتى يتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائما إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تشييت طاهر باشا فى ولاية مصر . ولكن هذا القرار كان يحمل فى نفس الوقت معنى لإعتراف الباب العالى بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلا على ضعف الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا فرمان إلى القاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من البلاد . ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لخسرو باشا تدل على عدم اعترافهما بأوامر بالباب العالى . ولكن ابراهيم بك كان يواصل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإدارة فى القاهرة . ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

العثمانية ، بينما كان القطائع الثمانى يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الامر الذى سدينتهى ، بطريق أو بآخر ، إلى إستمرار سيطرة المماليك على مصر ، سواء برضاء الباب العالى أو رغما عنه .

وحين علم الباب العالى بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والى جديد ، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، ويمكنه أن يصل مع المماليك ، بالسلم أو بالحرب ، إلى التسوية التى كان الباب العالى يرغب فى الوصول إليها ، وهى التى كانت تتلخص فى اخراج المماليك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبقى صنيعته خسرو باشا فى ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تغلب عليه ، ورشح لهذا المنصب على باشا الجزائرلى ، أو على باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشيح .

وكان على باشا مشهوراً بالخدايع ، بينما كان الموقف فى مصر يتطلب رجلاً قوياً لمواجهة الاحداث ، وللوقوف فى وجه الارنؤود والمماليك وكان هذا الوالى الجديد من أصل جزائرى ، ثم ذهب إلى إستانبول ، وعمل فى طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد سنتين . وإلتجأ بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل فى حامية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام عند مجئ الحملة الفرنسية ، وإنضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل على باشا إلى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، وأسرع بالكتابة إلى المماليك ، وبجهم على دخول القاهرة مع الارنؤود ، وعلى قتلهم رجال الدولة ، والانكشارية ، وذكر لهم أنه لم يكن من الجائز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم فى نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالى ، وحذرهم من عصيان أوامره . وكان المماليك يعرفون على باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الامر الذى كان يستبعد قيامهم بأى تنازلات . وتجدد

على العكس من ذلك أن المماليك أسرعت باستدعاء قواتها الموجودة في الدلتا وتجميعها في القاهرة . وردوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الوهابيين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد استغاثوا بهم بعد مقتل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والى يسوس أمورها . وفي نفس الوقت رفض المماليك التأثير بتمديدات على باشا ، وذكروا له أنهم قد اتصلوا بالبواب العالي طالبين العفو منه .

لقد قرر المماليك إذن عدم الرضوخ لعلى باشا ، والاستمرار في سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة في النيل ، وضمان ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسى من دخول رشيد ، ولكن قوات على باشا الجزائر لم تتمكن من الاستيلاء على هذه المدينة منها ، وأدى ذلك إلى إصرار كل من البرديسى ومحمد على على ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحفت قواتها عليها ، وفشل على باشا الجزائر في إمداد قواته الموجودة فيها . وأخافت هذه العملية على باشا على مصير الإسكندرية نفسها ، وخشى من هجوم الأرنؤود والمماليك عليهما ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرتى مربوط والمعدية ، حتى يمنع قوات المماليك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفي أثناء ذلك الوقت حاول على باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم في الاسكندرية ، بينه وبين المماليك ، ولكن المماليك رفضوا التفاهم إلا في القاهرة ، وعلى الشرط والقانون القديم . .

وكان الاتجاه السائد بين المماليك يتلخص في ضرورة الاحتفاظ بالميزات السابقة لهم ، وضرورة مدها على المناطق التي كانت لا تزال خاضعة خضوعاً مباشراً للدولة العثمانية ؛ أى مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

والإسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأقل تطرفا ، إذ أن قطاعا من المماليك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الاعتراف بالسيادة الإسمية للسلطان . واعتقد البرديسى أن سيطرته على الإسكندرية سيجلب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة المماليك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قواته عند دمنهور استعدادا للزحف ، بالإشتراك مع قوات محمد على ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن على باشا الجزائرلى من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة لقلة ورد المياه إليها ، وبشدة حاجتها إلى التموين . ولكن ، هل كان محمد على يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات المماليك الإسكندرية هو فضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم محمد على من أية إمكانية للحركة في المستقبل ، وقد يوقعه في مأزق ، في حالة تفكير الدولة في إرسال حملة جديدة إلى مصر لاستعادة سيطرتها على البلاد ، إذ أن موقفه سيكون مجرد فائدة القوات العسكرية التي سمحت للمماليك بالوقوف في وجه السلطان . كما أن مد سيطرة المماليك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات المماليك في علاقات مع القناصل الأجانب . وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا ، الأمر الذي كان يهدد بالتالي بتغيير الموقف السياسي في مصر ، في صالح المماليك والأجانب ، وبغيدا عن مصلحة محمد على . والآراء وودو العثمانيين . إذن لقد كانت مصلحة محمد على تبنى عليه ضرورة العمل على منع المماليك من الاستيلاء على الإسكندرية من على باشا الجزائرلى . ولكن ، كيف كان في وسعه أن ينفذ ذلك ؟ كان المماليك يحتاجون إلى محمد على وقواته لدخول الإسكندرية ، فما هي الذريعة التي كان في وسع محمد على أن يتذرع بها لعدم مسايرتهم في هذا الإتياء ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعز إلى الجند بالمطالبة برواتبهم ،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى المماليك ما يدفعون به رواتب الجنود وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هي في الميدان ، ولكن بشكل يحول المماليك من مواجهة قوات علي باشا الجزائرلى في الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالى المصريين ، الذين سيقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد على أن يظهر بمظهر المعادى لولاة الدولة العثمانية ، كما يواصل إحفظاظه بثقة جنوده ، وإحفظاظه بهم كقوة لازمة له ، يستند إليها لكي تساعد على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك لإضعاف المماليك فى صراع ينشب بينهم وبين الأهالى ، بشأن جمع الضرائب ، وفى الوقت الذى يظل فيه علي باشا الجزائرلى ، فيضعف الجانبان ، فى الوقت الذى يحتفظ فيه محمد على بقوته .

وفى الوقت الذى أخذه فيه عثمان بك البرديسى فى الاستعداد لمهاجمة الإسكندرية ، أعلنت قوات الارنؤود الموجودة فى معسكره بدمهور ، والتي كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمرداها ، وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتي كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس ونشبت معركة بين المماليك والارنؤود ، وإن كان محمد على قد تدخل فى الامر ، وسحب جنوده ، وأعلن فى نفس الوقت صداقته للمماليك . ووصل محمد على بذلك إلى هدفه ، والذي يتلخص فى عدم مهاجمة الإسكندرية ، وفى شغل المماليك فى مسألة جمع الضرائب من الأهالى .

وانسحبت قوات الارنؤود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين فى القاهرة . وظهرت حكومة المماليك على أنها ضعيفة ، وتدهورت الأحوال الاقتصادية فى القاهرة التي أصبحت مهددة بقلة التموين والمجاعة ، والتي

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشعر محمد على بعد ذلك بأن هيبة المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضعفت . وخشى من أن يحولوا مجودهم بعد ذلك ضد الأرنؤود ، الانفراد بالسلطة ؛ فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائرلى الموجود فيها ، ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية ، فإنه لم ير مانعا من إخراج على باشا الجزائرلى من الاسكندرية ، وإحضاره إلى العاصمة . وكان هذا الاقتراح يسمح لإنتلاف المماليك والأرنؤود بالسيطرة على الوالى الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التى كان قد تحصن فيها . وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعلى باشا الجزائرلى ، ولكى يطلبوا منه الحضور إلى منصبه فى القاهرة ، حتى تنتهى الحروب . ويسود الإطمئنان ، وبأخذوا فى تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من استانبول فى ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفو عن الامراء المماليك ، والساح لهم بالإقامة فى مصر . والساح لكل منهم بمبلغ معين يتسلمه ، حتى وإن كان غذا المبلغ يقل كثيراً عما كان يحصل عليه فى الماضى . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير من معانى التوبيخ ل محمد على وغيره من قادة الأرنؤود على ما قاموا به فى مصر . وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا الجزائرلى يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطا معينة لدخوله العاصمة ، ورسوموا له خط سير محدد . وقرروا له قوة عسكرية لحراسته ، لاتزيد عن مائة جندى . ووعد على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشعر بأن المماليك يسكيدون له ، وكان هو الآخر يسكيد لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم يتبع خط السير الذى حددوه له ، واصطحب معه ما يقرب من ثلاثة آلاف جندى ، وذلك فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشعر المماليك بأنه يسكيد لهم ،



فمنعوه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لا يمكنه دخول القاهرة مع ما يزيد على مائة جندي . وحاول على باشا أن يعود إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارنؤود ، فقرر الإستسلام لإرادة البرديسي ، وانتقل إلى معسكره . وفي ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تشتتوا ، برسائل تثبت غدره ، من إتصاله ببعض الأمراء في الصعيد ، وبعض الأشخاص في القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وقرروا إخراجه مع إتباعه إلى غزة ، لكي يصل منها إلى إستانبول . وبين بلبليس والصالحية ، حدثت معركة بين على باشا وبين القوات المملوكية التي كانت تحرسه إلى الحدود ، في الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فإن ما يهمنا هو التخلص لائتلاف المماليك والارنؤود من هذا الباشا الذي كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عقبة من العقبات التي راجعت هذا الائتلاف .

وظلت بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد سلطه المماليك إليها ، مطروحة أمام قوات المماليك في القاهرة . وبعد قضائهم على سلطة على باشا الجزائري ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولى باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً بالنسبة إليهم ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائري ، وظهورهم أمام السلطان بمظهر من نقض الإتفاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا في القاهرة كان يمد لعدة صاح جديد بين المماليك والباب العالي . وشعر المماليك كذلك بأنهم لا يقدرّون على توحيد الارنؤود لإحتلال الإسكندرية ، وكانت روايتهم دائماً متأخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا للقاهرة ، وعن طريق المماليك ، كان يساعد على كبت الارنؤود ،

وعلى التقليل من سطوتهم . وأخيرا فان قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للماليك بالسيطرة على الإسكندرية ، وبتعيين أحمد رجالهم عليها . ودخل الماليك في مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الاساس ، أى بالحضور إلى القاهرة وتولى منصب والى مصر . كما قام الماليك بتمهيد الطريق إلى ذلك مع الباب العالى ، وعملوا على توسيط الانجليز فى الامر .

وكان أحمد خورشيد باشا ، من ناحيته ، يطمع فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وقام بتوسيط الانجليز كذلك لدى إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ما شعر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البسكوات الماليك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالى تجاه الماليك بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وأعلن أنه لايقدر على القيام بأى شىء دون أن يصله فرمان من الباب العالى يمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقوم كل محاولة لدخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقوة البحرية الموجودة فى الميناء .

وهكذا فشلت محاولة الماليك مد سيطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرلى . واسكن هذه المدينة شهدت فى الايام التالية قدوم محمد بك الألفى إليها ، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو ، الامر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مصمم على الدفاع عن لاسكندرية ضد الماليك وضد الانجليز ، وضد الفرنسيين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام الماليك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الألفى إلى أرض مصر ، وأصبح على الماليك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

### ٣- مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ، التي خرج حاكمها وقائد الفرقة العسكرية الصغيرة فيهما لمقابلته والحفاوة به ، وأطلقوا له المدافع ، وأبلغوا البكوات في القاهرة بنبأ وصوله ، واستعد محمد بك الألفى للسفر في النيل على إحدى السفن ، التي رفع عليها العلم البريطاني ، صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أنباء وصوله ، فأسرع الألفى الصغير بإطلاق المدافع في الجزيرة تحية لقدمه . وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسى ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الانجليز للاستمرار في احتجازه لديهم . وكان محمد بك الألفى يعتبر منافسا خطيرا لها . حقيقة أنه كان عن بيت مراد بك ، أى من نفس بيت عثمان بك البرديسى ؛ ولكن استناده إلى الانجليز كان ينذر باستثارة بالسلطة ، وبفرض نهوضه على بقية قطاعات الممالك . وكان إئتلاف الممالك مع الارنؤود قد قام على أساس مشاركة جماعة محمد بك الألفى في السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد الألفى الصغير نفسه شيئا فشيئا مبعداً عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى أبى عثمان بك البرديسى . وكان البرديسى يحق في هذا الإبعاد للألفى الصغير ، خاصة وأنه كان متعجرفا ، ويشنط كثيرا في معاملة الأهل ، ولكن الألفى الصغير فسر هذا الموقف على أنه يهدف لإبعاد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر الذى أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسى ، وتقوقعه مع قواته من السودانيين واليونانيين . في الجزيرة إنتهلأرا لجمي . سيده .

وفي الوقت الذي أظهر فيه الالاني الصغير ابتهاجه بحجى سيده . ظهر خوف البرديسى من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الالاني الى الانجليز كان يحجب البرديسى على محاربتة ، وقد لا ينتصر في مثل هذه الحرب . ولذلك فإن البرديسى قد التجأ الى محمد علي ، وكان يثق فيه الى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر ابتعاداً عن التدخل في مشكلات الممالك مع بعضهم ، كما كان في نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة في البلاد ، والتي كان على الجميع أن يخطبوا ودعاه .

وبدلاً من أن ينصح محمد علي البرديسى بمصالحته على محمد بك الالاني ، انتزح الفرصة للاستمرار في سياسته التي كان قد سار عليها منذ حجى على باشا الجرائري الى مصر ، والتي كانت تتركز في العمل على اضعاف الممالك وكسر شوكتهم ، وتأليبهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد علي والبرديسى ، وانتهت بالتصميم على الغدر بمحمد بك الالاني . والملك برجاله . وصدرت الاوامر بذلك الى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات في وقت واحد . الاولى بقيادة ضد اعداء عوان الالاني في منطقة امبابه ، والثانية والثالثة بقيادة محمد علي . وضد الالاني الصغير وبماليكه في الجيزة . وقتل تابع الالاني الموجود في امبابه ، وقامت القوات الثانية بالاستيلاء على خيول الالاني بك ، وبدخول الجيزة والعمل على نهبا ، بعد فرار الالاني الصغير منها .

وكانت التعليمات التي أرسلت الى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الالاني منها فاصدا القاهرة ؛ فاستعد البرديسى ومحمد علي لملاقاته ومنعه من دخول العاصمة . وفوجيء الالاني بالارتزود الذين هاجموا سفينته ، واستولوا على ما فيها ؛ واسكنه تمسكن من الفرار ، ومر من القليوبية الى الشرقية ، ومنها الى الصحراء عند بعض العربان . وفشل الارتزود في القاء القبض عليه ،

وباعوا ما نهبوه من سفنه في أسواق القاهرة . وإخفى بذلك محمد بك الأتاني ، مؤقّتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد علي في ضرب المماليك بعضهم ببعض ، وفي إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

#### ٤ - نهاية الوصاية :

لقد ظهر من هذا التطور عجز البسكوات المماليك ، منذ توليهم السلطة في إئتلاف مع الأرمن بعد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة ، منها تقدم السن بآبراهيم بك ، وعدم قدرته على كبح جماح المماليك الذين اشتطوا في معاملة الأهالي ؛ ومنها كذلك لإشغال عثمان بك البرديسي بالعمليات العسكرية من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة علي باشا الجزائري ، ثم إلى مطاردة محمد بك الأتاني من جديد . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، وكان هذا سبباً رئيسياً ، خلو الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً انخفاض فيضان النيل ، وتهديد القاهرة بالجماعة ؛ وعمل بعض المماليك على المتاجرة في الحبوب لكي يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . ولقد عمل كل هذا على انتشار الفوضى في القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى اعتداء الجنود على الأهالي ، وعجز السلطة عن كبح جماح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً في نفور الأهالي من المماليك ، وتحركهم ضد البسكوات ، الأمر الذي أعطى الفرصة لمحمد علي لإستغلال الموقف لإنزال ضربة شديدة بالمماليك ، وإخراجهم من العاصمة . وإنهاء التحالف الموجود بينهم وبين الأرمن على تولي السلطة في مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم الماليك ، قاست الأقاليم كذلك من الغرامات والأتاوات التي كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتي أن إقليم البحيرة قد دُخِر عن آخره ، وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بك في الأمر ، ولكنهم رد عليهم بأنه لا يحكم إلا على نفسه ، وحين ذكروا له أنهم سيهجون من البلاد ، قال لهم « وأنا معكم » . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير الماليك . وزادت ضجة الأهالي . وتشفعوا ، ووسطوا النصارى . ولكنهم فشلوا في كل مجهوداتهم .

وإستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الخريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن الفوضى . وانعدام الإستقرار ، والأتاوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة الماليك ، وفشل هذه الحكومة في السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم الماليك للقاهرة ، إمتلأ بالمظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الأهالي ، وتدمير الأهالي والمشايخ من لك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتم الموقف ضرورة إجراء تغيير .

وكان البسكوات الماليك يخشون سلطة الباب العالي ، وخاصة بعد قتل علي باشا الجزائري ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المتمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرموا أنفسهم من ذلك السند الشرعي الذي كان لازما ، في نظر الأهالي ، لإستقرارهم في الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايخ كتابة العرائض لهم حتى يبرروا للسلطان ما قاموا به من أفعال . وأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتماد الماليك على الأتقود ، وعلى قائدهم محمد علي ، الأمر الذي أدى إلى سيطرته عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان في وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يمكن عسكريا ، فعلى الأقل ماليا ، ويجعلهم يطالبون

بالمرتبات ، وعجز المماليك بالتالى عن كبح جماح الارؤود ، رغم ما كانوا يقيمون به فى البلاد ، فظهر عجز المماليك أمام الاهالى . كما ظهر عجزهم أمام الأرؤود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان بالخروج بقواته من العاصمة ، الأمر الذى سيبعده عن السلطة . كما كان يخشى من أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ، وقتل غيرهم ، ولذلك فانه عمل محاولة لإسترضاء السلطان . وكان كل ذلك يدفع محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، ينقذ به عن نفسه صفة العصيان والتمرد ، ويقيم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد رضا الباب العالى عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، ماعى طبيعة العمل الذى كان فى وسع محمد على أن يقرم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضرورى أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين المماليك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء المماليك وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤ حين صرح بأنه لايمكنه التعاون مع المماليك الذين غدروا بصديقيهم ورفيقيهم محمد بك الالافى ، واعتمد محمد على على جنوده الارؤود كقوة أساسية ومادية تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتمد على العلما والمشايع ، وتذمرهم من البسكوات المماليك كقوة معنوية . أو سياسية ، تغطى له عملياته ، وتساعده على الحصول على رضا الاهالى عنه . أما السبب المباشر دذان من السهل العثور عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة الخنود برواتبهم المتأخرة ، وتحول المماليك إلى الاهالى لعرض العرامات ، فيضج الخنود ، ويضج الاهالى ، ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إنخاذه .

وتشهدت القاهرة هذه الحركة في الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٠٤ . وتجسّر الارنؤود أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزمهم على ذبحهم ، إذا لم يسفحوا رواتبهم ؛ كما حاصروا الخي الذي كان يسكنه عثمان بك البرديسي ، وهددوا بنهب القاهرة . وقرر البرديسي ، عمل فردة على أهل البلد ، فسكّرت الاحتجاجات ، ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الاهالى مع جامعى الإتاوة في مناشات حادة . وتجسّعت الجماهير في المساجد ، وخرج الفقراء والعامّة والنساء « طوائف يصرخون ، وبأيديهم دفوف يضربون عليها . والنساء يندبن وينهين ويقان كلاما على مثل قولهن ( إيش تأخذ من تفليسى يا برديسى ) ، وصبغن أيديهن بالثيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، واضطر البسكوات إلى إبطال هذه الإتاوة .

وبهت المالك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشى محمد على من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارنؤود ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل في الحال ، وضرورة التخلص من البسكوات المالك ، بالإستناد الى الارنؤود وإلى جماهير الشعب . وخشى الارنؤود بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للاهالى في الشوارع أنهم مهم وسواسوا ، ، فهؤلاء رعية وأوائك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه المردة ، كما أن علوفتهم على الميرى ، وليست على الاهالى الفقراء . ونزل محمد على وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسير مهم في الشوارع ، مبرولا بملابسه المصفاضة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة الهائجة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وإبطال الفردة . وأرسل وكيله الى الجامع الأزهر ، لكي يذكر للاهالى المجتمعين هناك نفس الشيء . فأفس الاهالى الى محمد على ، وظهر أن حركتهم تنجبه ضد البسكوات المالك وحدهم .



وظهر اتجاه بين قادة المالك لضرورة التخلص من محمد علي وجنوده  
الارنؤود ، ولكن البرديسى كان يثق ثقة عمياء فى محمد علي ، ففشلت هذه  
المؤامرة . وفى يوم ١٢ مارس ، علم البرديسى بأن الارنؤود سيهاجمونه فى بيته ،  
عند منتصف الليل ؛ وفى نفس الوقت كان على قوات أخرى من الارنؤود أن  
تناصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالى القاهرة طلقات الرصاص فى منتصف الليل ،  
واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالى . وفشلت مقاومة البرديسى ، فاضطر  
إلى الخروج من بيته ، تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى  
أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفى أثناء ذلك الوقت كانت  
قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الارنؤود ؛ وكانت  
هذه المدفعية فى أبهى إحدى فرق المغاربة الموالية للمالك . ولكن سرعان  
ما علموا بخروج البسكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ،  
شاهين بك ، وهو أحد المالك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب  
الجبيل .

وكانت هذه الحركة التى بدأت فى ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد علي  
بإكسب الشعب والمشايخ إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتي هذه الخطوة التى وضعها  
محمد علي بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتى تدخل كحلقة  
من حلقات تلك السلسلة التى بدأت بدفع الجنود إلى التحرش بغسرو باشا ،  
ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المالك من  
القاهرة .

ورغم ذلك ، فإن محمد علي أن يتولى السلطة فى مثل هذا الموقف ، بل  
سيحاول أن يعهد بها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره . يظهر من يعمل من  
أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان فى حقيقة الامر

يعمل على إستنزاف كل القوى وكل الشخصيات التي كان في وسعها أن  
تقف أمامه ، أو تنافسه على السلطة . وكان أحمد خورشيد باشا موجودا  
في الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لكي يحكمها ، ولكي يحرق  
سياسياً فيها . وإن يبقى بعد ذلك في الميدان سوى محمد علي ، قائد  
الارنؤود .

## الفصل الرابع والعشرون

### ولاية خورشيد باشا

#### ووصول محمد علي إلى السلطة

كان عمل محمد علي على إنهاء الائتلاف مع المماليك ، وهو الأمر الذي إستند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المماليك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضا الباب العالي عليه وعلى رجاله الأرؤود . وكان هذا الإتجاه يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد علي بمظهر الطامع في الولاية لنفسه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذي كان قد ظل شاغرا منذ مقتل علي باشا الجزائري ، بأقدم وأرقى ضابط عثماني موجود في مصر ، وكان هو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . ولكن ، هل كان ذلك يعني أن محمد علي قد تخلى عن أطماعه في الوصول إلى حكم مصر ؟ علينا أن نتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتتبع علاقته بمحمد علي ، لكي نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

#### ١ — حكومة خورشيد باشا :

إختار محمد علي خورشيد باشا إلى منصب الوالي بسرعة ، حتى لا يترك للباب معالى فرصة التدخل ، وتعيين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتدعيم سلطته . وكان هذا الإختيار يعني كذلك سيطرة محمد علي على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذي لا يهدف إلا للصالح العام .

وبدا محمد على العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ،  
ومعه محمد خسرو باشا ، لإعلانا بعودته إلى الولاية بعد أن استمر في حبسه مدة  
ثمانية أشهر كاملة . ولكن سرعان ما استند محمد على إلى عدم رضا أخوة طاهر  
باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا ، مهندس سنة ١٨٠٣ ،  
واليا على سالونيك ، وقرر لإرساله إلى الاسكندرية ، للإبحار منها إلى عاصمة  
الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر في يوم ١٥ مارس ، أى بعد يومين من إطلاق  
سراحه ، وكان يدل على أن محمد على لم تكن له رغبة في إستبقائه في السلطة ، بل  
كانت رغبته الحقيقية ، هدفه الأساسى يتمثلان في ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت  
ولاية إذن ، إنجاز هذا التعبير . وفي هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع  
الإختيار على أحمد خورشيد باشا ملئ هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك إنفاقا  
سابقا بين محمد على وخورشيد على هذه العملية .

ولاشك في أن خورشيد باشا كان يتطلع إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد  
كبار الضباط ، وأحد كبار المسؤولين في الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية  
ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولي طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة ،  
ووصل بالفعل إلى الجيزة ، وإن كان قد رجع إلى الاسكندرية سريعا بعد تولي  
طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد  
مقتل على باشا الجزائرلى ، ووسط الانحياز للتفاوض مع المماليك في هذه  
العملية أى أنه ، كان يطمح ، أو يأمل : في شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد  
على كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذى دعا ، وقت محاصرته لإبراهيم بك  
والبرديسى بك ، إلى إرسال جماعة من العسكر ، ومعهم فرمان . بتولية أحمد  
خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن  
الارنؤود خاضعين للباب العالى ، غير طامعين في تولي الولاية . وكان محمد على

قد حرق بطافات خسرو باشا نهائيا حين فك أسرهم ، وأظهر أن الارنؤود كانوا غير راضين عنه . ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا . وكان من كبار الإسكشارية ، منتسب الولاية ، دون أن تعارضه في ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة في مصر . وفي الوقت الذي تقرب فيه محمد علي إلى الإهالي ، وإلى الباب العالي ، بهذه العملية ، أخفى في نفس الوقت ونفس العملية تلك الحثيانية التي كان قد ارتكبها في حق المماليك . واقد شاعت في أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالي لأحمد باشا الجزائر ، وإلى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الأخبار تهدد ، في حالة ثبوتها ، بإمتداد سلطة الباشا القوي من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان لإنتشار هذه الإشاعة من بين الأسباب التي دفعت محمد علي إلى الإصرار بإختيار خورشيد باشا لتولى شئون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالي عن هذا التعيين ، ووافق عليه عليه ، إذ أنه كان لإعترافا بالأمر الواقع ، الذي كان يعتبر في نفس الوقت ، تدعيا لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا فرمان ، أرسل الباب العالي إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوخان لمحمد علي . إنها ترفية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد علي قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم ضابط بعد خورشيد باشا في الولاية . ولسكن ، ألم يكن هذا الإعراف من جانب الباب العالي بتوليد خورشيد باشا السلطة يعني كذلك رغبته في تنفيذ سياسته الخاصة بالفضاء على سلطة المماليك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تمام خورشيد باشا التام مع محمد علي ، إذ أنه كان قائد القوة الوحيدة التي كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الأول ، في حاجة إلى محمد علي ، وإلى قوة محمد علي . وهذا يدل على أن محمد علي كان

لا يزال هو الرجل القوي في مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية في يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاق يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة في نفس اليوم .

والمهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالي الوفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة في أي وقت ، وكانت خزانة الولاية خاوية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما هدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هذا من ناحية . ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لا يحظى بتأييد الأتقود تأييداً كاملاً . وربما دفعه هذان الاتجاهان إلى محاولة التخلص من الأتقود ، إذا ما رغب في الإنفراد بالسلطة . ولكن ، هل كان في وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة في الوقت الذي كانت فيه قوات المماليك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان في وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأتقود بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم إلى محاربة المماليك . وكان محمد علي مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لا يظهر أمام الأهالي وأمام الباب العالي أنه كان مرابطاً في القاهرة ، ويستعد للوصول إلى السلطة . ولكن محمد علي سيفقد هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ في نفس الوقت بقواته سليمة ، وينتظر أول خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكي يتخذ ذريعة للعودة إلى القاهرة . وكان كل شيء محسوباً بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد علي منذ قدوم خورشيد باشا إلى القاهرة ، حتى في تعيين حاشية الوالي ، وأخذ محمد علي لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسؤولية . وكان هذا احراجاً لمركز خورشيد باشا ودفعاً به إلى الاصطدام

بمحمد على .

وكانت سيطرة المالك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول التوطين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بمظهر الضعف والهزال ، وبخاصة بعد أن انضم بعض العربان إلى المالك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، في قراهم وحقوقهم ، وانتشرت الفوضى في أنحاء البلاد . ومع اضطراب حبل الأمن ، واضطراب التوطين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ، وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالي والتجار والأجانب في القاهرة ، الأمر الذى أظهر خورشيد باشا بمظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجياً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأرمنود ، لمحاربة المالك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ واضطر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالي . فقرر منذ ٢ أبريل ، أى بعد وصوله للسلطة بأسبوع واحد ، جمع المال الميرى عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديریات . وأثار هذا القرار الملتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتمهقر خورشيد باشا إلى منتصف الطريق وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . وإستمرت الحاجة إلى الأموال ، فى أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض « سلفة » لشدة إحتياجهم للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالي ، وتساعد فى نفس الوقت على إنتشار خبر تعيين الدولة لآحمد باشا الجزار واليا على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالي عن الوالى الجديد ، وعلى تمنيهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية ستنتقل بعد ذلك إلى طاغية من الطغاة . وليحدث ما يحدث بعد ذلك . وفرضت الغرامات على زوجات المالك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسمى لجذب الارنؤود لكي يؤيدوا المالك ؛ فأدى ذلك إلى تسكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحدت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ واضطرار خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها في بيت الشيخ السادات ؛ وحضرت عديلة هانم ، ابنة إبراهيم بك ، للإقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، والمهم أنه كان لا يزال في حاجة إلى الجنود ، ولا يزال في حاجة إلى الجنود لمحاربة المالك . إنها حلقة مفرغة .

ولاستمرت المطالبة بالأموال ، واستمر فرض الإتاوات على أرباب الحرف والصنائع ، حتى ضج الأهالي ، وأغلقت الحوانيت ، وتوجهوا ، في يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . واجتمع الكثير من غوغاء العامة والاطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنارات يصرخون ويطلبون ، وتحلقوا بقصوره الجامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يا لطيف ، وأغلقت الاسواق والدكاكين . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم في إعادة الهدوء نظير رفع المغارم عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أرباب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجنود . وأصر التجار والصناع على موقفهم ، فأضطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع الغرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارنؤود من القاهرة لمحاربة المالك . وكان العجز عن دفع رواتب الجنود يهدد بإضتمام بعضهم إلى المالك أنفسهم ، الامر الذى كان يجبره على ضرورة مراعاة الجنود ، وكانت هذه مراعاة على حساب الاهالي . وبعد مجهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقنعهم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .



وبدأت المناوشات بين المماليك والارنؤود قرب الجيزة ، ولكنهم لم تكن حاسمة . فاضطر خورشيد باشا إلى استدعاء قوات أخرى من الارنؤود كانت معسكرة في رشيد وفي دمياط . الامر الذي جعل عدد هذه القوات الموجودة في القاهرة يصل إلى ما يقرب من ثمانية آلاف جندي . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد احتياج الوالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الاهالى إلى جانبه ، رغم إشتداده في طلب الاموال منهم باستمرار . وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك ، ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا انهزم هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا انهزموا هم أمام المماليك ، فمن الذى سيخرج معه في المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكونوا من أهل السيف ، وكانوا في حقيقة الامر يفضلون المماليك على الانراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث في يوم ٢٧ يونيو ، حين وصل مكتوب من طرف الالافى بك يحتاج فيه على مصادرة الحرمين والتعرض لمن . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، في الماضى ، نساهم للفرنسيين ، حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من الفرسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد . ويشتهرون بالتمور والبطش ؛ وآما خورشيد باشا من مجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك ومن استخدامهم بالنالى ضد الارنؤود . ولكن سرعان ما انهزموا أمام المماليك . في الوقت الذى حصل فيه محمد على على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك ، وبعدت قوات المماليك

قليلا عن القاهرة ، وابتعد عنها بالتالى خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلاء ، وعودة قوات الأرنؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالى يعيشون فى إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطنة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة فى ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، فى النصف الثانى من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالى ، يأمر بخروج الأرنؤود وذهابهم إلى ينبع ، للحفاظ عليها ضد الوهابيين . وجمع خورشيد باشا الجنود الأرنؤود وضباطهم ، وقرأ عليهم فرمان ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصرروا على أنهم لن يخرجوا من مصر ، ولن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قطاع من الأرنؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت فى ذلك الوقت بالفعل فى أيدي الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم ، وتحت أقدامهم ، للسلب والنهب والسبي ؟

لقد تحصن خورشيد باشا فى القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصى ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً للنشاط محمد على ، ينشر فيها نفوذه ، ويقيم الصلات ، ويرتب للفد . وحرص محمد على أن يظهر للأهالى مواساته من إجراءات خورشيد باشا التعسفية لجمع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد ، واسكن شراية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح لمحمد على نفوذاً واضحاً بين الأهالى . وتمكن من أن يقضى ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذى نتج فى العاصمة بعد اصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد على بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالى القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تمرقلى قيام الحكومة بوظائفها ، فى الوقت الذى يتعذر فيه على هذه الحكومة جمع الاموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد على فى بيع بعض أثاث منزله ، فى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر فى القاهرة ، وكثر لغط الناس ، وعم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجماهير صاخبة فى الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإنسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط فى المدينة ، وارتكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالى إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد على ، فى الوقت الذى ظهر فيه عجز خورشيد باشا عن للسيطرة حتى على جنوده . وفى اليوم التالى ، عمل محمد على على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالى ؛ فخرج ماشياً فى الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرتوود ومن الجنود ، وذكر للأهالى أنه إن يترك القاهرة ، ولن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندى ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبه فى اليوم السابق . وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد على على أنه يضحى بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد على أبداً رغبته فى العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمراحل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرتوود لمحاربة المماليك فى الصعيد . ونجح فى جمع الاموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، فى وقت إبتعادهم عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطار الأرتوود إلى الموافقة ، وقاد محمد على إحدى هذه الفرق الثلاث التى كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل ، زاحفة جنوباً ، لمحاربة المماليك . وأحرز محمد على أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التي كانت بقيادة السلحدار ، بعد أن كانت قد إهزمت أمام المماليك عند الدشن وقامت القوات العثمانية . وفوات الأرنؤود ، بمعاصرة المنيا . وأعطى ذلك فرصة للمماليك . غادر هذه المدينة . الإلتشار في الصعيد . وتزايد الماصرية ، والإلتشار حتى في الوجود البحري . وإستمرت هذه العملية من منتصف شهر ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ . حين أحلى المماليك مدينة المنيا ، ودخلها محمد على في يوم ١٥ مارس . وفي نفس هذا اليوم وصلت إلى محمد على أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة بمجموعة أخرى ، وربما تأتي إلى مصر قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هسدا سيؤدي إلى زيادة سلطة خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرنؤود في مصر . وبعد أن كان محمد على هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكلفة بحاربة المماليك ، في الوقت الذي تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد على ألا يترك لخورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود ، وترك المنيا بسرعة ، في يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٥٠٠ جندي ، ووصل في ١٤ أبريل إلى طرة . لقد جاء إلى العاصمة لكي ينازع خورشيد باشا السلطة .

## ٢ - النزاع بين خورشيد باشا ومحمد على :

كان خورشيد باشا قد انتهر فرصة وجود الأرنؤود ، بقيادة محمد على ، خارج القاهرة ، لكي يعمل على تدبير أمر استئساد الجنود الدلاة إلى البلاد . وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحة عدم ترك الحبل على الغارب لجنود الأرنؤود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن ، بينهم وبين غيرهم من القوات ، بشكل يسمح لها بأن تكون كلمتها هي العليا دائما في مصر . وكان رفض الأرنؤود الخروج من مصر يثير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على موافقة الدولة

على رغبة خورشيد باشا ، وتجنب هذه القوات الجديدة وإرسالها لمصر .  
وانتد دخلت هذه القوات القاهرة في يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى  
ذلك إلى خوف محمد على من الموقف ، وإسراعه بالهجرة إلى القاهرة ، تاركاً المنيا  
في أواخر شهر أبريل من نفس السنة .

وفوجيء خورشيد باشا بانسحاب محمد على صوب القاهرة ؛ ولم يكن  
خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات ، ومن ضمان خضوعها له .  
فعمل خورشيد باشا على إستئانة العلماء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه  
وبين محمد على ، الذى أصبح عاصياً لأوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلاً من  
أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلماء في يوم  
١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد على ، الذى كان قد رفض  
من قبل أمر الخروج من مصر . لمحاربة الوهابيين في الحجاز . وشرح خورشيد أن  
عودة محمد على إلى القاهرة تعنى الشر . وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى  
الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً في جهة أخرى .  
وذكر خورشيد أن معه أمر بآمن السلطان « وكيل مفوض . ودمر مكرم » ؛  
وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويمنع من  
يشاء .

وطالب خورشيد باشا إلى العلماء والمشايخ أن يساءدوه ، في نفس الوقت  
الذى أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد محمية الارنؤود . ولكن هذه  
الترتيبات لم تثبت لفترة طويلة : ذلك أن محمد على تمكن من إستئانة قادة الدلالة  
عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن ثائراً ، وإنه لم يعد إلا لاستلام الرواتب  
المستأجرة للجنود . ونتج عن ذلك انضمام الدلالة لحمود محمد على . ودخلهم  
سعيها إلى طره . ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة ، التي دخلوها في يوم ١٤ أبريل .

وبعد دخول محمد علي إلى القاهرة بدأ انتاج النقود بين يديهم وبين هم رشيد باشا ، للسيطرة على السلطة .

وكان انما فئة براسكيون اسكثير من الانصار الى رشيد باشا ، وهم المماليك ويوتهم ، وبنهميون وبسليميون . ويخطفون الاطفال والنساء . ومن ذلك إلى غضب سكان القاهرة . والجهائم إلى العلماء والمشايخ . وشارع هؤلاء العلماء والمشايخ بالتالي إلى خورشيد باشا على أنه 'يصلح لحكم البلاد' . وينظروا إلى محمد علي على أنه الرجل القوي ، الذي يمكنه أن يعيد الأمور إلى نصابها . وكان محمد علي يواسي الأهلالي ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء في شأن إنهاء هذه الفوضى ، التي لا يوافق عليها . فكتب محمد علي ، في الوقت الذي خسر فيه خورشيد باشا ، وكان يحرق قوات الدلالة إلى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الأهلالي . وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد علي كيف يفيد من هذه القوة . لكي يضع خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالي أمام الأمر الواقع ويظهر بولايته مصر . التي لم يعد هناك شك في أنها قد أصبحت هي موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد علي ، منذ عودته هذا الأخير إلى القاهرة . ومنذ ١٩ أبريل ، أي منذ دخول محمد علي إلى القاهرة ، ذكر الخبر في أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد علي بإثارة العملية بالمطالبة بالرواتب المتأخرة للجنود . ولم يمل خورشيد باشا الا وقتا قصيرا لدفعها . وأسقط في يد خورشيد باشا . خاصة وأن الجنود الدلالة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الأمر الذي كان يحرم الوالي من إمكانية الاستناد إليهم ضد الأعداء . وحين ذكر الوالي أن الخزائن

كانت حاوية . طالب الجنود بتقديم مساببات الخزانة ؛ وكان سيد علي نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يحيى الطاهر خورشيد باشا بمظهر المنعرج ، في الوقت الذي يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الأمر الى نقاش مرير بين خورشيد ومحمد علي ، حاولا في أثناءه هذا الأخير كسب أهالي القاهرة الى جانبه ، وعمل في نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الأهالي ، حتى يمنعه من الخروج من المسأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ ببنه وبين محمد علي . وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع إمكانية قيام تعاون بين الوالي والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

واقعد تشعب النقاش ، واقترح محمد علي أن يبقى هو في القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك في الصعيد ؛ ولكن ، هل كان في وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد علي هو الذي طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من عيبة محمد علي ومن قوة ضغطه ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة في العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوئ ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا ، أو يتحرك محمد علي أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية في البلاد .

وأصاب جنود الدلاة لومة فجائية . فنزلوا في أول مايو وانتشروا في أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ويختطفون الاطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكر لنا الجبرتي أنه لم يتنج منهم إلا من تسلق ونط على الحيطان ، وما أن وصلت هذه الأنباء الى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الخوانيت والجوامع وتجمعهم الاهالى فى الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلالة منها ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرتهم واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا اليه اخراج الدلالة من العاصمة . وأصدر الباشا هذا الامر ، ولكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفى اليوم التالى ، اجتمع المشايخ والعلماء فى الجامع الأزهر . واحتشدت الجماهير فى مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتعهد لهم باخراج الدلالة من القاهرة إذا ما كف الاهالى عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، فى خلال ثلاثة أيام ، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاء تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الاهالى بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبه الذى تفاوض باسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يسكن فى وسع خورشيد باشا أن ينى بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلالة كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانت الخزانة خاوية . وفى نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والزعماء . وبضم صوته لصوتهم ، ويعرض عليهم خدماته ووساطه ؛ وكان قد نجح ، فى نفس الوقت ، فى منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الاهالى . ولا شك فى أن محمد على كان يتمتع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واستسكات صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله فى استانبول بتقديم الهدايا لكبار الشخصيات بإسمه فى عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود فى شبه تحالف مع الاهالى والمشايخ ، فى نفس الوقت الذى انشط فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلالة من القاهرة ؛ فزاد



الوالى ضعفا على ضعف ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة محمد على .  
أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، التى كانت قد بلغت سبعة أشهر ،  
فإن محمد على قد رافق على أن يتسلم نصفها ، ويؤجل النصف الآخر ؛ ووافق  
كذلك على أن تخرج بمضى قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك فى الصعيد ،  
ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات فى القاهرة ، وبقائه معها فى العاصمة .  
وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد على موجودا  
فيها ، فسمى لدى الباب العالى لإستصدار فرمان بتولية محمد على ولاية أخرى  
بعيدا عن مصر ؛ ونجح فى ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد على ولاية جدة .  
وفى اليوم الثانى للهدنة المعلنة فى القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد على نبأ  
وصول هذا فرمان . وطلب إليه أن يصعد إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد  
والتعيين . ولكن محمد على خشى من وجود مؤامرة . ورفض الصعود إلى القلعة ،  
وأظهر استعداده لمقابلة خورشيد باشا فى أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ،  
واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد على ،  
مكانا للمقابلة . وفى يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ،  
وكان محمد على قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء ، ومن  
الاهالى وقرىء الفرمان . ولبس محمد على الفروة والقاقوق ، شارة الولاية ،  
وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد على  
إلى داره فى الازبكية ، أخذ ينثر الذهب فى طريقه على الاهالى ، وكانت لذلك  
دلالة كبيرة فى وقت استحكمت فيه الضائقة المالية فى البلاد . وحين طلب إليه  
الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحاطهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه  
لم يعد مسئولا عما يحدث فى مصر . وزاد خوف الجنود من صياع رواتبهم ،  
فزاد عنجيجهم ، وطالبوا برأس خورشيد باشا : وعمل محمد على على ملاطفتهم .

وانتشرت اشاعة في القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون أي أساس . ولما كتبها أهدت إلى فيرجح الاهالي . وفرح الجنود بها ، وذلك سبب أنهم أصبحوا لا يترغبون في بقاء هذا الوالي .

وكان حسن باشا ، القائد الثاني لقوات الانوود . قد اصطحب معه خورشيد باشا إلى منزله ، بحفاظة على حياته ، ثم أصدره في اليوم التالي إلى القلعة ، في آخر الليل ، تجنباً لإراقة الدماء ، وبعد أن قطع عهداً على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة . والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيبة خورشيد باشا التي كانت قد بقيت له في نظر الاهالي . ومنذ اليوم التالي ، قام خورشيد باشا بإعلان نيته على فرض إتاوة على أهل البلد ، وأهالي العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فثار تائرة أهالي القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الاهالي أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة . فأسقط في يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الاهالي ونار الجنود . وظلت حوانيت القاهرة مقلقة ، وظلت الاهالي تائرة ، خاسرة وأن الانباء قد انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ، وأنهم قد قاموا بخطف بعض النساء والاولاد ، وصاروا يبيعونهم فيما بينهم . ولم يسكن في وسع الاهالي عامة ، ولا في وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكنوا أكثر من ذلك عما يحدث .

### ٣ - وصول محمد علي إلى السلطنة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الامر ، ولإنهاء هذا النزاع ، والقضاء على هذه الفوضى التي سادت البلاد . وكانت أسهم محمد علي قد ارتفعت باستمرار ، في الوقت الذي ضاعت فيه كل قيمة لأسهم خورشيد باشا .

وفي صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ . ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القاضي ، الذي كان في نفس الوقت هو دار المحكمة ، ويجلس الشرع . وصاروا في مظاهرة

كباره ، شارك فيها المتهمون ، والامة والأطفال ، وتجمعوا في فناء المحكمة ،  
وأخذوا يهتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » . وكان البعض يهتفون :  
« يارب يا متجلى أهلك المشغلي » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضي أن يحضر  
كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويصاوبوا على تحقيق  
العدالة . وبعد مجيئهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحداً لن يدفع الصريبة التي كان  
خورشيد باشا قد قررها في اليوم السابق ؛ وأنهم لن يعترفوا بسلطته إلا إذا خضع  
للشروط التي رأوها كفيلة بإعادة الأمن إلى القاهرة ، وإلغاء مفاصل الجنود ، ووضع  
حد لمظالم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرض حال بالمطالب . ضمنوه مساوئهم  
حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتي كانت تتلخص في ضرورة  
عدم إقامة القوات في القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول  
القاهرة بسلاحهم ، إلا إذا كانوا مكلفين بحفظ الأمن ، وبمنع فرض أية ضريبة  
على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل  
الحجاج .

وكان خورشيد باشا في القلعة ، واعتقد أن في وسعه أن يتخلص من رؤساء  
هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيبوه إلى ذلك ، وخشوا  
من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا في بيت القاضي ،  
في يوم ١٣ مايو ، وفي هذا اليوم أهر للسيد عمر مكرم على ضرورة خلع  
خورشيد باشا ، وعزله عن الولاية . وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت  
تأمل في وقوع أى تغيير يبشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة . فارتفعت الصيحات  
بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأى العلماء والمشايخ وزعماء الأهالي  
على ضرورة تعيين محمد على ولياً على مصر . وذكروا لمحمد على أنهم لا يريدون  
خورشيد باشا ، وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتكون والياً علينا

بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، وتمنع محمد علي في أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وألبسوه له ، ونادوا بذلك في الشوارع . ووافق محمد علي على تولي الولاية ، بنفس الشروط التي لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالي من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخبر لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يعزل بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان في القلعة ، وربما كان يأمل في الاستناد إلى المماليك ، أو في وقوف الباب العالي إلى جانبه . ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصراً في القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندي معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لا يزالون في قليوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته في المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلاً أمام محمد علي : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاية ، وهناك الباب العالي ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان في وسع محمد علي أن يعتمد على تسليح الأهالي ، ولكنهم قد يهددونه يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس التفاهم مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول للباب العالي كلمته في الموقف . وعهد محمد علي إلى المشايخ باقتناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأي عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك في يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، في يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم في أمر عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد علي أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لا تنفلت منه الفرصة . وقام محمد علي بمحاصرة القلعة ، وقام السيد عمر مسكرم واجتهد في

تحرّض الناس على الاجتماع والاستعداد ، واشترك في حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلحين ، ومن قوات الأرنؤود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد . لإزعاج حامية القلعة وسرّ روح الثورة في الأهالي ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء ، والكل بالأسلحة والعهى والنبايت ، ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات ، وممع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد على بالصعود بالمدافع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل . وذلك في الوقت الذي تولى فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ؛ وحافظ الأهالي على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وأقاموا المتاريس في الشوارع ، ومنعوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك في هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفاً من الأهالي ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد على يرغب في إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لا يظهر من جديد بمظهر العاصي حيال من يمثل سلطة الدولة في مصر ؛ وكان لا يثق في نفس الوقت في إمكان استمرار الاتحاد بين قوات الأرنؤود ، كما كان يخشى من موقف المالك ومن موقف الدلاة ؛ ولذلك فإنه كان دائماً من أنصار التفاهم مع خورشيد باشا . وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين في القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية في القاهرة ؛ واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطة في مصر ، وكا في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالي للحاكم الذي يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالي لمن لا يرضون عنه من الحكام ؛ إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها للشعب ، والذين خاب بطريق مباشر ، بطريق الاستمثار .  
وتواجهت هاتان الدولتان : حتى حكومة الباب العالي ، ودم الاتفاقات إلى  
موقف الملاحين من ناحية ، وحتى أبناء إسبانيا في عزل الولاة وتعيين غيرهم ،  
من ناحية أخرى ، لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة . وأجبرتها الظروف  
على أن تقطع في أيام نفس المسافة التي قطعها بلاد أخرى في أجيال  
وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايخ ، وعمقتهم  
المسؤولين عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول  
وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر في  
الآية السكرية هم العلماء ، وحمة الشريعة ، والسلطان العادل ، الذي يسهر على  
تففيذ أحكام الشريعة ؛ وما دام خورشيد قد أصبح طاعياً مستبداً فمن حق الشعب  
أن يعزله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا في القلعة ، وزاد اصرار الأتالي على ضرورة  
الخناء منه . وحتى الفقراء ، فإنهم باعدوا ملاييسهم ، واستندافوا ، واشتروا  
الأسلحة . واستمر إطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا في القلعة وبين مدافع  
محمد علي المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ،  
حين طائب رجاله بدفع رواتبهم ؛ واسكن محمد علي استدان مبلغاً من المال . لكي يواجه  
به هذه المشكلة . وحاول خورشيد باشا أن يحيك بعض المؤامرات مع بعض  
الضباط الأرناؤود ، ولسكن محمد علي أظهر يقظة لمواجهتها .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية في يوم ٢٨ يونيو أنباء  
بوصول مندوب من الباب العالي إلى هذا الشهر في يوم ٢٤ ، لإنهاء الإنقسامات  
الداخلية الموجودة في مصر . فنرح الأتالي كثيراً بهذه الأنباء ، واحتفلوا بها .

وفي نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، وازلت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار وادهموا المدافع ، واشتبكوا معهم في معركة هزموها فيها جنود خورشيد باشا . واضطر مندوب الباب العالي إلى التوقف قليلا في رشيد ، إذ أن البلاد كانت في حالة فوضى تامة ، وأمرع محمد علي والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لاستقباله ، وحراسته على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة في يوم ٩ يوليو ، وقرأ في بيت محمد علي مرسوما موجهها ل محمد علي باشا ، وإلى جده سابقا ، وإلى مصر حاليا إبتداء من عشرين ربيع الاول ١٢٢٠ ( ١٨ مايو ١٨٠٥ ) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الاسكندرية حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب العثماني كان يحمل فرمانين ، أحدهما لخورشيد باشا ، والثاني ل محمد علي ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنهما . حسبما تبلى الظروف . وكان يحىء هذا المندوب إلى القاهرة يعنى شعوره بمنطقة محمد علي ، أو بسلطة الجماهير والقيادة الشعبية التي كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدفعية من القلعة إلى القاهرة . ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولا يعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ما كان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبي قير في يوم ١٩ يوليو . ومعه ثلاث بوارج ، وفرفاقاة وأبريق ، وكان السلطان قد دخوله سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود في مصر . بأي ثمن . وكان السلطان قد شهد في ذلك الوقت خروح الحجار من حكمه ، واستيلاء الوعايين عليه . وكان يحشى من تدخل الانجليز في مصر ، ويخشى كذلك من عودة سلطه المماليك إلى ما كانت عليه ، فأعطى قائد الاسطول هذه السلطات .

وقرر العلماء والمشايخ ارسال عرض حال إلى القبطان باشا يشرحون فيه ما حدث ، ولسكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى خورشيد باشا بالنزول من القلعة ، والتوجه حالاً إلى الاسكندرية . وأمراً آخر إلى محمد علي بالبقاء في القائمة مقامية ، حيث ارتضاء العلماء ، على أن يرسل جنوداً إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود الموجودين معه في القلعة قبل أن ينزل منها ، وفي يوم ٥ أغسطس أحضر محمد علي له الخمسمائة كيس التي كان قد طلبها . وفي اليوم التالي نزل خورشيد باشا من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التي أبحر منها في يوم ١١ صوب الاسكندرية . وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد علي في ولاية مصر ، وبذل وكلاء محمد علي جهودهم في العاصمة لافئاع الباب العالي بنفس الشيء ، مستندين في ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ في توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة على الموقف في مصر ، وتمكنه من إرسال النجدة لقنال الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه المجهودات ، وصدر فرمان بتعيين خورشيد باشا والياً على سالونيك ، وتثبيت محمد علي في حكم مصر . وأبحر خورشيد باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا في ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الأيام لمقبلة قوة شخصيته ، وقوة عناده ، وإصراره على الهدف الذي يرغب في الوصول إليه . وفرح الأهالي بهذا الانتصار ، إذ أنه كان تدعيماً لرغبتهم ، وإقراراً لسلطتهم . وإذا كان محمد علي سيواجه صعوبات كبيرة في السنوات الأولى لحكمه لمصر . فإن المصريين سيكونون سنده الرئيسي في التغلب على هذه الصعوبات . ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت بوصول قيادة في السلطة انتخبها الشعب . ولمكن الموقف كان لا يزال يشتعل على كثير من المناقضات ، والتي سنؤثر حركتها وتطورها ، وفي علاقتها مع بعضها . على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .



## المراجع

- لمين إيباس : محمد بن أحمد ... الخنفي ؛  
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، الطبعة الثانية .  
القاهرة ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ .  
الجزئين الرابع والخامس .
- أحمد بن زنبيل ؛  
تاريخ السلطان سليم خان ...  
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ
- إسماعيل سرهنك ؛  
حقائق الأخبار في دول البحار  
بولاق مصر ، سنة ١٣١٢ هـ - ٣ أجزاء .
- د حسين خلاف ؛  
التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث .  
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .
- صبحى وحيد ؛  
في أصول المسألة المصرية .  
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .
- عبد الرحمن بن حسن بن ابراهيم الجبرتي ؛  
عجائب الآثار في التراجم والأخبار .  
القاهرة ، سنة ١٣٢٣ هـ - ٤ أجزاء .
- عبد الرحمن الرافعي ؛  
تاريخ الحركة القومية . وتطور نظام الحكم في مصر .  
القاهرة ، النهضة المصرية . ١٩٥٥ .  
جزءان .

على مبارك ؛

الخطط النوفيقية .

القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .

( عشرون جزءاً فى خمسة مجلدات ) .

د. محمد أنيس ؛

النشاط الأوربى بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ؛  
مصادره ووثائقه .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ؛ ص ١١٣ - ١٣٤ ) .

د محمد أنيس ؛

الخطوط الرئيسية لسياحة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر .  
( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠ ) .

د محمد أنيس ؛

حقائق عن عبد الرحمن الجبرتى ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .

( المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥ ) .

محمد بن أبى سرور البكرى الصدينى ؛

الروضة المأموسة فى أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛

على بك الكبير .

القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غربال ؛

الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر فى سنة ١٨٠١

القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال ؛

مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ ( المقالة الاولى ) ترتيب

الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندي أحد أفندية  
الروزانامة في عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ، ١٩٣٦ .  
( مجلة كاتبة الآداب - المجلد الرابع - الجزء الأول ) .

د. محمد فهمى لهيطة ؛

تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة .  
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية وظهور محمد علي .  
القاهرة ، ١٩٤٣ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

الحملة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .  
القاهرة . دار المسكر العربى .

د. محمد فؤاد شكرى ؛

مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .  
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛

نهاية السلاطين المماليك في مصر .  
( المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ؛ ص ١٩٧-٢٢٨ )

نقولا الترك ( المعلم ) ؛

ذكر تلك جمهور الفرنسية الافطار المصرية والبلاد الشامية .  
طبع في مدينة باريز المحمية ، ١٨٣٩ .

نقولا ترك ؛

مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .  
القاهرة ، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

- Abbate, M. W. ,*  
Bonaparte et l'Institut d'Egypte.  
Le Caire, 1890.
- Aubigné, d' ;*  
Vie de Kleber.  
Paris, 1891.
- Bahgat, A. ;*  
Acte de mariage du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1899.  
(Bull. de l'Inst. Eg. 3e Série. No 9.).
- Bahgat, A. ;*  
La famille musulmane du général Abdallah Menou.  
Le Caire, 1901.  
( Bull. de l'Inst. Eg. 4e Série. No 1. Année 1900. ).
- Barnville, J. ;*  
L'Expédition française en Egypte; 1798 - 1801.  
Le Caire, 1935.  
( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. ).
- Baldwin, G. ;*  
Narrative of facts of the plunder of the English  
merchants by the Arabs.  
London. ( 1781. ?).
- Baldwin, G. ;*  
Political recollections relative to Egypt. London, 1801.
- Belliard, le Comte;*  
Mémoires .... écrits par lui-même.  
Paris, 1842. ( 3 Vols. )
- Berthier, (Maréchal) ;*  
Mémoires du ..., Campagne d'Egypte. Paris, 1827.
- Bouchard, Cap. ;*  
Journal historique; La chute d'El-Arich ;( Déc. 1799. ).  
Le Caire, 1947.

*Bédier, L. ;*

L'Egypte de 1798 à 1900.  
Paris, 1900.

*Brewne, W. G. ;*

Travels in Africa, Egypt and Syria.  
London, 1799.

*Bruce, J. ;*

Travels to discover the Source of the Nile,  
Edinburgh, 1799.

*Carré, J. - M. ;*

Voyageurs et écrivains français en Egypte.  
Le Caire, 1932. ( 2 Vols. )

*Cattani, Joseph-Edmond ;*

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte  
du XVIII<sup>e</sup> siècle à 1841.  
Paris, 1919.

*Champolion-Figeac;*

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.  
Paris, 1844.

*Charles-Roux, F. ;*

L'Isthme et le canal de Suez.  
Paris, 1901.

*Charles-Roux, F. ;*

La politique française en Egypte à la fin du XVIII<sup>e</sup> e  
Siècle.  
( Rev. Hist., 1906. Tome 91. P. 567 ).

*Charles-Roux, F. ;*

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII<sup>e</sup> e Siècle.  
Paris, 1907.

*Charles-Roux, F. ;*

Les origines de l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1919.

*Charles-Roux, F. ;*

Autour d'une route: L'Angleterre. L'Isthme de Suez et  
l'Egypte au XVIII<sup>e</sup> siècle.

Paris, 1922.

*Charles-Roux, F. ;*

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez  
sous La règne de Louis XVI.

Paris, 1925.

*Charles-Roux, F. ;*

L'Angleterre et l'Expédition française en Egypte.

Le Caire, 1925. ( 2 Vols. )

*Charles-Roux, F. ;*

Bonaparte Gouverneur d'Egypte.

Paris, 1936.

*Combe, Et. ;*

L'Egypte Ottomane.

Le Caire, 1935.

( Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III. )

*Deherain Henri ;*

L'Egypte Turque.

Paris, 1931.

( Histoire de la Nation Egyptienne. Tome V. ).

*Delacroix, D. ;*

Bonaparte en Egypte ( 1798-1801 ).

Paris, 1899.

*Description de L'Egypte, ou recueil des observations et des  
recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition  
de l'armée française.*

Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.

*Douin, G. ;*

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les  
prodromes d'Aboukir.

Le Caire, 1922.

*Douin, G. ;*

L'Égypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls de  
France en Égypte.  
Le Caire, 1925.

*Douin, G. ;*

L'Égypte indépendante « projet du 1801. »  
Le Caire, 1927.

*Douin, G. ;*

L'Angleterre et L'Égypte : la politique mameluke.  
Le Caire, 1921. ( 2 Vols. )

*Douin, G. ;*

Le retour de Bonaparte d'Égypte en France.  
Le Caire, 1941.

*Ernouf, le baron ;*

Le Général Kléber.  
Paris, 1876.

*Garçon, M. ;*

Kléber ( 1753-1800 ) .  
Paris, 1936.

*Ghorbal, Slafik ;*

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of  
Mehemet Ali.  
London, 1928.

*Guitry, Comt. ;*

L'Armée de Bonaparte en Égypte 1798-1799.  
Paris, 1897.

*Hoskins, H. L. ;*

British routes to India.  
London, 1928.

*Kammerer, A. ;*

La Mer Rouge.  
Le Caire, 1929-1949. ( 3 Tomes en 7 Vols. )

*La Jonquière, de ;*

L'Expedition d'Egypte ( 1798-1801 ).  
Paris, 1899-1907. ( 5 Vols. ).

*La Meurthe, Le Cte Boulay de ,*

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.  
Paris, 1885.

*Lucas-Dubreton, J. ;*

Kléber ( 1755-1800 ) .  
Paris, 1937.

*Lusignan, S. ;*

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman  
Porte.  
London, 1783.

*Masson, P. ;*

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e  
siècle. Paris.

*Menzies, J. ;*

History of the late expedition to Egypt, under the  
command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.  
Glasgow, 1803.

*Manier, H. ;*

Tables de la Description de L'Egypte.  
Le Caire, 1943.

*Rigault, G. ;*

Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de  
l'expédition d'Egypte ( 1799-1801. )  
Paris, 1911.

*Rousseau, M. F. ;*

Kléber et Menou en Egypte ... documents.  
Paris, 1900.



*Saint-Priest, Le Comte de,*

Memoires sur L'Ambassade de France en Turquie.  
Paris, 1877.

*Savant, Jean ;*

Les Mamelouks de Napoléon.  
Paris, 1949.

*Savary, C. ;*

Lettres sur L'Egypte.  
Paris, 1785. ( 3 Vols. ).

*Sonnini, Gh. ;*

Voyage dans la haute et basse d'Egypte.  
Paris, 1798.

*Testa, Le baron de ;*

Recueil des traités de la Porte Ottomane.  
Paris, 1864-1898. ( Vol. II. )

*Tott, baron de ;*

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.  
Amsterdam, 1784. ( 4. Vols. )

*Treccourt, Jean-Baptiste ;*

Memoires sur L'Egypte; annee 1791.  
Le Caire, 1942.

*Turc, Nicolas ;*

Chroniques d'Egypte, 1798-1804.  
Le Caire, 1950.

*Vagrier, R. et Venturc, J. ;*

Kléber en Egypte.  
Paris, 1899.

*Volney, C. F. ;*

Voyage en Syrie et en Egypte.  
Paris, 1787. ( 2 vols. ).

*Wiet, Gaston.* ;

Deux Mémoires inédits sur l'Expédition d'Egypte.  
Le Caire, 1941.

*Wilson, Sir R. T.*;

History of the British Expedition to Egypt.  
London. 1802. ( 2 vols )

*Wood, J.* ;

History of the Levant Company.  
Oxford, 1855.

## محتويات الكتاب

مقدمة .....	٥
تقديم .....	٩

### الباب الاول

افتتح العثماني لمصر .....	٤١
العمل الاول : نمو النظام الإقطاعي في مصر .....	٤٣
١ - الازدهار التجاري .....	٤٣
٢ - نمو الإقطاع .....	٤٦
٣ - الصناعة والحرف .....	٤٩
٤ - حكم المماليك .....	٥٢
الفصل الثاني : عملية التوسع العثماني .....	٥٤
١ - تحول طرق التجارة .....	٥٤
٢ - التوسع العثماني .....	٥٩
٣ - حتمية الصدام مع سلطنة المماليك .....	٦٢
الفصل الثالث : إستيلاء العثمانيين على سوريا .....	٦٨
١ - الإستعداد .....	٦٨
٢ - التقدم إلى سوريا .....	٧٤
٣ - معركة مرج دابق .....	٧٩
٤ - نتائج المعركة .....	٨٣
الفصل الرابع : إستيلاء العثمانيين على مصر .....	٨٦
١ - مبايعة طومان باي .....	٨٦

- ٢ — غزوة ومعركة بيسان ... .. ٩٠
- ٣ — الإستعداد ... .. ٩٦
- ٤ — موقعة الريدانية ... .. ١٠٠
- الفصل الخامس: تصفية سلطنة المماليك ... .. ١٠٤
- ١ — استمرار المقاومة ... .. ١٠٤
- ٢ — القبض على طومان باى وإعدامه ... .. ١١٠
- ٣ — الحجاز واليمن ... .. ١١٣
- ٤ — الاسس الجديدة للحكم ... .. ١١٩

### الباب الثانى

- الحكم العثمانى لمصر ... .. ١٢٧
- الفصل السادس : الوالى ... .. ١٢٩
- ١ — الولاة العثمانيون ... .. ١٢٩
- ٢ — وصول الوالى واختصاصاته ... .. ١٢٤
- ٣ — المالية ... .. ١٣٨
- ٤ — الجزية ... .. ١٤٣
- ٥ — عزل الولاة ... .. ١٤٦
- الفصل السابع : القوات البرية والبحرية ... .. ١٥٠
- ١ — الوجاقات ... .. ١٥٠
- ٢ — الإنكشارية ... .. ١٥٢
- ٣ — البحرية ... .. ١٥٤
- ٤ — مساعده الدولة العثمانية فى حروبها ... .. ١٥٧

الفصل الثامن : المسالك والكشاف والبكوات ... ١٦٠

١ — المسالك ... ١٦٠

٢ — الكشاف ... ١٦٤

٣ — البكوات ... ١٦٨

الفصل التاسع : خصائص الحكم العثماني ... ١٧٩

١ — الطبقة ... ١٧٩

٢ — الاستغلال ... ١٨٦

٣ — الجود والرجعية ... ١٨٨

٤ — روح التضامن والمناخ الإسلامى ... ١٩١

الفصل العاشر : التخلف الإقتصادى ... ١٩٥

١ — الزراعة ... ١٩٥

٢ — الصناعة ... ١٩٩

٣ — التجارة ... ٢٠٣

٤ — الإدارة المالية ... ٢٠٨

الباب الثالث

القرن الثامن عشر ... ٢١٣

الفصل الحادى عشر : النصف الأول من القرن الثامن عشر ... ٢١٣

١ — الانكشارية والعزب ... ٢١٣

٢ — جركس بك ... ٢١٩

٣ — عثمان بك كنخيا وأعوانه ... ٢٢٤

٤ — إبراهيم بك كنخيا ... ٢٢٧

الفصل الثاني عشر : على بك الكبير ..... ٢٣٤

١ - شيوخ الدين ..... ٢٣٤

٢ - الانقراض بالحكم ..... ٢٤٢

٣ - ضم استجاز ..... ٢٤٦

٤ - ضم الشام ..... ٢٥١

الفصل الثالث عشر : محمد بك أبو الذهب ..... ٢٥٨

١ - العودة من الشام ..... ٢٥٨

٢ - أبو الذهب في القاهرة ..... ٢٦٣

٣ - معركة الصالحية ..... ٢٦٨

٤ - حكم محمد بك أبو الذهب ..... ٢٧٠

الفصل الرابع عشر : إبراهيم بك ومراد بك ..... ٢٧٦

١ - اقتسام السلطة ..... ٢٧٧

٢ - حملة حسن باشا على مصر ..... ٢٨١

٣ - سيطرة اسماعيل بك الكبير ..... ٢٩٤

٤ - عودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ..... ٣٠٢

الفصل الخامس عشر : بداية التطور الاجتماعي والسياسي ..... ٣١١

١ - ضعف السلطة ..... ٣١١

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية ..... ٣١٨

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية ..... ٣٢٢

٤ - الأطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند ..... ٣٢٧

## الباب الرابع

- الحملة الفرنسية على مصر ... .. ٣٣٣
- الفصل السادس عشر : الحملة واحتلالها لمصر ... .. ٣٣٥
- ١ — مشروع الحملة والاستعداد ... .. ٣٣٥
- ٢ — إحتلال الاسكندرية والقاهرة ... .. ٣٤٣
- ٣ — نظم الحكم الجديدة ... .. ٣٦١
- ٤ — موقعة أبى قير البحرية ونتائجها ... .. ٣٦٨
- ٥ — الديوان العام ... .. ٣٧٣
- الفصل السابع عشر : مقاومة الحملة ... .. ٣٨٣
- ١ — ثورة القاهرة الاولى ... .. ٣٨٣
- ٢ — المقاومة فى الاقاليم ... .. ٣٩٥
- ٣ — الحملة على سوريا ... .. ٤١٥
- ٤ — استمرار المقاومة ... .. ٤٢٤
- ٥ — معركة أبى قير البرية ... .. ٤٣٥
- الفصل الثامن عشر : مصر وقيادة الجنرال كليبر ... .. ٤٤٥
- ١ — إتفاقية العريش ... .. ٤٤٥
- ٢ — موقعة عين شمس ... .. ٤٥٨
- ٣ — ثورة القاهرة الثانية ... .. ٤٦٤
- ٤ — قتل الجنرال كليبر ... .. ٤٧٩
- الفصل التاسع عشر : قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة ... .. ٤٨٧
- ١ — الجنرال مينو وسياسته ... .. ٤٨٧
- ٢ — الحملة الانجليزية العثمانية ومعركة كانوب ... .. ٤٩٦

- ٢ - الزحف وتسلیم القاهرة ... .. ٥٠٥
- ٤ - خروج الحملة من مصر ... .. ٥١٦
- الفصل العشرون : نتائج الحملة على مصر ... .. ٥٢٠
- ١ - النتائج العسكرية ... .. ٥٢٠
- ٢ - النتائج الاقتصادية ... .. ٥٢٦
- ٣ - النتائج الاجتماعية ... .. ٥٢٩
- ٤ - النتائج السياسية ... .. ٥٣٤
- ٥ - النتائج العلمية ... .. ٥٣٨

## الباب الخامس

### عصر الفوضى

- والنزاع على السلطة ... .. ٥٤٩
- الفصل الواحد والعشرين : القوى في الميدان ... .. ٥٥١
- ٢ - الفرنسيون ... .. ٥٥١
- ٢ - الانجليز ... .. ٥٥٣
- ٣ - الاتراك ... .. ٥٥٤
- ٤ - الماليك ... .. ٥٥٧
- ٥ - القوى الوطنية ... .. ٥٦٠
- الفصل الثاني والعشرين : الصراع بين القوى ... .. ٥٦٤
- ١ - محاولة التخلص من الماليك ... .. ٥٦٤
- ٢ - ولاية خسرو باشا ... .. ٥٦٩
- ٣ - قائممقامية طاهر باشا ... .. ٥٧٦



الفصل الثالث والعشرين : إئتلاف المماليك والأرمنود ... .. ٥٨٣

١ — مطاردة خسرو باشا ... .. ٥٨٣

٢ — ولاية علي باشا الجزائرلى ... .. ٥٨٥

٣ — مطاردة محمد بك الألفى ... .. ٥٩٣

٤ — نهاية الإئتلاف ... .. ٥٩٥

الفصل الرابع والعشرين : ولاية خورشيد باشا ووصول محمد على إلى السلطة ٦٠١

١ — حكومة خورشيد باشا ... .. ٦٠١

٢ — النزاع بين خورشيد ومحمد على ... .. ٦١٠

٣ — وصول محمد على إلى السلطة ... .. ٦١٦

مراجع الكتاب ... .. ٦٢٣

محتويات الكتاب ... .. ٦٣٣





